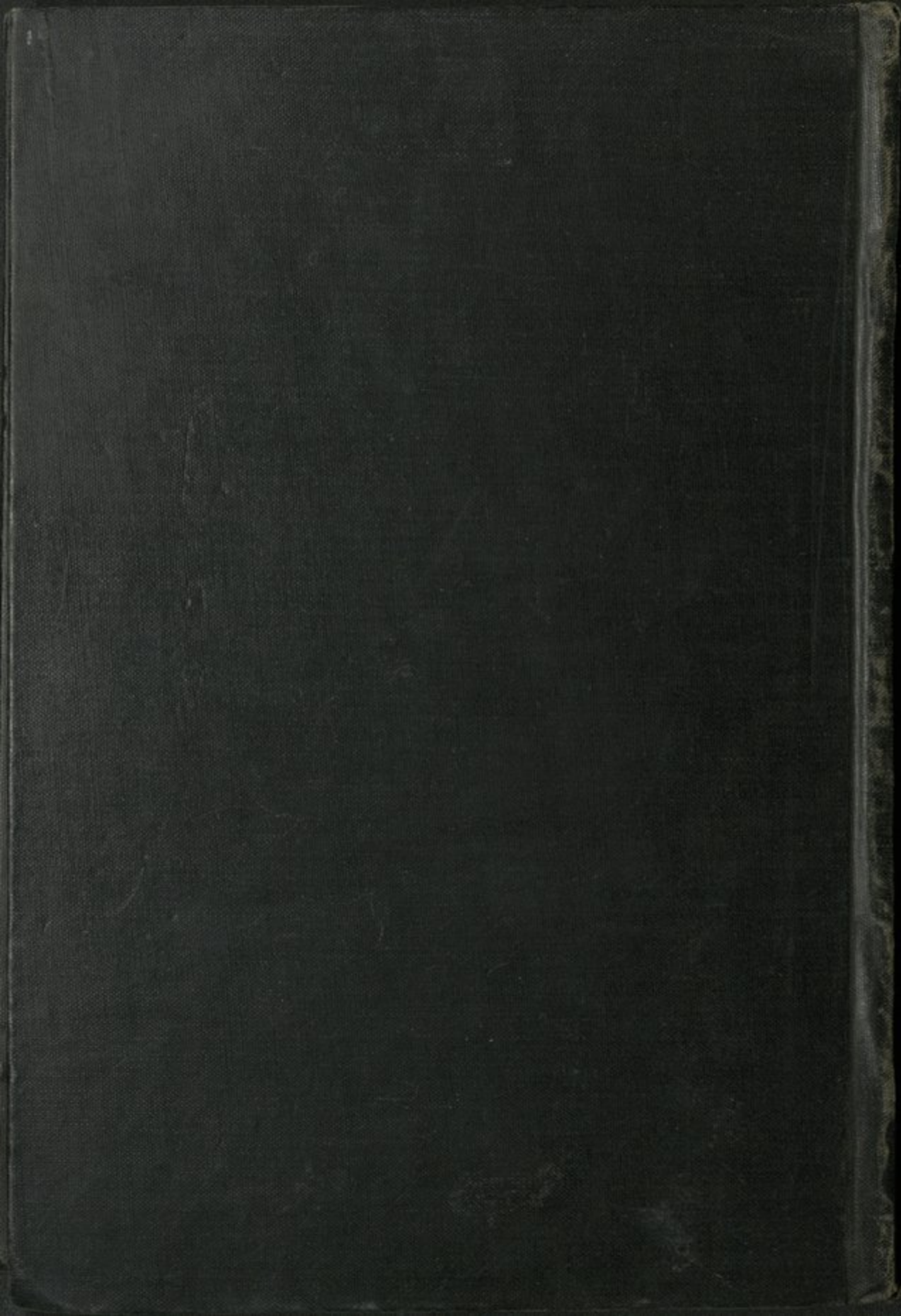




330.1:Sa12nA:c.1

سعيد، عبد الممنن

نحو الرشء الاقنصادي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014175

330.1:Sa12nA

سعيد، عبد الغني

نحو الرشيد الاقتصادي

SEP 24

1-H R.

NOV 6

P605

330.1

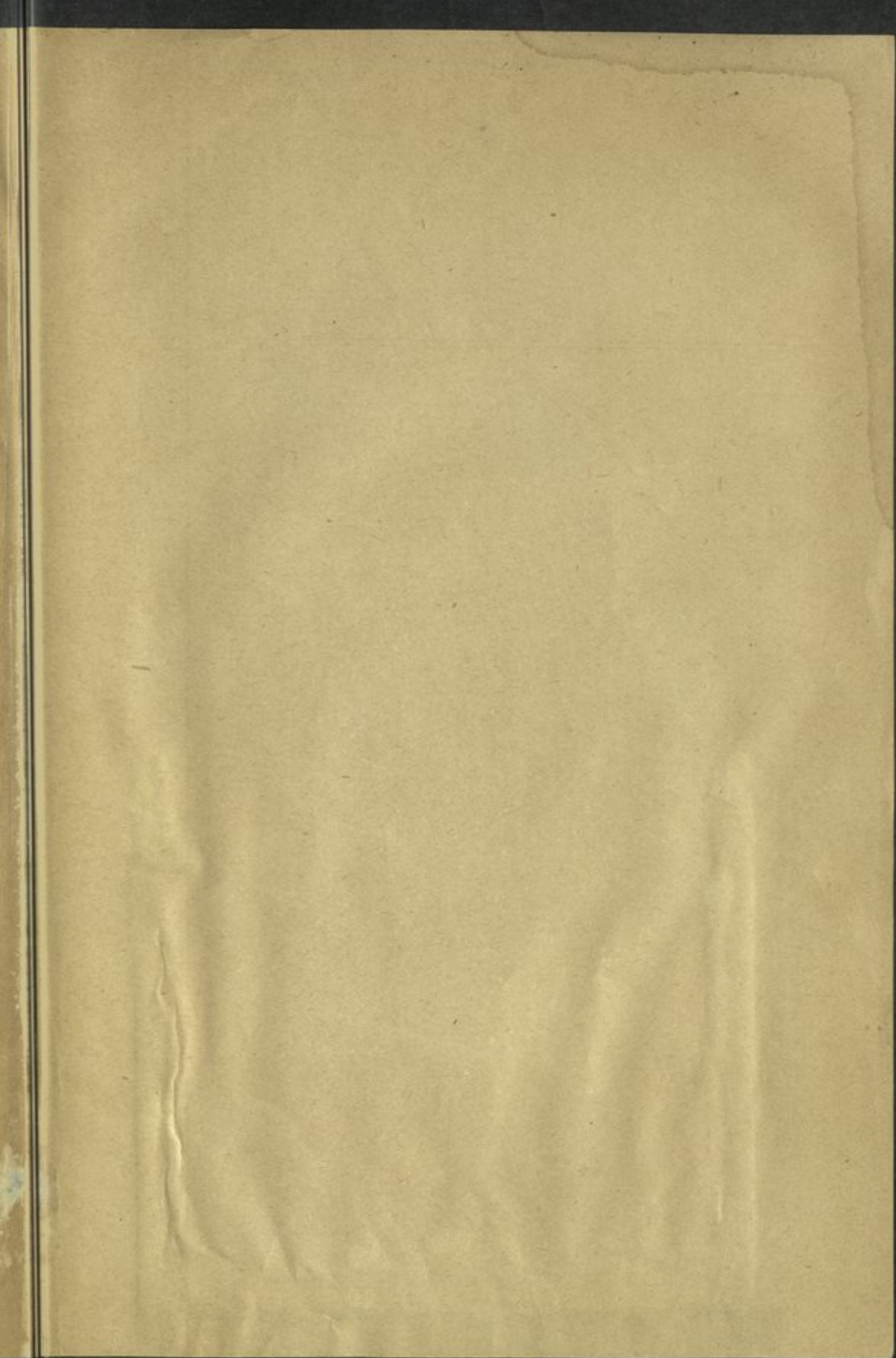
Sa12nA

J. Lib.

- 1 FEB 1980

~~NO 20 52~~

~~20 20 66~~



330.1
Sa12 nA
C.1

(٤)

نحو الرشد الاقتصادي

دراسة شاملة لنظريات الترشيد ووسائله

تأليف

عبدالمعنى سعيد

مدير البحوث والإحصاء بمصلحة العمل



Cat. Desc. 51

77924

القاهرة ١٩٥٠

دار النيل للطباعة

الطبعة الأولى

100
100

100



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لعل حاجة مصر اليوم أشد منها في أى وقت مضى، لتشجيع البحوث الاقتصادية التطبيقية، ولمساهمة المفكرين من أبنائها في هذا الميدان بأوفر نصيب. فالاقتصاد المصرى كان ولا يزال متأخراً بالنسبة لتطورات الفكر الاقتصادى العالمى الحديث. ولم تكدمت إلى مصر التيارات الفكرية للحرب العالمية الأولى، التى أدت إلى ظهور نظريات « الترشيده » وطرائقه، تلك النظريات والوسائل التى ترمى لتحسين الحالة الاقتصادية عموماً عن طريق التنظيم الفنى المطرد، والبلوغ بها بتضافر جهود جميع طوائف الجماعة إلى درجة من الرشد يكون عندها الضياع أو التبذير حداً أدنى فى شتى نواحي الحياة الاقتصادية، ويستطاع ببلوغها رفع مستوى المعيشة بإنتاج سلع أرخص وأفضل بكميات كبيرة. وقد أثبتت التجارب فى السنوات الأولى لتطبيق تلك النظريات والوسائل أنها لا تحقق أغراضها ولا تأتى بثمارها المرجوة، إلا إذا طبقت بالتعاون التام بين المنتجين، أصحاب أعمال وعمالا، وبين المفكرين الاقتصاديين والسلطات العامة. وإن تلك الأغراض تتحقق إلى حدود أبعد إذا صبت نظريات الترشيده ووسائله فى قالب « النهج الاقتصادى » أى السياسة الاقتصادية المرسومة والمعدة للتنفيذ على مراحل معينة وفى أوقات محدودة، بحيث تهيمن الدولة بفضلها على أقدارها الاقتصادية وتكفل التقدم والاستقرار لنظامها الاقتصادى.

وأعتقد أن فى مشكلة تزايد السكان فى مصر بمعدل لا يتناسب مع الاستغلال الحالى لمواردها الاقتصادية، ما يحتم علينا العمل العاجل على تنمية تلك الموارد. وهذا لا يكون إلا بالانتقال بتفكيرنا الاقتصادى من حيز الارتجال إلى حيز التوجيه، وبناء نظامنا الاقتصادى على أسس علمية رشيدة، والعمل على اطراد نموه

وتقدمه بسياسات إنشائية ضخمة تنفذ في قالب النهج الاقتصادى . كما أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى خلفتها لنا الحرب ، والتى بدأت تتفاقم وتحدث آثارها الاجتماعية السيئة فى المجتمع المصرى ، ستأتى بأسوأ النتائج إذا لم نواجهها بما هو أجدى من المسكنات ، وما لم نقيم بتحليل عواملها وتنميع اتجاهاتها المستقبلية حتى نستطيع أن نرسم أجدى الوسائل ونعدها لمواجهةها ولمنع تفاقمها وحصر أضرارها فى الحد الأدنى ، ولا أحسبنا نستطيع مواجهة تلك المشاكل ، ما لم نجار الدول الأخرى فى مضمار الفكر الاقتصادى الحديث ، فنعمل على امتداد أحدث النظريات والأوضاع الاقتصادية إلى مصر ونأخذ بما يجد منها أولاً فاولاً ، حتى يتمشى نظامنا الاقتصادى مع النظم الاقتصادية المتقدمة للدول التى طبقت تلك النظريات والأوضاع فأنت فيها بأطيب النتائج .

لهذا رأيت أن أجمع تلك النظريات والأوضاع فى كتاب شامل يجد فيه أصحاب الأعمال المصريون ما أرجو مخلصاً أن يعينهم على تحسين فنية صناعتهم وخفض نفقات إنتاجهم والصمود فى وجه المنافسة الأجنبية التى اشتدت وطأتها عليهم . وإذا كان بعض المنتجين المصريين لا يزالون ينظرون إلى تأخر التشريع الاجتماعى ، وانخفاض مستوى الأجور فى مصر كميزة نسبية تغنيهم بمساعدة الرسوم الجمركية الحامية عن التفكير فى خفض نفقات الإنتاج ، ويستطيعون بفضلها الصمود أمام النظم المتقدمة للدول الأخرى . فإن هذه الميزة المزعومة لا يمكن أن تمتد إلى الأسواق الخارجية ، ولا يمكن بالتالى أن نقيم عليها صناعة تصديرية ناجحة . وهى فى داخل البلاد تؤدى إلى نقص الإشباع العام وخفض مستوى المعيشة . فضلاً عن أن عناصر هذه الميزة استثنائية عارضة ، ولا يمكن أن تستمر طويلاً . فهام أولاء العمال المصريون قد ازدادوا عدداً ، وسرى الوعى فى صفوفهم فباتوا يتطلعون إلى أجور أعلى وظروف أطيبت للمعيشة ، ولم يعد من الميسور عرقلة أو تأخير التشريعات الاجتماعية المتقدمة فى عصر الشعوب والديموقراطية . وحتى الرسوم الجمركية المرتفعة لا يعقل أن تستمر ،

لأن جمهرة المستهلكين بدأت تتبرم بها ، وقد أحست بشدة وطأتها كعامل من عوامل الغلاء والتضخم .

وفي كل هذا مايجعل تطبيق نظريات الترشيد ووسائله ضرورة ملحة للمحافظة على التقدم الاقتصادى الذى حققناه فى ظروف الحرب الاستثنائية . ولاشك أن من صالح أصحاب الأعمال المصريين أنفسهم ، قبل أن يكون من صالح سواهم ، أن يبادروا إلى تطبيق نظريات الترشيد ووسائله . ولقد كان للروح الطيبة التى قابلوا بها محاضرتى « الترشيد الصناعى » و « دور العامل وصاحب العمل فى الإنعاش الاقتصادى » ما شجعنى على أن أعرض لهم هذه النظريات والوسائل فى أول كتاب عربى من نوعه . وكلى أمل أن يتفهموها ويعملوا بها ، مؤدين بذلك للاقتصاد المصرى خدمة جليلة ، عاملين على رفع مستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب ، ظافرين بثقة الطبقات العاملة وتعاونها ، محققين بذلك التوجيه السامى الكريم بأن « الملكية لم تعد حقاً مطلقاً بل أصبحت وظيفة اجتماعية » .

عبد المعنى سعيد

سبتمبر ١٩٥٠

فهرس

الباب الأول — تاريخ حركة الترشيذ

٣	الفصل الأول :	ظهور حركة الترشيذ وتطورها في الدول الكبرى
١٦	الفصل الثاني :	مباحثات الترشيذ في مؤتمر جنيف الاقتصادي، ١٩٢٧
٢٣	الفصل الثالث :	مجالات الترشيذ

الباب الثاني — الترشيذ الفني أو الداخلي

٣٢	الفصل الرابع :	التنظيم العلمي للعمل
٤٨	الفصل الخامس :	اختيار العمال وتدريبهم
٦٤	الفصل السادس :	(١) العوامل النفسية في الصناعة
٨١		(٢) معنوية العامل ورضاه
٩٨	الفصل السابع .	ترشيذ الادارة

الباب الثالث — الآثار الاجتماعية للترشيذ الفني

١١٣	الفصل الثامن :	الترشيذ وساعات العمل
١١٧	الفصل التاسع :	الترشيذ وحوادث العمل
١٢١	الفصل العاشر :	الترشيذ والعامل

الباب الرابع — الترشيذ الاقتصادي

١٣٥	الفصل الحادي عشر :	التنميط
١٤٥	الفصل الثاني عشر :	الاتفاقات الصناعية
١٥٨	الفصل الثالث عشر :	ترشيذ الاستهلاك والتوزيع والنقل
١٨٣	الفصل الرابع عشر :	التغذية العلمية وكفاية الإنتاج
١٨٩	الفصل الخامس عشر :	الترشيذ وعجز الاستهلاك

الباب الخامس — الترشيذ وتطور الفكر الاقتصادي

٢٠٥	الفصل السادس عشر :	الترشيذ والتهج الاقتصادي
٢١٩	الفصل السابع عشر :	بين الترشيذ والاشتركية

الباب السادس — الترشيذ الزراعي

٢٢٥	الفصل الثامن عشر :	الترشيذ الزراعي
-----	--------------------	-----------------

الباب السابع — مدى امتداد حركة الترشيذ إلى مصر

٢٤١	الفصل التاسع عشر :	مدى امتداد حركة الترشيذ إلى مصر
-----	--------------------	---------------------------------

Table of Contents

Introduction	1
Chapter I. The History of the	10
Chapter II. The History of the	20
Chapter III. The History of the	30

Table of Contents

Chapter IV. The History of the	40
Chapter V. The History of the	50
Chapter VI. The History of the	60
Chapter VII. The History of the	70
Chapter VIII. The History of the	80

Table of Contents

Chapter IX. The History of the	90
Chapter X. The History of the	100
Chapter XI. The History of the	110

Table of Contents

Chapter XII. The History of the	120
Chapter XIII. The History of the	130
Chapter XIV. The History of the	140
Chapter XV. The History of the	150
Chapter XVI. The History of the	160

Table of Contents

Chapter XVII. The History of the	170
Chapter XVIII. The History of the	180

Table of Contents

Chapter XIX. The History of the	190
---------------------------------	-----

Table of Contents

Chapter XX. The History of the	200
--------------------------------	-----

الباب الأول
تاريخ حركة الترشيء

مجلس

تجلیات

مجلس

الفصل الأول

ظهور حركة الترشيده وتطورها في الدول الكبرى

ما من حركة كان لها أعظم الأثر في تاريخ البشر ، بعد الثورة الصناعية التي أحدثها اختراع الآلة البخارية في منتصف القرن الثامن عشر ، كحركة الترشيده التي ظهرت في نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتبارت الدول الكبرى على اختلاف مذاهبها الاقتصادية والسياسية في تطبيقها ؛ فلم تلبث أن أحدثت انقلاباً في الفكر الاقتصادي ، صحبته ثورة في الفنية الصناعية وطرائق الإنتاج حتى لقد سماها بعض الاقتصاديين بحق « الثورة الصناعية الثانية » أو الجديدة ^(١) .

وحركة الترشيده حركة عالمية لم تقتصر على دولة دون أخرى ، ولا على مذهب دون آخر ؛ فبينما وجد فيها الرأسماليون الراشدون خير وسيلة لإصلاح عيوب الرأسمالية والإبقاء على حياتها ، حتى لقد وصفها هوبسون بأنها « أحدث أطوار الرأسمالية وأكثرها تقدماً » وبينما كانت دعامة التقدم الاقتصادي الألماني في ظل الاشتراكية الوطنية ، رأينا الشيوعيين الروس يتخذون منها محوراً لنظامهم الاقتصادي الجديد ، ويعتمدون عليها كل الاعتماد في نهضتهم الصناعية .

تعريف الترشيده :

لم تستخدم كلمة الترشيده في الاقتصاد السياسي إلا بعد الحرب العالمية الأولى ، وهي مأخوذة عن الكلمة الألمانية *Rationalisierung* والمقصود بها في اللغة الألمانية هو إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية على أساس رشيد ، أى طبقاً لما يميل به العقل . وقد عرّبها بعض الاقتصاديين المصريين « بالراشالية » إلا أن هذا لا يعد تعريباً في الواقع لأنه لا يعنى شيئاً في اللغة العربية . كما عرّبها البعض الآخر « بالتنظيم العلمي للإنتاج » إلا أن هذا التعريب يضيق معناها الواسع ويقصره على ناحية الإنتاج

Walter Meakin : The New Industrial Revolution

(١) انظر

W. J. Lauck : The New Industrial Revolution & Wages

و

فحسب مع أنه يمتد إلى نواحي التوزيع والاستهلاك ويحيط بالحياة الاقتصادية عموماً، لهذا كانت كلمة « الترشيده »^(١) هي أفضل تعريف لكلمة Rationalisation لانفاقها مع الأصل الألماني ولأنها تعطى فكرة واضحة عن المعنى الحقيقي للترشيده . فنحن إذ نقول بترشيده الصناعة إنما نعني بذلك جعلها رشيدة ، أى البلوغ بها مرتبة الرشد حيث نصل بالضيايع والتبذير إلى حددهما الأدنى . ومن محاسن هذا التعريف سهولة الاشتقاق منه فنقول مثلاً « لورشدهنا صناعة كذا لاستطاعت الصمود أمام المنافسة الأجنبية » أو كأن نقول « الصناعات المرشده هي الأكثر كفاية » .

وعلى الرغم من كثرة البحوث والمؤتمرات والمؤلفات الخاصة بحركة الترشيده ، فإن اصطلاح « الترشيده » لا يزال بعيداً عن فهم الكثيرين . وقد تعددت الآراء فى تعريفه ، ولعل ذلك لكثرة ما يحمل بين طياته من مختلف النظريات والوسائل . إذ هو لا يدل على شىء واحد ، وإنما يعنى به جميع الأفكار والمحاولات السابقة والمستقبلية لتنظيم الحياة الاقتصادية تنظيمًا علميًا رشيداً ، وتجميعها فى سياسة واحدة منسقة ، مما يجعل تعريفه عسيراً للغاية . ولن نذكر هنا التعريفات المتعددة لاصطلاح الترشيده ، وقد ناقش الأستاذ « أرفيك » Urwick الكثير منها فى كتابه « معنى الترشيده »^(٢) فلم يرقه منها سوى تعريفين ؛ أحدهما للرايت أونورابل سنودن Philip Snowden وهو : « يرمى الترشيده إلى إعادة تنظيم الصناعة على نحو يقضى على كل ما فى الإنتاج والتوزيع من ضيايع وتبذير ، وتستخدم فيه المعرفة الميكانيكية والعلمية إلى أقصى حد ، ويحقق التعاون بين جميع المشتركين الأساسيين فى الصناعة » والتعريف الآخر للجنة الكفاية الأهلية فى ألمانيا Reichskuratorium Für Wirtschaftlichkeit وهو : « يتضمن الترشيده تعرف وتطبيق كل وسيلة ترمى إلى تحسين الحالة الاقتصادية عموماً عن طريق التنظيم الفنى والمطرد . وهو يرمى إلى

(١) هذا التعريف مأخوذ عن الدكتور زكى عبد المتعال فى كتابه « الاقتصاد السياسى »

L. Urwick : The Meaning of Rationalisation.

(٢) ص ١٣

رفع مستوى المعيشة بإنتاج سلع أرخص وأفضل بكميات كبيرة . وهذا ما يتطلب
تضافراً عاماً في جهود جميع طبقات الجماعة » .

وهذا التعريف الأخير يصنع الترشيده بصيغته الاجتماعية ، ولهذا فهو يفضل غيره
من التعريفات التي تقتصر على الناحية الفنية للترشيده ، وتتناول بعض معانيه دون
بعضها الآخر . فالترشيده كما سنرى يتضمن فلسفة اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى
تمتد إلى شتى نواحي الحياة الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك ، كما يتألف من
كل الوسائل الكفيلة بالقضاء على أقصى ما استطاع القضاء عليه من الضياع والضيال
في الحياة الاقتصادية عموماً .

ولا يصح أن نتجاهل أن أغلب النظريات والوسائل التي تدخل الآن تحت
كلمة « الترشيده » كاصطلاح عام ليست بالجديدة أو المستحدثة من حيث المبدأ على
الأقل . إنما الجديد فيها هو استعمالها معاً استعمالاً منظماً ومطرداً وتطبيقها على نطاق
واسع . فالاستعاضة بالعمليات الميكانيكية عن العمل اليدوي ترجع إلى بدء الثورة
الصناعية الأولى . ونظريات ووسائل علم النفس الصناعي ترجع إلى ما قبل ظهور
حركة الترشيده . وفكرة التعميط أو التوحيد النوعي للمنتجات Standardisation
لم تكن بغير المعروفة قبل الحرب العالمية الأولى ، بل هي ترجع إلى عشرات السنين
السابقة لها ممثلة في أجهزة إطفاء الحريق المنظمة وفي قضبان السكك الحديدية والمصابيح
الكهربائية إلخ . . والمثل يقال عن الاتفاقات الصناعية فقد كانت هي الأخرى تهرم
قبل حركة الترشيده بين المنتجين لتحديد العرض ورفع الأسعار . أما بظهور الترشيده
فقد أصبح الغرض منها هو تنسيق الجهود ، وتحقيق الإنتاج المرسوم ، والاتفاق على
الأنماط الصناعية ، وما إلى ذلك من وسائل الترشيده المختلفة .

فالترشيده إذن لم يأت لأول مرة بهذه الوسائل والمبادئ وإنما هو جمع بينها في
حركة واحدة ، إذ ألف منها فكرة واحدة ، هذبها ونسقها وتوسع فيها ووجهها الوجهة
الصحيحة والنافعة ، أو الأكثر نفعاً للجماعة . ولو كان الترشيده مجرد نظام جديد

المصنع ، أو مجرد تطبيق لهذه الوسائل مجتمعة لما كان شيئاً جديداً ، ولما أثار اهتمام الاقتصاديين في العالم أجمع . إنما هو حشدها جميعاً لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واحدة ؛ ألا وهي الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية ، وكفالة الاستقرار الاقتصادي ، وتحقيق أعلى مستوى ممكن للمعيشة . كما أحل العقلية الجماعية الإنتاجية محل العقلية الفردية الاستغلالية ؛ فأدى بذلك إلى الفهم الصحيح لحقيقة وماهية الإنتاج الكبير ، الذي لا بد لنجاحه من أن يقوم على إشباع حاجات الكتل البشرية بوفرة بإنتاج الكميات المماثلة من السلع بأسعار رخيصة في طاقة جمهرة المستهلكين ، جنباً لجنب مع زيادة القوة الشرائية لهؤلاء عن طريق الأجور المرتفعة والخدمات المجانية العامة . فالإنتاج الكبير ، كما يقول رجل الأعمال الأمريكي « إدوارد فليني » ، يعد هو والاستغلال على طرفي نقيض ، « إذ هو يعني الاعتماد التام على الكتل الشعبية ، وبالتالي على أعلى مستوى ممكن من المعيشة لكل فرد » .

هذه الصبغة الاجتماعية الواضحة هي عنصر الجدة في الترشيد وهي التي جعلت منه مذهباً اقتصادياً واجتماعياً جديداً . هذا المذهب كما يقول أندريه فورجو : « ليس بالمبنى على صالح طبقة معينة دون أخرى » . أي أنه لا يخدم الرأسماليين دون غيرهم ولا يخدم العمال دون غيرهم ، وإنما هو يبنى كذهب على الصالح العام أو التقدم الاقتصادي لصالح الجماعة .

تاريخ حركة الترشيد :

كان أول ظهور حركة الترشيد في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ويمكن تلخيص العوامل التي عملت على ظهورها وتقدمها وانتشارها عموماً فيما يلي :

١ - أثر الحصار البحري خلال الحرب العالمية الأولى حيث أدى توقف الاستيراد إلى اتخاذ كل الوسائل للاستفادة إلى أقصى حد من المواد الأولية المحدودة الكميات ، ولتلافي أي ضياع أو تبذير فيها . كما أن نقص الأيدي العاملة كما ونوعاً

خلال الحرب وبعدها أدى إلى استنباط أكثر ما يمكن استنباطه من التحسينات العالمية والفنية لتلافي الضياع في الجهود البشرية عن طريق تحسين وترشيد طرائق العمل .

٢ — تمسك العمال بمستوى أجورهم عقب الحرب ، وكان قد ارتفع خلالها لمواجهة ارتفاع نفقة المعيشة ، ومعارضتهم لكل محاولة من جانب أصحاب الأعمال لإعادته إلى ما كان عليه قبل الحرب ، مما اضطر هؤلاء إلى التفكير في خفض نفقات الإنتاج وموازنة ارتفاع أجر العامل بزيادة كفايته الإنتاجية عن طريق إدخال التحسينات الفنية وتنظيم وسائل الإنتاج والتصرف الخ^(١) .

٣ — الكساد العالمي الذي جثا على العالم في المدة ١٩٢٠ — ١٩٢٢ ، ثم الكساد التالى الذى جاء أشد هولا في المدة ١٩٢٩ — ١٩٣٣ . فقد دلت التجارب على أن أوقات الكساد تكون مصحوبة دائماً بمحاولة المنتجين خفض نفقة إنتاجهم وزيادة كفايتهم الإنتاجية .

٤ — ولا يفوتنا أن نذكر أثر الارتباك النقدي في بعض الدول ، والأزمات المتوالية من الانكماش والتضخم . فالمعروف أنه في أثناء فترات التضخم — خصوصاً إذا كانت حركة التضخم سريعة متفاقمة ، كما كان الحال في ألمانيا — يحاول الناس التخلص من النقود بتحويلها إلى أموال حقيقية أو بضائع . وهذه الحركة من شأنها مع العوامل الأخرى ، أن تحدث ميلاً إلى الرسالة الصناعية Industrial Capitalisation أو بعبارة أخرى إلى إنماء وتحسين التجهيز . أما في أثناء فترات الانكماش ، حيث يقيد الائتمان وتقل الموارد المالية ، فإن رجال الصناعة يبذلون كل ما في طاقتهم من جهد لاستنباط الوسائل الكفيلة بالحصول على أقصى منفعة ممكنة مما في حوزتهم من الموارد القليلة أو غير الكافية .

وقد لعب هذا العامل الأخير دوراً هاماً في ألمانيا التي لشد ما عانت من تجارب

E. Lipson : A Planned Economy or Free Enterprise p. 177.

(١)

التضخم القاسية أثناء الهبوط الساحق المارك عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، والتي بدأت في إصلاح نقدها ، وفي بعث نشاطها الاقتصادي بإعادة تنظيم قواها الإنتاجية التي نهكتها الحرب ، واطاعة كل آمالها يومئذ ، كما يقول أندريه فورجو : « ليس في شخص أو في مبدأ ، وإنما في كلمة واحدة هي الترشيد ، التي أصبحت عقيدة لدى الألمان . حتى أن هذه الكلمة السحرية أخذت تتردد على كل لسان أثناء النكبة المالية كأنها الدواء الوحيد لشفاء ألمانيا من مآسى التضخم »^(١) . ولم يقف اعتداد الألمان بفكرة الترشيد عند هذا الحد ، بل اتخذوا منها أساساً لإعادة بناء توسع ألمانيا الاقتصادية ؛ واستطاعوا بفضل تطبيق سياسة الترشيد أن يوقفوا تسرب الذهب بعد الحرب الكبرى من الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية . فلقد كان لألمانيا — كما يقول الاقتصادي الألماني دايتس Daitz — الفضل في صد هذا الغزو الاقتصادي الأمريكي « بتطبيقها لجميع وسائل الترشيد ولنظم الصناعة الأمريكية ... إذ نتج عن ترشيد الصناعة الألمانية وقف استيراد البضائع من الولايات المتحدة . وبهذا ضاق مجال استخدام الذهب الأمريكي في الصناعة ، فتكدس في البنوك شبه ميت ، ولم تلبث الولايات المتحدة أن اضطرت إزاء هذه الحالة إلى تصديره إلى الدول الأوروبية » .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فيعمل « هوستون » تقدم حركة الترشيد ، مع وجود عوامل أخرى كإقتصاديات الحرب ، بأن رجال الأعمال الأمريكيين ، على الرغم مما بينهم من منافسة حادة ، قد أظهروا استعدادهم للتعاون والتضامن فيما بينهم في نواح عديدة ، بل وغير منتظرة ، حتى أنهم ليتبادلون البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات الفنية والإدارية ، إن لم يتعاونوا على البحث العلمي ، مما يعود عليهم بالنفع جميعاً^(٢) . ويرى الأستاذ براون في كتابه « الإقتصاديات التطبيقية »^(٣)

André Fourgeau : La Rationalisation - p. 14.

(١)

David Houston : Memorandum on Rationalisation in the United States

(٢)

p.p. 8-20

A. J. Brown : Applied Economics - p.p. 147-148.

(٣)

أن أهم عوامل ظهور حركة الترشيد في الولايات المتحدة هو ارتفاع مستوى أجور عمالها الصناعيين . فقد كان على الصناعة الأمريكية من البداية أن تنافس الزراعة في اجتذاب الأيدي العاملة . إذ لم يكن سكان أمريكا من الكثرة بحيث يوجد فائض منهم عن حاجة الأرض الزراعية ، كما كانت أسعار هذه الأراضي معتدلة إلى حد يسر لكل فرد مزاول الزراعة برأس مال جد بسيط . ولهذا وجد أرباب الصناعة الأمريكية أنفسهم مضطرين إلى إغراء المزارعين الأحرار على العمل في مصانعهم بأجور طيبة . فكان من شأن هذا الارتفاع النسبي لأجور العمال الأمريكيين أن حول اهتمام أصحاب الأعمال إلى البحث عن الوسائل المناسبة لزيادة كفاية الإنتاج ، وخفض نفقة إنتاج الوحدة . وقد شجعهم وفرة رؤوس الأموال الأمريكية على تطبيق مثل هذه الوسائل والتوسع في آلية الصناعة بصفة عامة . ولهذا نرى الصناعة الأمريكية أعظم آلية من الصناعة في أية دولة أخرى . فالعامل الأمريكي مثلا يستخدم من القوة المحركة بالحصان ضعف ما يستخدمه العامل الإنجليزي . وكفاية إنتاج الأول تعادل ٢٢ مرة قدر كفاية إنتاج الثاني^(١) . والنسبة بين أجريهما كالنسبة بين ١ و ٢٣ .

وكما أن الولايات المتحدة الأمريكية ، كوحدة قومية كبرى ، عدد سكانها كبير ، ومستوى معيشتهم مرتفع ، انفردت باتساع سوقها الداخلية كميزة ساعدتها على إدخال نظم الإنتاج الكبير وتطبيقها إلى أقصى حد . حتى ليرى « يونج » أن تلك « السوق الأمريكية المحلية الفسيحة الأرجاء والحررة من العوائق التجارية هي أهم عوامل كفاية الإنتاج الأمريكي وتقدمه » .

ومن الدول التي نجحت في تطبيق مبادئ الترشيد اليابان ، وإن كانت لم تبدأ في تطبيق هذه السياسة على نطاق واسع إلا عقب كساد ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ؛ وما إن

I.L.O. : Report of the Director General, 1950.

(١) ص ٧٨

ولو أدخلنا ساعات العمل في الاعتبار ، لكان لإنتاج العامل الأمريكي في الساعة يعادل ٢٨ من إنتاج العامل الإنجليزي الذي يشتغل ساعات أطول من زميله الأمريكي .

حل النصف الأخير من عام ١٩٣٢ حتى طفقت البضائع اليابانية تغزو الأسواق على نحو أقص مضاجع الدول الصناعية الكبرى ، و حار كتابها وساستها في تفسيره . فمن قائل إن هذا الغزو الاقتصادي يرجع إلى خفض قيمة الين الياباني ، إلى قائل إنه يرجع إلى إعانات التصدير الحكومية وإلى انخفاض أجر العامل الياباني إلخ . . والواقع أن هذا الغزو يرجع أولاً وأخيراً إلى انخفاض نفقة إنتاج الوحدة في الصناعات اليابانية عن مثيلاتها في الدول الأخرى نتيجة لتوفيق اليابان في بناء صناعاتها الحديثة والنهوض بها على أحدث نظريات الترشييد وطرائقه . ولقد دلت هذه الحقيقة على خطأ الفكرة التي كانت الدول الصناعية تعزى بها نفسها عن كون اليابانيين ، كشعب حديث العهد بالصناعة ، تعوزهم المهارة الميكانيكية وتقاليد العمل الآلي ، ولا يمكن العامل الياباني أن يلحق بعمال الدول الصناعية المتقدمة في هذا المضمار ؛ واتضح جلياً أن في استطاعة أية دولة فتية أن تنهض بصناعاتها الناشئة إلى مستوى الصناعة في الدول الصناعية الكبرى العريقة في الصناعة متى طبقت وسائل الترشييد بنجاح . وهذا ما اعترف به المستر « سانسوم » Sansom القنصل التجاري البريطاني في توكيو بقوله في تقريره عام ١٩٣٢ : « من أهم مميزات الصناعة اليابانية في هذه الفترة سياسة الترشييد المطردة التي اتبعتها اليابان ، ففي أغلب الصناعات الهامة بذلت الجهود الجدية والناجحة على العموم لتحسين التنظيم والفنية الصناعية ، وللإقتصاد في الوقت والمجهود وخفض النفقات ... حتى لقد أصبح الترشييد أكثر من لفظ دارج عند اليابانيين .. وهذا أمر يسهل إدراكه على كل من عاش في اليابان خلال السنوات القلائل الأخيرة . وبفضله تحسنت صفات وأنواع الصناعات اليابانية إلى حد محسوس . ولم يكن هذا التقدم ليبدو مفاجئاً ، إذ كرست الجهود الوطنية لتحقيقه منذ زمن بعيد »^(١) .

وما أخرج أصحاب الأعمال في مصر ، المترددين في إدخال طرائق الترشييد لأسباب

Isoshi Asahi : The Secret of Japans Trade Expansion.

(١)

ص . ص ١١ - ٢٦ ، ص ٧

سنعالجها فيما بعد ، إلى إدراك هذه الحقيقة ، عليهم يحارون أصحاب الصناعة اليابانيين في نزوعهم إلى التقدم والتجديد . فرجل الصناعة الياباني مثلاً لا يعزب آلة قديمة لم تستهلك بعد ، بل هو لا يتردد في أن يستبدل بها أخرى من طراز جديد أوفر إنتاجاً . ولهذا تنصب عناية اليابانيين في إنتاج الآلات وتصميمها على الكفاية لا على العمر ، لأن العمر مسألة لا تعنى كثيراً من يهتم بالتقدم ويادخل التحسينات الفنية من وقت لآخر . ومن هنا نراهم لا يهتمون بمعدن الآلة واحتماله وطول استهلاكه بقدر ما يهتمون بالتصميم لغرض زيادة الكفاية . ولا ضرر على الصناعة اليابانية من هذه السياسة ، إذ أن الآلات القديمة لا تنعدم ، بل يعاد صهرها ويستخدم معدنها في إنتاج آلات جديدة أكثر كفاية . كما أن انخفاض قيمة الآلة المصنوعة من معدن رخيص يشجع أصحاب الأعمال على إحلال الجديد منها محل القديم من وقت لآخر . هذا بينما نرى أغلب ، إن لم يكن كل رجال الصناعة في مصر ، لا يغيرون آلات مصانعهم إلا بعد أن تبلى تماماً ، حتى ولو ظهر طراز جديد أعظم كفاية . بل حدث أن بعض الشركات الصناعية الكبرى عند ما اشترت آلاتها من الخارج ، لم تشتتر آلات من أحدث طراز ، وإنما ظنت واهمة أنها تحقق وفراً بشراء آلات مستعملة من طراز قديم باعها بعض المصانع الأوربية لتشتري آلات جديدة أوفر إنتاجاً !

والخلاصة أن نجاح الترشيح في اليابان هو الذي أعطى منتجاتها تلك القوة المنافسة الجبارة التي رأيناها تعد في كل ناحية خطراً . كما أدى نجاحه من قبل في ألمانيا إلى وقف الغزو الاقتصادي الأمريكي عقب الحرب العالمية الأولى للأسواق الأوربية كما رأينا ، ثم إلى منافسة الصناعة الألمانية الرشيدة للولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الخارجية ، وعلى الأخص في أمريكا الجنوبية ، ولمنتجات الصناعة الإنجليزية في أسواقها المكتسبة . حتى نستطيع أن نعد في طبيعة عوامل نشوب الحرب العالمية الثانية اصطدام التوسع الاقتصادي الألماني وزميله الياباني مع التوسعين الاقتصاديين البريطانيين والأمريكي .

و بالمثل كانت مبادئ الترشيد وطرائقه دعامة « السياسة الاقتصادية الجديدة »
و « مشروعات السنوات الخمس » في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، التي
ثبت نجاحها للعالم أجمع عند ما وقف لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية على عظم
الطاقة الإنتاجية للروسيا ، وعلى فضل صناعاتها الناشئة فيما وراء الأورال في الانتصارات
التي أحرزتها ، ولم يكن أحد ليتوقعها للفكرة التي كانت متسلطة على الدول الأخرى
حتى نشوب الحرب عن وهن الأداة الصناعية للاتحاد السوفيتي . ويرجع تقدم
الصناعة الروسية على هذا النحو الجبار إلى نجاح روسيا في تطبيق نظريات الترشيد
ووسائله . ولا عجب إذا صادفت حركة الترشيد إقبالا هائلا وانتشارا واسعا في
الاتحاد السوفيتي ، إذ لم يكن العمال ليعارضوها كما كان الحال في أول مراحل
إدخالها في الدول الرأسمالية . وما كان هذا ليحدث في نظام اشتراكي لا يعرف
رأس مال ولا ربحا ، ولا يخشى عماله إساءة استخدام وسائل الترشيد الفنية
الحديثة ، أو يتخوفون من البطالة الفنية المحتملة والتي تنشأ عن التوسع في تطبيق
تلك الوسائل . بل كان العمال الروس يرحبون بإدخال وسائل الترشيد ويساهمون
فيها ، لأنهم رأوا في ذلك أقوى دعامة للصناعة السوفيتية الحديثة التي علقوا على
النهوض بها أكبر الآمال ، حتى لقد اتخذوا شعارا لهم « تحول روسيا الصناعي
هو تحولها التام إلى النظام الاشتراكي » . ومن هنا كانت الصناعة الروسية
بجبالا خصبا لتطبيق وسائل الترشيد والابتكار فيها ، والقيام بتجارب
جديدة في شتى ميادينها . لاسيما وأن النهضة السوفيتية قامت على العلم والفن ،
وإفساح المجال للاختراع بتنمية ملكته في النشء منذ الصغر بإنشاء مراكز الأولاد
الفنية حيث تناقش أفكارهم ومخترعاتهم ، ويرشدون إلى مواضع الخطأ والنقص ،
للكشف عن هبة الاختراع وتنميتها فيمن توجد لديهم . وقد برزت روسيا السوفيتية
الدول الأخرى في ميادين الترشيد في موجتين جديدتين غمرت أرقعتها الجغرافية
الشاسعة ، وشغلنا تفكير الشعب الروسي بأسره ، وكان لها أبعاد الأثر في حياته ،

ونعني بهما « حركة استخافوف » وحركة « مباريات العمل » اللتين سنتحدث
عنهما تفصيلا في الموضع المناسب .

وليبيان مدى أهمية حركة الترشييد في الاتحاد السوفيتي نقطف الإحصائيات
التالية من تقرير السكرتير العام للجنة المركزية لنقابات عمال الاتحاد في المؤتمر
السابع لنقابات العمال عام ١٩٣٣ : « بلغ عدد مقترحات الترشييد المقدمة لسبع وخمسين
نقابة تحت إشراف المجلس الأعلى للاقتصاد الأهلي ٢٧٣.٠٠٠ اقتراح خلال عام
١٩٣٠ ، ثم ارتفع الرقم إلى ٥٤٢.٠٠٠ عام ١٩٣١ . وقد أدى تنفيذ الوجهية من هذه
المقترحات إلى تحقيق وفورات تقدر بمبلغ خمسة ملايين روبل في الربع الأول من
عام ١٩٣١ و ٦٢٤٧.٠٠٠ روبل في الربع الثاني و ١١٥٧٤.٠٠٠ روبل في الربع
الثالث » (١) .

أما بريطانيا ، فقد امتدت إليها حركة الترشييد بطيئة متشاقة ، ولم تطبق على
نطاق واسع إلا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها . ويرجع ذلك إلى أن
بريطانيا — وقد كانت أسبق الدول إلى الأخذ بسبيل الصناعة — ظنت واهمة
أن في استطاعتها الاعتماد على أسبقيتها ومهارتها المكتسبة . إلا أن الترشييد
مع ما يتضمنه من توسع في ميكانيكية العمل ، لم يلبث أن قلل من أهمية هذه
الأسبقية أو المهارة ، فتنفقت الدول التي طبقتها على بريطانيا في ميدان الكفاية .
ومن عوائق حركة الترشييد في بريطانيا أيضاً اهتمام الإنجليز باحتمال ومتانة الآلة أكثر
من اهتمامهم بابتكار التصميمات الأكثر إنتاجاً . ولما كانت صناعاتهم أقدم
الصناعات ، فإن آلاتها ظلت قديمة وأقل كفاية من الآلات الحديثة للدول الحديثة
العهد بالصناعة . ففي لانكشير مثلاً كان ٤٢٪ من الأنوال الميكانيكية المستخدمة
في صناعة النسيج عام ١٩٣٠ قد مضى عليها في العمل أكثر من ٣٠ سنة (١) .
ولهذا لم تستطع الصمود أمام منافسة الأنوال اليابانية الحديثة .

S. & B. Welb : Soviet Communism.

(١) س . س ٧٦٨ — ٧٦٩

A. J. Brown : Applied Economics.

(٢) س ١٥٨

ومن جهة أخرى كانت تقاليد الصناعة البريطانية قائمة إلى عهد قريب على أن يتولى الممول أو المنظم صاحب المشروع إدارته ويملك زمامه ، بينما انتقل هذا الزمام إلى حد كبير في الولايات المتحدة وألمانيا إلى الخبراء والمديرين الفنيين الأجراء الذين يدركون أهمية البحث العلمى ويدأبون على إدخال التحسينات الفنية من وقت لآخر . ولئن كانت بريطانيا قد بدأت تلقى زمام صناعتها إلى الفنيين والخبراء ، إلا أن ذوى الكفايات الإدارية من الإنجليز غالباً ما يتجهون صوب العمل الحكومى مدفوعين بروح الخدمة العامة .

وما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وواجه الإنجليز الكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية ، وشعروا بوطأة المنافسة الأمريكية حتى ولوا وجوههم شطر الترشيح وطفقوا يعرضون ما فاتهم في هذا الميدان مدركين أنهم لن يستطيعوا الاحتفاظ بمكانة صناعتهم التصديرية ، والإبقاء على مستوى معيشتهم الطيب ، إلا إذا جاروا الدول الصناعية الحديثة في ميادين البحث العلمى والتحسينات الفنية . ويوجه هذه الحركة الجديدة في بريطانيا « المجلس الاستشارى للإنتاج الأهلئ » و « لجنة إنتاجية الصناعة » و « المجلس الأنجلوأمريكى لكفاية الإنتاج » . وهناك مندوبون يمثلون نقابات العمال واتحادات أصحاب الأعمال في كل من هذه الهيئات . وقد ألفت مؤتمر نقابات العمال لجنة خاصة بكفاية الإنتاج وحث النقابات المنضمة إليه على معاونة الحكومة في السياسة التى انتهجتها لزيادة الكفاية الإنتاجية .

وبالمثل تقدمت حركة الترشيح في بعض الدول الأوربية مثل سويسرا والسويد وتشيكوسلوفاكيا . والخلاصة أن الترشيح قد أتى بأعظم النتائج في جميع الدول التى أخذت بسبيله ، وعلى الأخص في تلك التى طبقتها على نطاق واسع ، واتخذت منه دعامة لسياستها الاقتصادية المرسومة المعروفة باسم « النهج الاقتصادى » الذى لعب هو والترشيح دوراً هاماً في تطور الفكر الاقتصادى . ففي الوقت الذى كان يقوم فيه

أصحاب الأعمال بتشجيع الحكومات في الدول الصناعية الكبرى بترشيد صناعاتهم ، كانت المؤتمرات الدولية تعقد تحت لواء الترشيح ، وكثرت وتعددت البحوث والمؤلفات في طرائقه ونظرياته ، مما أدى إلى ظهور مدرسة اقتصادية جديدة خلصت الاقتصاد السياسي من الفروض التحليلية وغير الواقعية ، واتجهت به إلى الناحية العملية والدراسة المباشرة ، ووطدت صلته بعلم النفس والاجتماع ، ولم يعد استخلاص النتائج بمجرد الجدول والفرض وإنما بالإحصاء والمشاهدات العملية والتجارب .

الفصل الثاني

مباحثات الترشيد في مؤتمر جنيف الاقتصادي ١٩٢٧

كان الترشيد أهم الموضوعات التي بحثها مؤتمر جنيف الاقتصادي الدولي عام ١٩٢٧؛ وقد عرفته لجنة الصناعة في المؤتمر بقولها إنه يشمل جميع أوضاع الفنية الصناعية وطرائق التنظيم « المرسومة لتحقيق أدنى ضياع في كل من المواد والجهد ، وهو يشمل التنظيم العلمي للعمل ، والتوحيد النمطي للمواد الأولية والمنتجات ، وتبسيط عمليات الإنتاج وتحسين نظم النقل والتصرف »^(١). وجاءت قرارات المؤتمر بإجماع الآراء مؤيدة لمزايا الترشيد والتنظيم العلمي ، معززة الحاجة الماسة إلى جهود أبعد أثراً ، وأحسن تناسقاً في هذا الميدان . والمؤتمر مع لمسه لمزايا الترشيد من حيث خفض نفقات الإنتاج ، وخفض الأسعار ، واتساع السوق ، لم يكن ليغفل عن النتائج الوقتية غير الموافقة التي قد تضر ببعض فئات العمال ، الذين سينالون كمال وكسبهم في الوقت المناسب نصيبهم في مزايا التنظيم الأفضل للإنتاج ، وأن بطالتهم ستكون وقتية . كما رأى المؤتمر أن من أهم وسائل زيادة غلة الإنتاج ، وتحسين ظروف العمل ، وخفض نفقة إنتاج الوحدة ، ما لا يوجد إلا في التنظيم الرشيد للإنتاج والتوزيع . ومثل هذا التنظيم الرشيد يجب أن يرمى إلى ما يلي في وقت واحد :

- ١ — تحقيق أقصى كفاية للعمل بأقل جهد .
- ٢ — تبسيط تصميم وصنع واستعمال وتغيير القطع الموحدة نموذجياً باقلال عدد النماذج المنوعة .
- ٣ — تلافي الضياع في الخامات والقوى المحركة .
- ٤ — تبسيط نظام توزيع البضائع .

(١) ص ٣٨ - ٤٠ ، League of Nations . International Economic Conference, Geneva - May 1927 (Final Report).

هـ — الحلول ما أمكن محل الوسطاء ، وتلافي النفقات غير الضرورية في التوزيع والنقل .

ولو طبق الترشيذ تطبيقاً صحيحاً ومستمراً لحقق النتائج الآتية :

- (أ) يحقق للجماعة استقراراً أعظم ومستوى أعلى في ظروف المعيشة .
- (ب) يحقق للمستهلك أسعاراً مخفضة ومنتجات أكثر مطابقة للحاجات العامة .
- (ج) يحقق لطبقات المنتجين المتعددين كسباً أعلى وأثبت ، وموزعاً توزيعاً أعدل بينهم جميعاً .

ولم ينب عن المؤتمر أن يوصى بوجوب تنفيذ سياسة الترشيذ بكل دقة وعناية بحيث لا تؤدي مع استمرارها إلى الإضرار بمصالح العمال ، وأن يؤخذ الاحتياط اللازم حتى لا تؤدي في مرحلتها الأولى إلى بعض البطالة أو العمل المرهق . ويتطلب نجاح هذه السياسة تعاون المنتجين فيما بينهم ، ومعونة الهيئات التجارية والصناعية والخبراء العلميين والفنيين . وكان هذا التعاون كما رأينا من عوامل نجاحها في الولايات المتحدة .

كما أهاب المؤتمر بالدول ، وبالمؤسسات الصناعية والتجارية ، وبالرأى العام أن يعملوا على تشجيع حركة الترشيذ بكل الوسائل ، وعلى تعرف نتائجها الاقتصادية والاجتماعية . وأن تطبق هذه التجارب لا على المؤسسات الكبيرة فحسب ، بل يجب أن تشمل أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأن تطبق في جميع نواحي النشاط الاقتصادي ، أى في الزراعة والتجارة والصناعة والمشروعات المالية . وأوصى المؤتمر أيضاً بتنفيذ سياسة الترشيذ على أسس دولية قومية ، كأن تمنط المواد والقطع البديلة والمنجذات التى لها أهمية دولية لتلافى ماقد يثيره توحيد هذه المواد والقطع البديلة والمنجذات توحيداً قومياً من عوائق الإنتاج والتجارة .

تلك القرارات التى اتخذها مؤتمر جنيف الاقتصادي الدولي تأييداً لفكرة الترشيذ ، جاءت في رأى « أرفك » تحدياً للفكر الاقتصادي القديم من وجهة

النظر العملية^(١). وقد علق على عمل المؤتمر بقوله : إنه جاء توجيهياً وليس استنتاجياً ، إذ أخذ الحقائق والتجارب والحركات السابقة ، والمثلة لشتى نواحي الحياة الاقتصادية وجميع ميادين التنظيم ، ولم يؤلف منها نظرية جديدة فحسب ، وإنما جمع بينها ونسقها في فكرة واحدة لأول مرة ، وقدمها للعالم ، ليس كتجارب قيم بكل منها بمعزل عن الأخرى ، وإنما كأجزاء من كل . . كبوادر مجهود بشري على نطاق قومي ، وأيضاً على نطاق دولي ، للهيمنة على المقادير الاقتصادية وتوجيهها عمداً نحو صالح الجماعة وهو ينقض بهذا تعاليم الاقتصاديين الأحرار الذين كانوا يعتقدون فيما يسمى « بالقوانين الاقتصادية » التي لا مفر من عملها ، ولا تغيير لمفعولها كالقوانين الطبيعية الأخرى . ولم يعترف بالمنافسة الحرة كالحاكم المهيمن على الحياة الاقتصادية ، ولهذا جعل الاتحادات الصناعية إحدى دعائمه الهامة .

ولقد كانت لبحوث المؤتمر أهميتها الواضحة . فجميع الحركات التي أشار أو أوصى بها تنقض الأفكار العتيقة عن المنافسة . وهذا لا يعنى أنه اتخذ كمبدأ القضاء على المنافسة تماماً . فالمنافسة بين الأفراد ، والمنافسة بين الصناعات ، والمنافسة بين البيوت التجارية ، وكذلك المنافسة بين الدول ، أوجدت الكثير من المرونة والابتكار وزكت الكفاية الشخصية في بعض الحالات ، وهذا ما لم ينكره المؤتمر وإنما هو عمد إلى تعديل الرأي العتيق القائل بأنها تنظم نفسها بنفسها ، وأنها توازن تلقائياً بين العرض والطلب ، وأن هذا التوازن يكون عادة في صالح المستهلك . وهذه المزايا ، إن صحت ، مقصورة على الزمن القصير فقط ، ثم لا تلبث أن تربو عليها مساوئ المنافسة التي لو تركت وشأنها لنتج عنها في الزمن الطويل ما يأتي :

أولاً — بالنسبة للمنتج الفرد ، قد تضطره إلى خفض الأجور وإساءة ظروف العمل ، مما يعود بالضرر على العمال ، وعلى مستوى الاستهلاك العام بالتالي ؛ وبهذا يترد السهم إلى صدر المنتج نفسه .

ثانياً — بالنسبة للوحدة الإنتاجية المفردة تؤدي المنافسة إلى أسعار غير اقتصادية وإلى تقلبات سريعة في مستوى القيم تضر بالإنتاج المرسوم والمنظم مما يجعل الجو الصناعى مفتقراً إلى الاستقرار والثقة .

ثالثاً — بالنسبة للصناعة والتجارة عموماً ، تؤدي المنافسة إلى تعقداً مبرر له في المنتجات ، وتحولات سريعة بين الرخاء والكساد تخرب الأداة الاقتصادية ، وتهدد سلامة رأس المال الصناعى .

وأياً كانت الميزة العاجلة التي تحققها المنافسة للمستهلك كانهخفاض في أسعار المنتجات ، فعليه هو أن يدفع مستقبلاً ثمن كل ما تحدثه من ضياع وتبذير . ومشكلة التقدم الاقتصادى المنظم إن هي إلا مشكلة ملافاة الضياع في النظام الاقتصادى القائم مع الاحتفاظ بما يتضمنه من مزايا . وأبعد وأهم من هذا أبرزت قرارات المؤتمر الغرض من النشاط الاقتصادى في صورة ليست بغير الواضحة . ففي النظرية الاقتصادية القديمة أدت المبالغة في تقدير الأهمية النظرية والعملية لباعث الكسب إلى الكثير من الأخطاء الغريبة في هذه الناحية . وكان الاقتصاد النقدى هو الذائع عموماً ، وكان جد متصل بباعث الكسب ، حتى لقد أصبح يخلط في عالم الأعمال على العموم بين الأداة والغرض . فمع أن الاقتصاد النظرى يقرر بوضوح أن النقود ليست سوى مجرد وسيط للاستبدال ، أى أنها مجرد أداة أو حيلة ، فإن أغلبية رجال الأعمال جعلوا منها مبدأهم الأول والأخير ، ولكأنهم يقولون إن الغرض من الأعمال هو جمع المال .

ولكن الغرض المعلوم للترشيد هو حصر الضياع في حد أدنى ؛ أو هو كما جاء في تعريف لجنة الكفاية الأهلية الألمانية « تحسين مستوى المعيشة » ، وهذا ما أشاد به مؤتمر جنيف الاقتصادى أيضاً بقوله إن الترشيد يحقق للجاعة « الاستقرار ومستوى أعلى للمعيشة » . ولا يجوز إغفال ما تحمله هذه العبارات من المعانى البعيدة ، فهي تبين بوضوح أنه في أية صورة تترأى لنا في الوقت الحاضر كأحسن صور التنظيم

الاقتصادى عملياً ، سيكون الباعث فى الصناعة والتجارة شيئاً أسمى وأبعد غوراً من
الربح لشركات خاصة قليلة « فأداتنا الاقتصادية لا توجد لإثراء الأفراد ، فهذا يكون
عارضاً بالطبع ؛ وإنما لخدمة الجماعة » (١) .

ولقد ظلت حركة الترشيد تتقدم عقب مؤتمر جنيف الاقتصادى العالمى ، حتى
وقع كساد عام ١٩٢٩ الذى اشتهر بحدته نسبياً ، وكان لوقوعه عقب موجة الترشيد
وما أحدثته من رخاء وتفاؤل ، ولا سيما فى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ما صاحبها
من توسع فى نظام الشراء بالتقسيط ، ما حدا ببعض الكتاب إلى نسبة ذلك الكساد
إلى « حى الترشيد » وإفراط رجال الصناعة فى إدخال وتطبيق نظرياته ووسائله
إلى حدود أبعد ما تستطيع أن تسير بهم طاقة الصناعة (٢) .

والواقع أن هذا الكساد لا يرجع إلى الترشيد فى حد ذاته ، وإن كان الترشيد
قد زاده حدة واضطراباً بزيادته آلية الصناعة . إذ الملاحظ أنه كلما ازدادت الصناعة
آلية ، كان تأثير الكساد أشد ، وذلك لأن توقعات الإنتاج فى النظام الصناعى
الحاضر بالغة الأثر كخسارة مادية حيث يضطر المنتج إلى وقف جانب كبير من تجهيز
مصنعه بعكس الحال فى المصنع اليدوى حيث كان فى استطاعة صاحب العمل خفض
الإنتاج بدون خسارة بمجرد الاستغناء عن جانب من عماله .

ولقد كانت دراسة تلك العلاقة المختلفة عليها بين الترشيد والأزمة موضع البحث
فى مؤتمر جنيف الاقتصادى الدولى الذى عقد عام ١٩٣١ ، هذه الأزمة التى ترجع
فى الواقع إلى عوامل اقتصادية كثيرة . إلا أنه لا يفوتنا أن نقرر أنه لولا تلك الأزمة
لما أفاق العالم من حى الترشيد ومضاعفاتها سريعاً ، إذ لم تلبث تلك التجربة القاسية
أن أسفرت عن حقيقة الترشيد واتجاهاته باظهارها بجلاء أن ما بدا على سياسة الترشيد

Urwick : The Meaning of Rationalisation.

(١) ص ٢٦ .

H. Levy : The New Industrial System.

(٢) ص ٥١ ، ٢٤٨ - ٢٤٩ .

G. A. Cram : The Key to Prosperity, Pitman 1937.

وانظر أيضاً

ص ٣٠ - ٣٨

من فشل إنما يرجع إلى إساءة استعماله ، وقصره على ناحية الإنتاج دون الاستهلاك . ولا سيما أن أمره كان متروكا لرجال الصناعة الذين ما كانوا ليستطيعوا التحرر سريعاً و كلية من عقليتهم التجارية الاستغلالية ، وكبح جماح رغبتهم في الربح ، والسير في اتجاهات الترشيح الصحيحة . فكان ضرورياً إزاء ذلك أن يلتفت زمام حركة الترشيح من يد رجال الصناعة إلى يد الدولة ، وأن تخطو تلك الحركة من مجال المحاولات الفردية أو الجماعية لرجال الصناعة إلى مجال السياسة الاقتصادية العامة ، بمعنى قيام الدولة برسم وتنفيذ سياسة الترشيح على نطاق واسع منسق في نواحي الإنتاج والتوزيع والاستهلاك معاً ، مما أدى إلى ظهور ما يسمى « بالنهج الاقتصادي » Economic Planning الذي يعد بمثابة المظهر العملي للترشيح ، وكان ذلك كما أشرنا من قبل في روسيا وألمانيا بصفة خاصة وإلى حد ما « بمشروع العلاج الجديد » The New Deal في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد دلت تجارب الدول في هذا الميدان على أن النهج الاقتصادي يقي الدولة التي تطبقه بنجاح شر الأزمات والبطالة . فكساد ١٩٢٩ — ١٩٣٣ لم يؤثر تأثيراً يذكر في اقتصاديات الاتحاد السوفيتي . كما نجحت ألمانيا بنهجها الاقتصادي — ولم تطبقه إلا عقب الكساد — في التخلص من آثاره السيئة سريعاً وفي طليعتها البطالة التي شملت قبل وصول النازي إلى الحكم وتطبيقهم للنهج خمسة ملايين ونصف مليون . ومن هذا يتضح أن لا سبيل لمكافأة الأزمات أو تخفيف حدتها إلا باتخاذ عدة علاجات وقائية مقدما . وأياً كانت الوسائل التي تتبعها الدول ذات الشأن ، يجب أن تبادر باتخاذها بدون تردد أو تأخير ، وعن طريق النهج الاقتصادي العام . لأن إرجاء التدخل حتى يتفاقم الكساد قد يصل به إلى حد تسكون فيه هذه الوسائل عديمة الجدوى . فالكساد كالجمل متى تسلط على جسم المجتمع الاقتصادي لا بد أن يأخذ دوره . ولهذا تجب المبادرة إلى اتخاذ الوسائل الجديدة قبل وقوع الكساد ، وهو في أوله والثقة لم تضع تماماً . أي أن الوقاية هنا ضرورية قبل العلاج . ويجب إعداد الوسائل لمواجهة الكساد مقدما ، والتزود بالإحصاءات

الدقيقة بحيث تتدخل الدولة لتنفيذ تلك الوسائل لوقف عوامل الارتباك والخلل المؤدية للكساد في الوقت المناسب ، وهذا لا يتوافر إلا للدولة المطبقة لسياسة النهج الاقتصادي والمهيمنة على أقدارها الاقتصادية تماما .

وبنشوب الحرب العالمية الثانية في آخر صيف ١٩٣٩ عادت الدول تهتم بوسائل محاربة الضياع في صناعاتها ، وبزيادة كفاءتها الإنتاجية بنفس الروح والحوافز التي لمسناها في حرص الدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الأولى على الاستفادة إلى أقصى حد من مواردها الاقتصادية والبشرية ، والتي مهدت لظهور حركة الترشيد فالنهج الاقتصادي . ويتساءل ليبسون^(١) إذا كانت الشعوب في أوقات الحروب مستعدة لتركيز جهودها في أهداف معينة وتسيير قواها الإنتاجية في سبل تحددها الدولة غير متمسكة بمصالح خاصة أو بما يسمى الحقوق المكتسبة ، فما يمنع الشعوب بعد الحرب أن تكون من الحكمة بحيث تواصل هذا الاتجاه في أوقات السلم وتكل إلى الدولة أمر توجيه اقتصادياتها بسياسات النهج الاقتصادي الرشيدة المرسومة ؟ وهو يرى أن أعمال التعمير والإنشاء التي لا مندوحة عنها لإصلاح ما أفسدته الحرب تتطلب هذا . وإنه من الخطأ مجرد التفكير في العودة إلى الاقتصاد الحر ، ولا سيما أن مصلحة الإنسانية جمعاء في تعاون الشعوب على التعمير إذ سيقرب هذا التعاون بينها جمعاء ويساعد بينها وبين إساءة بعضها الظن بالبعض الآخر . ويجعل السلم العالمي قائماً على أسس قوية رشيدة .

(١) س . ٢٤٨ . E. Lipson : A Planned Economy or Free Enterprise May, 1944.

الفصل الثالث

مجالات الترشيذ

ما كنا لنذعى الإلمام بموضوع الترشيذ فى مثل هذا الحيز الضيق المحدود . ونحن إذ نتناول وسائل الترشيذ المختلفة فى هذا الفصل ، إنما نقوم بعرضها عرضاً سريعاً عاماً حتى يستطيع القارى أن يتصور سياسة الترشيذ العامة ، ويلم بأطرافها فى ذهنه ، ويتفهمها فهماً صحيحاً منسجماً قبل بحثنا لنواحيها المختلفة ، ولآثارها الاقتصادية والاجتماعية فى الأبواب التالية ، وحتى يقف على ما بينها من ارتباط وثيق ، كان يجاهد على صورة عامية مطردة طليعة ظهور حركة الترشيذ وتقدمها وانتشارها . وبدون إدراك ماهية هذا الارتباط لا يستطيع أحد أن يفهم هذه الحركة الفهم الصحيح أو يدرك ماهيتها تماماً .

وليس تلخيص وسائل الترشيذ المتعددة ونظرياته المتنوعة فى عرض سريع بالأمر الأقل صعوبة من تعريف كلمة الترشيذ . ولقد خلصت لجنة الصناعة فى مؤتمر جنيف الاقتصادى الوسائل المؤدية للترشيذ فيما يلى :

- ١ — التنظيم العلمى للعمل .
 - ٢ — الترميط أو التوحيد النمطى للمنتجات ويتضمن توحيد صنوف السلع بحصرها فى أنماط أو نماذج محدودة ، وتبسيط عملية الإنتاج حتى يمكن الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير .
 - ٣ — الاتحادات الصناعية للاقتصاد فى المواد الأولية بواسطة التكامل الرأسى والحد من غلواء المنافسة ، إن لم يكن القضاء عليها بواسطة التكامل الأفقى .
 - ٤ — تحسين طرق نقل المنتجات وبيعها .
- وهذا التقسيم لا يكفى لإعطاء فكرة عامة صحيحة عن ماهية الترشيذ . فكل من الوسائل المذكورة تتفرع إلى أخرى ثانوية ، وجميع الوسائل الرئيسية

والفرعية تتداخل ويتصل بعضها ببعض الآخر . والمهم هو الوقوف على مدى هذه الاتصالات ونوعها وتسلسلها لإدراك وحدة الفكر التي تولفها هذه الوسائل مجتمعة ويكون من الأفضل لو بدأنا بتقسيم الترشيذ إلى مجالين رئيسيين : « الترشيذ الفنى » أو الداخلى ، والترشيذ العام أو الاقتصادى :

أولاً — الترشيذ الفنى أو الداخلى : ويشتمل على التحسينات الفنية التى يدخلها أصحاب المصانع ، سواء بتعاونهم أو كل منهم على حدة أياً كان حجم مصنعه ، على طرائق وتجهيزات العمل لحصر ما يكتنف عملية الإنتاج عادة من ضياع أو تبذير فى الوقت والمواد والجهد فى أقل حد أدنى ممكن . إذ لا يمكن القضاء على الضياع تماماً ، وإنما فى استطاعتنا حصره فى حد أدنى فقط . وكلما تقدمت طرائق وتجهيزات العمل هبط هذا الحد . ولهذا يجب أن نعمل دائماً على أن يكون تقدم هذه الطرائق والتجهيزات مطرداً ومستمر . ولا حد للتقدم الصناعى فى نظر رجال الصناعة ، ومن هنا كان اهتمامهم بالبحث العلمى عظيماً ، وتشجيع الحكومات له عظيماً .

ويتألف الترشيذ الداخلى من :

١ — التنظيم العلمى للعمل : ويتناول الوسائل والنظريات التى من شأنها تعبئة وتكثيف العمل البشرى بحيث يأتى بأقصى إنتاج بأقل جهد .

٢ — التنظيم العلمى للإدارة : ويتناول الدراسة العلمية لإدارة الأعمال ، أو التنظيم الصناعى ، بمعنى التوجيه النسق لنواحى نشاط المشروع المختلفة على نحو يكفل الموازنة المثلى بين نفقات المشروع وموارده المالية .

٣ — نفسية الصناعة : أو علم النفس الصناعى ، ويتناول الاستخدام العلمى لعلم النفس فى الصناعة بمراعاة رجال الأعمال للعوامل النفسية والحيطات النفسية للعمل البشرى ، وتكثيف العمل الآلى بالنسبة للعامل كإنسان له إحساسات وله انفعالات وله غرائز .

٤ — الترميط : أى التوحيد النمطى للسلع باختصار عدد النماذج ، وقصر الإنتاج على نماذج مختارة معقولة ، مع تبسيط عمليات الإنتاج بتماثل الآلات والقطع البديلة إلخ ..

٥ — ترشيد النقل والتصرف : بتحسين طرق نقل البضائع ، وإمداد الأسواق بها ، وبيعها فيها .

تلك باختصار فروع الترشيح الفنى ، وقد أرجأنا بيان العلاقة بينها إلى مدخل الباب الثانى ، مخصصين فصوله لدراسة كل منها على حدة ، مع تخصيص الباب الثالث لمناقشة آثارها الاجتماعية موازين بين فوائد الترشيح ومضاره من هذه الوجهة .

ثانياً — الترشيح العام أو الاقتصادى : ويشتمل على وسائل الترشيح العامة التى لا يستطيع إدخالها المنتج الفرد ، والتى لا يمكن تحقيق فوائدها المرجوة إلا باتفاق المنتجين وبمعمونة السلطات العامة ، بل وبالتعاون الدول المختلفة كما سنرى فى بحث « الترميط الدولى » و « الاتفاقات الصناعية الدولية » . ويتألف الترشيح العام من :

١ — الاتحادات الصناعية : وهى اتفاقات تعقد بين عدة مشروعات تقوم بعملية إنتاجية واحدة ، أو بدور واحد من عملية إنتاجية معينة ، لغرض القضاء على المنافسة بينها بتحديد السعر ، أو بتحديد كمية الناتج ، أو بتقسيم الأسواق إلخ .. ويسمى هذا النوع « بالاتفاقات الصناعية الأفقية » ، أو اتفاقات تعقد بين عدة مشروعات تقوم بأدوار متلاحقة من إنتاج سلعة نهائية واحدة كالديباغة ، وصباغة الجلود ، وصناعة الأحذية لغرض كسب وفورات فى أثمان ما يلزمها من خامات و سلع نصف مصنوعة وأدوات إلخ .. وبالتالى تخفيض نفقة إنتاج الوحدة ، ويسمى هذا النوع « بالاتفاقات الصناعية الرأسية » .

٢ — ترشيح التوزيع والاستهلاك : بإدخال التنظيم العلمى إلى مجالات وميادين

التوزيع والاستهلاك ، باختصار الوسطاء ، وحذف الحلقات غير الضرورية من سلسلة التوزيع ، وهيمنة الدولة على الأسعار والكميات المستهلكة إلخ . .

٣ — تنظيم الحياة الاقتصادية عموماً بالسياسات الاقتصادية المرسومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة .

وأخيراً نستطيع إدخال التنبيط وترشيد النقل والتصرف في مجال الترشيح العام ، حيث أنهما يتطلبان تعاون المنتجين كما سنرى في فصول قادمة ، بإشراف أو بغير إشراف السلطات العامة . وإذا كان في استطاعة المنتج الفرد تطبيقهما ، إلا أن فوائدهما لا تتحقق إلى حد كاف وعلى نحو مرض إلا بامتدادهما من ميدان الترشيح الداخلى إلى ميدان الترشيح العام أو الاقتصادى .

الباب الثاني

الترشيح الفني أو الداخلي

كتاب

في الماء والطين

يبدأ « الترشيح الفني » أو الداخلى بفكرة التنظيم العلمى للعمل التى كان لفردريك تيلر F.W. Taylor فضل تأسيسها ، إذ هو أول من حاول الاهتمام إلى القوانين والوسائل المؤدية إلى تكثيف العمل البشرى ، والهيمنة عليه بحيث يستطيع بتطبيقها الحصول على أقصى ناتج بأقل مجهود . وذلك بأن يستخدم العامل الطريقة المثلى لأداء عملية الإنتاج ، أو الجزء من عملية الإنتاج المكلف به . ويكون الوصول إلى هذه الطريقة بالتحليل الدقيق للعمليات الإنتاجية بغية الاهتمام إلى ما يمكن حذفه من الحركات غير الضرورية ، أو تعديله من الحركات التى تستغرق وقتاً أطول . فالعمل الواحد فى رأى « تيلر » يمكن إنجازه بطرق مختلفة وبأدوات مختلفة . ولكن هناك طريقة واحدة ، وأداة واحدة أكثر إنتاجاً من غيرها ، أو أقل ضياعاً . واكتشاف هذه الطريقة لا يكون إلا بالدراسة الدقيقة للوقت والحركة .

ولكن العملية التى يقوم بها كل عامل أو كل فئة من العمال ليست سوى جزء من عملية الإنتاج الكلية ، التى تؤلف القسط العام الذى يساهم به العمل فى الإنتاج . ولهذا لم يلبث أن أعقب تحليل العمليات المفردة تحليل العملية الكلية مجتمعة . ولم يؤد هذا التحليل إلى تقدم جديد فى تقسيم العمل فحسب ، ولكن حقق أيضاً اتصالاً وثيق بين العمليات المختلفة التى يقوم بها مختلف العمال . وأدى هذا الاتصال إلى التكامل المطرد لحركاتهم ، مما أدى إلى ظهور ما يعرف فى الفنية الصناعية باسم « العمل المرسل » Flow Work أو كما يسمى أحياناً « مبدأ جريان العمل » Ecoulement de Travail وقد ذهب التقدم الفنى إلى أبعد من هذا ، بفضل تقدم الصناعات الكهربائية من حيث إنتاج وتوزيع القوى المحركة ، وما ترتب على ذلك من توسع فى الطرق التلقائية للعمل ، وامتدادها إلى عمليات النقل الداخلى والتعبئة والمناولة بحيث أصبحت المواد تنتقل تلقائياً إلى العامل دون أن ينتقل هو إليها ، مما جعل التكامل الإجماعى لحركات مختلف العمال مصحوباً بتكامل آخر بين حركات العمال والحيل والآلية ، بحيث تستمر عملية الإنتاج بدون توقف

أى أن مبدأ « جريان العمل » أصبح تطبيقه مصحوباً بمبدأ « جريان البضاعة »
 Ecoulement des produits وذلك باستخدام المائدة المتحركة أو « الصينية »
 Conveyor من أنواع مختلفة بحيث تمتد تلقائياً كل عامل بالمواد اللازمة بعد أن
 تكون قد مررت على التعاقب على العمال الأسبق منه في ترتيب العملية كلها ، وأنجز
 فيها كل منهم الجزء المخصص له . وهذا ما يطلق عليه « العمل المسلسل » Chain
 Work ، وهو نظام جديد أحدث ولا شك انقلاباً في فنية العمل ، وخلق من
 ميكانيكيته وتسلسله ما يصح اعتباره قوة محرّكة ثانية .

ولقد نجم عن هذا النظام بما أحدثه من توسع في تقسيم العمل ، وتركيز
 الانتباه مع سرعة الأداء ، أن أصبح العامل مجرد آلة ، وأن أصبح العمل مملاً متعباً ،
 مما أدى إلى إثارة مشكلة التعب في الصناعة فامتد الاهتمام إلى العامل نفسه ، ولم يعد
 ينحصر في عملية الإنتاج والآلات والمواد . وأدرك مديرو النظام الحديث أن كفاية
 العمل تقل إذا لم يعط العامل فترات راحة تتخلل ساعات العمل ، وإذا لم يغير محيط
 العمل بحيث يبعد مرحلة التعب ، وقد تمخض هذا الإدراك عن ظهور علمين
 جديدين هامين وهما « سيكولوجية العمل » و « فسيولوجية العمل » . وهذا الأخير
 يبحث لافي الحركات العملية الأقصر وقتاً ، وإنما في الحركات الجسمية الأكثر
 سهولة وتوافقاً مع طبيعة وتركيب جسم الإنسان . أما الأول فقد رحب به
 الاقتصاديون الألمان والأمريكيون وتوسعوا فيه ، وبمقتضى نظرياتهم يجب أن
 يعمل العامل في درجة حرارة مناسبة ، وفي ضوء جيد مناسب وأن يكون في وضع
 مريح من الآلة إلخ .. كما جددت النظرية النفسية طرق تخديم وتمارين العمال ،
 فقالت بأن يعطى لكل عامل نوع العمل الذي يلائمه ويناسب استعداده الطبيعي ،
 بعد أن يمر ببعض الاختبارات العقلية والعصبية والجسمانية للوقوف على أنسب
 الأعمال ، له وهذا ما يعرف « بالتوجيه المهني » الذي تزايد الاهتمام به في السنوات
 الأخيرة .

وفي ناحية أخرى أدى التوسع في تقسيم العمل وإدخال نظم الإنتاج الكبير ،
 مع العوامل الأخرى ، إلى قيام حركة « التمنيظ » أو التوحيد النموذجي . ذلك أن

تعدد نماذج المنتجات التي تشبع حاجة واحدة تعدد لا تبرره حاجات المستهلكين ولا ضرورات الاستهلاك ، من شأنه أن يتطلب تعدداً مماثلاً في بعض الآلات والأدوات ، كما يحدث توزيعاً في جهود العمال ، ويعوق إدخال نظم الإنتاج الكبير بمعنى تعبئة قوى الإنتاج لإخراج نمط أو بضعة أنماط تفضل سواها من حيث النفع للمستهلك ، ومن حيث رخص الثمن ، وإنتاجها على نطاق واسع . وقد وجدت فكرة التنظيم ما يدعمها من الناحية المالية ، فهي تؤدي إلى خفض نفقات الإنتاج بالقضاء على الضياع المترتب على تعدد الأنواع والنماذج ، ولهذا فهي لا تطبق على المنتجات فحسب ، بل تطبق أيضاً على عمليات الصناعة والآلات والأجهزة والقطع البديلة ، وهذا ما يسمى بالتبسيط أو التماثل .

ولا تقف فكرة التنظيم عند هذا الحد ، بل تمتد إلى مجال الترشيح العام أو الاقتصادي ، كعامل هام من عوامل ترشيح التوزيع والاستهلاك ، وكضمان لاستقرار الحياة الاقتصادية ، بمساعدتها على الاستمرار في الإنتاج مادام لا يعد خطراً تخزين المنتجات المنمطة التي لا تتغير نماذجها بسرعة أو بدون مبرر . ولهذا سنرجي الحديث عن التنظيم إلى الباب الخاص بالترشيح الاقتصادي .

تلك نواحي الترشيح الفني عرضناها بمجتمعة لإعطاء القارئ فكرة عامة واضحة عنها قبل تناول كل منها بالبحث في الفصول التالية ، مع أفراد باب خاص لدراسة ما ترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة .

الفصل الرابع

التنظيم العلمى للعمل

يعد « فردريك تييلور » بحق مؤسس التنظيم العلمى للعمل ، وهو الذى وضع بتجاربه وأبحاثه فى المدة بين عامى ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ أساس التنظيم الصناعى الحديث حتى ليلقبه « لانسبرج » بأبى « علم التنظيم الصناعى ليس فى الولايات المتحدة بحسب بل وفى العالم أجمع . ولقد كان عمل تييلور بسيطاً فى بدايته ، ومع ذلك لم يوجد حتى الآن رجل أثر عمله الفردى إلى حد كبير فى سير الكثير من التجهيزات والنظم فى صناعات متعددة مختلفة كـ فردريك تييلور ^(١) »

تأثر تييلور فى حياته بما وصل إليه « هنرى تونى » H. Towne الذى كان مديراً لشركة يال The Yale Towne Manuf. Co. والذى يعد أول من فكر فى تطبيق وسائل تنظيم جديدة ، عام ١٨٧٠ فى هذه الشركة . وحذا حذوه فى توجيه اهتمامه إلى الدراسة المنظمة « للتنظيم الصناعى » كعلم وكحرفة قائمة بذاتها . إلا إنه وإن كان « تونى » هو المهد ، فإن « تييلور » يعد مع ذلك القائد الأعظم للحركة . وهذا ما اعترف به « تونى » نفسه عند وفاته بقوله « إنه خالق علم جديد » . وإنه « أحد مكتشفى العالم وقادته الإنشائيين » .

قام « تييلور » بتجاربه الأولى فى شركة صلب ميدفال فى فيلادلفيا حيث كان يعمل كمقدم ، ثم تركها إلى شركات أخرى كانت أقل استعداداً لقبول طرائقه الجديدة التى وإن لم يستطع تطبيقها إلا على نطاق صغير ، فقد نجح فى خلق تلاميذه يطبقونها فيما بعد على نطاق واسع . واستمر « تييلور » فى محاولاته العملية حتى فجر القرن العشرين ، ثم تحول إلى الناحية العلمية ، بأن شرع فى صياغة خلاصة تجاربه السابقة

Lansburg : Industrial Management.

(١) س.س. ٢٠-٢٣

في نظريات علمية عامة^(١) وعكف على دراسة طرائق العمل ونظم الأجور ، حتى اهتدى إلى طريقته المعروفة القائمة على دراسة الوقت والحركة Time & motion study والتي لعبت دوراً هاماً في تقدم الفن الصناعي حتى لقد اعتبرها « مينستربرج » Münsterberg « أعظم تقدم في الصناعة منذ إدخال نظام المعامل والقوى الميكانيكية »^(٢).

دراسة الوقت والحركة : كان تيلور أول من قام بدراسة حركات العامل بتحليلها إلى عمليات جزئية مفردة ، وبتحليل كل من هذه العمليات ، واختيار أفضل الحركات الأولية اللازمة لأدائها ؛ وذلك بمراقبة عدد من العمال العاديين وهم يؤدون عملاً واحداً بطرائقهم المختلفة ، وحركاتهم المختلفة ، وقياس الوقت الذي تستغرقه كل حركة ، وكل طريقة من طرائق أداء العمل بواسطة (الكرونومتر) لاكتشاف الطريقة الأفضل والأقصر وقتاً . وليست دراسة الوقت اللازم لأداء كل عملية سوى مظهر من مظاهر هذه الدراسة العلمية للحركات . وهي تكشف عن الأخطاء التي تكتنف بذل الجهد وتحول دون ضياعه ، حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود وهو « أقصى إنتاج لأقل جهد معين » وترجع أهمية دراسة الوقت إلى اتخاذها كأساس لتقدير الأجور . ويتخذ هذا الأساس صوراً مختلفة ، فإما أن يكون بحساب « الزمن المتوسط » أي متوسط الوقت الذي يستغرقه العامل الواحد بين عدد من العمال ينجزون عملية واحدة معينة . أو « الزمن الأدنى » وهو أقل وقت يستغرقه إنجاز تلك العملية . وفي هاتين الصورتين إرهاق العمال دون المتوسط ، وقد يكون هؤلاء هم الأغلبية ، ولهذا يكون من الأفضل اتخاذ « الزمن المنوال » أي الأكثر شيوعاً ، وهو الذي يستغرقه أكبر عدد من العمال في إنجاز العملية . وتتخذ بعض المصانع « الزمن الأفضل » كأساس ، ولا يعني بذلك الوقت الأكثر شيوعاً أو تكراراً وإنما الوقت

Shop Management

The Principles of Scientific Management, The Art of Cutting Metals,

André Fourgeaud : La Rationalisation

(١) تجد شرح هذه النظريات في مؤلفات تيلور

(٢) ص ٣٨

الذى يعقل أن يكون كذلك^(١).

ولا يستطيع أى كان فى يده «كرونومتر» أن يقوم بدراسة الوقت والحركة. إذ يشترط فيمن يقوم بتلك الدراسة، توافر صفات خاصة كدقة الملاحظة، وقوة الاستنتاج، مع العقلية التحليلية، وأن يكون ملماً بتركيب الآلة التى يستخدمها العامل، وطبيعة العمل الذى يؤديه. ومن ناحية أخرى يجب أن يكون القائم بتلك الدراسة طيب العلاقة مع العمال وموضع ثقتهم، إذ لا يمكن الوصول إلى نتائج صحيحة ما لم تكن الثقة متبادلة. وهذا يستدعى أن يكون لدارس الحركة شخصية قوية تبعث على الاحترام والثقة. وتلجأ بعض المصانع فى دراستها للوقت والحركة إلى طرائق لا يشعر بها العمال، كأن يخفى الملاحظون الكرونومتر فى جيوبهم وهم يراقبون العمال كالمعتاد أثناء العمل، أو كأن يقوموا بتلك المراقبة من شرفات خاصة تطل على العنبر، وذلك لسكيا لا يرتبك العامل ويستغرق فى أداء العملية أثناء التجربة وقتاً أطول لتلفه، أو لشعوره أنه مراقب، أو لتعمده التباطؤ والتهمل.

وإذا أمكن أن يقوم العامل من تلقاء نفسه وبحوافزه الشخصية بترشيد حركات ومحيطات العمل لكانت النتائج بالطبع أفضل من تلك التى تحققها تجارب ترشيد الحركات ومحيطات العمل التى تقوم بها إدارة المصنع. وهذا ما أثبتته «الحركة الاستخاوفية» عند ظهورها عام ١٩٣٥ فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. ذلك أن طريقة «استخاوف»، التى سنتحدث عنها بالتفصيل فى فصل قادم، تتميز على طريقة «تيلور» بأنها من ابتكار العمال وتجاربهم هم أنفسهم، وليست بالقائمة على تجارب واختبارات يقوم بها المقدمون والمهندسون وقياس الوقت والحركة. ومن هنا لم يصحب طريقة استخاوف إجهاد أو إنهاك كما يصحب أحيانا طريقة تيلر، ذلك لأن العامل فى طريقة استخاوف هو الذى يهتدى إلى طريقة العمل المثلى بنفسه ولا يمكن أن يعوزها نسق الحركة كما لو اختارها له غيره بملاحظته

هو وزملاؤه وهم يعملون واختيار الطريقة التي تبدوله الأفضل .

وقد لا يكفي في الكثير من الأعمال مجرد مراقبة الحركات لدراستها . وذلك لأداء العامل لها بسرعة لا يمكن متابعتها بدقة . ولهذا كان ضروريا تسجيل الحركات بطريقة التصوير ، إلا أنها لا تصور إلا حركات اليسار واليمين ولا تصور حركات الأمام والخلف . وهذا ينطبق أيضاً على استعمال التصوير السينماتوغرافي ، وإن كان يفضل التصوير العادي بتصويره الكامل والمستمر للعمل ، وإمكان استخدامه مع طريقة العرض البطيء أو التراجعي لتسهيل دراسة الحركات السريعة بدقة ، إذ تلتقط آلة التصوير السينمائية من ١٦٠ إلى ٣٠٠ صورة في الثانية الواحدة . وأصلح طريقة لتدراك العيوب هي طريقة التصوير من زوايا مختلفة مع استعمال جهاز « الاستيروسكوب » Steroscope المجسم للصور . وأفضل من هذا السينما المجسمة ، وهي لا تزال في مهدها . ويستحسن تصوير العامل من وراء شبكة مقسمة إلى مربعات لتسهيل دراسة الحركات ودقة معرفة وضع الأعضاء واتجاهاتها في الحركة . وهذه الشبكة بمثابة ورق المربعات في الرسم البياني وبمقارنة الحركات المختلفة بعد تسجيلها نستطيع الوقوف تماماً على أفضل الحركات لأداء العملية وأقلها ضياعاً ، ثم نوزع شرحاً تفصيلياً لتلك الطريقة على العمال لتطبيقها .

وإذا كانت أفضل طريقة للعمل نهتدى إليها بدراسة الوقت والحركة تطبق على جميع العمال ، إلا أنه يجب إدخال بعض التنقيحات الخارجية بما يلائم كل عامل وتركيبه الطبيعي . فارتفاع المقعد مثلاً يجب أن يتناسب مع طول العامل وارتفاع « البنك » أو طرايزة العمل ، لما لهذا الارتفاع من أثر في درجة التعب وفي مرحلة ظهوره . فإذا كان المقعد أعلى مما يجب ، أو « البنك » أقصر مما يجب ، لأجهد العامل نفسه بالانحناء أو بالمعنى الدارج « لقطع وسطه » . وبالمثل إذا كان المقعد منخفضاً والبنك مرتفعاً اتعب العامل من رفع ذراعيه وصدره أعلى من المعتاد . ولهذا فبعض المصانع تستخدم مقاعد متحركة يمكن رفعها وخفضها حسب طول العامل .

وباستخدام هذه الطريقة في تعبئة التفاح يجعل ارتفاع الصناديق مناسباً لأطوال العمال
زاد الناتج بمعدل ٥ ٪ واتباعها في أحد مصانع الأغذية في سويسرا زاد الناتج
بمعدل ٤٤ ٪ (١)

ويمكن الوصول إلى مثل هذه النتائج بتغيير وضع الآلة ، وبعاد المقعد عن
البنك ، أو بتقريبه منه ، أو بجعل حافة البنك مستديرة إلخ ؛ كما تؤدي ملائمة أحجام
وأشكال مقابض الأدوات إلى زيادة كفاءة العامل . ففي حالة استعمال أداة يقبض
عليها العامل بيده باستمرار ، وجد أن استعمال قياس واحد لجميع العمال يتعب اليد
لاختلاف أحجام أصابع الأفراد وتباين أحجام وأشكال الأيدي وبإمسك الأداة يشتد
الضغط على بعض مسطحات اليد أكثر من البعض الآخر ، وهذا ما يؤدي إلى تفاوت
في الجهد العضلي . ولقد حلت هذه المشكلة باستخدام مقابض تناسب الحجم الطبيعي
لليد . فمثلاً في مصلحة البريد الأمريكية يعطى لكل موظف جديد يقوم بعملية الختم
مقبض ختامة من الصلصال ويمسك به ، ثم يصنع على حجمه المناسب الحجم يده ختم
حقيقي خشبي المقبض ، وباستعماله يكون لدى الموظف شيء يستطيع إمساكه بضغط
موحد على جميع نواحي اليد ، فلا تتحمل أية مجموعة عضلية ثقلاً غير لازم وبهذا
تؤخر مرحلة التعب .

وبالمثل يؤدي ترشيد المواد والخامات إلى زيادة أو تحسين الإنتاج . فبترشيد عملية
التصنيع في مصانع النسيج اليابانية واستخدام اللبنة بدلا من النشا ازداد طول الخيط
ومن ثم طول الثوب بنسبة ١٥ ٪ (١) ؛ فترشيد الحركات إذن لا يأتي بشمرته الكاملة
إلا إذا تضمن ترشيد جميع الماديات المحيطة بالعامل من مبان وأدوات وخامات ومواد
ومحال عمل ومقاعد وإضاءة إلخ ، ولا بد أن ندخل في حسابنا عند تحليل أى عملية تلك
العوامل الخارجية الضرورية لها ، والتي تؤثر من غير شك في الحركات التي نحللها ،

Burt : Psychology & Industrial Efficiency

(١) س . ١١٥ - ١١٧

Isoshi Asahi - The Secret of Japan's Trade Expansion

(٢) س ٣١

إذ ينبغي أن يكون هناك توافق متبادل بين هذه العوامل الخارجية والعامل البشرى حتى استطاع تحقيق مبدأ « أقصى ناتج بأقل جهد ». ويؤدى ترشيد الحركات إلى ملافاة الضياع ، واختصار الوقت ، والاقتصاد فى الجهود بمحذف الحركات غير الضرورية ، وتيسير أو تبسيط الحركات الخاطئة . فمثلا بدراسة كيفية « تطبيق » عدد من الفتيات لأثواب القماش ، اتضح أنهن يقمن بحركات تتراوح بين العشرين والثلاثين حركة ، ويارشادهن إلى الطريقة الصحيحة أمكن خفض عدد الحركات إلى عشر فقط ، وبهذا زاد ما تطبقه العاملة الواحدة فى اليوم من ١٥٠ إلى ٤٠٠ دسنة . أى أن ترشيد الحركات بملافاة للضياع يؤدى إلى زيادة الكفاية الإنتاجية للعامل . ومن الأمثلة العملية لذلك أن أدت دراسة الحركة فى مصنع للحلوى إلى زيادة الكفاية الإنتاجية فى صنع الشوكولاتة بمعدل ٨٨٪ وفى تعبئة الحلوى فى العلب بمعدل ٥٠٪ وفى تغليف الشوكولاتة بمعدل ٣٨٪^(١) كما روقت البنات اللاتى يقمن بلبصق العلامات على العلب انخاصه بتعبئة الورنيش وأرشدن إلى طريقة أفضل بتعديل بسيط فى عملية اللصق فأصبحن يلصقن ٢٤ علبة فى ٢٠ ثانية بدلا من ٤٠ ثانية .

فسيولوجية العمل : ثم تقدم التنظيم العلمى للعمل إلى أبعد من هذا بإضافة المهندس الأمريكى « جلبرث » Gilbreth إلى طريقة تيلر دراسته الفسيولوجية القيمة . فبينما كانت طريقة تيلر مبنية على دراسة الوقت والحركة لإعطاء أقصى ناتج بأدنى جهد وفى أقصر وقت ، نرى جلبرث يهتم بدراسة حركات جسم العامل أثناء العمل دراسة فسيولوجية دقيقة ، أى أنه لا يدرس وضعية الحركات وإنما ميكانيكيها لغرض خفض التعب العضلى إلى الحد الأدنى^(٢) ؛ ولقد استعان جلبرث بالتصوير السينمائى فى دراسة الحركات من حيث المجال والتتابع والاتجاه والسرعة ، وفى مقارنة بعضها

Social Aspects of Rationalisation
F.B. Gilbreth - Brick laying System.

(١) ص ١٧
(٢) نجد بمحوت جلبرث فى كتابه

بالبعض الآخر من حيث الوقت والمسافة واستخلص من تجاربه نماذج الحركات في الأعمال المختلفة ، موضحة بالتصوير السينماتوغرافي البطيء .

وبالاختصار أعطى جلبرت لفسولوجية الحركات أهمية كبيرة ، وهو يعتبر بمثابة مؤسس علم جديد هو « فسيولوجية العمل » وهو يرمى إلى الاقتصاد في القوى البشرية . ولقد وجد هذا العلم في ألمانيا مجالاً خصباً للبحث والتقدم لحاجتها إلى القوى البشرية التي استنفدتها الحرب العظمى . وقامت معامل الأبحاث بتجديد كل عملية بحيث تحقق أقصى إنتاج بأقل جهد . وقد تزعم هذه الحركة في ألمانيا الدكتور استلر Astler ومعاوناه ليان Lehmann وميلر Müller وللوصول إلى معرفة أقل جهد قاموا بدراسة وضع العامل بالنسبة للآلة وأدوات العمل من حيث الميل والارتفاع وترتيب وتسلسل الحركات ، وكان الجهد يقاس بأجهزة تنفسية خاصة . ذلك أن الجهد عبارة عن عملية احتراق ، ولهذا يمكن قياسه بعملية دخول الأوكسجين وخروج أكسيد الكربون ، أى بقياس لعملية التنفس .

النسق : إلا أن تيلور وجلبرت أهملوا في أبحاثهما أهمية النسق Rythme وكان اهتمامهما منصباً على أقل وقت وجهد لأداء عملية معينة ، وقد فاتهما أن أقصر وقت وأدنى جهد قد لا يكونان كذلك بتكرار العملية عدة مرات . فالهم هو أن نختار الحركات « النسقية » أى التوافقية التي تعمل من تلقاء نفسها بعد التفكير مرة واحدة والتي تستغرق في مجموعها وتكرارها في زمن طويل وقتاً أقصر . إذ مع جسم الإنسان لا يعد الخط المستقيم دائماً أقصر مسافة بين نقطتين ، كما يعنى النسق ما هو أهم من اختصار الحركة . والفشل في مطابقة العمل للموارد النسقية الطبيعية للجسم قد يؤدي إلى ارتباطات نفسية تكون نتائجها سيئة على العمل والنتاج . فالوصول إلى أقصى سرعة بالقضاء على الحركات التي قد تبدو غير ضرورية إذا لم ندرك ما لها من أهمية نفسانية ، قد يجعل الحركة أسرع كعملية مفردة ، ولكن لا يلبث أن يؤدي بسرعة مع تكرارها إلى مرحلة التعب^(١) . وهذا يعنى أن أخصر وسيلة لأداء أية عملية ليست

حما بالوسيلة الأفضل ، فقد تستغرق بتكرارها وقتاً أطول أو تستلزم جهداً أكبر ، وتأتى بنتائج أقل ، فى حين أن وسيلة أخرى أطول منها ولكنها نسقية ، أى مطابقة للموارد النسقية الطبيعية للجسم ، تستلزم جهداً أقل مع تكرارها وتأتى بنتائج أكبر .

ففى عملية التجديف مثلاً ، الطريقة النسقية هى حركة اليد فى شبه دائرة ، وإن كانت الحركة الدائرية المفردة أطول من الحركة المستقيمة جيئة وذهاباً ، إلا أنها أقل إجهاداً وأسرع سيراً . ولقد دلت التجارب على أن الحركات الدائرية تكون عادة أسرع وأسهل ، وبإدخالها فى مناجم الفحم فى عملية التكسير زاد الناتج بمعدل ١٦ ٪ ، وفى مصنع للملبس كانت عملية الصب تتألف من ثلاثة تغيرات فى الاتجاه مع إيقاف اليد ثلاث مرات ، وباستخدام طريقة أخرى تجعل الحركة نسقية ودائرية زاد الناتج بمعدل ٢٧ ٪ . ويمكن تطبيق فكرة النسق بأن نجعل آلة تدور بسرعة واحدة أى منتظمة تحمل إلى العامل فى كل دورة المادة التى سيقوم بعمله فيها أو عليها ، فيكون سيرها نسقياً لأن العامل يستعد للعمل دون أن يرى المادة ، ولكن « بشعوره الزمنى » ^(١) وهذا هو أساس نظام الرحى أو الصينية Conveyor .

وللنشاط النسقى تأثير آخر يسمى باللغة النفسانية « ديناموجينى » Dynamogenic أى شحذياً . وهذا التأثير يتحقق حيث يؤدى شىء ما ليس فى حد ذاته جزءاً من الباعث أو الدافع لحركة معينة ، إلى زيادة الانتعاش العضلى . وقد ثبت من التجارب أن الروائح الطيبة والمنعشة من شأنها زيادة التجاذب العضلى أكثر من المعتاد . أى أن للروائح على العمل تأثيراً « ديناموجينياً » أى شحذياً . وكذلك للموسيقى مثل هذا التأثير ، فتزاول عليها التمرينات الرياضية وتدريب الراقصات ، كما تسير الجنود مسافات طويلة على المارشات العسكرية . وقديماً كان التجديف فى المراكب على أصوات السلاسل أو دقات الطبول . ويرى « بورت » أن للنسق مثل هذا التأثير الشحذى ، فأية عملية

تؤدي عادة بمقدار معين من الجهد تحتفظ بتحريك عضلي أكبر لو أدت بطريقة نسقية. ولهذا أصبح علماء التنظيم العلمي للعمل يتحدثون عن الوقت النفسي علاوة على الوقت الأمثل والوقت الفسيولوجي. ويقاس الوقت النفسي بالتتابع الأكثر أو الأقل سرعة في عقولنا فنحن نعمل أعمالاً كثيرة مثل السير على الأقدام والتنفس نكررها بدون تفكير إلا في البداية، أي في إنجاز العملية لأول مرة؛ وبعد هذا يكون استمرارها غالباً بالعقل الباطن. وهذا شأن الأعمال النسقية ولهذا تكون أيسر أداء وأقل إجهاداً. ومن هذا يتضح أن النسق يحقق اقتصاداً في الجهد بعمله العمل يتكرر من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى تكرار الدافع، كما يبعد مرحلة التعب الذي لا يرجع لمجرد تكرار العملية، وإنما إلى العجز عن مطابقة حركة الآلة على الموارد الطبيعية النسقية للعامل.

العمل المسلسل: Chain work بترشيد حركات أية عملية إنتاجية كلية تصبح هذه العملية « عملاً مسلسلاً » أي أن السلع المطلوب إنجازها تمر بتسلسل من عامل إلى آخر، بمعدل منتظم وبحيث يؤدي كل عامل بشعوره الزمني الجزء المخصص له من العملية، وهكذا تجرى السلعة مع جريان العمل حتى تصبح تامة الصنع. فالعمال في هذه الحالة يكونون سلسلة يتصل بعض حلقاتها ببعض الآخر إلى أقصى حد ممكن، وبحيث تتابع عمليات إنجاز السلعة بأقصى سهولة وبأقصى سرعة ممكنة مع دوام استمرار العمل. ولهذا يستعملون أجهزة خاصة تنقل السلع أوتوماتيكياً من عامل إلى آخر. وتختلف هذه الأجهزة تبعاً للظروف الفنية لمختلف الصناعات، ففي الصناعات الثقيلة كصناعة السيارات مثلاً يستخدمون ما يعرف بالمائدة المتحركة أو الصينية Conveyor وهذه تدور بينما يقف العمال ثابتين في أماكنهم وتنقل بدوراتها إلى كل منهم العمل المطلوب إنجازها. وهكذا يؤدي العامل الواحد الجزء المطلوب منه من العملية الإنتاجية في لحظات محدودة مع مرور الصينية^(١). ولا تقتصر ميزة « السلسلة » على أنها تربط حلقات العملية الكلية بعضها ببعض الآخر، ولكنها

(١) يمكن مشاهدة الصينية في مصر بزيارة ورش سكك حديد الحكومة المصرية بأبي زعبل.

تحقق السرعة والنسق بين جميع العمليات المنجزة ، وبهذا تزيد كفاية العمل . وقد لخص الأستاذ فرد فايان Fred Fabian مزايا العمل المسلسل فيما يلي ^(١) :

أولاً — من الوجهة النفسية :

(١) أن العمل المسلسل يضطر العامل إلى إنجاز الجزء المطلوب منه في الوقت المحدد بسرعة مرور الصينية ، لأن الصينية تسير حاملة معها السلعة وعليه إتمام الجزء المطلوب منه قبل انتقالها بالسلعة إلى العامل الذي يليه . وهذا ما يسمى بالدفع الخارجى

External Compulsion

(٢) أن العامل يشعر بأن عمله مرتبط بعمل غيره من إخوانه العمال ، فما هو إلا حلقة في السلسلة التي ينتظمون فيها . ولهذا يعد نفسه مسؤولاً عن عمل الآخرين لأن أى خطأ أو ارتباك يحدثه يعطل السلسلة كلها ، وهذا ما يسمى بالدفع الجماعى .

Social Compulsion

(٣) أن العامل فى طريقة السلسلة لا يفهم مجرد الجزء المطلوب منه فحسب ، بل هو يفهم تماماً العملية أو الجزء من العملية الذى ينجز على الصينية وهذا عامل نفسانى له أثره فى كفاية العامل .

ثانياً — من الوجهة الفنية :

(١) أنها تحقق اقتصاداً محسوساً فى العمل نتيجة للنقل الميكانيكى للسلع الذى حل محل النقل الداخلى ، وفى طريقة السلسلة تنتقل المواد إلى العامل ولا ينتقل العامل إلى المواد ، وتكاد تنعدم المناولة تماماً . فالمائدة المتحركة أو الصينية كما يقول الأستاذ « دوريل » N. Durrueil ليست إلا أداة تحمل إلى كل عامل قسطه من العمل بحيث لا يكلف بحمل أو بمناولة أى شئ . ومن الأمثلة العملية لوفورات النقل الأتوماتيكي فى الوقت والمواد ما ترتب على استخدام النقل التلقائى فى صناعة الصينى باليابان من انخفاض نسبة العادم فى الأطباق والأدوات الصينى من ٣٣ ٪ إلى ١٤ ٪ عام ١٩٢٨ ثم إلى ٧ ٪ عام ١٩٣٣ . وقد أدى هذا الانخفاض فى نسبة العادم

إلى خفض نفقات الإنتاج بنسبة ١٢٪ عما كانت عليه عام ١٩٢٨^(١).

(٢) أنها تؤدي إلى قصر عملية الإنتاج بإزالة الفترات والحركات غير المنتجة، و بمران العمال تدريجاً بزيادة السرعة التي تسير بها السلسلة بالتدريج. مثلاً أدى إدخال عمل السلسلة في مصانع إصلاح القطارات في براندنبرج بألمانيا إلى أن أصبح العمل الذي كان يستغرق إنجازَه من ٣ إلى ٥ أشهر يستغرق ١٥ يوماً فقط. أي أن مدة إنجازَه نقصت بمعدل ٨٧.٥٪ و بفضل استخدام طرائق الترشيح حققت مصانع «أوميا» باليابان مثل هذه النتائج في عملية ترميم القطارات الكهربائية في عام ١٩٢٢ كانت هذه العملية تتطلب أسبوعين مع عمل ٥٢٣ عامل / يوم فأنخفضت بفضل طرائق الترشيح إلى ثمانية أيام مع عمل ٢٨٣ عامل / يوم، وبالمثل انخفضت عملية ترميم القطارات البخارية بنسبة أكبر، فبعد أن كانت تستغرق منذ ١٧ عاماً ٣٠ يوماً في المتوسط أصبحت لا تستغرق سوى ٥ أيام فقط.

ثالثاً — من الوجهة المالية :

(١) الاقتصاد في رأس المال المتداول وذلك بتخفيض المواد اللازمة لعملية الإنتاج في مدة معينة إلى الحد الأدنى، وإزالة جميع المخازن المتوسطة بين مخزن التوريد ومخزن السلع التامة الصنع. لأن المفروض في طريقة السلسلة أن تمر الساعة بمراحل إنتاجها بدون توقف أي دون أن تخزن في مرحلة معينة لتنتقل إلى مرحلة تالية.

(٢) الاقتصاد في رأس المال الثابت وذلك بخفض المساحات غير المنتجة من مبنى المصنع مثل مساحات المخازن الفرعية.

(٣) تبسيط المراقبة والحاسبة في الإنتاج مما يؤدي إلى وفورات مالية محسوسة. وفيما يلي مثال عملي لما تحققه السلسلة من الوفورات المالية والاقتصادية فقد أدى إدخال العمل المسلسل في أحد مصانع عربات السكك الحديدية في ألمانيا إلى خفض النفقات

Isoshi Asahi - The Secret of Japan's Trade Expansion.

(١) ص ٤٦، ص ٤١

غير المنتجة لهذا المصنع من ٣٥ ملايين رايشمارك إلى ٩٠٠.٠٠٠ رايشمارك أى بنسبة ٧٥ ٪

أما من حيث زيادة السلسلة لكفاية الإنتاج فقد أدى استخدامها فى مصنع للأجهزة الكهربائية إلى زيادة الإنتاج بمعدل ٤٠ ٪ وانخفاض الأسعار بمعدل ٢٠ ٪ . وتتوقف مزايا العمل المسلسل على الظروف الخاصة بكل صناعة ، وأنسب أنواع الإنتاج له هو الإنتاج الكبير وخصوصاً إنتاج السلع المنمطة على نطاق كبير . ومن هذا يتبين أن إدخال نظام العمل المسلسل يتمشى مع مدى تنميط المنتجات . وإذا كان التنميط يسهل استخدام طريقة السلسلة فهذا لا يعنى أنه ضرورى لها . فهذه الطريقة يمكن تطبيقها فى أى نوع من فروع الإنتاج أو الصناعة . وفى هذا المعنى يقول المهندس الألمانى Paul Setzirmann « يجمع الإخصائيون الآن على إمكان إدخال مبدأ العمل المسلسل إلى حد أقل أو أكبر على أى فرع من فروع الإنتاج أو الصناعة ، وعلى أنه يؤدى إلى الاقتصاد فى كل الحالات » .

مساوىء العمل المسلسل :

إذا كانت ميكانيكية العمل واستخدام الآلات التلقائية قد حققا اقتصاداً فى الجهد البشرى ، فإن التغيرات الفنية وطرائق التنظيم الحديثة ضاعفت سير العمل بزيادتها لعدد الآلات المكلف العامل بإدارتها أو ملاحظتها إلى أربع أو خمس بل وثمانى آلات فى وقت واحد . وهذا — مع زيادة سرعة كل آلة على حدة — يقتضى من العامل جهداً عصبياً شديداً ويتطلب منه قوة انتباه كبيرة مما يسبب إلى صحته .. كما يؤخذ على العمل المسلسل — بما يتضمنه من عمليات ضئيلة متكررة لا تتغير أبداً — أنه يؤدى إلى الانحطاط العقلى للعامل .

ولكن هل ينطبق هذا الحكم على جميع الأفراد ؟ هناك أفراد يلائمهم هذا العمل ، بل هناك من يفضلونه على الأعمال العقلية ، ويضيقون بأى عمل يتطلب ولو القليل من الجهد العقلى . ولقد قام علماء النفس وعلى رأسهم فنكلر Winkler

ومينستربرج Münsterberg بتقسيم الأفراد إلى فئات أو أنواع نفسية تبعاً لتأثير العمل المل عليهم ، واستخلصوا من أبحاثهم أن الأفراد الأكثر قدرة على استظهار خاطر معين كلما تكرر هذا الخاطر هم أصالح الأنواع للأعمال المملة . وعلى نقيض هؤلاء يوجد فريق يستقر تسجيلهم الأول لخطر معين ويثبت في أدمغتهم كتكرار لهذا الخاطر بحيث تمتج أى تكرار له . ولقد دلت التجارب حتى بالنسبة للفريق الثانى على أن الأفراد لا يسأمون الأعمال المملة إذا كان تكرار هذه الأعمال يسمح لهم بالشرد ، أو ترك عقولهم تفكر فى أشياء أخرى خارجية . ففى الخياطة على الماكينة مثلاً تستطيع العاملة أن تتحدث أو تغنى أو تستمع لغناء ، وكذلك العامل على النول الميكانيكى .

ويؤخذ على العمل المسلسل أيضاً أنه يؤدى إلى إنهاك قوى العامل وتقصير المدة المنتجة فى حياته ، أى المدة التى يشتغل فيها لضمان معاشه مدى الحياة ، ويعلمون ذلك بأن عمل السلسلة بزيادته لسرعة العمل وتركيزه للانتباه يؤثر تأثيراً سيئاً فى صحة العمال كما سبق أن ذكرنا . وهذا ما أنكرته تقارير شركة المتروبوليتان للتأمين على الحياة ، فى نيويورك ، التى تؤمن على عدد كبير من العمال الأمريكين ، بإقرارها أن حياة العامل أطول ، وطاقة عمله أعلى مما كانت ، فى الصناعات أو المؤسسات المرشدة إلى حد كبير . وهذا يعد بمثابة اعتراف من الشركة بأن التنظيم الحديث للعمل له تأثير طيب على صحة العمال . إلا أن الإحصائيات الأوربية أثبتت عكس ذلك مظهرة ارتفاع معدل الوفيات وعدد حالات المرضى بين عمال الصناعات المرشدة . وإنه لمن غير المقبول عقلاً أن تأتى الشركة الأمريكية المذكورة بإحصاءات فى غير صالحها ، ولا بد أن يكون ما استخلصته متفقاً والواقع . وفى نفس الوقت لا يمكننا الشك فى دقة الإحصاءات الأوربية . وهذا يعنى أن الشيء الواحد ، أو السبب الواحد قد يأتى بنتائج متعارضة . كما يجب ألا ننسى أثر العوامل الأخرى فى أمد الحياة وحالات المرض كمستوى الأجور وظروف المعيشة والحالة الصحية العامة والمساكن إلخ . وإنه فى

البلاد التي تشتد فيها هذه العوامل كما اشتدت البطالة وساءت الحالة الصحية في ألمانيا قبل الانقلاب النازي ، لا يمكن الوقوف بدقة على أثر العمل المسلسل في الصحة العامة . والأقرب إلى الصحة أن تكون ظروف الولايات المتحدة الأمريكية أفضل من ظروف الدول الأوربية لتعرف هذا الأثر . وعلى كل فقد عادت الإحصاءات الألمانية بعد سيطرة النازي على السلطة وقضائهم على الارتباك الاقتصادية والبطالة ، فأثبتت أن العمل المسلسل ليس بالسيء الأثر على صحة العمال ، كما دلت تقارير المفكرين الصناعيين الألمان على أن العمال راضون عن عمل السلسلة ، وحتى إذا كان العمل المسلسل يضر بالصحة في بعض الحالات ، فهذا يرجع لسوء استعماله وإهمال الناحية الصحية فيه . ويقترح الأستاذ « دورنج » During أن تعطى « كتب صحية » لكل عامل عند استخدامه . وأن تشمل هذه الكتب على بيانات تتعلق بالتقدم الصحي ، وبتكوين جسم العامل ، وحالته الصحية والأمراض والحوادث . كما اقترح الدكتور « آشر » Ascher في المؤتمر الدولي الثالث للتنظيم العلمى المنعقد في روما عام ١٩٢٧ أن تعطى الدراسة الفسيولوجية للمهندسين والفنيين ومصممي الآلات أثناء الدراسة والتمرين ، ليستطيعوا عند قيامهم بتصميم وتركيب الآلات في المستقبل أن يدخلوا في اعتبارهم طاقة وحركات الإنسان الذى سيقوم بإدارة الآلة .

ولكى نضمن أن يكون تأثير العمل المسلسل طيباً على العمال يجب أن نختار عمال السلسلة بحيث يكونون ذوى طاقة واحدة واحتمال واحد ، ومن فئة سن واحدة ، وإلا فإن سير السلسلة بسرعة العمال الأكفاء لا يلبث أن يؤدى إلى إرهاق وإجهاد العمال الأقل كفاية ، وإساءة حالتهم الصحية والمعنوية . وفيما يلي بعض الوسائل الأخرى المتبعة لتخفيف الملل عن عمال السلسلة :

أولاً — فترات الراحة : وخير ما تقدمه عنها تعاليم جمعية الأطباء الصناعيين في ألمانيا وهى ^(١) :

(١) يجب أن يتخلل أى عمل طبعى أو فسيولوجى فترات راحة .
(٢) أن تكون فترات الراحة هذه خلال فترات العمل ، فلا يجوز جعل العمال يشتغلون باستمرار لأنهم بانتهاى العمل سيعطون أنفسهم ما يكفيهم من الراحة .
(٣) أن الإنتاج يبلغ نهايته الصغرى فى منتصف اليوم ، ولهذا يجب أن تكون فترات الراحة الكبرى للغداء طويلة . كما يجب أن تكون أطول من المعتاد إذا كان العمال يتناولون الغداء على مسافات بعيدة ، وكذلك فى حالة العمال الذين يقومون بأعمال قذرة أو ملوثة لتهيأ لهم الوقت الكافى للاغتسال وتغيير ملابسهم قبل الغداء .

(٤) تعطى فترة راحة فى وصلة العمل الأولى من ١٠ إلى ١٥ دقيقة وكذا فى وصلة العمل الثانية .

ثانياً — الانتقال بين العمليات المتشابهة فيسمح للعمال بتغيير حرفهم من وقت لآخر ما دام هذا التغيير سهلاً فى الصناعات الآلية التى لم يعد المران فيها أهمية كبيرة . كما يجب صبغ التعليم الفنى والمران بالمرونة اللازمة بحيث يستطيع العامل أن يلم بأية حرفة جديدة بسرعة وبسهولة .

ثالثاً — أن تجهز السلسلة أمام كل عامل بجهاز مرمى أو وقتى يعينه على مشاهدة سير عمله ، وهذه الأجهزة من شأنها أن تشغل فكر العامل بعض الشيء وتخفف ملله .

رابعاً — إدخال جو السرور على العمل وذلك بيث روح المرح فى العمال ، واتباع نظام الحركات النسقية وجعل أصوات الآلات غير مزعجة وإن أمكن جعلها أقرب ما تكون إلى الموسيقى . وأن تتخذ كل الوسائل لجعل العمل فى نظر العمال بمثابة رياضة ، ونشر الروح الرياضى فيما بينهم بإدخال نظام العالوات الاجتماعية ، والمباريات العملية . وقد أتت المباريات العملية فى الاتحاد السوفيتى بنتائج باهرة . ويتبارى هناك عمال المصنع الواحد ، ومصانع الصناعة الواحدة ، وكذا المدن

والمؤسسات إلخ في ضرب أرقام الإنتاج القياسية . وتعقد في ألمانيا مباريات عملية سنوية في الحرف المختلفة على نمط المباريات الرياضية حتى لتسمى بأولمبياد العمل Reichsberufswettbewerb وفي هذا النظام يجتمع سنوياً نحو مليونى عامل وعاملة من مختلف المصانع والمدارس الفنية من سائر جهات ألمانيا ويقارون في ضرب الأرقام القياسية للإنتاج^(١) .

خامساً — ألا يقصد بفترات الراحة مجرد الانقطاع عن العمل بعض الوقت وإنما يجب شغلها بحيث تكون فترة للتسلية والاستجمام . وهذا ما سنعود إليه تفصيلاً في موضع آخر .

سادساً — إدخال نظام التوجيه الحرفي Vocational Guidance وذلك بترشيد طرق اختيار وتمارين العمال ، وأن يعطى لكل عامل نوع العمل الذى يلائمه ويتفق مع تركيبه الفسيولوجى وميوله النفسية الخاصة . وأن يوجه النشء إلى الأعمال التى يليقون لها في مراحل التعليم الأولى . ومن محاسن هذا النظام أنه يقلل من الاعتقاد بأفضلية عمل على آخر ، ويقضى على الاستياء النفسى الذى يصيب العامل لشعوره بالنقص لعدم صلاحيته أو استبطاعته أداء عمل يظن خطأ أنه الأصلح له ، ولعدم معرفته لأصالح الأعمال له فعلاً . ولهذا يجب أن يكون الاختبار كاملاً لا مقصوراً على ناحية معينة تخص المصنع الذى يجرى فيه الاختبار . وهذا ما سنعالجه بالتفصيل في الفصل التالى .

الفصل الخامس

اختيار العمال وتدريبهم

إذا كانت كفاية العمل تزيد بترشيد طريقة أداء العمل والمحيطات المادية للعامل ، ففي استطاعتنا الوصول إلى حدود أبعد في زيادة الكفاية متى رشدنا طرق اختيار العمال وتمرينهم بحيث يعطى لكل عامل أصلح الأعمال له وأكثرها ملاءمة لاستعداده الطبيعي واحتفاظاً برضاه النفس . فلقد دلت التجارب على أن العامل الذي يوضع في عمل لا يتفق واستعداده الطبيعي وميوله الخاصة ، يكون عادة متبرماً بعمله ، ويكون كسبه غير كاف ، خصوصاً إذا كان يعمل بأجر القطعة . ومثل هذا العامل بمحاولاته الفائرة للتقدم ولشعوره بأنه لا يستطيع النجاح في عمله ، يرى المستقبل أمامه مظالم غير مشجع . وما أكثر أمثال هذا العامل في الصناعة . وليس على المرء أن يدقق النظر في صناعة ما ليكشف عن هؤلاء الذين وضعوا في غير أماكنهم ، والذين يكافحون عبثاً للحاق بآلة سيرها سريع بالنسبة لهم . أو يحاولون بدون جدوى تذكر عدد من الأرقام أطول بكثير من نطاق ذاكرتهم ، أو يحاولون اتخاذ قرارات أو حل مشاكل تتطلب حظاً من الذكاء أوفر مما لديهم^(١) . فالعامل الذكي يتضايق كثيراً من قيامه بالأعمال الروتينية أو الآلية . وكذلك الكتبة الذين على حظ وافر من الذكاء يتبرمون بعملهم ، بعكس هؤلاء الذين هم على حظ أقل ، فهم يفضلونه على الأعمال الإدارية والفنية . ولو وضع كل من الفريقين في العمل الذي يلائمه ، لما تبرم أحد بعمله .

ولا تزال طريقة استخدام العمال في أغلب الصناعات وفي الدول الصناعية على قدمها وبدون مراعاة لاختيار العمال ، وبدون اتباع نظام الاختبارات الفنية . ولقد قام بعض المهندسين في مدينة برشلونه بأبحاث صناعية عن مدى رغبة العمال في الأعمال

Burt : Psychology & Industrial Efficiency, p. 381

(١)

التي يزاولونها فعلاً فتيين لهم أنه بين ٥٠٠ صبي أى تلميذ حرفة لا يوجد سوى ٤٧٪ فقط اختاروا العمل الذى يقومون به إما لرغبتهم فيه أو لمهارتهم فى أدائه ؛ أما الباقون وقدرهم ٥٣٪ فيزاولون أعمالهم ، إما بسبب التقليد ، أو الصلات العائلية ، أو الأمل فى السكسب . ولقد أثبتت التجارب أن الفئة الأولى هى الأكثر كفاية^(١) لهذا يجب ألا نستخدم فى أداء عمل معين سوى هؤلاء الذين يليقون له طبيعياً وعقلياً أكثر من غيرهم لأن قيام الأشخاص بأعمال لا يليقون لها معناه الضياع ، وإطالة الوقت الذى يقضيه العامل فى التمرين ، وكثرة تنقله من عمل إلى آخر .

أما إجراء الاختبارات الطبيعية والنفسية قبل التمرين فمن شأنه أن يوفر الكثير من وقت المرنان ، وأغلبه ضائع ، وبالتالى يوفر مصاريف تمرين العمال الجدد . كما أن العمال الذين لا يمررون بالاختبار ، ينصرفون للبحث عن أعمال أخرى أكثر لياقة لهم من هذا العمل ، بدلا من إضاعة وقتهم فى التمرين على عمل لا يصلحون له ، وتلافياً لما يصحب فشلهم من هبوط نفسانى وشعور بالنقص .

والآن كيف تنظم هذه الاختبارات ، وما المقصود بأصلاح الأفراد لعمل معين ؟ يقول تيلور إن « اختيار رجل لا يعنى إيجاد شخص خارق للعادة ، ولكن مجرد أن نتقى من الرجال العاديين هؤلاء القلائل الذين هم أصلح من سواهم بصفة خاصة لأداء عمل معين » . وليس هذا الاختيار بالأمر السهل إلا إذا كان العمل يتطلب قوة بدنية وهو من الصعوبة بمكان فى الأعمال التى تتطلب ملكات وصفات عقلية يصعب اكتشافها . وفى هذه الحالة لا بد من إجراء اختبارات نفسية فنية دقيقة بواسطة إخصائين نفسانيين Psychotechnical specialists لاختيار الأشخاص الأصلىح لأداء عمل معين . ومن شأن هذه الاختبارات العملية إنقاص عدد العمال الذين يقومون بالعمل موضع الاختبار ، وتوفير جانب من الأجور والحوامات والأدوات ، كان سيبدد هباء على يد عمال لا يصلحون لهذا العمل . ويمكن تقدير هذا الوفـر

بنحو ١٥٪ ؛ كما يؤدي هذا الاختيار العلمى إلى زيادة الناتج ، وقد تراوحت نسبة الزيادة فى بعض الشركات الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية بين ١٠٪ و ٤٠٪^(١) . ويمكن تلخيص فوائد الاختيار العلمى للعمال فيما يلى^(٢) :

(١) لا يؤدي تحسين اختيار العمال إلى زيادة الكفاية فحسب ، بل هو يؤدي التالى الى ارتفاع الأجور . وقد قدر هذه الزيادة الأستاذ بولتون كنج Bolton King بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ١٠٠٪ .

(٢) ومن جهة أخرى يعمل تحسين اختيار العمال على إقلال دورة العمل Labour turnover أى أنه يقلل من تغيير العمال وانتقالهم من عمل إلى آخر ومن مصنع إلى آخر ، ولا يخفى ما لكثرة تغيير العمال وانتقالهم من أثر فى خفض أجور العمال غير الفنيين ، فالمعروف أنه كلما يبدأ العامل عملاً جديداً يبدأ بأجر منخفض نسبياً .

(٣) قصر مدة المران ووصول العامل الى قمته الفنية بسرعة وبهذا يرتفع أجره بسرعة تبعاً لزيادة كفايته . ولقد أثبتت التجارب فى سويسرا أن مدة المران ، قد تنخفض إلى أقل من النصف ، وأن أجر الصبي يرتفع عما كان عليه فى طريقة المران القديمة بمعدل يتراوح بين ٢٠٪ و ٧٠٪ .

(٤) لا يؤدي الاختيار العلمى للعمال إلى زيادة الكفاية والكسب فحسب وإنما هو قبل كل شيء يولد السرور فى العمل ، ويكفل الرضا النفسى للعامل مع ملاقة اضطرابات الشخصية .

ويؤخذ على الاختبار الفنى للعمال أنه عرضة لسوء استعمال أصحاب الأعمال فيستغلونه للتخلص من العمال الذين يخشون وجودهم بين إخوانهم ؛ ولهذا أوصى « ليبان » بتأليف هيئة حكومية لمراقبة الاختبارات والإشراف عليها . فعملية

(١) نذكر منها The Western, Oakland Motors, The World Book Co., Electric Company

Social Aspects of Rationalisation pp. 158-160.

(٢)

الاختبار والتوجيه هذه ليست بالعملية الفردية . ومن الخطأ أن نترك أمرها لسكل مصنع أو مؤسسة ، بل يجب أن تهيمن عليها الدولة ، وأن تبني نظامها التعليمي على التوجيه الحرفي الذي يرمى قبل كل شيء إلى إعداد عدد كاف متناسب من الأيدي العاملة في الدولة ، من ضروب العمل وفئات الفن المختلفة والضرورية لسد احتياجات الاقتصاد الأهلي ، بحيث تستغل الموارد البشرية الاستغلال الاقتصادي الأمثل ، وبحيث تدر من الموارد الاقتصادية أقصى رفاة مادية للجاعة بأسرها . ومن هنا كانت أول خطوة تتبع لتطبيق التوجيه الحرفي ، هي بالضرورة تحليل نواحي النشاط الاقتصادي ، وفروع العمل التي تحتاج الجماعة إليها ، ثم التوزيع النسبي بقدر هذه الحاجة للأيدي العاملة على هذه الفروع والنواحي . فنوجه العمال إلى فروع النشاط الاقتصادي بالقدر الكافي لسير كل فرع ، ولانوجه إليه إلا ذلك الفريق من العمال الذي تتناسب ميوله واستعداداته الطبيعية والنفسية مع طبيعة العمل الذي سيعهد إليه به في هذا الفرع . مما يقتضى تعرف الاستعدادات والميول اللازمة لانجاز مختلف الأعمال ، وطرق الكشف عن هذه الاستعدادات في الأفراد بواسطة الاختبارات الطبيعية والنفسية^(١) .

ولا يجوز أن يقصد بالاختبار الفني وضع الأفراد في أعمال لا يرغبون فيها ؛ فهذا خطأ ويأتى بعكس المقصود . إنما يقصد به الكشف عن الصفات والاستعدادات الكامنة وجمعها وتكييفها ، بحيث تلائم رغبات الفرد وطموحه ، وبحيث لا تحول دون تحقيق آماله في الحياة . ولهذا كان ضرورياً أن يكون الاختبار النفسى كاملاً وليس مقصوراً على النواحي المعينة التي تخص المصنع الذي يجري فيه الاختبار . والأفضل أن تطبق الاختبارات النفسية على الأولاد لتوجيههم إلى نواحي التعليم التي تتفق واستعداداتهم الطبيعية ، وهذا ما يعرف « بالتوجيه الحرفي » Vocational guidance . وبدء التوجيه منذ الصغر وفي مرحلة التعليم الأولى لا يتعارض مع الرغبات والميول ،

(١) ص ٩ - ١٠
Enseignement technique et professionnel et Apprentissage
(Conférence international du travail, Genève, 1938)

لأن الأولاد لا تكون عندهم رغبات قوية محددة في هذا السن . بل إن نظام التعليم ونوعه هما اللذان سيؤثران في رغبات الأفراد وآمالهم ويلونانها . وهذا يعنى أن مهمة علم النفس الفنى يجب ألا تقتصر على مجرد كشف الشخصية ، بل تعمل أيضاً على تربيته منذ الصغر ، وذلك بالتوفيق بين عناصرها المكتسبة وعناصرها الطبيعية من البداية ، ويقترب التوجيه الحرفى بهذا من النظرية الاشتراكية للتعليم بتوزيعه الأعمال على الأفراد على حسب استعداداتهم الطبيعية وليس على أساس مراكزهم الاجتماعية أو الطبقية^(١) ؛ وهو بهذا يحقق الاستغلال الاقتصادى الأمثل للعمل البشرى بوضع كل فرد في العمل الذى تكون فيه كفايته حداً أقصى .

تمرين العمال :

الخطوة التالية لاختيار العمال هى تمرينهم على العمل بالطرق التى سيتبعونها في أداء عملهم . ويستدل من تجارب الأستاذ « سوتر » Suter في مصنع أحذية بالى في سويسرا ، على أنه بالتمرين العلمى المنظم يمكننا أن نتأكد أولاً من خفض مدة التمرين إلى درجة كبيرة ، وثانياً من مضاعفة أو تثلث الناتج .

وقد وصل الدكتور كارارد Carrard في سويسرا أيضاً إلى مثل هذه النتائج فقد حقق انخفاضاً في مدة التمرين من ٣٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ وزيادة في الناتج بثلاثين في المائة^(٢) . ولسنا في حاجة إلى القول إن التمرين لا يأتى بمثل هذه النتائج إلا إذا بنى على الدراسة العلمية للعمل المنجز ، أى بترشيد حركات العامل ومحيطاته المادية .

ولا تزال الطريقة المتبعة عادة في المصانع لتمرين العمال الجدد طريقة أولية إلى حد كبير ، وهى أن يعهد إلى أحد العمال القدماء بأمر تمرينهم تحت إشراف المقدم ، الذى يراقب مدى تقدم العامل الجديد من وقت لآخر . ومثل هذه الطريقة لا تهيب

André Fourgeaud : La Rationalisation P.P. 38 - 40

(١)

Social Aspects of Rationalisation. P. 14

(٢)

للعامل القديم الوقت الكافي لتمرين العامل الجديد ومراقبته أثناء العمل ، لانشغاله بانجاز عمله ، كما أنه لا يستطيع أن يتفرغ لاكتشاف الحركات الخاطئة التي لا يقوم بها العامل الجديد وينبئه إليها ، فتجربى هذه الحركات بحرى العادة ، ويكون من الصعب التخلص منها . والواقع أن اهتمام العامل القديم ، وكذلك المقدم ، سيكون منصبا على إنتاج العامل الجديد أكثر منه إلى طريقة أدائه للعمل ، أى أن السرعة مقدمة على الدقة فى هذه الطريقة . ومثل هذه السرعة إن هى إلا نتيجة عاجلة فقط ، لأننا لو راعينا الدقة مع السير ببطء فى مراحل التمرين الأولى ، لتقدم العامل فى السرعة فيما بعد . ولقد ثبت هذا جليا بأن جىء بفريقين للمران على التلوين : فريق روعيت السرعة فى تمرينه ، وفريق آخر روعيت معه الدقة : فحدث أن تفوق فريق السرعة على فريق الدقة أولا ، ثم لم يلبث أن عاقته عن التقدم الأخطاء الطفيفة وغير الملحوظة التى لم يرشد إلى تجنبها فتخطاه فريق الدقة ، وأصبح أسرع منه فى النهاية . وتبدو هذه الظاهرة بوضوح فى الكتابة على الآلة الكاتبة .

ولسكى يعود المران بالفائدة على العمال الأحداث فى المصانع ، وعلى الجماعة يجب أن تكون هناك تشريعات لحماية الأحداث تحت التمرين بحيث تحدد أمد المران وأجر الصبى خلال مدة التمرين ، وبحيث تحدد نسبة الصبيان تحت التمرين إلى جملة العمال البالغين فى كل صناعة على حدة . كما يجب أن يكون المران بعقد وتحت إشراف السلطات العامة ؛ بحيث تراعى تلك السلطات أهلية وقدرة صاحب العمل على التمرين وتناكد من موافقة ظروف العمل فى المصنع لنجاح التمرين ولصحة العامل . وفى بعض الدول ينص على أن يكون المعلم خلال التمرين ناجحا فى حرفته ، وألا تقل سنه عن حد معين^(١) ؛ وفى بعضها يشترط أن يكون رب العمل متزوجا ومعاشرا لزوجته . كما تحرم دول أخرى المران فى الصناعات المنزلية إلا بالنسبة لأفراد العائلة أنفسهم ، وذلك لصعوبة الرقابة على هذا النوع من الصناعات ، ولا حتمال سوء المعاملة

(١) مثلا فى ألمانيا وفرنسا ٢٤ سنة وفى أسبانيا ورومانيا ٢١ سنة وفى بلغاريا واستونيا ٢ سنة

وتسخير الأحداث تحت التمرين في الأعمال المنزلية كخدم . وفي كثير من الدول ليس صاحب العمل بمطلق اليد في تعيين وفصل الصبيان ، وهو ملزم ألا يمرن أكثر من عدد معين منهم ، أي نسبة معينة إلى مجموع عماله ، كما هو الحال في إيرلندا وأستراليا ونيوزيلند^(١) . وكما هو الحال في ألمانيا حيث تخول مكاتب العمل حق إلزام أصحاب الأعمال بقبول صبيان للمران في الصناعات التي ترى الدولة توجيه الأيدي العاملة إليها . وتنص قوانين المران في عدة دول على حق السلطات العامة في نقل الصبيان تحت التمرين من صاحب عمل إلى آخر ، ومن صناعة إلى أخرى ، وذلك لغرض توجيه الصبيان إلى مختلف الصناعات تبعاً لحاجة كل صناعة إلى الأيدي العاملة ، ولرغبة الدولة في زيادة أو خفض إنتاجها ، وعلى نحو يكفل توازن توزيع العمل البشري على نواحي الإنتاج . ولهذا الغرض أيضاً يحدد عدد الصبيان تحت التمرين في المصنع الواحد ، وفي الصناعة الواحدة منعاً لسياسة استغلال العمل الرخيص التي يلجأ إليها بعض أصحاب الأعمال ، ولكي تتاح للصبي الفرص الكافية للمران ، إذ كلما قل العدد استطاع صاحب العمل أن يحيط الصبيان تحت التمرين بالاهتمام والعناية . ولما كانت ظروف الصناعة في تغير مستمر ، فإن الأفضل والمتبع في كثير من الدول أن يترك أمر تحديد نسبة الصبيان إلى السلطات المحلية المختصة كمكاتب العمل والغرف التجارية إلخ ، بدلاً من تحديد نسب عامة ثابتة . وتخول قوانين المران السلطات العامة المختصة حق الإشراف على برامج المران والاشتراك في وضعها وتوجيهها . وفي بعض الدول توضع برامج المران مطابقة لبرامج المدارس الصناعية وتشرف الدولة على الاختبارات . ولا يفوتنا أن نشيد بفائدة المعاهد التكميلية لتدعيم الناحية النظرية لمن يتمرنون في المصانع ، وفي هذه الحالة يجب أن يكون وقت الدراسة في المدارس التكميلية قصيراً ، نحو ساعتين في اليوم ، وألا تستمر الدراسة في أيام الراحة حتى

(١) من ص ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٥٨ Insegnement technique et professionnel et apprentissage

لا تنهك قوى الصبيان . ونظراً لارتفاع نسبة الصبيان تحت التمرين في الصناعة المصرية حتى لتتجاوز الربع في صناعات كثيرة ، ولما كان هؤلاء الصبيان يقضون تحت التمرين مدداً طويلة بدون أجر أو بأجور جد زهيدة ، ولهذا يعتمد أصحاب الأعمال الإكثار منهم واستبدالهم بغيرهم متى شعروا باستحقاقهم للأجور — يجب أن تصدر الحكومة المصرية تشريعات مماثلة لمنع استغلال الصبيان ، والمحافظة على سوق عمل العمال البالغين ، حتى لا يبخس مستوى أجورهم وحتى لا يتعرضوا للبطالة .

أما أصحاب المصانع والقائمون بعملية التمرين فيها ، فيجب أن يحيطوا العامل المستجد بجميع المرغبات في العمل ، قبل أن يبدأ في المran على عمله ، فيستقبل استقبالاً حسناً في أول يوم لتعيينه حتى يأخذ فكرة طيبة عن العمل والمصنع . وتكفل بعض الشركات الأمريكية بعض مستخدميها علاوة على عملهم بالترحيب بالعامل المستجد ، وبالسؤال عنه أثناء العمل في يومه الأول ، وإطلاعه على نواحي المصنع المختلفة ، وأحياناً دعوته إلى الغداء . وعلى المقدم الذي يشرف على تمرين العامل المستجد أن يقابله بلطف ورقة ، ويتعهد بالرعاية أثناء العمل ، ويوضح له أهمية الجزء الذي يقوم به من عملية الإنتاج ، ويبين له احتمالات التقدم في المهنة ، ويضرب له أمثلة بزملاء آخرين وصلوا إلى مراكز هامة وأجور مرتفعة ، وذلك لينمي فيه روح الاهتمام بالعمل الذي سيقوم به مما يؤدي إلى قصر مدة التمرين ، وتقدمه في العمل باطراد وسرعة ، وتكون فكرته طيبة من البداية عن العمل والمصنع .

وأما من وجهة تمرينه على طريقة العمل وإرشاده إلى أفضل الحركات فينبغي أن نلاحظ أولاً أنه في أعمال كثيرة قد لا يستطيع العامل المستجد متابعة حركات الممرن وهو يعمل أمامه بسرعة . وهذا بدوره لا يستطيع أن يوضح له حركات بطيئة يسهل عليه فهمها وتتبعها . فمثلاً وجد أن عمال تغليف الشوكولاته لا يستطيعون تدارك أى الحركات يتبعون حالياً ، ولا يمكنهم شرح هذه الحركات لشخص آخر . وهم بكل بساطة اكتسبوا تلك العادات الحركية بمضى الوقت ، وأصبحوا يؤدون

العمل بطريقة أوتوماتيكية ، بحيث لا يعرفون شيئاً عن دقائق وتفاصيل حركاتهم ، ويدهش المتفرج كيف يؤديونها بمثل هذه السرعة . وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في عمليات اللف والفرز والتغليف . ولا يستطيع الممرن في هذه العمليات إذا تباطأ أن يؤديها كما يجب . فقد لوحظ في حالات كثيرة أن الحركات السريعة تتخذ مجرى يختلف عن ذلك الذى تتخذه الحركات البطيئة . ولهذا يكون من الأفضل استخدام السينما مع العرض البطيء لشرح طريقة العمل للعمال المستجدين ، فتؤخذ صور للعامل القديم وهو يعمل بمرعته المعتادة ، ثم تعرض بالسينما البطيئة عليهم عدة مرات حتى يستطيعوا تفهم طريقة العمل وحركاته السريعة بدقة . وقد يستدعى الأمر استخدام طريقة العرض التراجعى ، أوقف أحد الأوضاع لحظة . ويكون من الأفضل أخذ الصور من زوايا مختلفة للوقوف على اتجاه حركات العامل ، ووضعه في كل منها بالنسبة للآلة .

ويجب أن تتاح لكل عامل فرصة رؤية مدى تقدمه ، بحيث يستطيع اكتشاف أخطائه بنفسه . وفي الأعمال التى يمكن فيها الوقوف على مدى التقدم تتخذ بعض الحيل التدريبية كالرسوم البيانية ، أو مثلاً في حالة العمل بالمطرقة يستخدم العامل المتمرن مطرقة في وسطها دائرة بارزة حادة ، فإذا كانت طرقة عمودية على لوح من الورق ، عرف أن الطريقة صحيحة بإحداثها دائرة كاملة في الورقة ، إما إذا كانت الطريقة مائلة ، أى غير صحيحة ، فإنه لا يظهر على الورقة سوى جزء من الدائرة فقط . كما ينبغى ملاحظة ظهور ما يعرف بهضبة الركود Plateau التى تتخلل كل تمرين ، والعمل على تقصيرها إلى أبعد حد مستطاع ، إن لم نزلها كلية . ذلك أنه عند ما يتمرن شخص على عمل ما نجده يقف عادة عند حد معين ، يبدو عنده كما لو كان لن يتقدم بعده . وبانقضاء فترة من الزمن نراه يعود إلى التقدم . وهذه الفترة التى ينقطع فيها تقدمه تسمى فى علم النفس « الهضبة » . وهناك نظريتان لتعليل هذه الهضبة ؛ أولاًها أن علينا أن نأخذ بعادات من درجة أقل وننجزها تماماً قبل أن نكون عادات من

درجة أعلى ، وهذا هو المشاهد في التمرن على استعمال الآلة الكاتبة . أما النظرية الثانية فبنية على اهتمام وجهد المتعلم . وتتلخص في أنه كلما أصبحت حركات الشخص الذي يتمرن تلقائية ، بدأ في الاستهانة ببعض التفاصيل وأخذ في الإهمال والتكاسل ، إلا أنه لا يلبث أن يدرك هذا فيجمع قواه ويسرع في العمل لوقف هذا التيار غير المرغوب ، وبهذا يعود إلى التقدم . ويمكن تقصير فترة الهضبة ، إن لم يكن إزالتها ، بحسن استعمال المرغبات وإثارة الاهتمام ، وبتطبيق نظام أجر القطعة على العامل بدلا من أجر اليوم ، فيكون ذلك بمثابة باعث إضافي في وقت هو أحوج ما يكون فيه إلى مثل هذا الباعث .

المدرسة الإعدادية أو التدريبية ^(١) The vestibule school : بدلا من تمرين العامل على عملية معينة في المصنع يمرن أولا في مدرسة التمرين العام على العمل ، على آلات مختلفة ، ويختبر في القيام بعمليات مختلفة . وميزة هذه الطريقة أنها تجعل وضع العامل في العمل الذي يصلح له أمراً ميسوراً مؤكداً ، لأنه في المدرسة الإعدادية يتسع المجال لاختباره على مختلف الآلات واختيار أصلح الأعمال له . كما أن هذه المدرسة تعطي للعامل فرصة الاختيار بين مختلف الأعمال فيستطيع أن يقف بنفسه على أي من الأعمال يميل إليه أكثر . وهذا ما لا يتحقق في المصنع نفسه ، حيث لا تعطى مثل هذه الفرص المتنوعة ، وحيث لا يحظى بالاهتمام اللازم .

وتكفل المدرسة الإعدادية تعليماً أفضل مما لو تعلم العامل تحت إشراف المقدم في المصنع ، فاهتمام المقدم في هذه الحالة يكون منصباً على الإنتاج ووفرتة ، أكثر مما ينصب على الطريقة الصحيحة لأداء العمل .

وليس لدى المقدم وقت ليخصص بعضه لتعليم ومراقبة أخطاء ومصاعب كل عامل على حدة . أما في المدرسة الإعدادية فأمام المراقب أو المدرس مجال

فسيح للعناية بتعليم العامل ، لأن الإنتاج عنده مسألة ثانوية بالنسبة لطريقة العمل . كما تسكفل المدرسة الإعدادية خيماً أدق للوقوف على مدى تقدم العامل ، وهذا متعذر في المصنع ، حيث لا يتسع المجال للاختبار ، واكتشاف نواحي الضعف والخطأ وعلاجها ، وتوجيه تعليم العامل على أساسها ، بينما يترك العامل في المصنع يعمل بدون مراعاة للدقة حتى إذا استفحل الأمر بعد وقت هدد بالفصل ، في حين يمكن تدارك أى خطأ في الطريقة أو نقص في الاستعداد ، بسرعة في المدرسة التدريبية . ففيها يمكن تمرين العامل على عمليات مختلفة واختيار أصلح الأعمال له وأنسبها لميوله واستعداداته . هذا علاوة على أن هذا النظام يسهل نقل العمال من عمل إلى آخر في الحالات الطارئة ، ومتى استدعى الأمر ذلك . فكان المدرسة الإعدادية تمتاز على التمرين في المصنع بالمرونة علاوة على الدقة . ولمصانع باتا في مدينة « بروثو » بيوغوسلافيا مدرسة للتدريب كان عدد طلابها عام ١٩٣٦ ، ٢١٠ تتراوح سنهم بين الرابعة عشرة والثامنة عشرة ، ومدة تمرينهم ثلاثة أعوام يعيشون أثناءها في المدرسة . ويأخذ الطالب أجراً أدنى قدره ١٢٠ ديناراً في الأسبوع . ويقضى الطلاب أى « الصبيان » التمرين العملى في الورش ، ويرسل مدير الورشة تقريراً كل أسبوع إلى ناظر المدرسة عن أخلاق وعمل كل صبي ، ومدى تقدمه وشعوره بالمسئولية . فهي مدرسة تدريبية لامركزية بعكس المدرسة التدريبية المركزية التى يجرى التمرين فيها داخل المدرسة ، ولهذا يعوزها جو المصنع . أما المدرسة اللامركزية فيجرى التمرين فيها داخل الأقسام والعنابر المختلفة ، ويكون رؤساء الأقسام والعنابر مسئولين عن تعليم العامل والإشراف عليه ، ويقوم ناظر المدرسة ومراقبوها بزيارة الأقسام والعنابر من وقت لآخر ، وتقديم الملاحظات والإرشادات اللازمة . ويفضل الكثيرون المدرسة المركزية على المدرسة اللامركزية ، لأن الإشراف فيها أكمل والتمرين أدق ، والعناية بالصبي أكثر من العناية المتقطعة بواسطة المقدم والناظر في المدرسة اللامركزية ، التى يؤخذ عليها أيضاً أن عزيمة

العامل الجديد قد تفتقر برؤيته للعمال القدماء المتمرنين حيث يبدو مجهوده ضئيلاً إلى جانبهم .

وليس إنشاء المدارس التدريبية الخاصة بالأمر اليسور لجميع المصانع ، إذ هو في طاقة المؤسسات الكبيرة فقط . ولهذا يجب أن تنشئ الدولة هذه المدارس على نطاق واسع ، وأغلب الدول في العصر الحاضر تهتم أعظم الاهتمام بنشر التعليم الفني ومطابقته للظروف الاقتصادية الأهلية والمحلية . وإذا كانت ميكانيكية الصناعة قد قلت أهمية الممران ، وجعلت التعليم الفني يبدو أقل أهمية مما كان بالنسبة لأغلبية العمال . إلا أن هذه الميكانيكية من جهة أخرى قد أوجدت نوعاً من الأعمال يتطلب مراناً طويلاً ، وعناية خاصة بالتعليم الفني ، وذلك هو العمل الميكانيكي العالي والخاص بتصميم وإصلاح وصيانة الآلات ، فضلاً عن أن العمل الميكانيكي الحديث ، أو كما يسمونه عمل ملاحظي الآلات ، وإن لم يتطلب في حد ذاته حذقاً ومهارة فنية إلا أنه يتطلب نوعاً من الفطنة والإدراك العام لظروف وجو العمل مع دقة الملاحظة وتركيز الاهتمام ، وهذه صفات تكتسب بالتدقيق العام وإحاطة النشء بروح الصناعة ^(١) . ولهذا الغرض تأخذ الدول بنظام المدارس الصناعية الإعدادية قبل توجيه الطلاب إلى المدارس الصناعية المتخصصة حيث يمرنون على نوع معين من الحرف أو الصناعات يتفق مع ميولهم الخاصة واستعداداتهم الطبيعية . وهذا هو المتبع في روسيا السوفيتية التي اهتمت كثيراً بالتعليم الفني لمد برامج التحول الصناعي الضخمة بالفنيين والإخصائيين في شتى فروع الصناعة . وفي ٢ أكتوبر ١٩٤٠ أصدرت الحكومة السوفيتية عدة لوائح بتعبئة العمل سنوياً بحيث يلحق بعمال الصناعة كل عام من ٨٠٠.٠٠٠ إلى ١.٠٠٠.٠٠٠ عامل جديد ، وعلى أن يقضى الأولاد بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة الممران في الصناعة والنقل أولاً عامين في المدارس الفنية ، ثم لمدة ٦ أشهر في المصانع .

وميزة الماران في المدارس الصناعية العامة واضحة من حيث إمكان إعداد الطالب لأداء أعمال مختلفة . وهذا يسمح « بحركية العمل » أى بإمكان تنقل العمال بسهولة بين الأعمال حسب الحاجة النسبية إليهم في كل عمل على حدة ؛ وهذه تسمى « الحركية الأفقية للعمل » ، ولها أهميتها ولا شك في مطابقة التقلبات في سوق العمل ، وما يترتب عليها من نقل فريق من العمال من صناعة إلى أخرى . أما « الحركة الرأسية للعمل » فهي تعنى أن يتاح للعامل الواحد فرصة الارتقاء من عمل إلى آخر أهم وأرقى في نفس الصناعة أو في غيرها ^(١) . فضلاً عن أن المدارس الصناعية بإشراف الدولة عليها جنباً إلى جنب مع المدارس الثقافية ، أن تهيئ للدولة سبل الموازنة بين الفرعين الثقافى والفنى من التعليم ، وبالتالى بين العمل الذهنى بشقيه الإدارى والفنى ، وبين العمل التنفيذى بشقيه الكتابى واليدوى .

ولضمان تشرب طلاب المدارس الصناعية لجو العمل تتبع بعض الدول طريقة الماران في المصانع خلال الاجازات ، أو لمدد محدودة خلال الدراسة بحيث لا يعطى الطالب أجازته العلمية إلا إذا أنهى تلك المدة في أحد المصانع أو المؤسسات وحصل على شهادة منها بذلك . وتنتشر هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية ويسمونها هناك Sandwich system أى الطريقة المزدوجة ^(٢) التى تسمح لطلاب المدارس بمزاولة العمل فى المصانع جنباً لجنب مع الدراسة النظرية ، وتحقيق المدارس الصناعية التعاونية نفس الفوائد بتسييرها للطلاب سبل العمل فى المصانع ، فيتشربوا الجو الحقيقى للمصنع خلال وقت التعليم والماران . وتقسم هذه المدارس طلابها إلى فريقين ، كل منهما يتناوب مع الآخر فى الدراسة نصف الأسبوع وفى العمل بالمصنع فى نصفه الآخر . ولهذه المدارس ميزة اقتصادية وهى أنها تتسع لضعف عدد الطلاب فيما لو كان التعليم والماران بالمدرسة فقط .

(١) ، (٢) نفس المرجع السابق ص ٢٣ ، ص ٦٦ .

ومن ناحية أخرى تتيح أغلب الدول للأحداث الذين يقضون فترة المراهقة في المصانع فرصة استكمال معلوماتهم وتدعيمها من الوجهتين النظرية والفنية . وذلك بإنشاء « المعاهد التكميلية » Les écoles complémentaires التي تعين برامجها الفنية على رفع المستوى الثقافي للعامل وتنمية معلوماته الفنية ، بحيث يصبح أكثر إلماماً بظروف الصناعة ^(١) . وفي كثير من الدول أصبح هذا النوع من التعليم الفنى إلزامياً كما هو الحال في روسيا وألمانيا وإيطاليا وإيرلندا والسويد وفنلندا وبعض الولايات الأمريكية إلخ ... وفي تلك الدول يجبر صاحب العمل على أن ييسر للأحداث من الجنسين سبل الالتحاق بالمعاهد التكميلية ، وذلك بأن يوفر لهم الفراغ اللازم للدراسة دون خفض أجورهم . وغالباً ما تكون الدراسة بعد الظهر أو ليلية ، ولمدة ساعتين أو ثلاث . ويوجد من المدارس التكميلية ما يختص بإعطاء الدروس المتقدمة للعمال البالغين ليفسح أمامهم مجال التقدم والترقى وليكونوا أقدر على مواجهة تقلبات سوق العمل . وقد أنشأت روسيا السوفيتية الكثير من هذه المدارس باسم « مدارس استخانوف » لغرض النهوض بكفاية العمل . ومن المدارس التكميلية أيضاً ما يقتصر على تثقيف المقدمين والمباشرين لأهمية الدور الذي يقومون به كحلقة اتصال بين العمال والإدارة .

تعليم المقدم : المقدم هو حلقة الاتصال بين العمال وإدارة المصنع ، وهو إذا أساء سلطته ولد السخط في نفوس العمال ، حتى ليتمكن اعتباره مسئولاً عن الكثير من القلاقل الصناعية ، فالمقدم غالباً ما يكون عاملاً قديماً في المصنع اكتسب خبرة طويلة إلا أنه لا يعرف شيئاً عن نفسية العمال ، ولا عن طرق إدارة العمل ، وتدريب ورعاية العمال الجدد . ولهذا كان ضرورياً إعطاء المقدمين دروساً خاصة في هذه النواحي . ففي الظروف الراهنة للإنتاج الصناعي ، لا يكفي أن يكون المقدم ماهراً في عمله خبيراً به ، بل يجب أن يزود أيضاً بالعلم شامل للنظريات التي يقوم عليها تنظيم

(١) نفس المرجع السابق ص ٩٦ - ١٠٠

العمل ، وأن يكون قادراً على تفهم التصميمات والرسومات الفنية ، وعلى رسم مشاريع كروكية سريعة يستعين بها لإيضاح طرائق العمل للعاملين المستجدين ، أو لإيضاح التحسينات الجديدة للعاملين القدماء . ومن هنا يجب أن يكون المقدم في درجة من الثقافة الفنية بحيث يفهم سير التقدم الفني ويلم بالتحسينات الجديدة في طرائق العمل التي من مصلحة المصنع إدخالها أولاً بأول . ويبدل رجال الصناعة الأمريكية عناية كبيرة باختيار المقدمين وتثقيفهم والحرص على أن يكونوا أبعد نظراً وأكثر اهتماماً . وهم يختارون عادة من الفنيين والميكانيكيين المهرة ، ويدربون وقتاً غير قصير على عمل المقدم باعطائهم المحاضرات الوافية فيما يختص بالعمل الذي يشرفون عليه ، وأفضل الطرق لإنجازه واحتمالات تحسينها في المستقبل ، مع دروس في التنظيم الصناعي وإدارة الأعمال حتى يمكن الاستعانة بالمقدمين في رسم البرامج الإنتاجية وتنفيذها كوسطاء بين العمال والإدارة ، وكذلك يعطون دروساً في الثقافة العامة تتناول علم النفس والاقتصاد السياسي وكل ما من شأنه تقوية إدراك المقدم وتنمية شعوره بالمسؤولية . إلا أن هذه المحاضرات قد تحتاج إلى فنيين ومدرسين من خارج إدارة المصنع . وقد لا يقبل عليها المقدمون ، وقد لا يهتمون بها ويستوعبون ما فيها . ولهذا فالأفضل اتباع نظام « المعاهد التكميلية » حيث يعطى العمال في أوقات الفراغ البرامج الخاصة المعدة لهذا الغرض . كما تتبع طريقة المباحثات والاستشارات في المصانع الكبيرة بأن يجتمع المقدمون بخير أو اختصاصي ويتباحثوا معه في المسائل المختصة بها . ويستحسن أن ترمي البرامج أو المحاضرات والمباحثات إلى إعطاء المقدم فكرة عامة عن الشركة التي يعمل بها وسياساتها وتاريخها وإنتاجها وسياساتها البيعية إلخ ، وكذا المعلومات الأساسية عن الخامات والأجهزة وطرق طلبها والحصول عليها ، وإطلاعه على أسباب عدم رضا العمال ، وأفضل الطرق لمعاملتهم وكسب غيرتهم على المصنع .

ولقد كان الاتحاد السوفيتي في طليعة الدول التي اهتمت برفع مستوى المقدمين^(١) . وجاء ذلك عقب حملة صحفية كبيرة شنت في أوائل عام ١٩٤٠

وعززها المقدمون بخطاباتهم وشكاياتهم من إرهابهم ببعض الأعمال الكتابية مثل ملء بعض الأرائيك إلخ ، ومن تخطى المديرين والمهندسين لهم باعطاء الأوامر مباشرة إلى العمال مما يضعف سلطتهم عليهم ، وأخيراً من أجورهم المنخفضة في المتوسط بالنسبة لأجور العمال الفنيين . وعلى ضوء هذا عملت الحكومة السوفيتية على رفع مستوى أجور المقدمين ، وتحسين أحوالهم جنباً لجنب مع رفع مستواهم الفني باختبارهم للاحتفاظ بالأكفاء منهم من الناحيتين العملية والنظرية ومع إنزال من يفشل في الاختبار منهم إلى مرتبة العامل ، ومع إتاحة الفرصة لغيرهم بالمدارس التكميلية .

الفصل السادس

العوامل النفسية في الصناعة

كان من نتائج التوسع في تقسيم العمل ، واستخدام الطرق العلمية الحديثة أن كاد يصبح العامل مجرد آلة . وأوشك رجال الأعمال أن ينسوا بامعانهم وتسابقهم في تطبيق مبدأ أقصى كفاية ، أن العامل إن هو إلا كائن بشري له أعصاب ، وله غرائز وانفعالات وآمال ومطامع مما أدى إلى قيام حركة فكرية بدأت في ألمانيا تعنى بدراسة نفسية العامل درساً وافياً ، وبذا ظهر في عالم الفكر علم جديد^(١) . ويعتبر «مينستربرج» Münnsterberg مؤسس هذا العلم ، إذ نشر كتاباً في لينز عام ١٩١٤ سماه بالألمانية psychotechnicgrundzüge أي النواحي الأساسية لعلم النفس الفنى ، أخذ فيه على رجال الصناعة إغفالهم للعوامل النفسية في زيادة كفاية الإنتاج إلى الحد الأقصى الذى أراده «تيلور» باستخدام طريقته العلمية . ودعا إلى الاهتمام بهذه العوامل ، بحيث تكيف الآلة بالنسبة لصفات العامل الطبيعية ولا يكيف العامل بالنسبة للآلة . فالآلة اخترعت لتكون خادمة الإنسان لا ليكون الإنسان خادماً لها . ولقد عرف علم النفس الفنى بأنه الاستخدام العملى لعلم النفس في حل المهام الحديثة لل عمران الاجتماعى . وهو في موضوعه يبحث في نواح ثلاث :

أولاً — اختيار وتدريب العمال على أساس «الاختبارات الفنية» بحيث يقوم كل فرد بالعمل الذى يتفق مع استعداداته الطبيعى وصفاته الخاصة . وهذا ما تكلمنا عنه تفصيلاً في الفصل السابق .

ثانياً — الدراسة النفسية لمحيط العمل لتحقيق أقصى كفاية بتخفيف أو إبعاد وقت حدوث التعب والملل .

(١) أهم مراجع هذا الفصل : —

Burt : Psychology & Industrial Efficiency.

H. Harrison : Psychology & the Production of Wealth.

Sollier & Drabs : La Psychotechnique.

ثالثاً — معنوية ورضا العامل .

الدراسة النفسية لمحيط العمل :

لاشك أن لمحيط العمل أثراً كبيراً في كفاية العامل ، فدرجة الحرارة المعقولة ، والتهوية الكافية ، والضوء المناسب ، ونظافة المصنع ، وكون جوده مشرحة إلخ — كل هذا يؤثر في نفسية العامل ، وينمى فيه شعور الاعتداد بالنفس واحترامها ، بدلا من الانحطاط النفسى والخلقى الناجم عن سوء الإضاءة وسوء التهوية والقذارة . كما وجد أن ضجيج الآلات من عوامل إنهاك قوى العامل بسرعة ، ولهذا يجب الاهتمام بهذه المشكلة بتعاون المهندسين وعلماء النفس . وإذا لم يكن مستطاعاً إزالة أصوات الآلات أو تخفيفها ، فلنحاول جعلها أقل ازدحاماً وأقرب إلى الموسيقى أو النسق منها الى الضجيج المزعج .

الإضاءة : ازدادت أهمية الإضاءة بتقدم نظم الصناعة الحديثة ، وبتطور طرائق العمل على نحو يتطلب تركيز الاهتمام ودقة الانتباه . وهذا يستدعى من العمال كثرة استخدامهم لأعينهم أثناء العمل . ولهذا كان ضرورياً الاهتمام بتحسين الإضاءة ، ليس من ناحية كفاية الإنتاج فحسب ، بل أيضاً من ناحية المستوى الصحى للجاعة . فالإضاءة السيئة تؤدي إلى تعب العين ، فلا يلبث أن يسرى التعب إلى الجسم كله . كما يصحبها بالتالى ارتفاع رقم الحوادث . ولهذا تجب ملافاة عواقب الإضاءة السيئة باتباع طرق الإضاءة الهندسية الحديثة . وفيما يلى بيان بأنواع الإضاءة :

(١) الإضاءة الطبيعية : أى بضوء النهار الطبيعى ، ويجب إعداد بناء المصنع بحيث يكون ضوء النهار الطبيعى كافياً ، وذلك بالإكثار من الفتحات ، وباستعمال أسقف زجاجية لتسمح بتسرب الضوء من الخارج ، مع مراعاة كون مناضد العمل والمقاعد عمودية على النوافذ .

(٢) الإضاءة الصناعية ، وتنقسم إلى أنواع ثلاثة :

١ — الإضاءة المباشرة ، وتكون باستخدام المصابيح الكهربية العادية

والتي تكون إنارتها مباشرة أى غير منعكسة . ويجب أن يراعى فى وضع المصابيح أن تكون الإنارة موحدة فى المصنع ، أى بحيث لا تقوى فى ناحية وتضعف فى أخرى . ويكون ذلك بتنظيم ارتفاعات المصابيح والمسافات بينها ، بحيث يكون توزيع الضوء موحداً على جميع مسطحات المصنع . وقد اتضح من التجارب أن المصابيح الأقل ارتفاعاً والأكثر عدداً تكون إنارتها موحدة أكثر من المصابيح الأكثر ارتفاعاً والأقل عدداً .

ب — الإضاءة غير المباشرة ، وذلك بوضع المصابيح فى أماكن غير ظاهرة ، وبحيث تنعكس أنوارها على الأسقف والجدران ، وتير فراغ المصنع . وهذا النوع من الإضاءة لا يحدث وهجاً ، كما يتميز بوحدة الإنارة . ولهذا لا تنقص الكفاية بدرجة محسوسة مهما غير العامل مكانه ، بعكس الإضاءة المباشرة ، أو نصف غير المباشرة ، حيث تقل الإضاءة بانحراف أو ابتعاد العامل عن المصباح الكهر بائى . ويؤخذ على الإضاءة غير المباشرة أنها منومة ، وأنها تستهلك تياراً أكثر .

ج — الإضاءة نصف غير المباشرة ، وذلك باستخدام مصابيح كهر بائية ذات إطارات عاكسة تمنع الوهج وتعكس الضوء على أماكن العمل .

ولقد أجريت بعض التجارب على أثر القراءة على العين فى كل من هذه الأنواع الثلاثة . وفيما يلى نتيجة تجربة أجراها الأستاذ « فرى » Ferie كيان بالنسب المثوية للنقص فى الكفاية على أثر الإجهاد النظرى بالقراءة فى كل نوع على حدة :

النسبة المثوية للنقص فى الكفاية		نوع الإضاءة
بالقراءة لمدة ثلاث ساعات	بالقراءة لمدة ساعتين	
٦ ٪	٥ ٪	الضوء الطبيعى
١٠ ٪	٩ ٪	» غير المباشر
٧٢ ٪	٣٤ ٪	» نصف غير المباشر
٨١ ٪	٣٧ ٪	» المباشر

وهذا يدل على أن الإضاءة غير المباشرة أفضل أنواع الإضاءة الصناعية ، وأنها أقرب ما تكون إلى الإضاءة الطبيعية ، إذ أن نقص الكفاية الذي يصحبها أقل مقداراً وأبطأ حدوثاً وامتداداً منه في الإضاءة المباشرة والإضاءة نصف غير المباشرة . ولقد دلت التجارب على أن الضوء المنعكس أكثر أنعاباً للعين من ضوء المصابيح . ولهذا يجب طلاء الأجزاء النيكليّة اللامعة من الآلات بمادة «مطفية» لاتعكس الضوء . كما يجب العمل من ناحية أخرى على نظافة المصابيح وأغطيتها باستمرار ، ومنع تراكم الأتربة عليها ، إذ أن ذلك يؤدي إلى ضياع بعض الضوء ، ، وقد تصل نسبة الضياع إلى أكثر من ٦٠ ٪ قبل أن يفتن صاحب العمل إلى ضرورة تنظيف المصابيح . ولهذا يجب أن يراعى في وضع المصابيح أن تكون مهلة التنظيف ، بحيث لايتطلب تنظيفها مجهوداً ونفقة ^(١) . ولقد أدى تنظيف المصابيح وأغطيتها بانتظام بقطعة من القماش في أحد المصانع الأمريكية إلى زيادة قوة الضوء المنبعث من المصابيح بنسبة ١٥ ٪ ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٢ ٪ بغسل المصابيح بالماء والصابون كفاية الإضاءة ^(٢) : ما هي الإضاءة التي تعد كافية لأداء عمل معين ؟ تختلف كمية الإضاءة اللازمة باختلاف نوع العمل ؛ فالأعمال التي تتطلب تركيزاً أكثر للاهتمام ، واستخداماً أكثر للعين ، تتطلب كمية أكبر من الإضاءة . وكذلك المادة التي يقوم العامل بتشغيلها ، وللظروف المحيطة به ، أثرها في كمية الإضاءة .

ويجد القارئ في قمة الصفحة التالية جدولاً يبين كمية الإضاءة بالتقدم ٪/ شمعاً التي تعتبر كافية بالنسبة لكل نوع معين من العمل . وقد قسمت فيه الأعمال إلى أربع فئات رئيسية ، وهي الأعمال الأولية وغير الدقيقة ، الأعمال المتوسطة الدقة ، الأعمال الدقيقة ، الأعمال التي تتطلب دقة كبيرة . كما يتضمن كمية الإضاءة المناسبة للأعمال الكتابية والرسم .

Parson : American Business Methods

(١) ص ١٢٧

Lansburg : Industrial Management.

(٢) ص ١٢٧

كمية الإضاءة بالقدم شمعة	المكان ونوع العمل
٥ — ٢	المرات والسلام ودورات المياه إلخ ..
٥ — ٣	الأعمال الأولية وغير الدقيقة كالمطاحن وتشغيل الفخار ومعاجن الورق ، وأحواض الدباغة إلخ ..
٨ — ٤	الأعمال المتوسطة الدقة كعامل السكرتون والمسابك إلخ ..
١٢ — ٦	الأعمال الدقيقة كآلات الأوتوماتيكية والغزل والنسيج والتجميع إلخ ..
١٠ فأكثر	الأعمال التي تتطلب دقة كبيرة كصناعة الساعات واللينوتيب في الطباعة ، وفحص وتخزين المواد المعتمدة إلخ ..
١٢ — ١٠	العمل المكتبي عموماً .
١٨ — ١٥	حجر الرسم .

فوائد تحسين الإضاءة : قدرت بعض الهيئات الهندسية في الولايات المتحدة الأمريكية ما ينجم عن تحسين الإضاءة بزيادة في الناتج تقدر بنحو ١٠ ٪ وبنقص في التلف بمعدل ٢٥ ٪ وفي كل هذه الفوائد ما يغري أصحاب المصانع بالإففاق على تحسين الإضاءة ، الذي يقدره لانسبرج بنحو ٢ ٪ من الأجور المنتجة ، والذي لا يلبث أن يدر عليهم أضعافه في صورة زيادة في الإنتاج . وفيما يلي تجربة أقيمت في مصنع لحلقات المكابس أي « الشنابر » The Detroit Piston Ring Company

الإضاءة بالقدم شمعة	النسبة المئوية لزيادة الناتج
١٢	—
٦٥	١٣ في المائة
٩٠	» ١٧
١٤٠	» ٢٥٫٨

بالولايات المتحدة ، كان إنتاجه اليومي ١٢٠٠٠ حلقة على ضوء قدره ٢١ قدم شمعة ، وزادت كفاية الإنتاج مع زيادة الإضاءة على النحو المبين في الجدول السابق ^(١) .

التهوية : لا تستلزم الحجر الفسيحة والكافية النوافذ تهوية صناعية ، إلا أننا لو أردنا الاعتماد على التهوية الطبيعية بالنوافذ والفتحات ، لكان علينا إما أن نقف الإنتاج ، وإما أن نضاعف حجم المصنع . وهذا ما لا نستطيعه ، ولا غنى لنا عن التهوية الصناعية . وتكون التهوية الصناعية مرغوباً فيها متى قل الفراغ الذي يشغله العامل الواحد عن ٨٠٠ قدم مكعبة ، ومتى كانت مساحة النوافذ والفتحات أقل من ١٢ ٪ من مساحة أرضية المصنع ^(٢) . ولقد دلت التجارب التي قام بها الدكتور هانتنجتون E. Huntington وغيره عن تأثير الأجواء في الرجل في مختلف أنحاء المعمورة ، على أن الظروف الجوية للمصنع تؤثر من غير شك في إنتاج العامل وصحته ، إذ يؤدي سوء التهوية إلى نقص الإنتاج ، وهذا النقص يتألف من جزء مباشر كالترسخ وفقدان الرغبة في العمل في المناطق الحارة ، ومن جزء غير مباشر وهو ما يرجع إلى الزيادة في عدد العمال المرضى . فلقد أنشأت شركة أمريكية مصنعاً دون أن تهتم بتحسين التهوية ، فبلغت نسبة المرضى من عمالها في الشهرين الأولين من كل شتاء ٢٧ر٥ ٪ من جملة العمال ؛ وبإدخال نظام تهوية جديد انخفضت هذه النسبة إلى ٧ ٪ ^(٣) . ولا يكفي لتحسين التهوية مجرد إخراج الهواء الفاسد ، وإحلال هواء نقي جديد محله من وقت لآخر . فقد دلت التجارب في المصانع الإنجليزية على أن تحرك الهواء أكثر ضرورة من تغيير الهواء . كما يجب أن تكون درجة الحرارة معتدلة ، إذ أن ارتفاعها يبعث على الضيق وتباطؤ الحركة ، وكما أن الحوادث تكثر عادة في الأيام شديدة الحرارة . ويجب أن يراعى في كل من الإضاءة والتهوية ألا ينتقل العامل فجأة من ضوء قوى إلى ضوء ضعيف ، أو من جو حار إلى جو بارد ،

Lansburg : Industrial Management

(١) ص ١٢٧

Parson : American Business Methods

(٢) ص ١٣٩

Lansburg : Industrial Management

(٣) ص. ص ١٤٤ - ١٤٥

فهذا التغيير الفجائي أثره السيء في صحة العامل .

الضوضاء : للضوضاء أثرها في إنتاج العامل ، فكما اشتدت ضوضاء المصنع ، أدى ذلك إلى نقص الإنتاج وسرعة وصول العمال إلى مرحلة التعب . وقد يقال إن تأثير الضوضاء يقل إلى حد كبير متى اعتاد عليها العامل ، ولكن هذا لا يعنى أن تأثيرها يزول تماماً . وهذا ما تؤيده التجارب العملية .

ففي أحد المصانع الأوربية كان بعض العمال يقومون بتركيب أجهزة تكييف الهواء فركبوا ٨٠ جهازاً وجد عند فحصها أن ستين جهازاً منها يشوبها النقص . وبالبحث عن السبب اتضح أنهم يعملون في حجرة قريبة من الغلاية بضوضائها المزعجة . وينقلهم إلى مكان هادئ تقدم إنتاجهم فوصل إلى ١١٠ أجهزة في نفس الوقت الذي كان يستغرقه إنتاج الثمانين جهازاً . ولم يوجد بينها سوى ٧ أجهزة ناقصة فقط . ولوحظ أيضاً في إحدى الغرف قلة إنتاج عمال التغليف ، واتضح أن سبب ذلك ضوضاء تحدثها مروحة في الغرفة ؛ وبوقف المروحة زاد الإنتاج في الحال بنسبة ١٢٪ بالرغم مما ترتب على وقفها من نقص في التهوية . كما وجد أن استخدام الجدران غير المرددة للصوت ، والمغطاة بطبقة فليينية مثلاً ، أدى إلى زيادة الإنتاج بنسبة ٤٣٪ .

كما تغطي بعض أجزاء الآلات بوسائد صغيرة من الكاوتشوك . وقد قامت شركة النظارات الأمريكية بحملة واسعة ضد الضوضاء فغطت في خمسة شهور نفقات هذه الحملة ؛ وحققت وفورات بنسبة ٢٠٠٪ في السنة ^(١) .

الموسيقى : أدى إدخال الموسيقى إما بالجراموفون وإما بالراديو إلى زيادة الكفاية في عمليتي فرز البريد ، ولف وتعبئة السجائر ، وعموماً في الأعمال المتكررة المملة التي يحتاج العامل إلى تحويل ذهنه عنها . وأفضل طريقة لهذا التحويل هي عن طريق الأذن وليس عن طريق العين ، وذلك بالاستماع إلى بعض القطع الموسيقية المناسبة .

وتفضل إدارة بعض الاسطوانات لمدة كافية في وسط وصلة العمل ، بدلا من إدارتها لأوقات قصيرة عدة مرات .

فقد دلت التجارب مثلا على أن عزف الموسيقى مرتين أو ثلاثا لمدة ثلث ساعة في كل مرة ، لا يحقق النتائج الطيبة التي يحققها عزف الموسيقى لمدة ساعة أو أكثر مرة واحدة في وسط كل من وصلتي العمل الأولى والثانية^(١) .

والموسيقى ، كما سبق أن أشرنا عند دراستنا للنسق ، أثر شحذى بزيادتها للتجاذب العضلي . إلا أنه يخشى أن يتعارض نسق الموسيقى مع النسق الطبيعي للعمل . وإذا كان للموسيقى أثر طيب بادخالها السرور على جو العمل ، وتوفيرها الراحة النفسية للعامل ، فقد يؤدي الاستماع إليها إلى بعض الانصراف الذهني عن العمل . ولهذا يكون من الخطأ إدخالها في الأعمال التي تتطلب تركيز الاهتمام ، ودقة الانتباه السماعي على الأخص . وإنه لمن البديهي ألا يفكر أحد في إدخالها لزيادة كفاية عاملات التليفون أو الاستينوجراف .

التعب والسأم : كل هذه التحسينات النفسية لمحيط العمل لا تقضى على التعب تماما . وذلك لأن التعب نتيجة طبيعية للعمل ، ولا بد من حدوثه وامتداده وتفاقه باستمرار الفرد في العمل . وكل ما نستطيع أن نفعل هو إبعاد مرحلة ظهور التعب وتخفيفه بحيث لا يشتد تأثيره في الكفاية .

وهذه مسألة واضحة متى فهمنا أن التعب يحدث بتجمع بعض المواد السامة في الدم بسبب الجهود العضلية والعصبية ، وأنه لا بد من إدخال فترات راحة تتخلل العمل لكيلا تتجمع هذه المواد في الجسم ، وحتى يتاح له أن يلفظها قبل استئناف الفرد للعمل . ولهذا يعتبر الشعور بالتعب من هذه الناحية بمثابة صمام أمن يمنعنا من الاسترسال في العمل ، حتى لا يتفاقم التعب ويصل إلى حالة الإجهاد في النهاية فتتوقف عن الإنتاج تماما .

(١) س. ص ٤٠ - ٤١ Wyatt & Langon : Fatigue & Boredum in Repetitive Work

ومن هنا كانت فترات الراحة الطويلة بعد العمل في الليل أو في العطلة أكثر ضرورة منها في يوم العمل العادي . وهذا ما حدا إلى القول بمنع العمل الإضافي Overtime ، والعمل في أيام الراحة الأسبوعية .

ويفرق علماء النفس بين نوعين من التعب : التعب العضلي أو الفسيولوجي ، والتعب العقلي أو السأم . ويعمل التعب العضلي بأن المجهود العضلي يستهلك النشاط المخزون في الجسم على هيئة منتجات سكرية تحترق بالأوكسجين . وهذا السكر يكون عادة مخزوناً في الكبد وينتقل بواسطة الدم إلى العضلات ، حيث يحترق بالمجهود العضلي ويؤدي احتراقه إلى تجمع الفضلات السامة في الدم ، وخصوصاً ثاني أكسيد السكر بون وحامض اللاكتيك . وقد أجريت لإثبات ذلك بعض التجارب ، بأن حقن حيوان منتعش بدم حيوان متعب ، فلم يلبث أن بدت عليه معالم الخمول . وهناك اتجاه حديث إلى نسبة حدوث التعب للجهاز العصبي ، فهو لا يبدأ في العضلات ، لأن العضل لا يصل إلى حالة الإجهاد إلا بعد توقف الجهاز العصبي عن أن يحمل إليه دوافع أخرى .

أما التعب العقلي أو السأم فهو عبارة عن شعور بالضجر أو التملل من العمل ، لاسيما العمل المتكرر . وهو عام الحدوث إذا طال العمل ، إلا أنه لا يرتبط بالضرورة بالتعب الفسيولوجي ، إذ دلت التجارب النفسية على أن النوعين لا يسيران دائماً معاً . فقد يشعر الشخص بالسأم بينما هو لا يزال يعمل بالكفاية نفسها تقريباً . وقد تنقص كفايته بينما لا يشعر بشيء سأم قط .

ويختلف نوع التعب وتأثيره باختلاف نوع العمل ، فالتعب في الأعمال العقلية أبطأ حدوثاً منه في الأعمال البدنية ، وبعد الفترة الواحدة من الزمن يكون نقص الكفاية أقل في الأولى منه في الثانية ، بعكس السأم أو فتور الرغبة في العمل ، فهو أكثر ظهوراً في الأعمال العقلية . كما يختلف الأشخاص من حيث درجة تأثرهم بالتعب ، ولهذا دلتنا التجارب على أن إدخال فترات الراحة أدى في بعض الحالات إلى زيادة إنتاج بعض العمال ونقص إنتاج البعض الآخر .

وفي بعض الحالات وجد أن العمال الأقل كفاية هم الأكثر استفادة من فترات الراحة . وهذه مسألة تجب مراعاتها عند اختيار وتحديد أوقات فترات الراحة . وأفضل طريقة للتغلب على الاختلافات الشخصية في أثر ومدى التعب ، تكون بأخذ المتوسط وتطبيق أنسب النظم لجميع العمال أو لأغلبهم بعبارة أصح ، من حيث الرضا والكفاية . وهذا لا يتأتى إلا بالتجارب العملية المبنية على قياس التعب .

مقاييس التعب : تستخدم لقياس التعب مقاييس مباشرة وأخرى غير مباشرة ، وفيما يلي بعض المقاييس المباشرة :

(١) أن يكلف العمال وضع نقط في مراكز دوائر متناثرة مرسومة على شريط متحرك من الورق يسير في ممر ضيق . وتستخدم الأخطاء ، أي الانحرافات ، في تنقيط الدوائر كقياس التعب .

(٢) وهناك مقياس آخر مباشر مبني على أن قدرة الشخص على تركيز الانتباه والفرقة بين الأشياء تضعف مع التعب ، وذلك بأن يضغط على الجلد بطرفين مديين متلاصقين ، ثم يسأل العامل عما إذا كان يشعر بواحد أو باثنين . وكلما أدرك العامل العدد الصحيح ، كان ذلك دليلاً على أنه غير متعب ، أو أقل تعباً . وتسمى هذه الطريقة « طريقة جريزباخ » الذي اخترع جهازها الخاص المنتهى بإيرتين والمسمى Aes thésiometer .

(٣) وهناك مقاييس مباشرة لا تصلح إلا لقياس التعب العضلي فقط ، نذكر منها الضغط بالأصبع على ظهر اليد فيبتعد الدم وتتكون شبه دائرة بيضاء في موضع الأصبع . وكلما تأخرت عودة الدم واحمرار الدائرة البيضاء ، كان هذا دليلاً على التعب . ولقد أدخل الدكتور « ريان » A. Rayan بشركة سكوفيل الصناعية في واتربرج تحسيناً على هذه الطريقة بعد تقدماً محسوساً في القياس الكمي للتعب ، وذلك باستعمال أداة خاصة خشنة الطرف ومصنوعة بحيث يكون ضغطها موحداً على ظهر اليد في كل لصقة . وبذلك يعبر الوقت الذي تظل فيه الدائرة البيضاء تعبيراً

دقيقاً عن التعب ، وتكون المقارنة صحيحة بين أوقات بقائها في كل من مراحل التعب المختلفة . وهناك مقياس تنفسى ، وذلك بقياس كمية ثانى أكسيد الكربون الخارجة مع الزفير .

وتتخذ الظواهر المرتبطة بظاهرة التعب كمقاييس غير مباشرة له ، فقد لوحظ وجود ارتباط واضح بين التعب وعدد الحوادث التى تقع فى المصنع ، وأنه كلما ازداد تعب العامل ، ازداد تعرضه للحوادث ، ولهذا يستخدم رقم الحوادث كمقياس غير مباشر للتعب . وكذا يتخذ الناتج كمقياس آخر غير مباشر ، لأن زيادة التعب كما رأينا يصحبها نقص فى الناتج . ويكون ذلك بأخذ ناتج معيارى ، وهو ما ينتجه العامل فى ساعة عادية ومقارنته بإنتاجه فى ساعات العمل الأخرى فى نفس اليوم . ويجب علينا إذا اتخذنا الناتج كمقياس للتعب أن نستبعد أثر العوامل الأخرى كالباءث أو الرغبة فى العمل ، أو تعمد العامل للتباطؤ إلخ . . ولهذا يكون من الأفضل اتخاذ متوسط إنتاج عدد من العمال فى وقت واحد . .

إزالة التعب غير اللازم : لا يمكن إزالة التعب تماماً ، فهو كما رأينا ظاهرة طبيعية ملازمة للعمل ، وإنما يمكن تخفيفه ، وإبعاد مرحلة ظهوره ومنع تفاقمه ، وذلك بإزالة التعب غير اللازم ، أى الذى لا يرجع إلى العمل فى حد ذاته ، باتخاذ الوسائل الآتية :

(١) إزالة الجهد غير الضرورى ، باستخدام الحيل الفنية ، وتحسين طرائق العمل ، وذلك باعادة تركيب عملية الإنتاج ، بحيث تزال الحركات غير الضرورية ، وتعديل الحركات الأخرى بحيث تكون أيسر أداء وأقل تعباً . وهذا ما شرحناه تفصيلاً فى الفصل الأول .

(٢) أن يكون الفراغ الذى يقف فيه العامل أثناء العمل كافياً ، بحيث يتحرك بسهولة ولا يشعر بالازدحام ، لأن الازدحام الفسيولوجى لا يلبث أن يمتد إلى الشعور ، فيحس الفرد أنه مزدحم عقلياً .

(٣) تحسين الإضاءة بحيث لا تكون شديدة ولا ضعيفة ، وبحيث لا تتعب

العين ، لأن تعب العين يؤدي إلى تعب الجسم ، وأصلح أنواع الإضاءة هو الإضاءة غير المباشرة كما ذكرنا .

(٤) تحسين التهوية ، وذلك لملافاة التعب الذى يترتب على ركود الهواء أو فسادة .

(٥) استخدام الجدران الممتصة للصوت ، مع الأسقف العالية وتركيب الآلات الأقل ضجيجاً ، لأن الضجيج ، كما رأينا ، يعمل على إتعاب العامل .

(٦) خفض ساعات العمل اليومية ، فقد لوحظ أن التعب يبلغ أشده في فترات العمل الأخيرة مع تناقص الإنتاج .

(٧) فترات الراحة ، فقد أتى إدخالها بنتائج محسوسة في الأعمال المتكررة والمملة ، وفي تلك التي تتطلب جهداً عضلياً ، أو تلك التي تتطلب استمرار وقوف العامل أو جلوسه طول مدة العمل ، وكذا حيث تتطلب العمليات سرعة عظيمة في الأداء وانتباهاً وجهداً عصبياً كبيراً . ومن هنا كان لابد ، مع إدخال الترشيد وما يترتب عليه من إسراع في العمل ، أن توفر للعمال فترات الراحة .

ولقد وجد كراف Craf أن فائدة فترات الراحة لا تقتصر على الشطر الأخير من وصلة العمل ، أى الشطر التسالى لفترة الراحة ، بل تظهر فائدتها أيضاً في الشطر السابق لها كذلك . إذ أثبتت التجارب التي أجراها في عملية وصل حلقات جنزير الدراجات أنه بإعطاء ١٠ دقائق راحة بعد شطر عمل قدره ٢٥ ساعة زاد الناتج في الشطر التالى بمعدل ٣٥٪ مع زيادته أيضاً في الشطر السابق لفترة الراحة بمعدل ٣٨٪ . وفيما يلي بيان بنتائج فترتي راحة كل منهما ١٥ دقيقة إحداها في وصلة العمل الأولى قبل الظهر والأخرى في وصلة العمل الثانية بعد الظهر^(١) .

بيان بمعدل زيادة الناتج بإدخال فترة راحة قدرها ١٥ دقيقة

في وصلة العمل الأولى		في وصلة العمل الثانية	
قبل فترة الراحة	بعد فترة الراحة	قبل فترة الراحة	بعد فترة الراحة
١٢ر١٪	٢٠ر٥٪	١٩ر٨٪	٢٤ر١٪

وجاء في تقرير لجنة المؤتمر الصناعى الأهلى بأمریکا عن فترات الراحة أن إدخال تلك الفترات لا يؤدى إلى زيادة الناتج فحسب ، بل يعمل أيضاً على تحسين نوع البضائع المنتجة . ولما كانت المزايا النوعية لفترات الراحة أصعب قياساً من مزاياها الكمية ، فهي تبدو أقل وضوحاً حتى لتكاد تغيب عن الباحث السطحى . وقد يرى البعض أن تجزئة فترة الراحة التى طولها ١٥ دقيقة إلى فترتين كل منهما ٧ر٥ دقائق ، توزعان فى نفس وصلة العمل ، قد تؤدى إلى زيادة أكثر فى الناتج ، إلا أن التجارب أثبتت عكس ذلك وبينت بحلاء أن فترة الراحة لا تأتى بفائدتها ما لم تستغرق الوقت الكافى .

ولا يقتصر الأمر على مجرد إعطاء العمال فترات للراحة ، بل إن لطريقة قضاء العمال لهذه الفترات أثرها فى إنتاجهم . ويرى بورت Burt أن الطريقة الأفضل لشغل فترة الراحة تختلف باختلاف نوع العمل ، وليست بالواحدة فى كل حالة . فالعمال الذين يعملون وهم ثابتون فى أماكنهم بلا حركة ينتفعون من شغل فترات الراحة بالقيام بحركات بسيطة كالسير أو بعض التمرينات الرياضية السهلة . والعمال الذين يقومون بعمل عضلى ثقيل يحتاجون لمجرد الراحة الطبيعية ؛ وهؤلاء الذين يعملون وهم وقوف يقضون فترة الراحة وهم جلوس ، والعكس بالعكس . ويكون من الأفضل ترك العامل يفعل ما يريد مادام هذا يرضيه ويسره ، إلا أنه يخشى فى هذه الحالة أن يقضيها على نحو خاطئ ، لا يبدد تعب . وعلى العموم أفضل الطرق لقضاء فترات

الراحة هي ما تكون على نحو يختلف مع طريقة أداء العامل لعمله وما يتضمن التحويل الذهني للعامل بتكليفه القيام بأعمال مسلية تبعده عن جو المصنع ، كالرياضة مع الدش ، أو الصلاة عند المسلمين لأنها تشتمل على الاغتسال والرياضة ، وتنقله من الجو المادى إلى الجو الروحى . ويتفنن أصحاب الأعمال الأمريكيون فى ابتكار كل ما هو جديد لشغل أوقات الراحة ، حتى لقد أدخل أحدهم طريقة عجيبة لتسلية العمال فى وقت راحتهم ، بوضع مقاعد غريبة الشكل ومضحكة المنظر ليجلس عليها العمال بعد انقضاء وصلة العمل . ولقد نظر العمال أولاً إلى هذه التجربة كنكتة ، وبدأوا يجلسون على المقاعد للسخرية والمزاح . وعندما تعودوا الجلوس عليها لوحظ زيادة كفايتهم الإنتاجية زيادة محسوسة .

ولابد من مرور وقت لظهور مزايا فترات الراحة وسريان مفعولها فى زيادة كفاية العامل . وشأنها فى ذلك شأن ساعات العمل المحفزة ، لانظر فائدتها فى الحال بل تستلزم بعض الوقت . وهذه حقيقة ينبغى ألا يتجاهلها أصحاب الأعمال ورجال الصناعة ، فلا يترددوا فى تخفيض ساعات العمل وإعطاء فترات الراحة لأنها ليست عاجلة الفوائد . ولهذا يجب الانتظار بعض الوقت للوقوف على هذه الفوائد ، لأن العمال لا يستطيعون أن يكتفوا أنفسهم فى الحال وفقاً للظروف الجديدة . ففى أحد مصانع الأحذية مثلاً كان متوسط الإنتاج قبل إدخال فترات الراحة ١٣٢ زوجاً ، ولكن اقتضى الوصول إلى هذا الرقم مرور ١٢ أسبوعاً . وبمرور ١١ أسبوعاً آخر ارتفع الرقم إلى ١٨٣ زوجاً .

السأم : إذا طال العمل وتكرر أحس العامل بالسأم كشعور بالضجر والتأمل . إلا أن السأم شعور غامض ، وليس بالواضح الظهور كالتعب الذى يظهر كتناقص فى طاقة العمل . وكثيراً ما يسأم العامل وهو لا يدرك لماذا يسأم . ولهذا لا يمكن تحديد السأم ، ودراسته من الصعوبة بمكان لأنه كما رأينا شعور شخصى بعيد عن ملاحظة الغير . ويقاس السأم بمقاييس غير مباشرة أهمها شعور العامل بأن الوقت يمر ببطء أو بسرعة أثناء العمل . فإذا كان الوقت يمر ببطء كان ذلك دليلاً على شعوره بالسأم .

ولقد ظهرت مشكلة السأم بتقدم الفنية الصناعية والتوسع في تقسيم العمل ، ذلك لأن قيام العامل بجزء ضئيل من عملية الإنتاج يكرره بسرعة فائقة ، وبدون أية فرصة للتفكير ، يؤدي إلى سأمه بسرعة ؛ بعكس العمل اليدوى الذى كان أقل سأمًا لتنوعه ، إذ يقوم العامل بشتى الأجزاء المختلفة من عملية الإنتاج . وليس التكرار فى حد ذاته هو الذى يولد الشعور بالسأم . فالخترع أو العالم الذى يكرر عشرات بل مئات التجارب ليصل إلى اختراع أو اكتشاف معين لا يسأم ولا يمل ، بل يتابع عمل تجاربه حتى يصل إلى نتيجة ، وما ذلك إلا لقوة رغبته فى الوصول إليها . وكذلك عمال البناء يقومون بعملية متكررة ، ولكن مما يرضى البناء ويبعد عن نفسه السأم رؤيته للبناء وهو يرتفع نتيجة لجهوده الشخصى . والواقع أن السأم حالة عقلية مختلطة ترجع إلى عوامل متداخلة تتعلق بموقف العامل من عمله كما تتعلق بطبيعة العمل نفسه . فلنوع العمل ولاستعداد العامل ورغبته أثر كبير فى شعوره أو عدم شعوره بالسأم . وهذا يعنى أن السأم شعور نسبي يختلف باختلاف الأشخاص والنفسيات ودرجة الذكاء والبواعث . فالأشخاص من «الطراز الآلى» ، وهم على حظ قليل من الذكاء ، يحبون الأعمال الخالية من التفكير . وقد دلت التجارب التى قامت بها لجنة التعب والسأم فى بريطانيا عام ١٩٢٩ على أن العمال المتميزين بالهدوء والصبر والمطاوعة هم أقل العمال شعوراً بالسأم . أما العمال الأذكىاء والسريعو التأثير والمتقلبو المزاج فهم أكثر العمال شعوراً به وتبرماً بالأعمال الروتينية والمتكررة عموماً . وعلاوة على حب الأذكىاء للأعمال التى تتطلب تفكيراً ومسئولية ، فإن لهم غالباً تاريخاً تعليمياً واجتماعياً يشعرهم بأن مستواهم أعلى بكثير من الأعمال التافهة التى يؤدونها . ولهذا يجب أن تتاح لهم فرص القيام بأعمال تتفق واستعداداتهم الطبيعية ، وتفسح لهم مجال إظهار المواهب . وهذه هى السياسة التى اتبعها المستر هنرى فورد فى مصانعه ، وتتمثل فى قوله : «نحن نبحث دائماً عن العقول ، ولن يظل الرجال الأذكىاء رازحين تحت أثقال العمل الأوتوماتيكى طويلاً» . وهذا يدل على فهم «فورد» لنفسية العمال فهمًا تاماً . وهو بهذا يحاول أن

يبث في كل عامل الشعور بمقدرته والإيمان بملكاته الخاصة . وأنه ينتظر منه الابتكار ويرحب بكل تحسينات يدخلها في مجال عمله . وأنه إذا كان يرى في نفسه القدرة على القيام بعمل آخر غير الحركات الآلية والتلقائية ، فما عليه إلا أن يتقدم بفكرته فتعطى له في الحال فرصة إظهار الكفاءة . ومع هذا فقد وجد أن القلائل من العمال هم الذين يرحبون بهذه الفرصة . وأن أغلب عماله يفضلون القيام بأعمال روتينية لا تتطلب جهداً عقلياً ، ويجدون سعادتهم في القيام بها ، بل وينظرون إلى الأعمال العقلية كأسخف وآلم أنواع العمل البشري ، لأنها لا تعطيهـم فرصة التخيل أثناء العمل ، أو التفكير في تسلياتهم ومشاكلهم الخاصة . بينما لا تشغل الأعمال الأوتوماتيكية ذهن العامل تماماً ، وتتيح له أن يفكر خارج دائرة عمله ، وأن يتبع ويواصل نواحي اهتمامه الخاصة ورغباته .

مكافحة السأم : فيما يلي بعض الوسائل المتبعة لإزالة السأم :

(١) جعل العمل مسلياً ، وذلك باعطاء العامل فكرة عامة عن عملية الإنتاج الكلية ، وعن وضع الجزء الذي يقوم به منها وأهميته ، حتى يشعر بأنه لا يقوم بعمل ضئيل ، وأن لعمله وإن صغر أهميته الخاصة وأثره المحسوس في زيادة الإنتاج . فقد أثبتت التجارب أن السأم وعدم الرضا عن العمل ظاهرتان جد متلازمين . وكلما كان العمل مشبعاً لاهتمام العامل ، وكلما كان العامل راضياً عن عمله — كان أقل شعوراً بالسأم .

(٢) أن نعمل على تثقيف العمال وإعطائهم معلومات تتعلق بكيفية قضاء أوقات الفراغ والتسلية ، حتى يستطيعوا أن يشغلوا أذهانهم بعد الفراغ من العمل في النواحي التي يحبونها ويهتمون بها . وإذا كان العامل لا يستطيع التفكير ، أو لا تتاح له فرصة التفكير أثناء عمله في المصنع ، فلا أقل من أن نتيح له مجال التفكير في أية ناحية أخرى خارج المصنع .

(٣) حسن اختيار العمال ، فان وضع العامل في عمل لا يناسبه كوضع مكعب

في ثقب دائري تماما ، هذا ما أوضحناه في الفصل السابق .

- (٤) تبادل العمل أو تغييره كعامل من عوامل الراحة وزيادة الإنتاج . ففي أحد محلات الغسيل مثلا كانت تشتغل عاملتان إحداهما تضع الملابس في الغالية ، والأخرى تتناولها عند خروجها منها . وبتبادلها مكانيهما كل ١٢ دقيقة زاد الناتج بمعدل ٣٠٪ .
- (٥) فترات الراحة ، وقد شرحنا كيفية تنظيمها وشغلها في دراستنا للتعب .
- (٦) إدخال نظام فرق العمل والمنافسة الرياضية بينها . فهذا النظام من شأنه إثارة اهتمام العامل بالعمل الذي يؤديه ، وعدم شعوره بالسأم ، فضلا عما يؤدي إليه من زيادة الناتج . ولا تتوقى المباريات العملية ، جماعية كانت أم فردية ، ثمرتها بدرجة كافية إلا إذا كان الفريق الفائز يجزى الجزء الكافي لإغرائه بالجدد في العمل ، ولإشعاره بأن ما يبذله من جهد للفوز في المباريات تقابله فائدة حقيقية . كما يجب ملافاة كل ما من شأنه إضعاف معنوية الفريق الخاسر إذا توالى خسارته في عدة مباريات . ولهذا يحسن إطلاع الفريق الخاسر على الأرقام التي بلغها في المباريات المتوالية ، ليقف على مدى التقدم الذي حققه رغم خسارته . كما يستحسن إعادة تشكيل الفرق العملية من وقت لآخر ، إذا لوحظ استمرار أحد الفريقين في الخسارة .

الفصل السادس (تابع)

معنوية العامل ورضاه

من الظواهر المشاهدة في الصناعة الحديثة انحطاط معنوية الكثير من العمال ، حتى لنفسه تطيع القول إن ثلثي العمال — على الأقل — ساخطون غير راضين عن عملهم ، ومتطلعون إلى شيء جديد . ويتخذ هذا السخط مظاهر شتى كالإضرابات والاحتجاجات ، وكثرة تغيير العمال ، أى سرعة دورة العمل ، وكراهية العمل والتباطؤ . والواقع أن العمال الحق في أغلب هذا السخط أو بعضه . وأن هناك من غير شك حالات يعامل فيها العمال معاملة سيئة أو غير عادلة ، من الناحية المالية على الأقل . وهذه مشكلة اقتصادية وأخلاقية أكثر منها نفسية . أما المغالاة في تطبيق وسائل الكفاية ، وإجهاد العامل وجعله يسرع في العمل إلى درجة ضارة ، فإن علم النفس ضد هذه الوسائل ، وليس هو الذى أوجدها كما يظن البسطاء .

لهذا لم تكن نظرة العمال إلى علم النفس الصناعى نظرة رضاء وتشجيع في أول الأمر . مع أن علماء النفس لم يريدوا ولم يفكروا قط في أن يضطروا العامل إلى بذل مجهود فوق طاقته ، وإنما هم يريدون مساعدته على استخدام جهوده بطريقة أكثر جدوى وأقل تعباً . ومع هذا فسخط العمال يرجع إلى حد كبير إلى العوامل النفسية . ولهذا العوامل ، مع ضآلتها في بعض الحالات ، أهميتها وخطورها . ومنها ما يرجع إلى إغفال أصحاب الأعمال أن هناك غرائز ثابتة تؤثر في العلاقة بين العامل وزملائه ، وبين العمال والروساء ، وبين الفرد والجموع ، وتؤثر في النهاية في الإنتاج العام المصنع أو الصناعة . ومنها ما يرجع إلى ظروف وطبيعة العمل ، أو ما يتعلق بالخواطر الأولى التى يأخذها العامل عن المصنع في أول يوم لاستخدامه ، والطريقة التى يعامل بها فيما بعد .

أولاً — الغرائز الثابتة وتأثيرها في العلاقات الصناعية :

للعامل كإنسان غرائز ثابتة تسيطر على علاقاته بالغير وتؤثر في معنويته وإنتاجه . وهذه الغرائز متشابهة مشتبكة ، لا تعمل إحداها بمعزل عن الأخرى . ولهذا يكون من الخطأ تجاهلها ، أو إغفال السماح لها أو ل بعضها بالظهور في أى مكان تعمل فيه جماعة من البشر . وقد أثبتت التجارب في الاتحاد السوفييتي أن إتاحة الفرصة للعامل ليشبع تلك الغرائز أقوى أثراً كباعث على النشاط الاقتصادي من باعث الكسب . وأهم هذه الغرائز إثبات الذات وحب التملك أو الحياة إلخ . .

إثبات الذات : أولى هذه الغرائز وأهمها بلا جدال هى غريزة إثبات الذات Self Expression ، فكثيرون منا يجدون لذة كبيرة فى إثبات ذاتهم أو إظهار أنفسهم فى الأعمال التى يؤدونها . وإنه لسرور كبير فى عمل أو ابتكار شئ أن يشعر المرء أن هذا الشئ عمله أو ابتكاره . ومما يؤخذ على نظام الصناعة الحديث أنه جعل من العامل شخصاً آلياً يعمل بطريقة وضعت له ، ولا يرى نتيجة عمله ، وقد أغلقت فى وجهه كل فرصة لإثبات الذات وإظهار المواهب . إذ هو يؤدى أعمالاً روتينية حددها له شخص آخر بحيث لا يستطيع أن يغير فيها أو يحدد عنها . وإذا كان نظام الصناعة الحديثة قد أضاع ذاتية العامل حقاً ، فعلاج هذا لا يكون بتغيير طبيعة العمل ، أى بالرجوع عن هذا النظام . ذلك لأن هذا النظام الحديث المبني على التوسع فى تقسيم العمل ضرورى من حيث وفرة الإنتاج ورخص المنتجات ، بحيث لا يمكن لأحد أن يفكر فى العودة إلى النظام اليدوى . لهذا يجب علينا ، مع الاحتفاظ بنظام العمل الحالى ، أن نعطي العامل الفرص الكافية لإثبات ذاته ، إن لم يكن فى داخل العمل وفى نواح أخرى خارجية . مثال ذلك أن تظهر إدارة المصنع استعدادها للنظر فيما قد يقترحه بعض العمال من اقتراحات ، وما يريدون إدخاله من تحسينات فى مجال عملهم . وأن يتاح للعامل الذى يرى فى نفسه القدرة على القيام بعمل أهم من عمله الروتيني أن يتقدم بفكرته ، وتتاح له الفرصة لإظهار الكفاءة . كما يجب إعطاء العامل فكرة تامة عن أهمية الدور الذى يقوم به ومكانه فى عملية الإنتاج .

حتى نجعله ، ما أمكن ، يشعر بأنه حجر كبير الأهمية في بناء الهيكل العام للصناعة .
فقد كان شعور عمال الصناعة الروسية ، في وقت جعل الاتحاد السوفيتي فيه شعاره
« في تحول روسيا الصناعي إقامة لنظامها الاشتراكي » ، بأنهم بناة الدولة الاشتراكية
الأولى على وجه الأرض ، في طليعة ماحفرهم على العمل بنشاط مضاعف ، وحميتهم في
أدائه . كما يمكن فسح المجال لفرصة إثبات الذات باتباع نظام الفرق العمالية المتنافسة ،
فيتبارى العمال في العمل كما يتبارون في لعبة رياضية ، إلا أنه يجب الحرص على أن
تكون هذه المنافسات معقولة ، ومشبعة بالروح الرياضي ، بحيث لا تؤدي إلى إثارة
الحزازات ، ولا تحط من جودة المنتجات ، أو تضر بصحة العامل . وفي اتحاد
الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أفسح المجال لفرصة إثبات الذات على أوسع نطاق
لتكون الباعث الأول للأفراد على العمل بدلا من باعث الكسب . وصادفت
المباريات العمالية تشجيعاً من الدولة وترحيباً من العمال ، وأنت بأعظم النتائج . كما
أتاح نظام « استخافوف » لكل عامل فرصة إظهار المواهب . أما عن المباريات
العمالية فقد ابتكرت بها الحكومة السوفيتية نوعاً فريداً من المنافسة سمته « المنافسة
الاشتراكية » أو « المباراة الاشتراكية » بمعنى أن المنافسة هنا مصطبغة بطابع المباريات
الرياضية . وترجع فكرة مباريات العمل إلى « لينين » فهو أول من أشاد بها .
وظف العمال الروس منذ عام ١٩٢٧ يتبارون في عملهم كما يتبارى أهل الغرب في
الجولف والتنس . فكانت فرق عمال المصنع الواحد يتبارى كما كانت المصانع المختلفة
في الصناعة الواحدة يتبارى بعضها مع البعض الآخر . وبالمثل تبارت السفن في أيها
تقطع رحلة معينة مثلاً في أقصر وقت وبأقل وقود . ونظمت أيضاً مباريات ماثلة بين
المزارع الكلية من حيث وفرة المحصول ، وبين المدن الكبرى مثل موسكو
وليننجراد وخاركوف في ميدان التعمير والإنشاء وإعادة تخطيط المدن . وفي بناء خزان
الدينير نظمت مباريات عملية بين فرق العمل في شاطئ و فرق العمل في الشاطئ
الآخر لمكافأة الفريق الذي يبني عدداً أكبر من قوائم الأسمنت في وقت معين .

وعند شق قناة البحر الأبيض ، كانت فرق العمال تتنافس في أيها تحفر أمتاراً مكعبة من الأرض أكثر من الآخرين ، أو أيها تبني مساحة أكبر من جسور القناة في وقت معين . وقد أفسحت الجرائد صفحاتها لوصف هذه المباريات وتمجيد النتائج الباهرة التي حققتها .

وتبلغ رياضية العمل في روسيا حداً لا مثيل له في الألعاب الرياضية نفسها في الدول الأخرى ، إذ يقوم الفريق المنتصر بمد يد المعونة إلى الفريق الخاسر ، ويساعد على رفع كفايته إلى مستواه هو على الأقل . فالمصنع الفائز في المباريات يرسل « فرق الشحذ » أو « فرق الطفرة » ، وتسمى هنالك « بالأودارنيكي » إلى المصانع الخاسرة لتدريب عمالها ، ولشحذ همهم على زيادة كفاءتهم الإنتاجية . ونظراً للدور الجليل الذي يقوم به أعضاء هذه الفرق لترشيد طرائق العمل وخفض نفقة الإنتاج ، يجازون بالتقدير والاحترام بين مواطنيهم ، كما يفضلون على سواهم في تذاكر المسارح ، ورحلات الإجازات ، وغالباً ما ينتخبهم زملاؤهم العمال كأعضاء في مجالس السوفييت ولجان النقابات^(١) كما يكرم العمال المتفوقون والذين يقدمون للصناعة خدمات عامة ممتازة في حفلات تكريم شعبية ، أو يمنحون وسام لينين ، أو وسام العلم الأحمر ، أو وسام النجمة الحمراء الذي لحامله حق ركوب الترام مجاناً ، وكذا التمتع برحلة مجانية كل عام إلى أية ناحية يختارها من أنحاء الاتحاد ، علاوة على معاش سنوى . وقد أعطيت هذه الأوسمة لواحد وثلاثين من العمال المتفوقين في مشروع حفر قناة البحر الأبيض .

وقد أخذت ألمانيا النازية عن روسيا نظام المباريات العملية ، وأطلق عليه هنالك « أولمبياد العمل » حيث كانت المصانع والمدن الألمانية تتبارى في ضرب الأرقام القياسية للإنتاج في هذا الأولمبياد كل عام . كما طبق هذا النظام في دول أوروبا الشرقية عقب الحرب الأخيرة . فألفت في بولندا عام ١٩٤٧ لجنة مركزية للمنافسة

S. & B. Webb : Soviet Communism.

(١) ص ٧٣٦ - ٧٦٧

في العمل ، تتبعها لجان صناعية فرعية يرأسها رئيس مجلس إدارة نقابة العمال في كل صناعة^(١).

نظام استخانوف : وفي طليعة الحركات التي ظهرت في الاتحاد السوفيتي لإشباع غريزة إثبات الذات في نفوس العمال ولزيادة الكفاية الإنتاجية للعمل « حركة استخانوف » التي بدأت عام ١٩٣٥ ، وأدت دون زيادة رؤوس الأموال الثابتة أو نفقات الإنتاج إلى مضاعفة الناتج أو زيادته إلى ثلاثة أمثال ، في عمليات إنتاجية كثيرة في المصانع والمناجم ، والمزارع الكمية أيضاً ، حتى لقد رفعت الإنتاج الأهل الروسي في العاملين الأولين لتطبيقها بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ فلا عجب إذا أشاد بها ستالين في مايو ١٩٣٥ كمظهر جديد للمنافسة الاشتراكية لم يسبق له مثيل في أى بلد آخر ، قائلا : « .. فالمنافسة الاشتراكية في الأعوام الثلاثة الماضية لم تكن مرتبطة بالضرورة بالتقنية الجديدة ، بل لم يكفد يكون لنا يومئذ فنية جديدة . أما حركة استخانوف فهي من ناحية أخرى مرتبطة بالتقنية الجديدة كل الارتباط ونحن لدينا الآن جيل جديد من العمال والعاملات هيمنوا تماماً على فنية أعمالهم وساروا بها قدما » .

وتنسب حركة استخانوف إلى « أليكس استخانوف » العامل بمناجم الفحم في حوض الدونetz ، الذي ابتكر في صيف ١٩٣٥ طريقة جديدة لقطع الفحم بترشيد الحركات ، وتركيز الاهتمام ، وتكثيف الجهد . وذلك بتقسيم العمليات الثانوية على الفرقة التي تعمل معه ، بحيث يرفع الفحم المقطوع في الحال وفي فسيحة من المكان دون تراحم أو تدافع . وذلك بتخصيص بعض العمال لقطع الفحم ، في حين ينصرف البعض الآخر إلى إزاحته إلى وراء ، ليقوم آخرون بنقله ، بعد أن كان كل عامل يقوم بتكسير بعض الفحم ثم يزيحه وينقله بنفسه ليفسح له مكاناً لتكسير كمية أخرى من الفحم .

I. L. O. : Report of the Director General, 1950 - P. 108.

وعندما عرض استخانوف الفكرة على رئيسه المباشر ، وهو المدير المساعد للمنجم ، لم يشجعها . إلا أن استخانوف أصر على تنفيذها واستعان عليه بزملائه أعضاء خلية الحزب في المنطقة . و بضغط الحزب أفسحت له إدارة المنجم مجال تنفيذ طريقته المبتكرة ، فجاءت بنتائج هائلة ، إذ قطعت الوردية ١٠٢ طن من الفحم ، في حين كانت تقطع بالطريقة العادية من ٦ إلى ٧ أطنان . وإزاء هذا أعلن استخانوف بطلا قومياً ، وقامت الحكومة السوفيتية بعمل الدعاية للرجل وطريقته . وبهذا أصبح كل عامل روسي يطمع في مثل المركز الذي ارتقى استخانوف إليه . وأصبحت أرقام الإنتاج القياسية التي يضر بها العمال الاستخانوفيون تعلن وتجلب لأصحابها الشهرة ، كالأرقام القياسية التي يضر بها أبطال الطيران إلخ . كما منح العمال الاستخانوفيون أوسمة الشرف (و بفضل هذه الحركة تخطت كفاية إنتاج العامل الروسي في المتوسط ، وفي حالات كثيرة ، كفاية إنتاج زميله في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية)^(١) . وتعد حركة استخانوف أعظم محاولة لإشباع غريزة إثبات الذات ، وتسخيرها كحافز على العمل ، اتضح أنه أعظم أثراً من باعث الكسب الشخصي . ولا يجازى العمال الاستخانوفيون جزاءً أديباً فحسب ، بل هم يحظون أيضاً في ظل أجر القطعة بجزء مادي لا بأس به . إذ بينما يتراوح أجر العامل المتوسط بين ٣٠٠ و ٤٠٠ روبل في الشهر ، فإن أجر العامل الاستخانوفي يتراوح بين ٨٠٠ و ٩٠٠ روبل في الشهر . وبهذا يتمتع العمال الاستخانوفيون بالشهرة وارتفاع الدخل معاً .

وقد شجعت قوميسارية الصناعة الثقيلة هذه الحركة ، وأنذرت إدارات المصانع ألا تعرقل أى مشروع مماثل لعامل مبتكر . ودعى العمال على صفحات الجرائد إلى محاكاة بطلهم القومي « استخانوف » ووعد كل من يحقق منهم تحسناً مماثلاً في فنية العمل بالإعلان عنه بطلا قومياً كذلك . وبهذا امتدت الحركة إلى مختلف

(١) للتوسع في دراسة هذه الحركة يرجع إلى :

Hubbard : Soviet Industry & Labour, P. 76 - 81

Edelman : U. S. S. R. Beyond the Ural, P. 39

الصناعات وتجاوزتها إلى العمل الزراعى ، بل وأعمال الف والبيع والتعبئة فى المتاجر ،
لجأت بأعظم النتائج .

وقد شرح « استخانوف » و « أفدوكيا »^(١) وغيرهما من العمال الاستخانوفيين
كيف وصلوا إلى طرقهم المبتكرة فى المؤتمر الأول للعمال الاستخانوفيين الذى عقد
فى أواخر عام ١٩٣٥ ، وقد افتتحه ستالين بكلمة ألهم بها حماسة العمال الروس ،
قائلاً إن الحركة الاستخانوفية هى « السبيل الأكيد لقهر الرأسمالية ، وذلك بتحسينها
لغنية العمل وزيادتها الكبيرة لكفاية إنتاج العامل الاشتراكى بحيث تبذل كفاية
العامل الرأسمالى إلى حد كبير » . إلى أن قال : « إذا كانت الرأسمالية قد تفوقت على
الإقطاع بالآلة وقهرته بكفائتها الإنتاجية الكبيرة ، فإن الاشتراكية سوف تتفوق
على الرأسمالية بفضل الحركة الاستخانوفية وتقهرها » .

ولعل فى هذه الأقوال ما يوضح لنا أن الحركة الاستخانوفية ليست بالحركة الفنية
البحثية ، فهى لا تخلو من الأغراض السياسية . وقد انتقدها « هابارد » فى كتابه
« العمل والصناعة فى روسيا السوفيتية » مستنداً إلى قول « تروتسكى » إن الطبقة
الحاكمة السوفيتية ، وقد بدأت تشعر بالعزلة بينها وبين كتلة الشعب ، أرادت أن
تقوى مركزها بخلق طبقة ممتازة من العمال تشاركها معها فى المزايا الاستثنائية التى تنفرد
بها ، لتتخذ منها سنداً فى مواجهة جمهرة العمال غير الفنيين . فكأن الحركة الاستخانوفية

(١) أفدوكيا فينوجرادوفا عاملة نسج اكتشفت طريقة لإصلاح القتل المقطوعة وإدارة
الأنوال الأوتوماتيكية التى تتوقف باققطاع القتل ، وحقت بذلك وفراً كبيراً فى الوقت والمجهود .
وتتلخص طريقتهما فى السير بانتظام خلال مراقبة الأنوال ، فتمر عليها بالترتيب والتتابع جيئة وذهاباً
وصفاً بعد صف ، بدلاً من السير غير المنتظم وتقلب النظر هنا وهناك ثم الانتقال إلى حيث التوقف
ثم الرجوع ومتابعة النظر إلخ . وبهذه الطريقة أصبح فى استطاعتها مع تسعة من المساعدين
والمساعدات إدارة ٢٠٠ أو ٢٢٠ نولاً على الأقل ، أى بمتوسط ٢٢ نولاً للعامل الواحد . وقد
أدت هذه الطريقة إلى زيادة فى الناتج تقدر بنحو ٥٠ ٪ . وقد نال مثل شهرة استخانوف
وأفدوكيا كثيرون من العمال الروس مثل عامل التعدين « جودوف » وعامل الأحذية
« سميتاين » الذى أصبح قوميساراً مساعداً لصناعة الأحذية .

في نظر التروتسكيين حركة مفتعلة خلقت قشرة دسمة على سطح الكتلة الشعبية العاملة يكون من صالحها بقاء الأمور على ما هي عليه . بل لقد ذهب « هابارد » إلى حد الشك في جدية عمل « استخانوف » قائلاً إنه كان مجرد أداة ، وأنه اختير ليتخذ من اسمه دعامة لتلك الحركة التي بالغت الدعاية البلشفية في تصوير أهميتها للغرض آنف الذكر . ودلل على ذلك بنتيجة انتخابات مجلس السوفييت الأعلى في ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، إذ كان جل العمال الصناعيين المنتخبين من العمال الاستخانوفيين ، أى أن تمثيل الطبقة كان في الاستخانوفيين وحدهم ، وبهذا ضمنت الحكومة السوفيتية تأييد جمهرة العمال لها ، لأن العمال الاستخانوفيين سيجدون صالحهم في تأييدها بالطبع . وأيا كان نصيب هذا الانتقاد من الصحة ، فإنه لا يبخس أهمية طريقة استخانوف كحركة فنية قائمة على تنمية الحوافز الشخصية وإفساح المجال للكفاية ، ومرتبطة كل الارتباط بتشجيع طرائق الترشيد . (إذ هي أقرب ما تكون إلى طريقة « تييلور » ولكنها لا تفرض على العمال من أعلى ، بل تساق إليهم عن طريق ابتكار الأذكياء منهم) . ومما يدل على جدية هذه الحركة — بصرف النظر عما قد يكون لها من أغراض سياسية — إنشاء مدارس فنية باسم « مدارس استخانوف الفنية » في المصانع الهامة ليدرب أنصاف الفنيين من العمال فيها على طرائق استخانوف ، وليرفعوا إلى مرتبة أعلى من الفن والمهارة .

غريزة حب التملك أو الحيازة : وثمة غريزة أخرى لها أهميتها في حياة البشر ، كغريزة إثبات الذات ، وهي غريزة حب التملك . فالإنسان يحب امتلاك الأشياء ويجد لذة في القول « هذا الشيء ملكي » وتتألم نفسه إذا أصابه تلف أو إذا حاول أحد أن يغتصبه منه . فتراه يدافع عنه كما يدافع عن نفسه في هذه الحالة . وفي ميادين العمل تبدو هذه الغريزة في نظرة العامل إلى أجره كشيء يمتلكه مقابل عمله ، ولهذا فهو يشور لمجرد تفكير صاحب العمل في خفضه . كما ينظر إلى دوره في الترقية كملك له ، ولهذا إذا فوت عليه دوره في الترقية جرح في أعز غرائزه وهي غريزة حب التملك وهذه كلها عوامل نفسية لا يجوز أن تتجاهلها إدارة المصنع .

وإلى هذه الغريزة أيضاً يفترق نظام الصناعة الحديث الذى يتميز بانفصال الملكية عن العمل ، حتى لقد أصبحت أدوات العامل ملكاً للمصنع ، وهى أدوات منمطة لا صلة روحية بينها وبينه ، مما جعل جو الصناعة الحديثة مشبعاً بالسخط والتوتر . ولهذا يجب إعطاء العمال المجردين أو « البيروليتاريا » بعض الفرص لإظهار شعورهم بالملكية ، وذلك بإفساح المجال لغريزة حب التملك فى نواح أخرى عدا تجهيز المصنع ، لأن امتلاك العامل لأدوات وتجهيز الإنتاج أصبح مستحيلاً ، سواء أكان فى جماعة رأسمالية يخصص فيها الرأسماليون أنفسهم بالملكية ، أم فى جماعة اشتراكية كل شىء فيها ملك للدولة . ومن الوسائل المتبعة فى هذه الناحية إعانة العمال على بناء مساكن يملكونها ، بأن يقدم المصنع إليهم المعونة المالية ويساعدهم فى بنائها ، كما لو ساعدهم فى شراء الخيامات ومواد البناء بالجملة . وتعتمد بعض المصانع على إشراك العمال فى الربح Profit Sharing بإعطائهم بعض الأسهم كمكافأة سنوية مشبعة بذلك رغبتهم فى التملك . وتنتشر هذه الطريقة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث صادفت نجاحاً كبيراً ؛ فقد كان العمال يملكون أسهماً تزيد قيمتها على ٧٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٢٦^(١) ، وفى ٣٠٦ شركة ، كان العمال يملكون نصف الأسهم . ولطريقة توزيع الأسهم على العمال مزاياها الواضحة من حيث أنها تحول المساهمة فى الربح إلى مساهمة فى التمويل والإدارة ، حتى ليكن أن تؤول ملكية المشروع إلى العمال فى النهاية ، كما حدث فى مصنع جودان فى مدينة جيز الذى آلت ملكيته فى عام ١٨٨٨ إلى مستخدميه وعماله .

غريزة الحسد : تلعب غريزة الحسد دوراً هاماً فى العلاقة بين العامل وزملائه العمال ، وبين العمال وأصحاب الأعمال ، خصوصاً إذا انخفض مستوى الأجور مع هبوط نسبتها إلى الأرباح أو الأرباح . ولهذا يجب أن تكون الأجور عادلة لتجعل العامل يشعر بأنه إنما يأخذ نصيبه الحق من غلة الإنتاج . كما أن تفاوت أجور العمال

أنفسهم ، قد يؤدي إلى أن يحسد أصحاب الأجور الضئيلة زملاءهم أصحاب الأجور المرتفعة ، ولا يلبث أن ينقلب هذا الحسد إلى حزازات بين العمال ، وسخط على إدارة المصنع ، لا سيما إذا كان التفاوت في الأجور راجعاً إلى المحابة والتفرقة في المعاملة . ولهذا يجب أن تكون العلاوات والترقيات عادلة ، ونظامها دقيقاً ، وأن توضح للعمال كفاية أجورهم بإعطائهم المعلومات الوافية عن الأجور ، وتفاوتها وأسباب هذا التفاوت ، ونسبتها المئوية من إيراد المصنع ، ونسبتها إلى الأرباح ، حتى لا يشعر العمال بأنهم يأخذون أجوراً أقل مما يستحقون ، وحتى تكون نظرتهم طيبة إلى إدارة المصنع ، وإلى الصناعة عموماً . لا سيما إذا أشركوا في الإدارة بواسطة نظام ممثلي العمال أو « نظام المجالس المشتركة » التي تؤلف من أصحاب الأعمال ومنديو بين منتخبيين عن العمال ، وتعرض عليها التحسينات الفنية المراد إدخالها ، ونظم الأجور الجديدة المراد اتباعها وما إلى ذلك من المسائل التي تهتم العمال ، والتي يحسن استشارتهم فيها قبل تطبيقها عليهم . وينتشر نظام المجالس المشتركة في الدول الصناعية المتقدمة مثل إنجلترا والولايات المتحدة . وقد كانت هذه المجالس إجبارية في نظام « جبهة العمل » في ألمانيا النازية ، وكان يطلق عليها « مجالس الثقة » ، ولهذا التسمية دلالتها ومغزاها ، حيث أن المجالس المشتركة لا تحقق أغراضها بنجاح إلا إذا قامت على الثقة المتبادلة بين طرفي الإنتاج . وقد أحيطت هذه المجالس في ظل نظام جبهة العمل بالضمانات السكافية التي تحول بين صاحب العمل ومحاولة شل نشاطها ، أو تجاهل وجودها ؛ إذ اعتبرت هذه المحاولة جريمة يحال بسببها إلى « محكمة الشرف القومي » التي تملك الحكم عليه بغرامة جسيمة أو بوضع مصنعه تحت الحراسة .

غريزة الخوف : بثت ظروف الحياة الاقتصادية الحاضرة الخوف في نفوس العمال ، وذلك لما يهددهم من بطلانة نتيجة للأزمات والارتباكات الاقتصادية ، ولما يتعرضون له من حوادث العمل أو أمراض المهنة ، أو الاضطرار إلى التقاعد عن العمل في سن مبكرة . فحياة العامل في العصر الحاضر يسودها القلق ، وعدم الاطمئنان إلى

المصير ، ولهذا بالطبع أثره السيء على معنوية العامل وكفايته . وهذا ما يعبر عنه الأستاذ ولز H . G . Wells بقوله « من أشد متاعب العامل في الحياة الصناعية الحديثة عدم اطمئنانه إلى عمله من يوم لآخر ، وفي حالات كثيرة من ساعة لأخرى . وما كان للعامل أن يعمل على ضمان دوام عمله ، لما يتضمنه هذا الدوام من مساوئ ليست بالأقل خطراً . فعقد العمل الدائم ، وبشروط عمل غير محددة ، قد يتحول بسهولة إلى رق فعلي » . وهذا يعني أن على العامل أن يختار بين عدم تأكدين : « عدم التأكد من الاستمرار في العمل من ناحية ، وعدم التأكد من حسن المعاملة من ناحية أخرى » . وكلما كانت الأجور عند حد الكفاف أو دونه ، ازداد تخوف العامل من المصائب المختلفة ، لأنه لا يستطيع أن يدخر لنفسه رصيداً يقيه شر الحاجة في المستقبل . ولهذا كان التأمين الاجتماعي بأنواعه المختلفة سواء كان ضد البطالة أو ضد المرض والحوادث إلخ — من وسائل علاج حالة الخوف والقلق هذه ، ومن عوامل بث الطمأنينة في نفوس العمال . وقد أدخل نظام التأمين الاجتماعي لأول مرة في العالم في ألمانيا عام ١٨٨٤ ، حيث أقر مجلس الرايشتاغ قانون التأمين ضد المرض . وفي عام ١٨٨٩ أقر المجلس التأمين ضد الحوادث ، وفي عام ١٨٨٩ أقر التأمين ضد العجز والشيخوخة . وكان للوزير الداهية بسمارك فضل إدخال نظام التأمين لأنه بدا له أنجح الوسائل لوقف التيسار الشيوعي . وفي عام ١٩١١ وحدث هذه الأنواع من التأمين في قانون واحد سمي « قانون تأمين العمال » وقد اشتمل هذا القانون على أحدث ما تطور إليه نظام التأمين الاجتماعي خلال ربع قرن ، كما طبق على جميع العمال الصناعيين في ألمانيا ومستعمراتها . وكان العمال وأصحاب الأعمال يشتركون في إدارة المشروع عن طريق ممثلهم في مجلس التأمين الأعلى ومكاتب التأمين الإقليمية وكان صاحب العمل يتحمل ضعف الاشتراك الذي يتحمله العامل ، بينما تتحمل الحكومة وحدها مصاريف الإدارة . وما إن لمست الدول الأوربية الأخرى نجاح نظام التأمين الاجتماعي في ألمانيا ، حتى أخذت تحذو حذوها فصدرت قوانين التأمين

في إنجلترا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، والدانمارك، والسويد، والنرويج، وإيطاليا، والنمسا، وسويسرا قبيل الحرب العالمية الأولى أو في مستهلها. وطبق التأمين الاجتماعي في إنجلترا بعدة قوانين متعاقبة صدرت في المدة بين عامي ١٩٠٦ و ١٩١١. وقد أدخلت عليه بضعة تعديلات فيما بعد أهمها « مشروع بفردج » الذي يعد أعظم مشاريع التأمين الاجتماعي في العصر الحاضر، والذي اتخذته بريطانيا العظمى كخطوة عملية لتحقيق الوعود التي لوحت بها للعمال خلال الحرب العالمية الثانية لتعميم الرخاء، ولتحرير الفرد من الفاقة. ويقوم هذا المشروع على فكرة تعميم التأمين الاجتماعي الشامل والإجباري الذي يكفل لكل فرد حاجته من ضرورات المعيشة في جميع مراحل حياته، ويبدد قلقه ومخاوفه، إذ يعينه على مواجهة طوارئ الحياة ومصائبها من بطالة إلى عجز أو مرض أو شيخوخة.

وأيا كان نطاق ومدى التأمين الاجتماعي فالواجب أن ننظر إليه كمسكن، ولا بد من اتخاذ السياسات الاقتصادية العملية لوقف التقلبات الضارة في الحياة الاقتصادية، والقضاء على البطالة. كما يجب إحاطة العمال بالمعلومات الاقتصادية العامة ليستطيعوا أن يفهموا الظروف الاقتصادية على حقيقتها، ولينظروا إليها بمنظار غير منظارهم الأسود. كأن يفهموا مثلاً أن تحسين طرائق العمل واتباع الوسائل المؤدية إلى زيادة الكفاية، لا يؤدي إلى إنقاص عدد العمال المستغلين، وزيادة عدد المتعطلين منهم كما يظن السطحيون والجاهلون بالأفكار الاقتصادية الحديثة.

وإن لم يكن هنالك ما يدعو لوجود غريزة الخوف في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، لما تكفله الدولة لعمالها ولعائلاتهم من المهد إلى اللحد من طمأنينة شاملة بواسطة تأمين عام أهلي يتميز بانخفاض الأقساط، وتدرجها تبعاً لتفاوت أجور العمال؛ وتشرف عليه نقابات العمال. إلا أن الاتحاد السوفيتي ابتكر عدة طرق لاستغلال غريزة الخوف من ناحية عكسية لشحذ همم العمال ومكافحة الفتور والتكاسل. وذلك باستخدام « قوائم العار القومي » في جرائم الخاطئ، والسخرية

من المهملين والكسالى . وفي بعض الأحيان يقبض أصحاب قوائم العار أجورهم من
أما كن أخرى ، أو ينفذون الطعام في نواح منعزلة ، فضلا عن التنديد بهم في
صحف النقابات إلخ .. وهكذا اتخذ الخوف من الفضيحة أداة لجعل الرجل الكسول
يعمل . ويؤخذ على هذه الطريقة ما يكتنفها من إساءة استخدام ، فضلا عما قد
تؤدي إليه من نتائج عكسية مثل تثبيط الهمم وإيجاد مراكبات النقص .

ثانياً — الخواطر الأولى وحسن المعاملة :

للطريقة التي يعامل بها العمال أثرها في معنوياتهم ورضاهم ، وبالتالي في كفايتهم
الإنتاجية ، لاسيما طريقة معاملة العامل عند التحاقه بالعمل واستقباله في أيامه الأولى ،
إذ يجب أن تكون خواطره الأولى عن المصنع طيبة للغاية ، لأنه سوف يبنى عليها
فكرته المستقبلية عن المصنع . ولهذا يجب أن يكون استقبال العامل الجديد طيباً
ومشجعاً عند حضوره إلى المصنع للسؤال عن عمل ، وأن تكون حجرة تقديم الطلبات
نظيفة مجهزة بكل وسائل الراحة ، وأن يكون الوصول إليها والتحدث مع موظفي
الاستعلام سهلاً مباحاً . ويستحسن أن يسأل العمال الراغبون في العمل وهم جلوس .
وفي حالة عدم وجود عمل يعتذر إليهم بلطف ورقة . أما إذا تقرر اختيار العامل
وإلحاقه بالعمل ، فيجب أن يقدمه إلى المقدم أو المباشر شخصية لها أهميتها في المصنع .
وأن يعامله المقدم بعطف ورعاية ويهتم بتقديمه في عمله . ولهذه الوسائل جميعها فائدتها
وأهميتها ، لأن الفكرة الأولى التي يكونها الشخص عن شيء ما هي الأرسخ ، إذ تظل
عالقة في ذهنه حتى ولو كانت خاطئة . ومن هنا ندرك أهمية الفكرة التي يأخذها
العامل الجديد عن المصنع في يومه الأول . فحتى لو كان عمله حسناً وأجره كافياً
لاستلزام الأمر مرور بعض الوقت ليتناسى العامل استقباله البارد . بل إن الفكرة
الأولى إذا كانت سيئة امتدت إلى نواح أخرى لاحقة وصبغت بلونها .

وهذا ما يسميه علماء النفس « الامتداد التأثرى » Affective Expansion ^(١) فلا عجب إذن أن تصل بعض المصانع فى عنايتها بالعامل الجديد ، إلى تكليف بعض العمال القدمات ، نظير علاوة خاصة ، بمرافقة العامل المستجد وبدعوته إلى الغداء ، وأن يطوفوا به جنبات المصنع المختلفة التى يعتقدون أنها تهمة ، يحاولوا ما استطاعوا إحاطته بنحو المصنع ، وجعل هذا الجو يبدو مشرحاً له ، وأن يمر موظف كبير ولو مرة واحدة للسؤال عنه . وتتفنن الشركات الأمريكية فى استقبال العامل الجديد ، حتى ليبدو كاستقبال ضيف فى منزل . أما عن العمال القدمات فيجب أن تكون معاملتهم طيبة باستمرار ، وأن تعمل إدارة المصنع على أن تكون علاقاتهم بالرؤساء المباشرين ودية للغاية ، ولا أثر فيها للكلفة ، وأن تجعلهم يشعرون بأن المصنع إنما هو مصنعهم ، وهذا ما يسمى « بشعور نحن » We feeling . ومن الوسائل المتبعة لتحقيق ذلك ، أن يكلف المقدمون بمعاملتهم كزملاء لا كتابعين . وعلى المقدم مراعاة ذلك فى كل شئ . فمثلاً فى طريقة إعطاء الأوامر يكون من الأفضل أن يقول : « يريدون منا أن نفعل كذا وكذا فهل تستطيعون ذلك ! » ويستحسن أن يمر مدير المصنع من يوم لآخر ، ويحيى العمال ويحدثهم مستفسراً عن رغباتهم من غير كلفة .

أما عن الأوامر والتعليمات فيجب أن تكون صيغتها لطيفة ومشجعة ، وألا تعرض فجأة على العمال ، بل ينبغى التمهيد لها والتذكير بها ، لا سيما فى أوامر العمل الإضافى حتى يعد العامل نفسه له ؛ كما يجب فى حالة خطأ العامل أن يلفت نظره إلى الخطأ برفق ، وأن يجتهد المقدم فى استدراجه بالمناقشة والشرح إلى إدراك خطئته بنفسه ، أى يجعله يشعر بأنه وصل إلى الصواب بتفكيره الشخصى . ولا شك أن لوجود المقدمين الأكفاء الذين يهتمون بالعلاقات الإنسانية ، ويشاركون العمال إحساساتهم ، أهميته الكبرى فى رضا العمال ومعنوياتهم . ويجب أن تحرص

(١) مثلاً يؤدى سماع نأ سى أو كلمة سخيقة فى الصباح إلى اعتلال مزاج الشخص طول اليوم وبالعكس يؤدى سماع دعابة طريفة ، أو كلمة مشجعة إلى الانشراح والارتفاع المعنوى فى اليوم بأسره .

الإدارة على تجنب الصفات التي يكرهها العمال في المقدمين وهي الغطرسة ، والمحاباة ،
والترفة في المعاملة ، وعدم التشجيع بالإكثار من توجيه اللوم والنقد ، والتغافل عن
مشاعر العمال وشكاواهم .. إلخ .

ثالثاً — ظروف العمل وطبيعته :

وظروف العمل وطبيعته أثرهما في معنوية العامل* . وأول ما ينبغي مراعاته
هو وضع العامل في أنسب مكان له ، بأن يعهد اليه بالعمل الذي يتفق وميوله
واستعداداته ، لأن وضع العامل في مكان لا يصلح له ويؤدي إلى الانحطاط المعنوي
واضطراب الشخصية . وأما من حيث طبيعة العمل ، فيجب تلافى أسباب السأم ،
 وإزالة الصعوبات الفنية باستخدام تجهيز أحسن ، واتباع حركات أيسر ،
وأخيراً يؤدي تحسين ظروف العمل إلى تحسن معنوية العامل ويكون ذلك عن
طريق :

١ — جاذبية العمل : أي جعله جذاباً ويكون كذلك بجعل منظر المصنع مقبولا
من الداخل والخارج ، وملافاة الازدحام والتكدس ، وأن يكون مكان العمل
نظيفاً جيد التهوية والإضاءة ، فهذه كلها وسائل من شأنها اعتداد العامل بنفسه ،
 واحترامه لعمله ، ورضاه عن المصنع والصناعة .

٢ — الراحة : وذلك بتلافى أسباب عدم الراحة الطبيعية التي تنشأ عن سوء
التهوية والإضاءة . فضعف الإضاءة مثلاً يصحبه انقباض ، وارتفاع درجة الحرارة
يصحبه السخط والتبرم . ولهذا تكثر حوادث الإضراب بين العمال البيض في المناطق
الاستوائية ، حتى ولو كانت أجورهم مرتفعة ، وعلى الرغم من إعطائهم امتيازات
خاصة وتوفير وسائل الراحة لهم .

٣ — الترفيه عن العمال : بأن تنشأ لهم أندية للتسلية والرياضة والاطلاع .. إلخ ،
وأن تعد أدراج لحفظ ملابسهم ، ولمنع حوادث السرقة ، وأن تخصص لهم قاعة

لتناول الطعام وتقدم لهم الوجبات الغذائية المناسبة بالجنان أو بأثمان زهيدة . وأن توفر الأحواض و « الأدشاش » للاغتسال ، خاصة إذا كانوا يؤدون أعمالاً متعبة أو قذرة ، كما تقدم لهم هدايا خاصة في مناسبات مختلفة كأعياد الميلاد وحفلات الزواج .. إلخ . وبعض المصانع تنظم رحلات مسلية لعمالها ، وتعمل على كسب رضا العامل بكل المرغبات والوسائل . وقد استطاع المستر هنرى فورد باتباع هذه الوسائل وأمثالها في مصانعه أن يقوى الرابطة بين العمال والمصنع ، وأن يكسب غيرتهم على نجاحه ، حتى ليجد الزائر لأحد مصانعه لوحة كبيرة كتب عليها « لا يرى هنا سوى من يعتقدون أن صالحهم وصالح المشروع شيء واحد » .

ولاتؤتى وسائل الترفيه والبرئمتها إلا إذا صاحبها تثقيف أذهان العمال وتنويرهم ، فقد يظن الجهال من العمال أن هذه الوسائل ضعف من إدارة المصنع ، أو لا يقدرّون قيمتها على الأقل . فالأمر كما يقول أحد أصحاب الأعمال الأمريكيين : « ليس المهم ما تفعل لرجالك ، وإنما المهم ما يشعرون بأنك تفعله لهم » ^(١) . ويفضل الكثيرون من أصحاب الأعمال الأمريكيين استعمال اصطلاح « تحسين ظروف العمل » Work Betterment على لفظ الترفيه أو البر Welfare لأن هذا اللفظ من شأنه أن يجعل أعمال الترفيه تبدو للعمال كهبة من الإدارة ، بينما تبدو مع الاصطلاح الأول كعمل مشترك لصالح الطرفين معاً . وهم بذلك يحافظون على شعور العامل واحترامه لنفسه ، ويجردون وسائل الترفيه من كل مظاهر المن أو الإحسان ، و يقيمون تلك الوسائل على دعامة قوية من حسن معاملة العمال ؛ وتوافر العلاقات الإنسانية الطيبة بينهم وبين الإدارة .

فالمسألة ليست إذن مسألة الترفيه عن العمال وتحسين ظروف عملهم ، وإنما هي أهم من ذلك ، هي تعرف آمال العمال وأفكارهم ومخاوفهم ، ومشاركتهم وجدانياً في مشاعرهم

ويحسن أصحاب الأعمال صنفاً إذا احترمو نقابات العمال ونظروا إليها كأداة تفاهم وتعاون . ويجب أن يقابلوا مطالب العمال ، مهما بدت مغالى فيها ، بالهدوء وسعة الصدر ، مع إشعارهم بأنهم على استعداد طيب لدراستها جدياً . وبالنسبة للمطالب التي يرى الإدارة رفضها ، يجب تقديم أسباب مقنعة للرفض ، مع وعد العمال بما تستطيع الإدارة أن تقدمه لهم في المستقبل .

الفصل السابع

ترشيد الادارة

عاصرت دعوة فردريك تييلور للتنظيم العلمى للعمل فى الولايات المتحدة الأمريكية دعوة مماثلة لها على يد مهندس آخر فى فرنسا — ذلك هو « هنرى فايول » Henri Fayol الذى كان يعمل على انفراد ، وبدون معرفة أو اتصال بعمل زميله « تييلور » ، على وضع أساس الدراسة المنظمة للادارة العلمية . ولقد بنى كل منهما دراسته على طريقة تختلف عن تلك التى اتبعها الآخر . فبينما كان تنظيم « تييلور » تصاعدياً أى مبتدئاً بالعامل الفرد ، نرى تنظيم « فايول » تنازلياً بمعنى أنه ابتداءً بالمدير والمنظم . وبهذا جاءت دراسته مكملّة لدراسة « تييلور » ، وإليه يرجع الفضل أكثر من أى مفكر أوروبى آخر عاش فى نفس العصر ، فى توجيه الأذهان نحو الدراسة العلمية لإدارة الأعمال والتنظيم الصناعى . فهو الذى وضع مبادئها العامة التى لا يمكن أن يتجاهلها الباحثون من بعده ^(١) .

ولقد عرض « فايول » نظرياته فى محاضرتين ألقاهما فى جمعية تشجيع الصناعة الوطنية فى فرنسا ، ثم فى كتاب عام ١٩١٩ تحت عنوان « التنظيم الصناعى والعالم » Administration Industrielle et Générale حلل فيه العمليات المختلفة التى يتألف منها عمل الإدارة إلى ست مجموعات رئيسية :

- (١) عمليات إنتاجية وتشمل تحضير وإنجاز العمل .
- (٢) عمليات تجارية وتشمل الشراء والبيع والاستبدال .
- (٣) عمليات مالية وتشمل جمع وإدارة رأس المال .
- (٤) عمليات الوقاية وتشمل إجراءات وقاية الأموال والأفراد .

(٥) عمليات حسابية وتشمل أعمال المخازن والميزانية والإحصاء .

(٦) عمليات إدارية وتشمل وضع الخطط والتنظيم والتنسيق والإشراف .

وفي تلك المؤلفات والمحاضرات نبه « فايول » الأذهان إلى ضرورة الاهتمام بالعمليات الإدارية ، موضحاً كيف أن الاهتمام كان مقصوراً فيما مضى على تدريب المُنظمين على الناحيتين الفنية والتجارية للمشروع مع إغفال الاهتمام بالناحية الإدارية وهي الأهم . ويرى فايول أن قيمة المدير إنما تقاس بقيمة طريقته الإدارية . فالمدير الذي تعوزه الكفاية الإدارية ، مهما يكن متمكناً من الناحية الفنية لا يحقق نتائج تذكر ، بينما ينجح في عمله المدير الكفء من الناحية الإدارية ، والأقل من الناحية الفنية ، لأنه يعرف كيف يتصرف ويسد الثغرات ، وكيف يختار معاونيه ويكسب ثقتهم ويستغل مواهبهم .

ولقد أرجع « فايول » إغفال الناحية الإدارية إلى سببين : أولهما أن أصحاب المشروعات الصناعية يعطون الأهمية لكل الأهمية للعمليات الإنتاجية البحتة ، ولا يهتمون بالإدارة العامة لمشروعاتهم ، بمعنى توجيه وتنسيق نواحي نشاطها المختلفة ، وإيجاد التوازن بين نفقات المشروع وموارده . وثانيهما افتقار المدارس الفنية إلى علم « إدارة الأعمال » لعدم وجود يومئذ ما كان يصح اعتباره نظريات علمية للإدارة والتنظيم الصناعي . وهو بهذا يعد أول من نبه الأذهان إلى ضرورة الاهتمام بالتنظيم الصناعي كعلم . وقد كانت أبحاثه وزميله « تيلور » بمثابة الحجر الأساسي لهذا العلم الحديث الذي تقدم بعدئذ في الدول الصناعية الكبرى ، وعلى الأخص في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، بفضل العناية بهذا النوع من الدراسة ، ولسخاء الدولتين في الإنفاق على البحث العلمي ، ففي الولايات المتحدة مثلاً بلغ مجموع ما أنفق على البحث العلمي عام ١٩٢٥ نحو ٢٠٠ مليون دولار و٧٠ مليون دولار منها أنفقها الحكومة ، والباقي أنفقته الشركات المختلفة لحسابها

الخاص لأبحاثها الخاصة ، وقد تراوحت الأرباح الناجمة عن الأبحاث العلمية بين ١٠٠ ٪ و ٣٠٠ ٪ من جملة ما أنفق عليها . وفي ألمانيا نشرت « لجنة الكفاية الأهلية » ، أكبر معهد للأبحاث العلمية في أوروبا ، ١٣٨٠ نشرة علمية في المدة ما بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٠ . وقد تلقت إعانات في بحر هذه المدة قدرها ٦٣٢.٧٩٠ ريشمارك . وفي عام ١٩٢٦ كان عدد الذين يدرسون إدارة الأعمال في الجامعات الأمريكية ٨٠.٠٠٠ طالب وفي ألمانيا ١٦.٠٠٠ طالب ، أما في إنجلترا فلم يكن هناك سوى أقل من ١٠٠٠ طالب فقط .

ولا يزال التنظيم الصناعي الحديث يسير بمعدل أقل من معدل تطور الفنية الصناعية . فالصرح الصناعي الحديث والفنية الصناعية الحديثة يتطوران بمعدل أكبر من طاقة العقول الموجهة للصناعة . ولهذا يجب الاهتمام بدراسة التنظيم الصناعي الحديث ، بحيث نكفل للأعمال العدد الكافي من المديرين والموظفين الأكفاء ، وأن نعدل عن التقليد العتيق القائم على النفوذ العائلي والوراثة بحلول الابن محل الأب في إدارة المصنع . ويجب ألا يقتصر الاهتمام بدراسة التنظيم الصناعي على زيادة عدد الطلاب فقط ، بل يجب الاهتمام بنوع الدراسة أيضاً وأفضل أنواع هذه الدراسة في رأي « أرفك » هي الدراسة الشاملة المنسقة . ذلك لأن دراسة المحاسبة والجغرافية التجارية ، وقانون الشركات ، وعلم النفس الصناعي إلخ .. كل على حدة ، لا تهيم عقل الطالب لتحمل مسؤوليات الإدارة . وإن الحاجة ملحة إلى عناية أكثر بتناسق هذه الدراسات ، وإلى توجيه اهتمام أكبر بالمشاكل العامة للتنظيم الصناعي . ففي الحياة العملية لا تواجه المدير أو المنظم مشاكل منفصلة في المحاسبة وفي الهندسة وعلم النفس إلخ .. وإنما تعرض له مواقف معينة تدعو للتطبيق الجامع لبعض المعلومات من كل هذه العلوم المختلفة . ولهذا فاستخدام طرائق أكثر وأفضل لتعليم هؤلاء الذين يفترض أنهم سيجملون على عاتقهم مهام التنظيم الصناعي ، يعد خطوة ضرورية لكي يكون أصحاب الأعمال أكثر استعداداً لفهم وسائل الترشيح واستخدامها على وجه

مجد . فالفكر المنسق غير المحدود من أهم الصفات الواجب توافرها في مديري الصناعة . وإلى جانبه يجب توافر الملاحظة والتصور ، وسرعة البت في الأمور وحسن التصرف . وينبغي أن تكون مهمة دراسة الإدارة الصناعية إعداد رجال من هذا الطراز ، وليس مجرد تلقين نظريات ومبادئ مختلفة ؛ فهذه النظريات دائمة التغير والتقدم . ومن جهة أخرى لا تعرف الإدارة العلمية طرقاً عامة تطبق على جميع المشروعات ، وفي جميع الأحوال . فطرائق التنظيم الصناعي الحديث تختلف من مشروع لآخر تبعاً لنوع الصناعة ، والمميزات الخاصة بالمشروع من حيث حجم الإنتاج ووضع السوق ، والتركيب النسبي لنفقة الإنتاج إلخ . . ولهذا يشترط في مدير أى مشروع أن يكون قادراً على التصرف واستغلال ما حصله من دراسة نظرية وتجارب عملية وفقاً لظروف المشروع ومميزاته الخاصة . ولا سيما أن التنظيم الصناعي لا يعرف ، كما رأينا ، لتقدمه حد . وعلى مديري الصناعة أن يعملوا دائماً على إدخال تحسينات فنية جديدة من وقت لآخر . ذلك لأنه لا يوجد ثمة مصنع في العالم ، مهما تكن كفايته الإدارية ، لا يكتنفه ضياع أو تبذير في المواد والوقت والجهد . وكل ما في طاقة المدير أو المنظم هو حصر هذا الضياع في أدنى حد يمكن الوصول إليه في وقت معين .

ولقد أثبتت التجارب أن المؤسسات الكبيرة الناجحة التي تقدمت بنجاح بفضل أصحابها من العصاميين ، لا تلبث أن تصاب بالركود والتدهور بوفاة مؤسسها وانتقال أمر إدارتها إلى أبنائهم أو بعض كبار الممولين ، وأن هذه المؤسسات لا يستمر رواجها إلا إذا عهد بأمر إدارتها إلى مديرين محترفين أكفاء . ولقد بدأت تتكون في الصناعة طبقة من هؤلاء ، ولم يعد رأس المال يرتبط بالضرورة بأن يكون شخصياً ، بمعنى أن الإدارة بدأت تنفصل عن التمويل ، وبدأ زمامها ينتقل إلى طبقة من المديرين المحترفين الذين ينظرون إلى حياة الأعمال كمهنة لها تقاليد خاصة والتزاماتها الاجتماعية ، وليست مجرد وسيلة لجمع الثروات . ولا تخلو هذه الطائفة الجديدة من الإحساس بالصالح العام ، بل هي تكاد تكون قد خلقت لنفسها تقاليد مهنة خاصة

ليست بالأقل ارتباطاً برعاية صالح المجموع من تقاليد المهن الأخرى كالطب والحاماة^(١).

هكذا يجب أن تكون مهمة وعقيلة مديري الصناعات المرشدة ، ولكي نستطيع الحكم على إدارة مصنع أو صناعة ما بأنها رشيدة ، يتعين أن نفهم بوضوح الوسائل الرئيسية العامة لترشيد الإدارة الصناعية ، أو التي إذا وجدت في مشروع ما دلت على أن إدارته رشيدة . وهذه يمكن تلخيصها فيما يلي ، مع إعادة القول إنها في تفصيلها موضعاً للتغير والتقدم^(٢) :

١ — إدخال نظم المحاسبة الدقيقة المحكمة التي يستطيع بواسطتها الاشراف التام على إيراد كل فرع من فروع نشاط المشروع . كما أننا نستطيع بفضل النظم الحسائية الرشيدة أن نقف تماماً على نفقة إنتاج الوحدة ، وبمقارنتها بالسعر الذي تباع به هذه الوحدة ، وهو الذي يتحدد عادة بظروف السوق ونفقات الإنتاج ، يستطيع المشروع تفادي الخسارة . وتتألف نفقة إنتاج الوحدة من النفقات المباشرة وهي العمل والمواد الخام ، والنفقات غير المباشرة أو الثابتة وهي الإيجار والإضاءة والصيانة والوقود والقوة المحركة إلخ .. التي تستهلك بالمشروع ككل ، والتي تكشف نظم المحاسبة الرشيدة عن استهلاك كل قسم من أقسام المشروع لها ، وبمقارنة استهلاك الأقسام المختلفة يمكننا الوقوف على الإسراف ومنعه حيثما وجد . كما يستعان بالمحاسبة الرشيدة على خفض النفقات الثابتة ، بمقارنة نسبتها المثوية بنفقات الإنتاج الكلية من وقت لآخر لمعرفة مدى نجاح التحسينات التي تدخلها الإدارة على طرائق تحضير وإنجاز العمل ، إذ كلما توسعنا في تنظيم المشروع ، انخفضت هذه النسبة .

٢ — الميزانية الإنتاجية : يجب أن يصحب هذا الإشراف الحسابي إشراف مالى مماثل . وذلك بواسطة عمل ما يسمى « بالميزانية الإنتاجية » فنظم المحاسبة

(١) E. Lipson : A Planned Economy or Free Enterprise P.P. 240 - 241

(٢) محاضرات الدكتور هانز فرونت Hans Frund « مشاكل التنظيم الصناعي » في كلية التجارة عام ١٩٣٧ .

الدقيقة ، مع ما لها من فوائد ، لا تجدى كثيراً في تعرف ما يمكن ملاقاته من الضياع في المشروع ككل ، لأنها لا تعبر عن النفقات إلا بعد أن تكون قد أنفقت بالفعل .

وحيث إن جانباً كبيراً من النفقات ، وهو النفقات الثابتة أو غير المباشرة ، لا يتغير بالتغيرات المعتدلة في الانتاج ، لهذا يكون من الأفضل أن نقدر قبل الإنفاق الحدود القصوى للبالغ التي سننفقها على المفردات التي تتألف منها تلك النفقات الثابتة . وهذا يعنى عمل ميزانية إنتاجية في فترات دورية . ولا يخفى ما للميزانية الإنتاجية من أثر نفسى موافق ؛ فلكي نصل إلى غرض معين لا بد لنا أن نعرف بالدقة أولاً النتائج التي نريد ونستطيع الوصول إليها . وتقوم «مصانع باتا» بعمل الميزانية التقديرية مرة كل ستة شهور ، ويقارن بها النتائج أسبوعياً كل يوم سبت . وليس الموظفون المردوسون هم الذين يضعون تقديرات هذه الميزانية ، وإنما تضعها الإدارة العليا . وذلك لأنه لا يجوز عقلاً أن يقترح رقماً في الميزانية شخص سيقوم عملياً بمحاولة الوصول إلى هذا الرقم أو تجاوزه . وبعبارة أخرى لا يصح أن يضع تقديرات الميزانية مستخدمون كالمقدمين ورؤساء الأقسام والعنابر ، وإنما يقوم ذلك الفرع الحسابي من الإدارة العليا على ضوء ما في متناوله من بيانات إحصائية ، ووفقاً لتعليمات المديرين التي يصدرونها إليه . وبينما لا يشتغل عمال مصانع باتا سوى ٥ أيام في الأسبوع فقط ، تدأب الهيئة الإدارية والفنية المسؤولة من المقدم إلى المدير العام على العمل يوم السبت لمقارنة النتائج بالخطة المرسومة . وتمدها إدارة الحسابات بجميع البيانات الإحصائية اللازمة والأرقام المطلوب مقارنتها ومضاهاتها ، وتدوّن الجداول والمقارنات بالطباشير على اثنتي عشرة سبورة ، وتنسب أرقام الإنتاج والمبيعات والمصاريف الفعلية إلى أرقام الميزانية التقديرية ، أو الخطة المرسومة ، نسبة مئوية ثم تناقش بحضور المدير العام النسب الأقل من ٥٠ ٪ مناقشة عامة لمعرفة سبب أو أسباب فشل البرنامج في الناحية التي تهبط فيها النسبة ، واستقصاء وسائل ملافاة ذلك ، ومعرفة ما إذا كان هذا الهبوط يرجع إلى خطأ في التقدير أم إلى تقصير في

التنفيذ^(١) . كما تقارن هذه النسب بمثيلاتها في الأسابيع السابقة للوقوف على مدى التقدم .

٣ — إدخال التخصص وتقسيم العمل في الأعمال الإدارية والتنفيذية بتطبيق مبدأ « أصلح رجل في أنسب مكان » *The right man in the right place* الذى يهدم الطريقة القديمة القائمة على شغل مكان موظف شاغر بأى موظف آخر يتقاضى المرتب نفسه ، أو من الدرجة نفسها ، أو لأنه أدى من قبل عملاً مشابهاً . وهذه الطريقة مبنية على افتراض خاطئ ، وهو أن الناس متساوون في الممتلكات والاستعدادات الطبيعية . بينما لا يعهد إلى الموظف وفقاً لمبدأ « أصلح رجل في أنسب مكان » إلا بالوظيفة التى تلائم استعداداته الخاص ، وتعطى له حرية التصرف والتجديد . لهذا كان ضرورياً أن يصحب الأخذ بهذا المبدأ ، الأخذ بنظام اللامركزية فى المسئولية مع المركزية فى الإشراف ، الذى يعطى لكل موظف حرية التصرف فى العمل المعهود به إليه ، فى حدود الخطط والأوامر العامة للإدارة ، مع تحميله المسئولية التامة عن عمله . وتجب ملافاة كل تداخل فى اختصاصات الموظفين لكي تكون سلطة كل موظف مطلقة فى اختصاصه ، ومسئوليته محدودة^(٢) . وإعطاء الموظف تلك المسئولية المحدودة يقوى معنويته وينمى فيه شعور الاعتداد بالنفس مما يؤدي إلى زيادة كفايته وغيبرته على عمله . وبهذا تحصل الإدارة من كل موظف على أقصى إنتاج ، ويتاح لها التفرغ للمسائل الهامة دون التفاصيل الثانوية ، مما يكفل انتظام العمل وسرعته .

ولقد ذهبت مصانع باتا فى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل إلى حد إعطاء الأقسام بعض الاستقلال ومعاملتها كوحدات اقتصادية مستقلة ، لكل منها موارده

(١) *Labour Conditions in a Rationalised Shoe Factory, International Labour Review, December 1937. P.P. 794 & 795*

(٢) *I. Roman : L'Organisation Industrielle Américaine appliquée aux Entreprises Européennes.*

وحساباته الخاصة ؛ بحيث يكون كل منها مديناً أو دائناً للأقسام الأخرى بالسلع المسلمة أو المسلمة ؛ إذ يشتري كل قسم المواد من القسم السابق له في عملية الإنتاج وبيعها للقسم الذي يليه . كما يشترك كل قسم في الأرباح التي يحققها بتخفيض نفقات الإنتاج ، أو بزيادة الناتج ؛ ولتأمين المصنع ضد الخسارة تصرف الإدارة لكل قسم نصف أرباحه فقط ، وتحفظ له بالنصف الآخر كاحتياطي تدفع عنه فوائد ١٠٪ .

٤ — تطبيق مبادئ التنظيم العلمى للعمل على المستخدمين في الأعمال الإدارية والتنفيذية^(١) مع ملاحظة أن هذه الأعمال كأعمال عقلية ، تختلف عن العمل اليدوى من حيث تنوعها وإمكان حصول الموظفين لأنفسهم على فترات راحة اختيارية . ولهذا لا يعد السأم فيها مشكلة هامة كما هي الحال في العمل اليدوى . ولا يمكن إدخال دراسة الوقت والحركة في الأعمال العقلية بالطبع ، إلا أنه يمكن زيادة الكفاية فيها بالعوامل النفسية كتقوية الباعث بإفساح مجال الترقية أمام الموظفين الأكفاء ، وتهيئة محيط العمل بحيث يستطيع الموظف تركيز اهتمامه في العمل العقلى ، فالأكثر قدرة على تركيز أو حصر الاهتمام هم الأكثر كفاية في أداء الأعمال العقلية . ولهذا يجب العمل على ملافاة كل ما من شأنه أن يحول اهتمام الموظف عن العمل ؛ فتمنع الضوضاء بقاءً ، إذ أن أثرها على الكفاية في العمل العقلى أسوأ منه بكثير في العمل اليدوى . وكذلك اتضح من التجارب أن العناية بالإضاءة والتهوية والنظافة هامة جداً في الأعمال الإدارية والتنفيذية ، كما يجب اختيار المقاعد والمكاتب المريحة والمقبولة المنظر لخفض مرحلة التعب أو إبعادها ، إلا أنه يجب ألا يغالى في ذلك لأنه إذا توافرت الراحة أكثر مما ينبغى أغرت الموظف بالنوم والتكاسل . وكذلك يجب منع حدوث أى شىء يشغل اهتمام الموظف ويصرفه عن عمله ، ولو لحظات قصيرة ، فيمنع مرور أفراد في غرف الموظفين أو أمام أبوابها بكثرة ، فقد دلت التجارب على أن الأشياء المتحركة تثير الاهتمام لرؤيتها بسهولة وبسرعة تلقائية ولومن

Burt : Psychology & Industrial Efficiency, P.P. 348 - 355.

زاوية العين ، حتى أنها ما كانت لترى وتحول اهتمام الإنسان إليها لو كانت ثابتة ؛ ولهذا السبب أيضاً يراعى في وضع المكاتب ألا تكون قريبة من الأبواب والنوافذ .

٥ — إدخال الطرائق العلمية الرشيدة في تحضير العمل وإنجازه لتلافي أقصى ما يستطيع ملاقاته من الضياع ، وذلك بالاحتياط من حدوث توقفات في العمل بفحص الآلات والتجهيزات وتنسيقها وتشحيمها في فترات خاصة بين الوصلات والورديات ، وابتاع نظام نقل داخلي مرشد ، مع تقريب المخازن من الورش لكي تصل الخامات باطراد إلى العمال ، فلا يحدث أى توقف أو تباطؤ في العمل انتظاراً لورودها إذا نفذ الموجود في الورشة منها ؛ كما يجب الاستعاضة عن الآلات التي تتلف بغيرها في الحال دون إضاعة وقت ، مما يستدعى الاحتفاظ بمخزون من قطع الغيار دائماً . وتستخدم بعض المصانع سيوراً مركبة من أشرطة رفيعة من إذا قطع أحدها استمر السير بأشريطه السليمة في العمل بعكس السير المكون شريط واحد . أما عن إنجاز العمل فيجب إدخال طرائق التنظيم العلمى للعمل ، وقد شرحناه بالتفصيل في فصل سابق .

٦ — استخدام وسائل الدفع المحفزة ، أو بعبارة أخرى ، إدخال نظم الأجور التي تجعل العامل صالحاً في إنتاجه ؛ إما كأجر على أساس الإنتاج ، أى أجر قطعة فردى أو جماعى ، وإما كأجر مع العلاوات التي تتخذ صوراً عدة بينها على أحد أو بعض الأسس الآتية : أساس كمية ونوع البضائع المنتجة ، أساس سرعة وانتظام العمل ، أساس الاقتصاد في الخامات والوقود والقوة المحركة .. إلخ . إلا أنه لوحظ أن وسائل الدفع المحفزة لا تجدى إلا بالنسبة للأعمال التي تتطلب مهارة خاصة . وكلما ازدادت ميكانيكية العمل ، قلت الفائدة منها ، أى أنها لا تنجح إلا بالنسبة للعمال الفنيين ، ولا تزيد الناتج في حالة العمال غير الفنيين بدرجة محسوسة . وفي هذا المعنى يقول « ليد » C. W. Lythe في كتابه « وسائل الدفع المحفزة » إن « طرق الدفع الطيبة والمناسبة تؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية

للعمال غير الفنيين بنسبة ١٠٠٪ ، وللملاحظي الآلات أى أنصاف الفنيين بنسبة ١٥٠٪ وبالنسبة للعمال الفنيين بنسبة ٢٠٠٪ ، وقد تصل هذه النسبة إلى ٣٠٠٪ في إنتاج العمال الأعلى درجة في الفن .

٧ — دراسة وتحليل الأسواق ، أى يجعل التصريف على أساس علمي ووفقاً لخطة معروفة ومرسومة ، بدلا من التخبط في إمداد الأسواق والبحث الارتجالي عن المستهلكين ، وهذا ما سنعود إليه تفصيلا في الفصل الخاص بترشيد التوزيع والاستهلاك من الباب الرابع .

٨ — الإقلال ما أمكن من الرقابة السافرة والتدقيق المستمر إلى حد يثبط همة المردوسين ويعرقل نياتهم الطيبة ، يشعارهم بأنهم ليسوا أهلا للثقة . فالرقابة الشديدة أو الأكثر مما ينبغي ، لا ينجم عنها سوى التعقيد والمضايقة . والمدير الناجح هو ذلك الذي لاتعوزه القدرة على كسب محبة معاونيه وغيرتهم على المشروع . فالعمل الذي تؤديه برغبتنا واهتمامنا ، إنما تؤديه على أحسن وجه . والمشاركة الوجدانية للمستغلين في مشروع هي أهم عناصر نجاحه^(١) .

ويجمل بالإدارة ألا تعتمد على القانون الأساسى للعمل أو على لائحة الجزاءات في المحافظة على النظام داخل المؤسسة . لأن الغرامات والتهديد بالفصل إنما هي وسائل ضغط وتأديب لا يجوز اتباعها إلا بالنسبة لبضعة أفراد قلائل غير متعاونين^(٢) . والإدارة الرشيدة هي تلك التي تعتمد على كسب تعاون العمال ورضاهم باتباع الوسائل التي عرضناها في الفصل السابق . وعلى المديرين أن يراعوا في تصرفاتهم دائماً أنهم قدوة العمال . والمدير الناجح ليس هو الذى يضرب الأمثال الطيبة للعمال فحسب ، وإنما هو أيضاً ذلك الذى يرى في « العامل البشرى » أهم العوامل التي يدخلها دائماً في اعتباره .

A. Joussain : Petit Traité de Sociologie Economique - P. 174

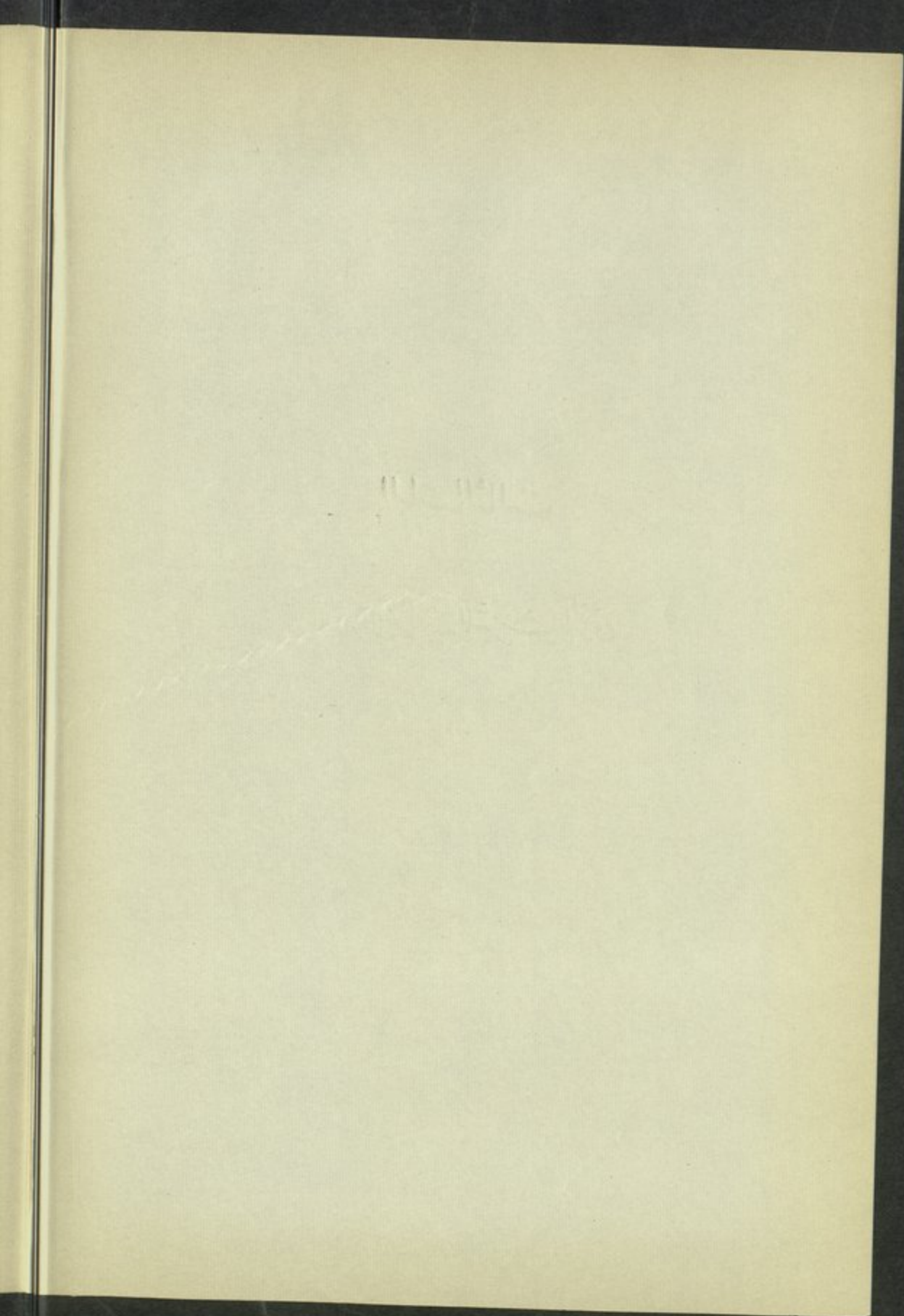
(١)

Austin Albu : Management in Transition - P. 13

(٢)

الباب الثالث

الآثار الاجتماعية للترشييد الفني



كان الترشيذ ، شأن كل تقدم فنى ، عرضة فى مراحل تطبيقه الأولى لإساءة الاستعمال وإلساءة الفهم ؛ فقد أساء الكثيرون من أصحاب الأعمال استعمال وسائل الترشيذ الحديثة بإمعانهم فى تطبيق مبدأ أقصى كفاية بأقل جهد بواسطة الحيل الميكانيكية والحركات المرشدة ، التى تفرض على العامل الإسراع فى العمل مع زيادة تركيز الانتباه فى الوقت نفسه . وهذا عبء ثقيل على أعصاب العمال كان له أثره السيئ ولاشك فى صحة العامل قبل أن يبادر أصحاب الأعمال إلى خفض ساعات العمل لىتمشى يوم العمل مع التطور الجديد فى الفنىة الصناعية ، وقبل أن يسرعوا فى خطوات تطبيق مبادئ علم النفس الصناعى لتسير جنباً إلى جنب مع خطوات التنظيم العلمى للعمل ، التى كانوا قد ذهبوا فيها إلى مراحل بعيدة كادت تحول نظرهم إلى العامل من كائن بشرى إلى كائن آلى لا إحساس له ولا غرائز .

ومن ناحية أخرى أدى الترشيذ ، بزيادة آلية الصناعة ، وزيادة نسبة نفقات الإنتاج الثابتة بالتالى ، إلى شدة وطأة توقعات الإنتاج ، وعظم الخسائر التى يتعرض لها المنتجون أثناء دور الكساد وتفاقم البطالة . ولهذا كان الكساد الذى حل بالعالم عام ١٩٢٩ شديداً حاداً لوقوعه عقب موجة الترشيذ وحمى إدخاله على نطاق واسع ، تلك الحمى التى انتابت أصحاب الأعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بصفة خاصة ، مما جعل العمال والكثير من الكتاب الاجتماعيين يسيئون فهم الترشيذ ، فينسبون إلى طرائقه الفنىة حدة ذلك الكساد وهول ما صاحبه من بطالة ، مع أن ذلك الكساد ، وما ترتب عليه من بطالة ، إنما يرجع إلى عوامل اقتصادية أخرى كثيرة ، وكان أول ظهوره فى الزراعة .

وهكذا بتأثير مثل تلك الآثار الوقتية التى صحبت حركة الترشيذ أوائل ظهورها أساء الكثيرون الحكم عليه ، وغالوا فى التحذير من مضاعفاته الاجتماعية الخطيرة . إلا أن الحقائق لم تلبث أن تكشف بالتجربة العملية مع مرور الزمن ، فتغيرت نظرة العمال إلى الترشيذ ، حتى لقد طالبت نقابات العمال فى بريطانيا وغيرها بتطبيق

وسائله الحديثة ، أسوة بالولايات المتحدة الأمريكية التي يتمتع عملها بفضل وسائل الترشيح بما يتمتعون به الآن من فراغ وزيادة في الأجر الحقيقي . كما كشف تطبيق سياسة رفع الأجور وخفض الأسعار لإنعاش الاستهلاك العام من جهة أخرى عن المبالغة في تقدير خطر البطالة . وهذا ما سنعالجه في الفصول الثلاثة التالية مخصصين أولها لدراسة العلاقة بين الترشيح وخفض ساعات العمل ، والثاني لبيان العلاقة بين الترشيح والحوادث ، والثالث لتعرف أثر الترشيح في البطالة ، وفي التوزيع النسبي لدرجات الفن ، وفي نسبة العائلات والأحداث إلى مجموع عمال الصناعة .

الفصل الثامن

الترشيد وساعات العمل^(١)

هناك ارتباط وثيق بين اتباع مبادئ الترشيد ووسائله ، وبين خفض ساعات العمل . ذلك أن الترشيد يؤدي إلى تخفيضات جديدة في ساعات العمل ، في حين تحمل هذه التخفيضات من جهة أخرى أصحاب الأعمال على تخفيض نفقات إنتاجهم بإدخال تحسينات جديدة في الفن الصناعي . وهذا ما نجده في قول الاقتصادي الأمريكي « واتكنز » Gordon S. Watkins إن « الإدارة الماهرة لطرائق العمل ولتحضير المواد ، والاختيار الصائب للآلات والتجهيز يتبع غالباً تخفيض ساعات العمل » ؛ وفي قول الاقتصادي الألماني « هركنر » Herkner « غالباً ما يصحب خفض ساعات العمل تغيرات في نظم العمل والفنية الصناعية ، واختيار العمال ، وطرق دفع الأجور .. إلخ » . لهذا يخطئ من يظن أن خفض ساعات العمل يؤدي إلى نقص الإنتاج . وهذه الفكرة كثيراً ما نجدها في الدول حديثة العهد بالصناعة ، والتي لم تتقدم بعد في ميادين الفكر الاقتصادي والتشريع العالي ؛ فلقد عارض مثلاً أصحاب الأعمال في الهند قانون تسع الساعات . إلا أنه لم تمر شهور حتى أدركوا أنهم كانوا على خطأ ، وأن ساعات العمل المنخفضة ، أدت ، على عكس ما قدروا ، إلى زيادة الكفاية^(٢) . ولا يزال معظم أصحاب الأعمال في مصر بعيدين عن فهم هذه الحقيقة ؛ وقد فاتهم أن ساعات العمل المنخفضة إن هي إلا نتيجة لتقدم الفن الصناعي ، وأنهم متى أنشأوا مصانعهم على أحدث تطورات هذا الفن ، كان عليهم أن يعملوا على خفض ساعات العمل لتحقيق أقصى كفاية .

Social Aspects of Rationalisation P.P. 146-151

(١)

(٢) محاضرة المستر هارولد بتلر « مشاكل التحول الصناعي » في دار الجمعية الجغرافية الملكية

عام ١٩٣٨ .

ذلك أن الترشيذ عامة ، لكي يأتي بفائده المطلوبة ، يجب أن يتبع إدخاله تخفيض في ساعات العمل للأسباب الآتية :

(١) تتطلب التغيرات الفنية ، التي تدخل على العمل في صناعة مرشدة تكثيف الجهد ، بمعنى أن العامل في وحدة زمن معينة يبذل جهداً أكبر وانقباها أعظم ؛ وهذا ما يحتم خفض مدة عمله في اليوم حتى لا يرهق بما هو فوق طاقته . ولهذا يقول الأستاذ « لودفج هيك » Ludwig Heyk في مقاله « الترشيذ والعامل » إن الترشيذ « يهدد الصناعة الأهلية بالخطر لسرعة استنفاده لقوة العامل ، ما لم يصحبه تخفيض معقول في ساعات العمل . وعلى الدولة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لذلك لأنها هي التي ستتكفل بالعمال منهوكي الصحة والمتقاعدين في سن مبكرة » .

(٢) تبرر كفاية إنتاج العامل المتزايدة نتيجة لترشيذ الصناعة ، خفض الساعات التي يشتغلها العامل كل التبرير . فضلاً عن أنه من شأن زيادة كفاية الإنتاج الكلي للدولة عامة ، أن تضمن للأفراد الحصول على ضرورياتهم بساعات عمل أقل .

(٣) إن تخفيض ساعات العمل أمر ضروري ، لأسباب اقتصادية فحسب ، وإنما لأسباب أخلاقية واجتماعية أيضاً . ففي نظام الصناعة الحديث الذي جعل من العمال كائنات آلية لا تفكر ، يجب أن يهيأ للعامل الفراغ الكافي للتشفيق وشغل الذهن ، والقيام بالأعمال التي يرغبها . وهذا واجب على الدولة أكثر منه حقاً للعامل ، إذ هي المسئولة عن إنعاشه الروحي والعقلي .

(٤) ولأوقات الفراغ المترتبة على خفض ساعات العمل أهميتها وأثرها في اتساع الأسواق . ذلك أن مشكلة الأسواق ليست في مجرد ضعف القوة الشرائية وانخفاض مستوى الاستهلاك ، بل هي أيضاً مسألة وقت لما للفراغ من أثر في بعض الصناعات الاستهلاكية المرتبطة به . فمثلاً لا يستطيع الأشخاص الذين يعملون طويلاً أن يكونوا مستهلكين طبيين لصناعة السينما ، لأنه لا وقت لديهم لمشاهدة أفلامها . وزيادة فراغ هؤلاء تؤدي إلى رواج صناعة السينما ، وصناعة الطباعة ، وصناعة

السيارات وملحقاتها لإقبالهم على الرحلات والنزهات الخلوية، وصناعات الملاهي والتسلية عموماً. ولهذا يعد وجود حد أدنى للفراغ أسراً ضرورياً لتقدم بعض صنوف الاستهلاك. وهذا ما يجعل الفراغ ضرورة اقتصادية، كما هو ضرورة اجتماعية وثقافية وأخلاقية؛ حتى لنجد بين الاقتصاديين من يعدده سلعة لها أهميتها. وفي هذا المعنى يقول الأستاذ وهيب مسيحة: «يعتبر الفراغ، أى الزمن الذى يقضيه الإنسان دون أن يتحمل أى عناء، من أهم الطيبات الحاضرة. فالفراغ سلعة من أهم السلع الاقتصادية التى يسعى الإنسان للاستزادة منها. وفي ظننا أنه من أهم العوامل التى تدعو إلى قيام التنازع بين الطبقات، كما أنه من أهم المميزات التى تميز بينها»^(١). وإذا كان تقدم الصناعة بإدخال طرائق الترشييد الحديثة قد رفع عن كاهل الإنسان الكثير من الأعباء والمشاق، وزاد من مقدار الطيبات التى يمكن أن يتمتع بها المجموع الإنسانى، فالواجب يقضى أن يكفل للطبقات العاملة نصيبها العادل من هذا الفراغ الناجم عن تقدم وارتقاء الإنتاج، وزيادة الطاقة الإنتاجية للبشر، لا أن يستأثر بفائدته الرأسماليون فقط. أى أن الفراغ يجب أن يوزع توزيعاً عادلاً بين الأفراد والطبقات. ولا يسعى الاشتراكيون لعدالة توزيع الدخل فحسب، بل هم يسعون إلى عدالة توزيع الفراغ كذلك.

(٥) تقدم علم العمل الذى يبحث فى ترشيح التوزيع الزمنى للعمل على حياة العامل. وذلك بتنظيم أوقات العمل فى اليوم وفى الأسبوع وفى العام بحيث تحقق أقصى كفاية فى حياة العامل بأسرها، أى أن كمية ما ينتجه العامل مدى حياته يجب أن تكون حداً أقصى، هو أقصى ما يمكن الوصول إليه طبيعياً. وهذا لا يتأتى إلا بتخفيض ساعات العمل اليومي والأسبوعي، وإعطاء العامل إجازات سنوية للراحة. بينما أن ساعات العمل الطويلة والعمل الإضافى وفى أيام العطلة، وحرمان العامل من الإجازات السنوية، تؤدى إلى إهلاك قواه وتقصير سنى عمله واضطره إلى التقاعد

(١) وهيب مسيحة: «اقتصاديات السكون والحركة»، ص ١٨ - ٢٠.

في سن مبكرة . وبهذا يكون مجموع ما أنتجه في المدة التي عمل فيها على هذا النحو أقل مما كان ينتجه ، في حياة عمل أطول مع أوقات عمل منظمة معتدلة .

(٦) إن من العوامل الفنية مادعا لإعطاء العمال علاوة على يوم الراحة الأسبوعي نصف يوم أو يوماً كاملاً . ففي مصانع باتا مثلاً يعطى العمال إجازة يوم السبت علاوة على يوم الأحد للمراجعة ومناقشة المنهج الأسبوعي .

(٧) ولا يخفى أن إدخال طرائق الترشيذ الفني ، إذا صحبه تخفيض ساعات العمل للاعتبارات آنفة الذكر ، يخفف ما يترتب عليه من بطالة وقتية ، أي يحصرها في أدنى حد ممكن . ولهذا كثيراً ما كان ينادى بخفض يوم العمل إلى ست ساعات كأحد العلاجات المقترحة لتخفيف البطالة . وفعلاً خفض أسبوع العمل في بضع دول إلى ٤٠ ساعة .

الفصل التاسع

الترشيد وحوادث العمل

كثيراً ما يؤخذ على التغييرات الفنية في الصناعات المرشدة أنها تؤدي ، بزيادتها للسرعة ، إلى ارتفاع رقم الحوادث . إذ كلما كان العمل سريعاً ، كان خطراً . والواقع أن السرعة في حد ذاتها لا تكون خطرة إذا اتفقت مع طاقة العامل وموارده النفسية الطبيعية . وهي لا تؤدي إلى الحوادث إلا إذا كانت مصطنعة أو اضطرارية ، بمعنى أنها فوق طاقة العامل الطبيعية . لهذا يجب ألا يلزم العامل بالسرعة ، بل يترك ليسرع من تلقاء نفسه ، وذلك بأن نجعل السرعة خفية ، أي من اللاشعور . أو بعبارة أخرى بحيث يؤدي العامل العملية المطلوبة منه مع مرور الصينية بشعوره الزمنى ، كما يجب انتقاء عمال السلسلة بحيث يكونون متقاربين في الطاقة المتوسطة لهم . أما إذا تفاوتت عمال السلسلة إلى حد كبير في الطاقة ، فإن سير السلسلة ، بسرعة العمال الأكفاء ، يؤدي إلى إرهاق وإجهاد العمال الأقل كفاءة ، فيزداد مع زيادة التعب تعرضهم للحوادث . فقد دلت التجارب على أن الكثرة الغالبة للحوادث تنجم عن التعب ؛ ولهذا تقل الحوادث في وصلة العمل الأولى عنها في وصلة العمل الثانية ، لأن العمال يبدأون العمل صباحاً وهم منتعشون ، وتزيد في أواخر فترة العمل بسبب زيادة التعب . إلا أنها في اللحظات الأخيرة تقل لأن العمال يقباطئون انتظاراً لصفارة الخروج . ولقد وجد في بعض مصانع الذخيرة أن عدد الحوادث في يوم عمل ١٢ ساعة يزيد مرتين ونصفاً عنه في يوم عمل ١٠ ساعات^(١) ؛ ذلك لأن العامل المتعب أقل قدرة على تركيز الانتباه ، إذ يتعذر عليه حصره في العمل ؛ وعند ما يعمل إنسان وسط آلات سريعة فإن أى انحراف بسيط في الانتباه يؤدي إلى أخطر النتائج . وكذلك قديؤدي التعب

Burt : Psychology & Industrial Efficiency P. 158.

(١)

إلى الحوادث عن طريق الانفعال أو الارتباك أثناء محاولة العامل المتعب المحافظة على إنتاجه ، واللاحق بالسرعة الثابتة للآلة ، إذا كان عليه أن يتمشى مع سرعتها كما هي الحال في العمل على الرحى أو الصينية . ولقد دلت الإحصاءات على أن نسبة كبيرة من الحوادث تقع في أعمال المناولة والنقل الداخلي . وعلى هذا فالترشيد بخفضه للنقل الداخلي والمناولة إلى أدنى الحدود ، حتى لتكاد تنعدم في عمل السلسلة تماماً ، يؤدي إلى نقص الحوادث . هذا علاوة على إقلاله من احتمالات وقوعها بتوفير وتنظيم فترات الراحة .

يتضح مما سبق أن الوسائل الفنية لا تؤدي إلى زيادة الحوادث ، بل هي على العكس تعمل على إنقاذها . وهذا ما تؤيده الإحصاءات والتجارب . فقد دلت الإحصاءات الأمريكية على نقص الحوادث بنسبة ١٠٤ ٪ في المدة ما بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٥ ، وهي المدة التي عاصرت حركة الترشيدي في مهبها ، في حين زاد الناتج بمعدل ١٤٤ ٪ . وفي السويد حيث ألفت لجنة خاصة لدراسة الآثار الاجتماعية لحركة الترشيدي ، في عام ١٩٣٩ ، أثبت تقرير تلك اللجنة أن حركة الترشيدي عامة أدت إلى خفض التعرض لخطر الإصابة ، وإن كان رقم الحوادث قد ارتفع مؤقتاً في حالات معينة طبقت فيها وسائل الترشيدي على نطاق واسع^(١) . وفيما يلي بيان ببعض الأسباب الأخرى للحوادث ومدى عمل الترشيدي على ملاقاتها :

(١) نقص وسائل الوقاية ، وسوء تركيب الآلات ووضع العامل منها ، وهذا ما يتداركه الترشيدي بإعادة تنظيم الحركات ، بحيث تكون أيسر أداء وأكثر أمناً ، وأقل وقوعاً في الخطأ ، وبتهيئة محيط العمل بحيث لا يحاط العامل بالتكدس والازدحام ؛ وهذا ما تحدثنا عنه تفصيلاً في الباب السابق . ولما كان وجود الكثير من السيور من أسباب الحوادث ، فإن انتشار استخدام الكهرباء كقوة محرّكة للعصان — وهو ما يصحب انتشار الترشيدي — من شأنه أن يعمل على إنقاص عدد

الحوادث ، لاسيما إذا جهزت كل آلة بموتور خاص كما هو الحال في بعض أنوال النسيج بحيث لا تستخدم السيور لنقل الحركة الميكانيكية إلى الآلات المتعددة من المولد العام .
(٢) سوء الإضاءة ، ولتحسين الإضاءة وفقاً لمبادئ الترشيد أثره في إقلال الحوادث . فقد وجدت إحدى شركات التأمين الأمريكية أن ١٠٪ من الحوادث يرجع إلى سوء الإضاءة ، وأن ١٤٪ منها أيضاً كان سوء الإضاءة مع عوامل أخرى أحد مسبباتها . ولهذا تسكثر الحوادث ليلاً في الضوء الصناعي ، حتى لتبلغ ضعفها في الضوء الطبيعي . وكلما أحسننا اختيار طريقة الإضاءة الصناعية ، أنقصنا من عدد تلك الحوادث . حتى لقد أنقصته بعض المصانع بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ و ٧٥٪ بتحسين الإضاءة^(١) .

(٣) تدل الإحصاءات على كثرة الحوادث في منتصف الصيف ، وذلك لأن ارتفاع درجة الحرارة يبعث على الضيق وتباطؤ الحركة ، وكثرة الحركات الخاطئة . ولهذا كان تحسين التهوية من عوامل إنقاص الحوادث .

(٤) تدل الإحصاءات على أن درجة التعرض للحوادث تختلف باختلاف العمال فهناك أشخاص يتعرضون لإهمالهم وعدم انتباههم أكثر من غيرهم للحوادث ، وتكرر إصاباتهم من وقت لآخر ، مع أن المنتظر أن تكون الإصابة الواحدة كفيلة بجعلهم يزدون الانتباه والحذر . مثل هذا الطراز من الأشخاص يجب أن يبعدوا عن الأعمال التي يزيد احتمال وقوع الحوادث فيها عنه في غيرها . ولا شك أن للاختبارات الفنية والنفسية للعمال قبل استخدامهم فائدتها في هذه الناحية .

(٥) الانفعالات النفسية والعاطفية بسبب استياء عائلي ، أو أي حادث يقع للعامل خارج المصنع ويشغل تفكيره ، أو بسبب نزاع بين العامل والمقدم ، أو بينه وبين أحد زملائه العمال . فهذه الانفعالات النفسية بتوتيرها لأعصاب العامل تجعل

Burt : Psychology & Industrial Efficiency, P. 223.

(١)

حركاته سريعة مضطربة ، فيكون بذلك أكثر تعرضاً للحوادث . وبعض المقدمين الأذكياء يحاولون اكتشاف هذه الحالات ما أمكن ، وتهذئة أعصاب العامل المضطرب ، أو تحويله وقت اضطرابه إلى عمل أقل خطورة . وهذا لا يتأتى إلا في الصناعات المرشدة حيث تسود العلاقات الطيبة والمعاملة الحسنة بين المقدم والعامل .

(٦) عدم تنبيه العمال إلى الأخطار وجهلهم بأسباب الحوادث . وهذا ما يجب ملاقاته بتعليق لوحات تحذيرية كبيرة مصورة في قلب طريف شائق ، وأن تطبع بعض الصور أو العبارات المحذرة من الحوادث الناجمة عن قلة الانتباه على سراكي العمال لكثرة وجودها في أيديهم . وتعرض بعض المصانع أفلاماً سينمائية في فترات الراحة لتحذير العمال من الحوادث . ويجب أن تكون هذه الأفلام مرحلة مسلية لتفيد من ناحيتي التحذير والتسلية في وقت واحد . ولأن الأفلام الجدية المحذرة قد تخلق جواً من الوسوسة بين العمال فتضر أكثر مما تنفع بثبائها القلق والاضطراب في نفس العامل .

(٧) قد تؤدي الملابس الفضفاضة إلى وقوع الحوادث ، كذلك التي تنجم عن اشتباك الجلباب بالسير ؛ ولهذا يجب تنميط ملابس العمال ، بحيث تقدم الإدارة لعمالها أنسب أنواع الملابس لعملهم بأثمان مخفضة ، وهي إن تحملت بذلك بعض النفقات ، لن تلبث أن تعود إليها بزيادة الكفاية وهبوط رقم الحوادث ، ونقص ما تدفعه من تعويضات للمصابين بالتالي .

تلك هي بعض وسائل الوقاية من الحوادث . ولقد ذهب المستر وليم كامرون W. H. Cameron مدير « مجلس السلامة الأهلية » بأمريكا إلى ما هو أبعد من اتخاذ تدابير الوقاية ، فقال بضرورة تعليم المواطنين عامة والعمال خاصة ماهية الحيلة الوقائية ، وأن تربي مع العادات الواعية للأطفال عادة « الحيلة » واجتناب الحوادث أسوة بعادتي التكلم والمشى^(١) .

الفصل العاشر

الترشيد والعامل

لم ينظر العمال ، كما رأينا ، بعين الارتياح إلى حركة الترشيح عند ظهورها ، وأثارت قلقهم كأي تحسين جديد في الفن الصناعي يؤدي إلى الاستغناء عن بعضهم ، ويزيد البطالة ؛ فالترشيح زيادته للكفاية الإنتاجية لا يعني مجرد الاقتصاد في العمل ، وإنما تقليل أهمية الدور الذي يلعبه العامل وزيادة أهمية الدور الذي يلعبه التنظيم ورأس المال ، أي أن الترشيح يزيد أهمية هذين العاملين من عوامل الإنتاج على حساب العامل الثالث وهو العمل . وهذا يعني أن نصيب كل من المنظم والرأسمالي سيزيد بمعدل أكبر من تزايد نصيب العامل من غلة الإنتاج . وإذا رجعنا إلى الإحصاءات وجدنا ما يبرز هذه الحقيقة بجلاء ؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية في المدة بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٧ ، التي عاصرت ظهور حركة الترشيح ، زاد متوسط إنتاج العامل بمعدل ٣٥٪ في السنة وارتفع متوسط الأجر بمعدل ٢٤٪ بينما تزايدت أرباح الاتحادات الصناعية بمعدل ٩٪ في السنة . وإلى هذا يجب أن نضيف أن مجموع عدد العمال في الصناعات التي شملها الإحصاء نقص بمعدل ١٠٪ وفي صناعة الحديد في ألمانيا نقص عدد المؤسسات من ٧٠ في عام ١٩٢٣ إلى ٤٨ عام ١٩٢٨ وزاد الإنتاج من ١٠٩١٦٠٠٠ طن إلى ١٣٠٨٩٠٠٠ طن ، بينما نقص عدد العمال من ٢٧٠٠٠ إلى ٢١٠٠٠ ، وفي صناعة البوتاس في ألمانيا أيضاً زاد الإنتاج بمقدار الثلث بينما نقص عدد العمال بمقدار الثلث وذلك في المدة ما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٥ .

كما زادت القوة المحركة بنسبة أكبر من نسبة زيادة العمال ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان العامل الواحد في عام ١٨٦٩ يستغنى في المتوسط ١١٤ حسان ميكانيكي ، وفي عام ١٩١٤ ، ٣٢٠ حسان ، وفي عام ١٩٢٣ ، ٣٧٦ حسان

وبالمثل زادت رموس الأموال المستثمرة بنسبة أكبر من نسبة زيادة العمال . وعلى ذلك يدل الأستاذ مارتن P. Martin بقوله : « بينما لم تحدث زيادة في متوسط عدد العمال في المصنع زاد متوسط القوة المحركة من ١٢٦٢ حصاناً عام ١٩١٤ إلى ٢٠٣٤ حصان عام ١٩٢٧ . وهذه الزيادة في القوة المحركة مع الزيادة في الآلات أدت من غير شك إلى زيادة الإنتاج . ومع أن زيادة القوة المحركة والآلات هذه كانت حقيقة أهم عوامل زيادة كفاية الإنتاج ، إلا أنها ليست بالعامل الوحيد ، فنحن لا نستطيع أن ننسى التقدم في تنظيم العمل ، فالآلات أديرت بمعدل أسرع مما كانت تدار ، كما أصبح العامل الواحد مكلفاً بمراقبة عدد أكبر من الآلات ، بل إن العامل كاد يصبح عاملاً آلياً بسبب التوسع في تقسيم العمل إلى درجة كبيرة ، حتى أن العمل الذي كان يحتاج إلى مهارة خاصة ، أصبح ينجز بواسطة عامل غير فني أونصف فني يستخدم آلة فنية » .

ومما سبق يمكننا تلخيص آثار الترشيذ بالنسبة للعامل فيما يلي :

١ — نقص العدد النسبي للعمال ، أو بعبارة أخرى تزايد البطالة ، وسنرى أن هذا التزايد مؤقت .

٢ — نقص نسبة العمال الفنيين والذين يتقاضون أجوراً مرتفعة إلى مجموع العمال .

٣ — زيادة نسبة العاملات إلى مجموع الأيدي العاملة في الصناعة .

أولاً — الترشيذ والبطالة :

يرى هو بسون J. A. Hobson أن تأثير الترشيذ على العمال يكون في صالحهم في الزمن الطويل ، وأنا نغبن الترشيذ باتخاذ نتائجه الوقتية العاجلة كدليل على زيادته للبطالة . وقد علل ذلك بأن انخفاض الأسعار الناجم عن الترشيذ ، يشجع على زيادة الطلب إلى درجة كبيرة ، فيزيد الإنتاج ، وتتطلب زيادته زيادة عدد العمال . وقد

نصل هذه الزيادة إلى أكثر مما كان عليه عدد العمال قبل ترشيد الصناعة . كما أن انخفاض أسعار منتجات الصناعة المرشدة ، يؤدي إلى زيادة قوة شراء الفرد بالنسبة للسلع الأخرى ، فيستهلك مقداراً أكبر منها ، فتنتعش صناعاتها وتستخدم عدداً أكبر من العمال . وإذا كانت منتجات الصناعات المرشدة من السلع نصف المصنوعة فإن انخفاض أسعارها يؤدي إلى انخفاض نفقات إنتاج الصناعات التي تستخدمها في إنتاج سلع كاملة الصنع ، فتتخفض أسعار هذه السلع ، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية واتساع السوق^(١) .

وإلى مثل هذه النتيجة وصل الأستاذ أرفك L. Urwick في كتابه « الترشيد لا يؤدي إلى البطالة »^(٢) بتقديره جملة الذين فقدوا أعمالهم بسبب التغيرات الفنية في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ١٤٨٥٠٠٠ عامل في الصناعة والزراعة في المدة ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٧ تقابلها زيادة في عدد العمال المشتغلين قدرها ١٩٠٧٠٠٠ عامل وجدوا أعمالاً جديدة بامتداد ونجاح سياسة الترشيد . من هؤلاء ١٣٠٠٠٠ عامل في صناعة السيارات وملحقاتها فقط و ٦١٦٠٠٠ في المطاعم والسينما والبنوك والتأمين .

إلا أنه لا بد من مرور بعض الوقت لظهور هذه الختلفات للبطالة ، كما أن الذين يتعطلون بسبب إدخال طرائق وأساليب الترشيد قد لا يعودون إلى العمل إلا بأجور أقل . فلقد دلت بعض الإحصاءات الأمريكية على أن حوالي ١٠٪ من العمال هم فقط الذين يعودون إلى نفس الأعمال التي كانوا يزاولونها . وأن أكثر من نصف العمال لا يجدون عملاً قبل مضي ثلاثة أشهر ، وأن الانتقال من عمل إلى آخر غالباً ما يتضمن تضحية في الدخل ، إذ يبدأ العامل المتعطل عمله الجديد بأجر يكون

(١) تجد تحاليل هوبسون القيمة بهذا الشأن في كتابه J. A. Hobson : Rationalisation and Unemployment وسنأتى على بعضها في الباب الخاص بالترشيد وعجز الاستهلاك .

(٢) L. Urwick : Rationalisation does not lead to Unemployment.

عادة أقل . ويستدل من الإحصاءات الأمريكية أيضاً على أن نحو نصف العمال يأخذون أجوراً أقل عند عودتهم إلى العمل ، وأن أقل من الثلث لا يحدث تغيير في أجورهم . ففي صناعة الكاوتشوك مثلاً تعطل عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الأمريكية ١١٩٠ عاملاً بسبب إدخال تحسينات آلية جديدة . ومن هؤلاء ١٩ ٪ فقط وجدوا أعمالاً تدّر عليهم دخلاً يعادل دخلهم السابق ، والباقي وجدوا أعمالاً بأجور أقل هبط معدل انخفاضها في بعض الحالات إلى ٥٠ ٪ بل ٦٠ ٪ من الأجور السابقة للتعطل^(١) .

وإخلاصة أن الترشيح يؤدي أولاً إلى بطالة وقتية يطول أمدها بصفة خاصة بين فئات العمال متقدمي السن . ولقد قام « المكتب المركزي للصناعة والفنون والحرف والعمل في سويسرا » عام ١٩٣٦ بعمل استقصاء عن أمد البطالة بين العمال بالنسبة إلى فئات السن المختلفة بين ١٠٠ و ٤٩ عاملاً ظلوا متعطلين لمدة ستة شهور . فأتضح أن ٨٥ ٪ منهم أقل من ٢٥ سنة و ٣٦ ٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٩ سنة و ٤٠ ٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و ٥٩ سنة و ١٥ ٪ منهم من فئة سن ٦٠ عاماً فأكثر^(٢) . وثانياً أن تلك البطالة الوقتية ، تنتهي بتحويلات في نوع العمل ، بمعنى أن العمال الذين تعطلوا بسبب الترشيح يعودون إلى أعمال غير تلك التي كانوا يزاولونها من قبل . ولهذا يجب تمرين العمال المتعطلين على حرف جديدة . وقد دلت التجربة على أن تعليمهم الحرفي ييسر لهم سبل العودة إلى العمل في الصناعات التي تحتاج إلى أيد ماهرة . ولا شك أن إعادة مران العمال المتعطلين ، ومطابقتهم بتغيير حرفهم للظروف الاقتصادية المتقلبة ، بحيث يكون المران من عوامل الانتعاش وأدواته — من شأنه أن يخفف حدة البطالة ويعجل بالانتقال من فترة الكساد إلى فترة الرخاء في الدورة الاقتصادية ، كما أنه لا يعرض العامل المتعطل لخطر التدهور

(١) ، (٢) انظر الكتاب الذي أصدره مكتب العمل الدولي عام ١٩٣٨ ، ص ٢٠٠ — ٢٠٢
L'Enseignement technique et professionnel, et Apprentissage

والانحلال الناجم عن طول أمد البطالة وما يصحبها من فراغ. وثالثاً وتلك هي النتيجة النهائية الثابتة يؤدي الترشيح إلى انخفاض الطلب على العمال منسوبة لوحدة الناتج. ولهذا لا يؤدي الترشيح في الزمن الطويل إلى البطالة، إذا صحبته زيادة الإنتاج؛ والفروض أن تصحبه هذه الزيادة بانخفاض نفقة إنتاج الوحدة، واتساع السوق. وهو لا يحدث بطالة إلا إذا اختلف التوازن بين معدل إدخاله، وما يترتب على ذلك من تعطيل لبعض العمال، وبين معدل تزايد الإنتاج إلى حد يكفي لإعادة تشغيل العمال المتعطلين. وعلى درجة هذا الخلل يتوقف قدر البطالة الناجمة عن الترشيح، وعلى مدى تدارك هذا الخلل يتوقف أمدها. ويطلق على البطالة الوقتية المتسببة عن الترشيح اصطلاح « البطالة الفنية » أي ذلك الشطر من البطالة المتسبب عن التقدم الفني والذي يتعادل خلال مدة معينة من الزمن مع آثار التقدم الفني والتغيرات المترتبة عليه، ومع التقدم التلقائي للنظام الاقتصادي في نفس الوقت. ولهذا فوجود البطالة لا يفترض إلا في حالة ما إذا تجاوز التقدم الفني معدله العادي. ولو أن التحسينات الفنية أدخلت على جميع الصناعات وطبقها جميع المنتجين في كل صناعة بمعدل واحد لما أحدثت من الناحية الحركية ارتباكاً في النظام الاقتصادي، ولما ترتب عليها شيء أكثر من زيادة سرعة تداول النقد، أو زيادة كمية النقود، إذا لم تكف زيادة سرعة الكمية الموجودة منها لمواجهة تقدم الإنتاج. وإنما يحدث الارتباك لأن التحسينات الفنية تدخل في بعض الصناعات دون البعض الآخر. وبواسطة بعض المنتجين دون البعض الآخر في الصناعة الواحدة مما يترتب عليه تغير نسبي في دخول المنتجين وفي الطلب على السلع، وبالتالي في الأسعار، أو بعبارة أعم خلل نسبي في الأسعار والأرباح معاً^(١). ولهذا رأينا الدول المطبقة لسياسة النهج الاقتصادي والمهيمنة تماماً على أقدارها الاقتصادية كاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، لم يصحب إدخالها للتحسينات الفنية بمعدلات متوازنة في شتى نواحي نشاطها الاقتصادي أي

I. L. O. : Technical Unemployment, P. 46.

(١)

ارتباك أو بطلالة ، ولم تمتد إليها ولايات الكساد . وهذا ما سنعود إلى تفصيله في الباب الخاص بالترشيد والمهج الاقتصادي .

ثانياً — الترشيد والفن :

أدى التنظيم العلمى للعمل إلى تقلص أهمية الفن في الصناعة ، فقد جعل التوسع في تقسيم العمل مع إدخال الحيل الميكانيكية والعمليات التلقائية ، من العامل مجرد ملاحظ للآلة . بل لقد أصبح العامل الواحد يقوم بملاحظة ثلاث أو أربع آلات في وقت واحد . وبذلك حل العمال غير الفنيين محل العمال الفنيين في الكثير من الأعمال التي كانت تتطلب من قبل فناً ومهارة . كما يتخذ هذا التناقص في أهمية الفن مظهرين لها أهميتها ، وهما أولاً: قصر مدة المراتب إلى درجة كبيرة ، حتى لقد انخفضت في الكثير من الأعمال إلى ما يتراوح بين أسبوع ويومين ، بل إن بعض الأعمال لم يعد يتطلب مرآة قط . ففي مصانع فورد مثلاً يتطلب المراتب على العمل ما لا يزيد عن يوم واحد بالنسبة إلى ٤٣٪ من الأعمال ، ومن يوم إلى ثمانية أيام بالنسبة إلى ٣٦٪ منها ، ومن أسبوع إلى أسبوعين ٦٪ ، ومن شهر إلى عام ١٤٪ ، ومن عام إلى ستة أعوام ١٪ من الأعمال فقط . وثانياً سهولة تنقل العمال من عمل لآخر ، وهذا بالطبع نتيجة لتناقص أهمية المراتب وانخفاض مدته . ومن شأن هذين المظهرين أن يخففا من أمد البطالة وحدتها بتيسيرها للعمال المتعطلين التمرن على أعمال جديدة ، والانخراط في صناعات جديدة .

ثالثاً — الترشيد وعمل المرأة :^(١)

وثمة مظهر آخر اتخذته هذه التناقص في أهمية المراتب بمعنى أن العمال غير الفنيين وأنصاف الفنيين أصبحوا يقومون بأعمال كانت من قبل مقصورة على العمال الفنيين

Dr. Indith Grufield : Rationalisation and Womans Work in Germany, (١)
International Labour Review, May 1934.

قبل إدخال طرائق الترشيد الفنى ، ألا وهو التزايد الواضح فى النسبة المئوية للعاملات
 وكذلك الأحداث إلى مجموع عمال الصناعة ؛ ففى صناعة « سلندرات » السيارات مثلاً
 كان يقوم بصنع بعض أجزائها عمال فنيون فى مدة تتراوح بين ساعة وثلاث ساعات .
 أما الآن فتصنعها العاملات أو العمال الأحداث فى نصف ساعة ، بل وفى ست دقائق
 فقط بآلة خاصة جديدة . ولعل أصلح مكان لدراسة أثر الترشيد فى النسبة بين المرأة
 والرجل فى الصناعة هو سوق العمل فى ألمانيا قبل وصول النازى إلى السلطة ، حيث
 كان التقدم الفنى يخطو خطوات واسعة وحيث تفاقمت البطالة إبان الكساد عنها فى
 الدول الأوروبية الأخرى ، ويلاحظ من الإحصاءات الألمانية أن نسبة العاملات
 فى زيادة مستمرة . فبعد أن كانت هذه النسبة إلى مجموع العمال ٣٣٫٣٪ عام ١٩٢٨
 ارتفعت إلى ٣٥٪ عام ١٩٣٠ ، ثم إلى ٣٦٫٢٪ عام ١٩٣٢ ، وتميز المدة بين
 عامى ١٩٢٨ و ١٩٣٢ وقد تخللها حلول الكساد وتفاقم البطالة بهبوط عدد العمال من
 ١٨ مليوناً إلى ١٢٫٧ مليون عامل ، إلا أن معدل نقص العمال الذكور كان أكبر
 من معدل النقص فى عدد العاملات . فبينما نقص عدد العمال بمعدل ٣٢٫٥٪ كان
 معدل النقص فى المعاملات ٢٣٫٤٪ فى نفس المدة . وهذا يعنى أن نسبة العاملات إلى
 مجموع عمال الصناعة قد زادت فى بحر تلك المدة . ولا يتسربن إلى الذهن أن هذه
 النسبة لا تميل إلى الزيادة إلا فى أوقات الكساد ، وبمجة أن الصناعات الإنتاجية
 أى المنتجة للسلع الرأسمالية كالآلات والأدوات وصناعات البناء ، وهى أشد الصناعات
 تأثراً بالكساد ، لا تستخدم إلا الرجال ، فى حين أن الصناعات الاستهلاكية ، وهى
 الأقل تأثراً بالكساد ، تستخدم عدداً كبيراً من العاملات . ولهذا كانت العاملات
 أقل تعرضاً للبطالة من الرجال أثناء الكساد . وهذا خطأ ، إذ يجب أن ندخل فى
 حسابنا العوامل الأخرى ، فالإدخال السريع والتطبيق الواسع للنطاق للآلات والنظم
 الحديثة فى صناعات السلع الاستهلاكية ، من شأنه أن يقذف بعدد من العمال

والعاملات إلى هوة البطالة . ومع استمرار الترشيح في الانتشار والتقدم امتد استخدام العاملات إلى صناعات كانت مقصورة من قبل على الرجال ، بسبب التوسع في تقسيم العمل ، وبمساعدة التفاوت بين أجر المرأة وأجر الرجل على زيادة الطلب على العاملات .

والواقع أن تقدم الترشيح في الصناعات التي تستخدم الرجال والنساء معاً إنما يؤدي إلى بطالة وقتية بين الفريقين ، دون أى تأثير محسوس في النسبة بينهما؛ والعامل الأخطر والمؤثر في هذه النسبة ، هو إدخال الترشيح للمرأة في صناعات كانت من قبل مقصورة على الرجال فقط . ففي صناعة الحديد والصلب والمواد المعدنية في ألمانيا مثلاً، ارتفعت النسبة المئوية للعاملات من ٩٥٪ عام ١٩٠٧ إلى ١٨٤٪ عام ١٩٢٥ ، كما ارتفعت في صناعة الآلات والمركبات والهندسة الكهربائية من ٤٦٪ إلى ١٢١٪ في نفس المدة . وبناء على استقصاء قام به اتحاد عمال صناعة الأحذية في ألمانيا ، زادت نسبة العاملات في هذه الصناعة من ٣٩٫١٪ عام ١٩١٠ إلى ٤٩٫٧٪ عام ١٩٣٠ . وتدل الإحصاءات الألمانية أيضاً على أن نسبة العاملات في الأعمال الكتابية أسرع تزايداً منها في أعمال المصانع ، فبينما تبلغ العاملات ١/٣ العمال ، نراهن يبلغن ٢/٣ الموظفين . وقد زادت نسبة الموظفات في المدة بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٠ من ٣٣٫٤٪ إلى ٣٧٫١٪ ، بينما زادت نسبة العاملات من ٢٢٫٨٪ إلى ٢٥٫٣٪ في نفس المدة . وترجع سرعة زيادة نسبة الموظفات إلى التوسع في استخدام الآلات الكتابية والحاسبة والاختزال ، وفيها تتفوق المرأة على الرجل من حيث الصبر وعدم الملل بسرعة . كما تبين الإحصاءات أن أكثر من نصف العاملات مستخدمات في المصانع الضخمة التي تستخدم ١٠٠٠ عامل فأكثر ، مدلة بذلك على العلاقة الوثيقة بين زيادة نسبة العاملات وتركز الصناعة .

وينذر حلول النساء محل الرجال على هذا النحو بالتفاقم ، ما دامت العاملات

كملاحظات للآلات ينتجن بكفاية لا تقل عن كفاية الرجل إن لم تزد عليها^(١) ،
وبأجور أقل من أجر الرجل ، كما جرت التقاليد بذلك . وهذا الانخفاض التقليدي في
أجر المرأة الذي يبلغ عادة نحو ثلثي أجر الرجل ، من شأنه ، مع زيادة إنتاجها ، إغراء
أصحاب المصانع بالاستمرار في ترشيد صناعاتهم ، وزيادة هذا الوفر في جملة
ما يدفعون من أجور ، باستخدام نسبة أكبر من العاملات ، مما يؤدي إلى تفاقم الخطر
وزيادة الفائض من الأيدي العاملة للجنسين معاً . وفي ألمانيا حيث تفاقمت مشكلة
مزاحمة المرأة للرجل في ميدان العمل ، لم تلبث أن احتلت تلك المشكلة مكانها في
برامج النازي ، حتى لقد جعل النازيون في طليعة مبادئهم عودة المرأة إلى البيت ،
وظيفتها الاجتماعية الوحيدة . ونلمس هذه الظاهرة في الدول الصناعية الأخرى ،
وفيها حمل الكتاب على سياسة التوسع في استخدام العاملات ، ونهبوا إلى ما يترتب
عليها من أضرار اجتماعية وأخلاقية ، وأبدوا مخاوفهم أن تكتسح المرأة الرجل من
ميدان العمل ، إذا استمر التقدم الفني على هذا النحو ، ولم تتدخل الدولة لملافة
هذه النتائج . وغالباً ما يشيرون لعلاجها بالمساواة في الأجر بين الرجل والمرأة .

ومما هو جدير بالذكر أن إعلان حقوق الإنسان قد تضمن مبدأ هذه المساواة^(٢)
كما قرر مؤتمر العمل الدولي في دورته الحادية والثلاثين هذا المبدأ ، وأقر الاتفاقية
الدولية الخاصة بذلك في دورته الأخيرة .

إلا أنه يخشى لو سوى بين أجر المرأة وأجر الرجل ألا تقف هذه الظاهرة
عند حد ، مادامت العاملة قد أثبتت في صناعات كثيرة أنها ليست بالأقل كفاية من
الرجال . وقد رأينا في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عاملات استخافوا

(١) أيد الأستاذ رينهارت Reinhart الحبير في صناعة الأحذية هذه الحقيقة بقوله إن العاملات
يستطعن أن ينتجن بالآلات الحديثة ما يعادل إنتاج الرجل ، وأنهن لكونهن أكثر خفة ودقة ،
يستطعن أن ينتجن أحياناً أكثر مما ينتجه العامل في عمليات إنتاجية معينة ، والمشاهد أن هذه
العمليات يتزايد عددها باستمرار ، مع زيادة استخدام وسائل الترشيح والتوسع في تقييم العمل .
(٢) الفقرة ب من المادة ٢٣ من إعلان حقوق الإنسان - هيئة الأمم المتحدة ، ١٠ ديسمبر ١٩٤٩

يضر بن أرقاماً قياسية في الإنتاج ويتسكرن تحسينات فنية جديدة ، مثل أفدوكيا فينو جرادوفا ، وماريا فينو جرادوفا . والمعروف أن العمال والعاملات يتساوون في الأجر في الاتحاد السوفيتي ، حيث تتمتع المرأة بشتى حقوق الرجل ، ومع هذا يلاحظ الازدياد المستمر في نسبة العاملات الروسيات إلى مجموع عمال الصناعة . فقد كان عدد العاملات في الاتحاد السوفيتي ستة ملايين عاملة عام ١٩٣٢ أى ٢٧٤ ٪ من مجموع عمال الصناعة يومئذ ، ثم ارتفع عام ١٩٣٩ إلى ١٠٠٥ مليون عاملة أى ٣٧٤ ٪ من مجموع عمال الصناعة . وقد قدر « هبارد » عدد النسوة في سن العمل ، ما بين الخامسة عشرة والستين والقاطنات يومئذ في المدن بنحو ١٦ أو ١٧ مليون امرأة ، واستخلص أن بين كل خمس مهن ، نجد ثلاثاً يشتغلن في الصناعة والتجارة .^(١) والنسبة الغالبة منهن توجد في الصناعات الخفيفة وعلى الأخص في صناعة المنسوجات وصناعة الأغذية المحفوظة . إلا أن نسبتهن تقل في الصناعات الثقيلة ، وإن كانت تزيد في تلك الصناعات عما يمثّلها في الدول الأخرى . فربع عمال المناجم في روسيا السوفيتية من النساء ، ونحو ثلث عمال التعدين والأعمال الهندسية من النساء ، وخمس عمال البناء من النساء . ومن النساء الروسيات من يشتغلن كمهندسات وإخصائيات وفنيات في الصناعة ، وقد ارتفعت نسبتهن إلى مجموع المهندسين والإخصائيين والفنيين من ٤ ٪ في عام ١٩٣٠ إلى ١٨ ٪ عام ١٩٣٨ . ولم يبدر ما يدل على أن الحكومة السوفيتية لا تنظر بعين الارتياح إلى هذه الظاهرة ، ولا عجب فالمساواة بين المرأة والرجل في طليعة مبادئها . ويمكننا القول إنها تشجع تلك الظاهرة بما تنشئه في الأحياء الصناعية ، وفي المؤسسات الصناعية الكبرى من ملاعب أو مخادع للأطفال Creches يقضون فيها الوقت تحت رعاية المربيات والمرضات أثناء اشتغال الأمهات في المصانع .

L. E. Hubbard : Soviet Labour & Industry, P.P. 255-257

(١)

الباب الرابع

الترشيد الإقتصادي

إذا كانت وسائل الترشيد الفنى أو الداخلى التى عرضناها بأسهاب فى الباب الثانى فى تناول كل منتج على حدة ، حتى ولو كان صغيراً ، فإن هناك من وسائل الترشيد ما لا يستطيع إنجازه على وجه مرض إلا باتفاق المفتحين أو بتدخل الهيئات الحاكمة . فتنميط المنتجات بإنتاج نماذج موحدة مختارة منها ، لا يمكن تحقيقه إلى درجة كبيرة بدون الاتحاد أو التركيز المالى . ولا يرمى الترشيد بسياسة الاتفاقات الصناعية إلى مجرد إفساح المجال لتطبيق فكرة التنميط على نطاق واسع فحسب ، وإنما هو يرمى أيضاً إلى أغراض ليست بالأقل أهمية ، كالاعتقاد فى المواد الأولية ، وترشيد وسائل النقل والتوزيع ، كأن تحل المشروعات المتحدة محل الوسطاء وتبيع منتجاتها إلى الجمهور مباشرة ، أو أن تمتلك وسائل نقل خاصة بها . وهذا لا يتحقق إلا باتحادها إما فى صورة كارتل أو كوتسرن أو ترست .

ولا تكفى الاتحادات الصناعية لتحقيق ترشيد التوزيع والنقل . ولا بد أن تلتزم المعونة من السلطات العامة فى هذه الناحية ، بل إن واجب السلطات العامة أن تتدخل لتحويل دون أن تنحو الاتحادات الصناعية ناحية خاطئة ضارة . هذا فضلاً عن أن ترشيد الاستهلاك ، وهو لا يقل أهمية عن ترشيد الإنتاج والتوزيع ، يقع على عاتق الهيئة الحاكمة . والواقع أن حركة الترشيد ، وإن كانت تقدمت كثيراً فى السنوات الأخيرة ، لا تزال أمامها مجالات واسعة للتقدم فى نواحي التوزيع والاستهلاك . فهذه النواحي فى رأى الكثيرين من الاقتصاديين يكتنفها أغلب الضياع فى نظامنا الاقتصادى القائم . ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية حقلاً خصباً للمحاولات والتجارب فى هذه الناحية ، وذلك لانساع سوقها الداخلية ، مع مشاكل النقل فى مسافات البعيدة . فالطريقة التى تباع بها السلع بواسطة المنتج إلى العميل أو تاجر الجملة الذى يوزعها بدوره إلى تاجر جملة آخر ، أو إلى تاجر تجزئة مباشرة ، يبيعها بدوره إلى المستهلك . . هذه الطريقة قد عدلت فى اتجاهات كثيرة . ذلك أن ضرورات الإنتاج الكبير ،

وما تستلزمه المنافسة من تسليم عاجل مباشر ، قد أجبرت المنتج على أن يجعل لنفسه سوقاً أثبت وأضمن مما يحصل عليه من بيع سلعه إلى تاجر الجملة . وهذا أدى إلى دراسات علمية للطاقة الشرائية المستهلك ، وفي بعض الحالات ، لم يقصر المنتج نشاطه على مجرد الإنتاج ، بل مده إلى ناحية التصريف . وفي نفس الوقت انتشرت المتاجر العامة Departmental Stores ومتاجر السلسلة Chain Stores وهذه الأنواع تحقق اقتصاداً في المصاريف ، وتيسر الإدارة العلمية ، وتستطيع تقديم الخدمات إلى المستهلكين في ألف والتغليف والتوصيل إلى المنازل . وتحقق هذه المزايا إلى درجة أكبر ، إذا اندمج النوعان السابقان في نوع ثالث هو « المتجر العام المسلسل » .

وإذا كانت حركة الترشيد لم تمتد إلى مجالات الاستهلاك بدرجة كافية ، فقد دعت الحرب العالمية الثانية إلى اهتمام الدول بها لما بينها وبين مشاكل التموين من علاقة وثيقة . فاتبعت نظام التقسيط Rationing في الأغذية وفي بعض المنتجات الهامة في الدول المتحاربة وغيرها . واستمر بعد الحرب هذا التوسع في ترشيد التوزيع والاستهلاك ، كما أعقبت الحرب العالمية الأولى حركة ترشيد الإنتاج . ولن يقف ترشيد الاستهلاك عند مجرد التحديد الكمي والنوعي لبعض بنود الاستهلاك ، فهذا التحديد ضرورة حربية ، وإنما سيتخذ مظهر رفع مستوى المعيشة . أي أن إنعاش المستوى العام للاستهلاك ، برفع دخول الطبقات العاملة والفقيرة ، وهذا ما تنحون نحوه سياسة الترشيد القائمة على رفع الأجور وخفض الأسعار ، سيصل إلى حدود أبعد من هذا بمحاولة القضاء على الفقر . فالفقر يعد « ضياعاً » في أحدث أطوار نظرية الترشيد . ولا يتم التوازن الحقيقي بين العرض والطلب ، ولا تستقر الحياة الاقتصادية مع وجود الفقر ، الذي ينشأ عنه خفض مستوى الاستهلاك ، ونقص الكفاية الإنتاجية في وقت واحد . وهذه حقيقة جعلتها التيارات الفكرية للحرب أكثر وضوحاً من قبل ، حتى لقد رأينا الساسة في الدول المتحاربة وغيرها يمتنون شعوبهم بالإصلاحات الاجتماعية والنظم الاقتصادية الجديدة العادلة .

الفصل الحادي عشر

التنميط

يقصد بتنميط الصناعة القضاء على تعدد أنواع المنتجات التي تشبع حاجة واحدة ، هذا التعدد الذي لا يعود على المستهلك بفائدة تذكر بل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، بينما أن نوعاً موحداً ، يحصل عليه المستهلك بسعر أرخص مع جودة النوع ، إذ يراعى في هذا النوع الموحد أو « النمط » أن يحوى مزايا الأنواع الأخرى ، أو يأخذ أحسنها ويوحد إنتاجه . و بإقتصاص عدد الأنواع أو النماذج يمكننا تطبيق ، أو التوسع في تطبيق طرائق الإنتاج الكبير مما يؤدي إلى خفض نفقات الإنتاج فيربح المستهلك من خفض الثمن أكثر مما يخسر من تحديد اختياره للنوع ، ويمكن زيادة هذا الاقتصاد في النفقات الناجم عن تبسيط الإنتاج ، وتقليل عدد النماذج ، بإدخال نظام التخصص على وحدات الاتحاد الصناعي بأن نجعل كل وحدة تخصص بمجوداتها وتركزها في نمط واحد . ولهذا كان التنميط الصناعي ، مع تخصص الوحدات الإنتاجية من أهم مظاهر الاتحادات الصناعية في العصر الحاضر ^(١) .

ولقد تقدمت فكرة التنميط بتقدم الإنتاج الكبير وزيادة ميكانيكية الصناعة إذ « بدون التنميط يكون الإنتاج الكبير مستحيلاً » ^(٢) « فيميكانيكية الصناعة أى استخدام الآلات ، أدركنا هذا أم لم ندركه ، إن هي إلا تنميط الصناعة » ذلك أن تعدد نماذج المنتجات التي تشبع حاجة واحدة يتطلب تعدداً مماثلاً في آلات وأدوات وقوالب الإنتاج ، كما يحدث توزعاً في جهود الأيدي العاملة ، ويعوق إدخال نظم العمل الحديثة القائمة على تسكين وتعبئة قوى الإنتاج ، لإخراج نمط أو بضعة أنماط تنتج على نطاق واسع .

O.D.H. Cole : The Intelligent Man's Guide through World Chaos (١)

P.P. 503, 504.

Industrial Standardisation : New York, 1929. P. 255 (٢)

ولم تتقدم حركة الترميم ، شأن وسائل الترشيد الأخرى ، إلا بعد الحرب العالمية الأولى . فقبل هذه الحرب كانت توجد هيئة ترميم أهلية واحدة . وفي عام ١٩٢٨ كان عدد هذه الهيئات عشرين في دول مختلفة . ولقد بدأت هذه الحركة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتزعمها الرئيس « هوفر » عندما كان وزيراً للتجارة عام ١٩٢١ بنشر تقرير « الضياع في الصناعة » حيث قدر الضياع الناجم عن تعدد النماذج بنحو ١٠ مليارات دولار ، مع تقدير الوفورات التي يحققها تنفيذ مقترحاته بنحو ٦٠٠ مليون دولار في السنة ، وبإنشاء لجنة الترميم الصناعي التي اتصلت بأرباب الأعمال لإقناعهم باقلاق النماذج . وبذلك ساعدت وزارة التجارة والصناعة على تطبيق الكثير من الأنماط في صناعات مختلفة . ويوجد بالولايات المتحدة مكتب خاص بالأنماط في وزارة التجارة الأمريكية يشتمل على عدد كبير من الموظفين بينهم نحو ألف عالم وإحصائي فني ، وقد قام هذا المكتب بعمل ١٨٠.٠٠٠ تجربة عام ١٩٢٥ فقط ويقدر ما يوفره للحكومة من مشترياتها سنوياً بمائة مليون دولار ^(١) وعندما تتفق أغلبية المؤسسات ^(٢) في صناعة ما على أنماط معينة تعمل الوزارة على قبول المؤسسات الأخرى لها . وبهذه الطريقة وصلت نسبة خفض النماذج في بعض الصناعات إلى

٩٧٪ . وفيما يلي إحصائية بنسب خفض النماذج في ٨٥ فئة إنتاجية :

عدد الفئات	نسبة خفض النماذج
١	٤٪ — ٢٠٪
١١	٢٠٪ — ٤٠٪
١٨	٤٠٪ — ٦٠٪
٢٢	٦٠٪ — ٨٠٪
٣٣	٨٠٪ — ٩٨٪

وفي نفس الوقت تقدمت في ألمانيا حركة الترميم بتعاون أصحاب الأعمال ومساعدة الحكومة . وتقوم « لجنة الأنماط الألمانية » Deutscher Normenausschuss بخدمات جليلة

(١) Waite : Economics of Consumption, P. 74.

(٢) لا يقصد بذلك الأغلبية العددية للمؤسسات ، وإنما عدد المؤسسات التي تؤلف حجوم إنتاجها النسبة الغالبة في حجم الإنتاج العام .

في هذا الميدان . وتتألف هذه اللجنة من موظفي المصالح الحكومية المختصة ، ومن رجال الأعمال سواء أكانوا يمثلون شركات خاصة أم اتحادات صناعية ، ورجال العلم ، والمهندسين ، ومن الهيئات العلمية الجامعية . ولها الهيمنة التامة على التنميط الصناعي . ولقد صادفت حركة التنميط نجاحا محسوسا في ألمانيا ، فمثلا أنقص عدد نماذج النوافذ من ٤٠٠٠٠ ر. ٤٠٠٠ ر. إلى نحو ١٠٠ نموذج مع تحقيق اقتصاد ٢٥٪ .

تعريف التنميط : يختلف الكتاب في تعريف التنميط ، ويمكن حصر هذا الخلاف في تفسيرين : أحدهما يفسر النمط بالبقاء ، فيعتبر نمطا كل ما هو باق ، وما البقاء إلا عملية تنميط سواء أكان باختيار طبيعي أم مصطنع . والثاني يفسر التنميط بأنه عملية الاختيار الرشيد العمد^(١) ، بمعنى أننا نختار نموذجا ، أو بعض النماذج القليلة العدد ، من بين عدة نماذج ، بحيث تكون النماذج المختارة هي الأفضل والأصلح ثم يؤخذ قياسها وأوصافها وتنتج بكميات كبيرة . وهذا التفسير هو الأبسط والأقرب فهما . أما التفسير الأول فيستند إلى أساس سيكولوجي عميق ، باعتبار أن للنمط طبيعة العادة . فالطريق المسلوكة في صحراء هو الطريق المعتاد أو النمطي . وكما يشق الماء طريقه في أنهار ، تشق أفعال البشر طريقها في عادات أو أنماط تصرفية للاقتصاد في الوقت والجهد . وما اللغة إلا العربية المنمطة لتجارة الأفكار ، التي تعطيها الحروف الهجائية كلمات منمطة أي باقية .

ويفرق بعض الكتاب بين التبسيط Normalisation والتنميط Typisation فيصدون بالتبسيط الانفاق الإجماعي بين المنتجين والوسطاء والمستهلكين على تماثل الأنواع ، والحجوم ، والمساحات ، والأدوات وأجزائها ، والآلات وأجزائها ، أي توحيدها المختار . وكذلك توحيد شروط وإجراءات الشحن والتسليم ، ومواصفات الأصناف ، وبعض المصطلحات التجارية إلخ .. أما التنميط فهو كل توحيد لا يدخل

في تعريف التبسيط . والواقع أنه لا يمكن وضع حد بين ما يعتبر تبسيطا وما يعتبر تنميطا ، إلا أنه يمكننا القول إنه في الوقت الذي ينفحص فيه التوحيد في سلعة معينة لإشباع عدد صغير من الرغبات والأذواق ، ينتقل التوحيد من مجال التبسيط إلى مجال التنميطة . أى أن التنميطة يطبق على المنتجات ، فمثلا سيارة فورد تعتبر مثلا للتنميطة ، وبالعكس يعد تبسيطا التوحيد النموذجي لأسرة المستشفيات ، وفي أمريكا لا يكاد يكون هنالك حد فاصل بين النوعين حيث تعنى كلمة Standard كلمة نمط Type أو مبسطة norme على السواء .

عوائق التنميطة : إلى أى حد يمكننا التوسع في عملية التنميطة ؟ وهل بين السلع الاستهلاكية ما لا يمكن تنميطة إلى حد كبير ؟ وما مدى استعداد أصحاب الأعمال للتعاون على خفض النماذج ، بتوحيدها في أنماط ؟ على الرغم من تقدم حركة التنميطة لا سيما في صناعات السلع الإنتاجية ، لا تزال للتنميطة حدود وعوائق سواء من ناحية نوع السلع أو رغبة المنتجين . وتتلخص هذه العوائق فيما يلي :

١ - الأسماء والعلامات التجارية : للعلامات والأسماء التجارية المكتسبة فائدة لا تعوض لصاحب العمل ، بحيث لا يستطيع التخلي عنها بسهولة . ذلك لأن الفرض منها هو كسب ثقة الجمهور بسلع معينة ، لإخراجها من معترك المنافسة . بينما يرمى التنميطة قبل كل شيء إلى إزالة الفوارق المتعلقة ، وتركيز الاهتمام في الثمن . ولهذا يرضن أصحاب الأعمال بالتضحية بأسمائهم التجارية التي كسبوها بمجهود وحملات إعلانية كبيرة ، ويعرضون عن التعاون مع غيرهم من المنتجين على أنماط عامة محدودة .

٢ - التخوف من أن يؤدي تنميطة المقاييس والأحجام والقطع البديلة بتسهيله استبدال بعض أو قطع آلة مركبة أو جهاز مركب إلى الكساد الجزئي أو الكلي لبعض المنتجين . كما يخشى المنتج الأصلي أن يؤدي استبدال قطعة من الآلة الجيدة التي أنتجها بقطعة رديئة من عمل منتج آخر ، إلى إساءة سمعته التجارية أكثر من إساءتها لسمعة منتجها نفسه ، لعدم قدرة أو محاولة مستعمل الآلة أن يميز بين الاثنين .

(٣) قد يصعب إدخال التنميط على نطاق واسع في الصناعات التي يتغير الطلب عليها تبعاً لتغيرات العادات الشرائية وتقلبات الأزياء . ويرد على هذا أن صناعة أجهزة الراديو والسيارات بلغت درجة كبيرة من التنميط ، ولو أنها من هذه الفئة من الصناعات . وحتى في صناعة الملابس يمكن توحيد أو تنميط الأصباغ والخامات ونوع النسيج . هذا ولا ننسى أن أغلب تقلبات الأذواق مفتعلة ولا تعكس رغبات الجمهور ، فيكفي في العصر الحاضر أن يبتكر أحد محال الأزياء أى شئ ، حتى ولو كان سخيفاً ، ليجعل الناس يعتقدون عن طريق الإعلان أنهم يكونون متأخرين أو خارجين عن المودة إذا لم يستعملوه . وتبدو هذه الظاهرة بجلاء في مشتريات النساء على الأخص . وهذا المستر «لفننج ول» Leffing Well أحد رجال الأعمال الأمريكيين يصرح في حديث له « أن هذه النماذج المتعددة ليختار منها لا تعكس رغبات المستهلك وإنما الفكرة الثاقبة لأحد وكلاء البيع لزيادة مبيعاته » .

(٤) وثمة عائق آخر للتنميط ، وهو الحدود الدولية ، ففي عالم ينمو فيه التبادل الدولي ويشتبك على هذا النحو ، وتشتد فيه منافسة المنتجات الأجنبية ، يتعذر على أرباب الصناعة الواحدة ، في الدول المختلفة الاتفاق على أنماط دولية ، أو تعوزهم الرغبة في التعاون على ذلك بسبب المصالح الخاصة وتوتر العلاقات السياسية . وهذا من شأنه أن يحد من توسع المنتجين في الدولة الواحدة في تنميط منتجاتهم لاضطرارهم إلى التمشي مع نماذج وأنماط الدول الأخرى .

من هنا كانت الحاجة إلى التنميط الدولي ، ولا تزال حركة الأنماط الدولية في مهدها ، ولم يتفق إلا على القليل النادر منها ، مثل بعض المصطلحات والمواصفات التجارية المنمطة دولياً ، وكذلك الوحدات والمصطلحات الكيميائية والطبية . كما أن حركة التنميط الإقليمي أخذت تمتد كمقدمة للتنميط الدولي ، فوحدت الأنماط في عدة دول باتفاقات خاصة . مثال ذلك التنميط التعاوني بين الولايات المتحدة وكندا ، وجمعيات التنميط بين ألمانيا وسويسرا والمجر والسويد في أوروبا . ولكل

من روسيا واليابان مهندسون مفوضون في الدول الصناعية الكبرى ، الوقوف على تطورات التنظيم فيها ، والتبليغ عن كل نمط يرون صلاحيته لصناعتهم الأهلية ^(١) . وفي أبريل ١٩٢٧ اجتمع في نيويورك المؤتمر الدولي الأول للتنظيم بدعوة إنجلترا . وقد نجحت الفكرة ورؤى إنشاء جمعية دولية للنماذج ، إلا أن ظروف السياسة الدولية المضطربة ، التي تطورت إلى نشوب الحرب ، وقفت حائلا دون تحقيق فكرة الأنماط الدولية إلى درجة محسوسة .

فوائد التنظيم : يقول الأستاذ هاريمان Norman F. Harriman إن « التنظيم طيب كخادم ، سيئ كسيد » وإن فوائده تتوقف على حسن استعماله . فالطريقة التي تنمط بها المنتجات ، والغرض المتوخى من تنميطها يؤثران ، ولا شك على ما إذا كانت مزاياة تربو على مساوئه ، أو العكس ، وعمّا إذا كان يعمل على تقدم أو تأخر الصناعة . فالتنميط لا يقصد به ، ولم يقصد به ، وينبغي ألا يقصد به إنتاج أنماط ثابتة لا تتغير ، وإنما المقصود بالتنميط هو إنتاج أصالح النماذج في وقت معين ، والعمل على إدخال التحسينات عليها باستمرار . ولا صحة لما يقال أن التنظيم يعوق التقدم الفني والذوق للمنتجات ، فهو على العكس أدى عملياً إلى تحسين نوع المنتجات بتركيز الجهد والفكر في نماذج أقل عدداً ، ولا سيما أن أغلب النماذج المتعددة لا يوجد ما يبررها من وجهة الذوق أو الفن ، ولا تمثل رغبات المستهلك . وحتى إذا كانت فرصة الاختيار من نماذج متعددة ستضيق أمام المستهلك فهو يستفيد فائدة تربو بكثير على سعة الاختيار بانخفاض الأسعار الناجم عن التنظيم بخفضه للنفقات وتحقيقه للانتاج على نطاق أكبر . مثلاً يشتري الفرد اليوم المصباح الكهربائي بأقل من سدس الثمن الذي كان يباع به عام ١٩٠٨ ، فضلاً عن أنه يعطى أكثر من ضعف الضوء الذي كان يعطيه المصباح في ذلك الوقت . وفي عام ١٩٢٠ كانت شركة أحذية ريجال تنتج ٢٥٠٠ نموذج للأحذية ، يباع الحذاء الواحد بمتوسط ١٠٫٥

دولار . وبتخفيض عدد هذه النماذج عام ١٩٢٣ إلى ١٠٠ فقط انخفض متوسط ثمن الزوج إلى ما يربو قليلا على ستة دولارات ونصف ، مما أدى إلى زيادة مبيعات الشركة إلى الضعف ^(١) وهذه سيارة فورد لو صنعت باليد لبيعت بمائة ألف دولار ، أما بفضل التنظيم والإنتاج الكبير فتباع بنحو ٤٠٠ دولار فقط .

هذا الانخفاض في الأسعار يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى المعيشة . وهذا ما نلسه في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز بالنظام الصناعي الأعظم تنميظا في العالم ، والتي يحظى شعبها في نفس الوقت بأعلى مستوى للمعيشة . ولقد أشار تقرير « التنميظ الصناعي » للجنة المؤتمر الصناعي الأهل في الولايات المتحدة إلى هذه الحقيقة بقوله « من أهم عوامل ارتفاع مستوى المعيشة في الولايات المتحدة ، الدرجة الميكانيكية العالية لعمليات الإنتاج التي أصبح التنميظ عنصراً ضرورياً فيها » .

كما يستفيد كل من المنتج والمستهلك من تبسيط القطع البديلة وأجزاء الآلات والأجهزة . فإذا توقفت آلة في مصنع أمكن استبدال الجزء التالف بدلا من شراء آلة غيرها . وجهاز الراديو إذا توقف مثلا لا يضطر صاحبه إلى شراء جهاز آخر ، وإنما يستبدل الجزء أو القطعة التالفة وذلك بفضل تنميظها . وثمة فائدة أخرى للتنميظ تعود على المستهلك بجعله أكثر معرفة بالسوق وتأكداً من جودة الصنف . فنحن نعلم أن معرفة المستهلك العادي بالسوق غير كافية ، بحيث يمكن تضليله بالحمالات الإعلانية وجعله يعتقد في أي شيء . وكلما تعددت النماذج والأنواع ازداد التعقد التجاري واختلط الأمر على المستهلك . هذا فضلا عما يؤدي إليه تنميظ المسميات والمصطلحات التجارية من تيسير زيادة خبرته كمستهلك .

أما بالنسبة للمنتجين فيؤدي التنميظ إلى زيادة الناتج مع الاقتصاد في النفقات ، بإفساح مجال التوسع في نظام الإنتاج الكبير ، فضلا عما يتضمنه من الاقتصاد في المشتريات ، إذ يمكن شراء الخامات والأجهزة المنمطة بسهولة من الخارج . وذلك

لأنخفاض أسعارها، ولضمان جودة الصنف المتوافر بتوحيد النماذج وإنتاج أفضلها . وكذلك بالنسبة للبيع يحقق اقتصاداً في نفقات التصريف بخفض مصاريف الإعلان فضلاً عما يؤدي إليه إقلال عدد النماذج من نقص في الانقطاعات في الإنتاج الناشئة عن الانتقال من نموذج إلى آخر .

ومن الوجهة الاقتصادية العامة ، يعمل التنميط على تحقيق الاستقرار الصناعي . وذلك بتخفيفه للتقلبات الصناعية . ولقد كشفت التجارب عن نجاح التنميط في تخفيف التقلبات الموسمية في صناعات مختلفة . كما استخدم بنجاح أقل في تخفيف التقلبات الدورية أي الأزمات . ولما كان التنميط يتطلب تعاون المنتجين ، فهذا التعاون بتخفيفه للمنافسة أو بقضائه عليها ، يساعد كثيراً على علاج أزمات إفراط الإنتاج . ومن ناحية أخرى ، وهذا أهم ، يبعث التنميط على انتظام الإنتاج وبهذا يعمل على استقرار العمالة ^(١) ، والعمالة المستقرة من شأنها أن تعمل على انتظام القوة الشرائية للمستهلكين ، وبهذا تدعم الميل إلى الاستقرار في الإنتاج ، بالموازنة بينه وبين الاستهلاك عن طريق الطلب . كما يعمل التنميط من جهة أخرى على استقرار الإنتاج بجعله الإنتاج للتخزين ممكناً . وهذا على الأخص بالنسبة للتقلبات الموسمية ولكن لا يجدى التخزين في علاج التقلبات الدورية لحدوثها في فترات دورية متباعدة .

ومن شأن التنميط أن يعمل على اتساع السوق . وذلك لأنه يتمشى مع الإنتاج الكبير والسلع المنتجة على نطاق كبير هي السلع الأرخص كقاعدة عامة . ومثل هذه السلع الرخيصة لكي تباع لا بد أن تصرف في أوسع سوق ممكنة . فإلى أي حد يقسع السوق لتصريف المنتجات المنمطة ؟ المفهوم أنها لا تتسع إلا بالنسبة للسلع التي تتميز بمرونة الطلب . والواقع أن نسبة كبيرة ، ومتزايدة في السكر ، من الإنتاج العام

(١) العمالة هي الكلمة التي اخترناها مقابل كلمة Employment لأفضليتها على أي تعريب آخر مثل كمية العمل أو كمية الشغل .

تدخل في هذه الفئة من السلع التي تنسع سوقها كلما انخفضت أسعارها . وهذا الاتساع في السوق لا يلبث أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار ، لأنه يعني توسعاً أبعد في نظم الإنتاج الكبير ، بفرض أن الإنتاج لم يصل إلى مرحلة النفقات المتزايدة ، أو بعبارة أخرى كلما اتسع السوق ارتفعت درجة تنميط عمليات الإنتاج ، ودرجة تنميط المنتجات حتى نقطة بدء عمل قانون تناقص الغلة . وينبغي ألا نفهم اتساع السوق كمجرد مسألة امتداد جغرافي ، وإنما هو مسألة القوة الشرائية الكلية ، وهذه تتألف من ثلاثة عناصر ، توزيع الدخل على الأفراد ، والقوة الشرائية للعملة ، وثالثاً العادات الاقتصادية لأصحاب الدخل من حيث الإنفاق والادخار . وهذا يعني أن مد سوق المنتجات يكون برفع مستوى الاستهلاك العام . ولهذا يجب أن يصحب التنميط أو الترشيد عموماً رفع دخول الطبقات العاملة التي تكون أغلبية المستهلكين . وهذا ما سنعود إليه تفصيلاً في الفصل الخامس عشر .

وهناك فوائد عامة للتنميط تعود على جميع الأهلين من منتجين ومستهلكين ، سواء بطريق مباشر أم غير مباشر . مثال ذلك ما أدى إليه تنميط وسائل الوقاية كأدوات وطرق مكافحة الحريق من تخفيف للخسائر . ففي حريق بلتيمور المائل عام ١٩٠٤ لم تجد مضخات حريق واشنطن وفيلادلفيا ونيويورك في مكافحة النيران فتيلاً ، لأنها كانت من طراز آخر غير مضخات حريق « بلتيمور » التي أعدت تجهيزاتها خصيصاً لطراز مضخات الحريق فيها . وهذا ما حدث من قبل في حريق بوستون عام ١٨٧٢ . ولقد عملت هذه التجارب القياسية على تنميط قوى مكافحة الحرائق في جميع المدن ، وبهذا أصبح من اليسور إخماد الحرائق الهائلة في أوقات قصيرة بالاستعانة بوحدات المدن الأخرى . وهذا ما حدث في حريق « فول ريفر » عام ١٩٢٧ ، حيث اشترك في مكافحة النيران ٢٧ وابوراً للحريق من ٢٤ مدينة .

وحقق أيضاً مثل هذه الفوائد تنميط قضبان السكك الحديدية وعرباتها ، بما

أحدثه من اقتصاد في الوقت والمجهود ، بإزالته الجهود غير الضرورية التي كانت تبذل في نقل العفش والركاب من خط لآخر ، لاختلاف مقاييس القضبان والعربات . كما أدى التتميط خدمة جليلة لصناعة السينما فقد كانت كثرة الانقطاعات والتوقيفات في الأشرطة السينمائية المعروضة منذ سنوات من أسباب مضايقة الكثير من الزوار وإعراضهم عن دور السينما . وبتتميط مقاسات الأشرطة وآلات العرض أمكن ملافاة هذه الانقطاعات المضايقة فاشتد الإقبال على دور العرض وتضاعف رواج صناعة السينما .

الفصل الثاني عشر

الاتفاقات الصناعية

لم تكن الاتفاقات الصناعية بغير الموجودة قبل ظهور حركة الترشيح ، إلا أنها لم تتقدم ولم تفهم على حقيقتها إلا بظهور هذه الحركة عقب الحرب العالمية الأولى. فقبل هذه الحرب كان الناس لا ينظرون بعين الارتياح إلى تركيز الإدارة في الإنتاج ، وينادون بضرورة مراقبتها في حذر خدمة للصالح العام. وبالرغم من اعترافهم بأضرار المنافسة ، كانوا يعتقدون أن هذه الأضرار مهما بلغت ، أخف وطأة من الأضرار التي تنجم عن النزعة الاحتكارية. وكان التشريع الأمريكي ضد الترس ، وما يماثله في الدول الأخرى ، خطوة رزينة عادلة في نظرهم لكبح جماح هذه النزعة .

وبزيادة أهمية عامل رأس المال في الصناعة ، وتضخم حجم المشروع ، حثي وطمس المنافسة بين المؤسسات القوية وازدادت شوكتها ، حتى لقد أصبح بعض رجال الأعمال يلقبونها « بحرب المنافسة » ويستعملون الاصطلاحات العسكرية في الحديث عنها ، كأن يسمى كبار رجال الأعمال « قباطنة الصناعة »^(١). ومن هنا تحولت الأنظار إلى الاتفاقات الصناعية وأصبح نجاح هذه الاتفاقات ميسوراً مع تركيز الصناعة وتزايد حجم المشروع . إذ أن الاتفاق بين المؤسسات الكبيرة أيسر حدوثاً وأعظم أثراً مما لو كان بين مؤسسات أقل قوة وأكثر عدداً .

كما جاءت قرارات اللجان العامة وما شابهها مرددة لآراء المنتجين بالنسبة إلى شدة المنافسة ، وجبروتها وفداحة أضرارها . فطرح مسألة الاتفاقات الصناعية على بساط البحث ، وتعددت واختلقت الآراء في مزاياها وأهميتها ، ولا سيما بعد أن

(١) انظر مقال الأستاذ ماك ريجور D.H. Makregor عن الترشيح في الصحيفة الاقتصادية Economic Journal عدد ديسمبر ١٩٢٧ .

أبرزت الحرب مزايا التعاون بين المشروعات . فلقد كانت كمية المواد الأولية في الدول أثناء الحرب جد محدودة بسبب الحصار البحري ، وحرب الغواصات . كما أن عدد العمال كان قليلا بسبب التعبئة العامة . ولهذا كان من الضروري تنظيم القوى المنتجة وعقد الاتفاقات بين المؤسسات ، وكانت الحكومة تعامل المنتجين كوحدة في الصناعة الواحدة ، وتلزمهم على الاندماج في اتفاقات صناعية ، فأدركوا عمليا مزايا الاندماج من حيث زيادته للكفاية ، ومن حيث عمله على استقرار الأسعار ، وتيسيره لاستخدام الطرق العلمية الحديثة .

وقد اتبعت ألمانيا سياسة الكارتل الإجباري ، فأجبرت عدة صناعات على تكوين « كارتل » حتى لقد أصبحت الأغلبية العظمى للصناعات الألمانية مرتبطة بعضها ببعض الآخر في صورة الكارتل ، سواء باختيارها أم بواسطة تدخل الدولة كما جاءت قوانين الفحم في إنجلترا عام ١٩٣٠ بما يمكن اعتباره « كارتل » إجباريا لتحديد الأسعار وكمية الناتج بين أصحاب مناجم الفحم ^(١) . وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، خالف الرئيس روزفلت سياسة الرؤساء السابقين إزاء الترتست ، وبادر إلى وقف القوانين التي تضيق الخناق عليها ، جاعلا من دعائم مشروع « العلاج الجديد » ربط الصناعات بعضها ببعض الآخر بواسطة قوانين المنافسة العادلة . كما نوهت اللجنة التحضيرية لمؤتمر لندن الاقتصادي الدولي عام ١٩٣٣ إلى أهمية الاتفاقات الصناعية بقولها إنها أصبحت « عنصراً هاماً في الإنتاج والمبادلة ، لا يسهل للحكومات إغفاله عند تقرير سياستها الاقتصادية الداخلية والخارجية » .

ويفرق عادة بين نوعين من الاتفاقات الصناعية ، الاتفاق الصناعي الرأسي ، وهو اتحاد عدة مشروعات تقوم بإنتاج أدوار مختلفة متكاملة من إنتاج سلعة واحدة كالحالج ، ومصانع الغزل ، ومصانع النسيج ، ومصانع المنسوجات ، كل مشروع

(١) ص ٥٠٧ G.D.H. Cole : Intelligent Man's Guide through World Chaos.

منها ينافس ، لا المشروعات التي تقوم بالدور الذي يقوم به من عملية الإنتاج فحسب ، بل تلك التي تقوم بأدوار أخرى سابقة لتلك العملية أو تالية لها . ومثل هذا الاتفاق لا يكون لغرض احتكاري ، وغالباً ما يكون لغرض إنتاجي ، هو خفض نفقة إنتاج الوحدة في مختلف الأدوار الإنتاجية للساعة النهائية . والاتفاق الصناعي الأفقي ، وهو اتفاق بين عدة مشروعات تقوم بعملية إنتاج واحدة ، أو بدور واحد من هذه العملية . وكثيراً ما يكون الغرض منه احتكارياً بمعنى القضاء على المنافسة بتحديد الأسعار ، أو من ناحية أخرى بتحديد كمية الناتج . ويلاحظ أن هذين النوعين من التحديد يسيران في اتجاه واحد ، فتحديد الأسعار إن هو إلا طريقة تلقائية غير مباشرة لتحديد كمية الناتج ، وكذلك تحديد كمية الناتج إن هو إلا طريقة تلقائية غير مباشرة لتحديد الأسعار . وهناك نوع ثالث من الاتفاقات الصناعية مركب من النوعين السابقين ، وهو الاتفاقات الصناعية التي تكون أفقية ورأسية في وقت واحد . ومثال ذلك اتفاق شركات الترام على تحديد أجور الركوب ، مع اتفاقها في نفس الوقت مع مصانع توليد الكهرباء . وتتخذ الاتفاقات الصناعية من ناحية أخرى أشكالاً مختلفة في الدول المختلفة ؛ ففي الولايات المتحدة وانجلترا يسود « الترتست » Trust وفي ألمانيا يسود « الكارتل » Kartel « والكونترسن » Konzerne ، وفي فرنسا لا يوجد ما يمكن أن يعد كارتل أو ترست بمعنى الكلمة ، ولكن تتألف نقابات من المنتجين يطلق عليها Comptoir أو Syndicat .

الكارتل ، والكونترسن ، والترست : ^(١)

الكارتل هو اتفاق عدد من المشروعات في فرع معين من فروع الإنتاج على تنظيم المنافسة والحد منها ، مع احتفاظ كل مشروع بشخصه القانوني وباستقلاله الاقتصادي . وينقسم الكارتل إلى نوعين رئيسيين : أولاً الكارتل ذو الشكل

(١) من أهم المراجع لمن يريد التوسع في الموضوع : Liefmann : Kartelle und Trusts. W. Sombart : Der Moderne Kapitalismus.

البسيط ، ويتخذ أشكالا عدة أهمها « كارتل تحديد الأسعار » وهو اتفاق بين المشروعات على ألا تتبع بأقل من سعر معين ، « وكارتل تحديد الإنتاج » وهو اتفاق بين المشروعات يحدد حصة كل منها في الإنتاج في بحر مدة معينة ، ولهذا يسميه البعض « كارتل الحصص » ؛ و « كارتل تحديد الأسواق » وهو اتفاق بين عدة مشروعات على أن يختص كل منها بمنطقة معينة ينفرد فيها بتصريف منتجاته ، مع احتفاظه بحريته في تحديد الأسعار وكمية الناتج ؛ وأخيراً « كارتل الشراء » ويرى إلى تنظيم شراء المواد الأولية ، واستخدام العمال في المشروعات المؤلف منها ، والغرض من هذا الكارتل هو منع منتجي المواد الأولية ، ونقابات العمال من التحكم في الأسعار والأجور .

والنوع الثاني من الكارتل ، وهو الكارتل ذو الشكل المركب ، يتميز عن الكارتل ذي الشكل البسيط بوجود هيئة مركزية ترأب المشروعات المؤلف منها في تنفيذ الشروط المتفق عليها . وغالباً ما تتخذ هذه الهيئة صورة شركة مساهمة مؤلفة من أعضاء الكارتل ومستقلة عنه . ويؤلف الكارتل ذو الشكل المركب عادة في إحدى صورتين ، « كارتل توزيع التوصيات » وبه يلزم كل عضو على إرسال ما يرد إليه من توصيات العملاء إلى الهيئة المركزية التي تقوم بإعادة توزيعها على الأعضاء ، كل بنسبة معينة متفق عليها سلفاً ، وغالباً ما تكون على أساس قوة إنتاج العضو . و « كارتل توزيع الأرباح » وهو الذي يحدد نفقة إنتاج الوحدة مع تحديد سعر أدنى للبيع ، على أن يدفع كل عضو للهيئة المركزية الفرق ما بين ثمن البيع ونفقة الإنتاج عما يبيع من بضائع ، وفي آخر السنة يوزع مجموع هذه الأرباح على الأعضاء بالنسبة المعينة التي اتفقوا عليها ؛ وليس بنسبة مبيعات كل عضو .

يلاحظ مما سبق أن « الكارتل » اتفاق تجارى ، وهو لهذا لا يحقق تركزا صناعيا ، وإنما يقتصر على مجرد تحقيق التركز التجارى بين المشروعات . بعكس « الترسى » الذى هو عبارة عن اندماج عدة مشروعات في إدارة موحدة . فهو

ليس مجرد اتفاق كالكارتل ، وفيه يفقد كل مشروع استقلاله . وبذلك فهو يحقق التركيز المالى والصناعى والتجارى معاً . ولهذا كان الترسى أقدر من الكارتل على تحقيق أغراض الترسى ، حتى لقد أسماه « فارنر » Warriner « عامل الترسى » Rationalisation Agent بل لقد ذهب الدكتور شاخى Dr. Shaacht إلى أبعد من هذا فى إحدى مقالاته فوصف الترسى بأنه « اكسير الحياة ، أما الكارتل فمسكر »^(١) . ويتحقق الترسى بإحدى طريقتين : الاندماج الكلى ، وذلك بانحلال الشركات القديمة وإعادة إنشائها مندججة فى شركة مساهمة واحدة ، تحل محل المشروعات القديمة فيما لها وما عليها ، ويكون مساهموها هم مساهمى الشركات المنحلة أو بطريقة « الشركة القابضة » وذلك أنه بدلا من اندماج المشروعات يحتفظ كل مشروع بشخصه القانونى ، وتؤلف شركة جديدة تقوم بشراء أغلبية الأسهم الموجودة فى كل مشروع ، وبهذا تستطيع توجيه إدارة المشروعات المختلفة مع احتفاظها باستقلالها القانونى .

ويتميز نظام الإنتاج المرشد فى ألمانيا بنوع من الاتفاقات الصناعية شبيهة بالترسى وهو « الكونتسرن » ويعرف بأنه اتحاد عدة مشروعات فى وحدة اقتصادية واحدة ، وليس مجرد اتفاق بينها كالكارتل . ويتميز الكونتسرن أولا وأخيراً بوحدة الإدارة ، إلا أن هذه الوحدة تتخذ نواحى نشاط مختلفة ، وبهذا ينقسم الكونتسرن إلى أنواع ثلاثة : الأول رأسى إنتاجى ، وهو الذى يعمل على تناسق وتسلسل العملية الإنتاجية فى جميع المشروعات المؤلفة منها ؛ والثانى أفقى تصريفى ، وهو الذى يهتم بتصريف المنتجات وبيعها ؛ والنوع الثالث أفقى مالى ، وهو الذى يهتم بتمويل المشروعات بتأليف « بنك كونتسرن » يعمل كمركز عام للإدارة المالية . وقد يشمل الكونتسرن على بعض أو كل هذه الأنواع فى وقت واحد . وكما تتخصص كل

(١) س ١٤٧ و س ٤٨-٤٩ Warriner : Combines & Rationalisation in Germany

فئة من عمال السلسلة في أداء عملية معينة تختلف عن غيرها من العمليات الضرورية جميعها على السواء للانتاج المسلسل ، كذلك نرى كل عضو في الكونتسرن يلعب في المجموع دوراً خاصاً . ولو أمكننا اعتبار سلسلة العمال شخصاً مركباً له شخصيته الخاصة والتميزة عن المجموع الكلي لشخصيات العمال الفردية ، لأمكننا أيضاً اعتبار الكونتسرن شخصاً معنوياً له مصالحه الخاصة التي يعمل لها في النظام الاقتصادي ، حتى ولو ضحى بالمصالح الخاصة لأعضائه . فالمفروض في المشروعات التي يتألف منها الكونتسرن أنها لم تنخرط في عضويته إلا للعمل على تنفيذ برنامج عام ، وعليها ألا تحيد عن أسس وقواعد هذا البرنامج سعياً وراء مصلحة خاصة . ومن هذا يتضح أن الكونتسرن « جمعية للانتاج وفقاً لخطة مرسومة »^(١) . وهذا ما يميزه عن الكارتل الذي يقتصر على النشاط الخارجى أو التجارى ، ولا يمتد إلى النشاط الداخلى أو الإنتاجى . كما أن الكونتسرن تنظيم رأسمالى ، أى تنظيم قائم على أساس مالى ، بينما أن الكارتل تنظيم عقدى ، أى تنظيم قائم على التعاقد . وهذا ما يقرب الكونتسرن كثيراً من الترسى ، ولهذا نرى الكثيرين يخلطون بين النوعين ، حتى أنهم فى فرنسا يعرفون الكونتسرن عادة بأنه « الترسى الألمانى » ، أى الشكل الألمانى للترسى الأمريكى . والواقع أن ثمة أوجه شبه كثيرة تبدو لأول وهلة بين هذين النوعين من الاتفاقات الصناعية ، إلا أن هناك فرقاً ظاهراً بينهما ، وهو أن الترسى يتضمن عموم الملكية ، فى حين يتضمن الكونتسرن عموم الإدارة . ففى القانون الألمانى يقوم التريهاندر Triihander وهو ما يماثل الترسى Trustee فى أمريكا ، بإدارة أموال أعضاء الكونتسرن والتصرف فيها ، وإن كان لا يملكها قانوناً . وهذه التفرقة شكلية فى رأى البعض ، لأنه لا يمكن الفصل بين عموم الملكية وعموم الإدارة ، فالشركة القابضة مثلاً تحققهما معاً . أما الفرق الحقيقى المميز بين

Charles Roy : La Formule Allemande de Production Rationelle dans l'industrie p.p. 143-144.

النوعين فهو أن الترتيب الأمريكي ينزع نزعة احتكارية ، ويعمل على أن يكون له مركز المحتكر للسوق . ولهذا يقول الاقتصادي الأمريكي جونس E. Jones الحجة في شئون الترتيب ، إن « الترتيب يعنى الاحتكار الصناعى » وإن الترتيب « هو اتحاد بين عدد كاف من المشروعات للهيمنة العملية على العرض ، وعلى الثمن بالتالى » . بينما أن الكونترن تنظيم إنتاجى واقتصادى قبل أى شىء آخر . وهو فى رأى الاقتصاديين الألمان يزيل الكثير من مساوى نظم الشركات المساهمة ومناورات البورصات . فالأسهم هنا لا تكون ملكاً للأفراد يقامرون عليها فى البورصات لغرض الحصول على أرباح المضاربة ، وإنما هى فى نظام الكونترن تكون فى أيدي عدة مشروعات يتألف منها الكونترن وتتنازل له عن موارد إنتاجها . قد يقال إن المساهمين فى أى شركة من الشركات التى يتألف منها الكونترن ، قد يكونون من المضاربين فيجبون مجلس إدارة شركتهم على إهمال الصالح العام للكونترن إذا وجدوا فى ذلك ربحاً لهم . كما أن مساهمى جميع الشركات التى يتألف منها الكونترن قد يوجهون سياسته بطريق غير مباشر إلى ناحية أرباح البورصة . إلا أن هذه الحالة بعيدة الحدوث نظراً لتنافر مصالح الشركات المختلفة فى أرباح البورصة . هذا ولا ننسى أن تدخل الدولة كفيل بمنع وقوع مثل هذه الحالة . ومن مزايا الكونترن أنه يكفل حسن الإدارة والتنظيم ، إذ هو قائم على شبه نظام انتخابى على درجتين من شأنه انتقاء أكفأ الشخصيات الإدارية وأكثرها نفعاً للمشروع . وهذا أمر ميسور مادامت أسهم الكونترن ملكاً لشركات كبيرة ، ويختار مديرو الكونترن من بين أحسن مديرى هذه الشركات وأكفأهم . وبهذا يديره بعبارة أوضح شخصيات منتقاة من بين أشخاص منتقاة . ومن ناحية العمال يستطيع الكونترن القيام بأعمال البر والترفيه التى تقوم بها الحكومة ، كإنشاء المساكن لعماله والمستشفيات ، وصناديق الإعانات الإجتماعية .

الانقادات الصناعية الرشيدة : ليس كل اتفاق صناعى محققاً لأغراض الترشيح ،

فالاتفاقات الصناعية التجارية ، مثل كارتل البيع ، التي ترمى إلى تحديد العرض ورفع مستوى الأسعار ، أو الاحتفاظ بارتفاعه ، تعد ولاشك بعيدة كل البعد عن روح الترشيد . وهذا بخلاف الاتفاقات الصناعية التي تتبع سياسة اقتصادية أو إنتاجية ، وهي في هذه الحالة تسمى « بالاتفاقات الصناعية الرشيدة » ما دامت ترمى إلى تحسين أنواع المنتجات وخفض الأسعار ، وترشيد وسائل العمل . وهذا هو النوع السائد في ألمانيا ، وهو على نقيض النوع الإمبراطوري الرأسمالي الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى . وإذا كانت الاتفاقات الصناعية قد اضطرت إبان الكساد الأخير إلى تحديد الإنتاج بدل التوسع فيه ، وعملت بذلك على تفاقم البطالة ، أو على الأقل لم تساعد على علاجها ، فإن من الخطأ أن نعد الترشيد مسئولاً عن هذه الحالة ، التي لا ترجع إليه في حد ذاته ، وإنما إلى سوء فهمه وسوء استخدامه . ولا نظن أحداً يفكر في علاج هذا الميل إلى التحكم في الأسواق ، وتحديد الإنتاج ، بمنع الاتفاقات الصناعية بتاتاً ، والتخلي عن كل ماتحققه لو أحسن استخدامها من فوائد . وإنما يكفي أن تفرض الدولة رقابتها على الاتفاقات الصناعية التي تنزع إلى الاحتكار ، وتحول بينها وبين إساءة استعمال قوتها ولا يكون هذا عن طريق التشريع ضد اتحاد رؤوس الأموال ، فقد دلت التجارب في الولايات المتحدة الأمريكية على إخفاق هذه الطريقة دائماً ، بتحايل أرباب الأعمال على التشريعات وتلاعبهم بنصوصها القانونية . وإنما يكون ذلك بتقرير حق الدولة في تحديد الأسعار ، ووقف تنفيذ كل ما قد تضعه الاتحادات الصناعية من قيود ، كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

أما الأغراض التي يتوخاها الترشيد من الاتفاقات الصناعية ، والتي يجب على الحكومات مساعدتها على تحقيقها فيمكن تلخيصها فيما يلي :

١ — من شأن الاتفاقات الصناعية أن تيسر استخدام طرائق الإنتاج العلمية الحديثة حتى ليعتذر التوسع في إدخال هذه الطرائق على نحو مرض بدون الاتفاقات

الصناعية . كما أنها خطوة ضرورية لتنظيم المنتجات ، وفي هذا المعنى يقول الأستاذ كول « قد يخيّل للبعض أن مزايا التوحيد النمطي والتخصص يمكن تحقيقهما بدون حاجة إلى الاتحاد ، ولكن لا شك أنه من الصعوبة بمكان أن نحاول تحقيق التخصص والتوحيد النمطي إلى درجة كبيرة بدون الاتحاد أو التجمع المالى » ولقد ذهب الدكتور لامار Lammer إلى أبعد من هذا بقوله إن الترشيد المجدى يكون عادة مستحيلا ما لم يكن هناك اندماج تام .

٢ — محاربة الضياع باغلاق المصانع الأقل كفاية ، ووقف الإنتاج على المصانع ذات الموقع الحسن ، والتجهيز الأحسن . وكذلك بتخصص كل مصنع فى الجزء من عملية الإنتاج التى يتمتع فيه بمزايا نسبية .

٣ — الاقتصاد فى المواد الأولية بطريق التكامل الرأسى ، أى إدماج المشروعات المكتملة للمشروع فيه .

٤ — ترشيد وسائل النقل والبيع ، وحذف الحلقات غير الضرورية من سلسلة التوزيع ، مثل قيام المشروعات المتحدة بدور الوسيطاء ببيعها منتجاتها إلى الجمهور مباشرة ، ومثل امتلاكها لوسائل نقل خاصة ، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة الاتفاقات الصناعية .

٥ — إن المؤسسات المتحدة أقدر على القيام بالأبحاث العلمية لإدخال تحسينات جديدة على طرائق الإنتاج باستمرار . وذلك بتبادلها للمعلومات ، وتعاونها فى القيام بالتجارب ومقارنة نتائجها فى المؤسسات المختلفة بعضها ببعض الآخر .

وواضح أن الفوائد السابقة جميعها تسير فى اتجاه واحد هو زيادة الكفاية الإنتاجية للصناعات المتحدة ، وهذا ما تثبته الإحصاءات والتجارب ، فلقد قامت لجنة المؤتمر الصناعى الأهلى فى الولايات المتحدة مثلاً بعمل استقصاء عن مدى زيادة الكفاية الإنتاجية فى فئتين من المشروعات، مشروعات مستقلة ومشروعات متحدة ،

في المدة بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٦ فأنضح أن كفاية الفئة الثانية أكبر من كفاية الفئة الأولى بنسبة تتراوح بين ٦٨٪ و ٧٥٪ وكان ذلك في ١١ حالة من ١٦ حالة مستقصى عنها .

الاتفاقات الصناعية الدولية : اشتد الميل في السنوات الأخيرة إلى مد الاتفاقات الصناعية إلى ما وراء حدود الدول . ولولا توتر العلاقات الدولية ، واتباع كل دولة لسياسة قومية تملئها عليها مصالحها الخاصة مما أدى إلى اشتباك المصالح ونشوب الحرب العالمية الثانية ، لكانت الاتفاقات الصناعية الدولية أوفر نجاحاً وأيسر تحقيقاً . وإذا كانت الاتفاقات الصناعية القومية لم تنجح إلى درجة محسوسة في بعض الدول ، إلا بطريق الإلزام ، فإن الاتفاقات الصناعية الدولية لا تستطيع مجاراتها في هذا التقدم إذ لا يمكن جعلها إلزامية ، أو ضمان بقائها إن وجدت ، لأنه لا توجد في العالم دولة عليا للإشراف عليها . وكل ما في العالم الآن من الاتفاقات الدولية هو اتفاقات اختيارية ولأجل فقط . وتتخذ الاتفاقات الصناعية الدولية عادة مظهر الكارتل . وقد ينحصر الكارتل في مجرد اتفاق صناعي دولي على تحديد أنماط المنتجات ، وتبادل المعلومات والأبحاث والعلاقات التجارية . أو يتخذ مظهر اتفاق الجنتلمان ، وغالبا ما يصرح بالانضمام إلى هذا الاتفاق لغير أعضاء الكارتل الدولي ، كما حدث بانضمام منتجي الصلب البريطانيين ، وإن كانوا غير أعضاء في كارتل الصلب الدولي قبل عام ١٩٣٧ ، إلى اتفاقات بيع خاصة . ولا يخفى أن كارتل الظروف هذا لا يلبث أن يمهّد الطريق لسكارتل تحديد المبيعات ، أو تحديد الإنتاج والأسعار ، وقد يتطور في النهاية إلى سيطرة احتكارية .

والغالب في الكارتل الدولي أنه لا يخرج عن كونه مجرد محالفة صناعية دولية بين عدد من المؤسسات في دول مختلفة ، وليست له أهمية محسوسة ، أو إشراف محسوس على أعضائه ، ولا يمكن أن يعد وحدة مالية ، وكل عضويه لا يفرض قط في استقلاله . ولم ينجح الكارتل الدولي حتى الآن إلا في صناعات خاصة توافرت

ظروفها بعض العوامل المساعدة وهي^(١) :

١ — قلة عدد المنتجين في صناعة معينة كما هو الحال في صناعة استخراج وتكرير البترول .

٢ — ندرة السلعة وتركز مواردها في مناطق قليلة محدودة ، كما هو الحال في التصدير بتركزه في الملايو وسيام وجزر الهند الهولندية .

٣ — وجود اتفاقات صناعية محلية لها الحق في المفاوضة باسم أعضائها في تأليف اتفاقات صناعية دولية .

٤ — إذا كانت السلعة مادة خاماً أو نصف مصنوعة .

وتلقى فكرة الاتفاقات الصناعية الدولية إعراضاً شديداً من ناحية العمال ، لأنهم يخشون إن وجدت أن تعتمد إلى التحكم فيهم بخفض أجورهم ، أو الحيلولة دون ارتفاعها على الأقل ، وإلى التحكم في المستهلكين برفع الأسعار أو الحيلولة دون انخفاضها . وذلك لأنها لا تخضع لرقابة ما كالاتفاقات الصناعية القومية ، حيث لا توجد سلطة دولية عليها يوكل إليها أمر مراقبتها . ومهما يكن من أمر فإن للاتفاقات الصناعية الدولية مزاياها المعترف بها . إذ هي تؤدي خدمات جليلة ولا شك لحركة الترشيد متى كانت الروح الغالبة عليها بعيدة عن نزعة التحكم في الأثمان ، ومتى كان غرضها إحلال النظام محل الفوضى في الإنتاج ، والعمل على تحقيق التوازن الحقيقي بين الإنتاج والاستهلاك ، ليس عن طريق تحديد العرض أو الإنتاج ، وإنما عن طريق رفع مستوى الاستهلاك العام ، والمعرفة الأكل والأصح لظروف السوق . كما أن الاتفاقات الصناعية تقضي على الكثير من الضياع في ناحية التوزيع ، يجعلها ترشيد النقل والتسويق أيسر تحقّقاً وأبعد مدى مما هو في متناول الاتفاقات الصناعية القومية . فضلاً عن أن نجاح هذه الاتفاقات ، يعنى في نفس الوقت نجاح فكرة الأنماط الدولية أو بعبارة أخرى يحقق توسعاً أبعد في تطبيق فكرة التنميط ، ما دامت الحدود الدولية تعد من عوائقها .

فكان مشكلة الاتفاقات الصناعية الدولية في الإبقاء على مزاياها ، وتخفيف مساوئها أو القضاء عليها . وهي بوضعها الحالي لا يمكن تشجيعها تشجيعاً مطلقاً ، أو منعها باتاً . وهذا ما قرره المؤتمر الاقتصادي الدولي عام ١٩٢٧ بقوله إن الاتفاقات الصناعية الدولية يجب اعتبارها طيبة أو سيئة تبعاً للروح السائدة في تأليف وتنفيذ الاتفاقات ، وأوصى بضرورة حصر نشاطها في النواحي الطيبة والمتفقة مع الصالح العام . ولمنع الاتفاقات الصناعية الدولية من الإضرار بالعمال والمستهلكين يرى « بلامر » وجوب إحاطتها برقابة خاصة (أ) من الدولة في رقعتها الجغرافية ، أى في مجال سيادتها ، (ب) من الموجهين للاتفاق أنفسهم (ج) ومن هيئة خارجية أو دولية للرقابة ^(١) . وليس في استطاعة الدولة المفردة الهيمنة على الاتفاق الصناعى الدولي ، ولا سيما إذا كانت دولة صغيرة . وقد ينتهى الأمر بالاتفاق الصناعى الدولي إلى أن يقطع عنها بضائعه ويسقطها كلية من حسابه . فهل من المستطاع التعويل على العاملين الآخرين في الظروف الدولية الحاضرة ، أو يكتفى بتعاون عدد معقول من الدول على وقف الاتفاق عند حده ، وحصره في ناحية النشاط الطيب كما هو الحال في الاتفاقات الدولية الإقليمية التي رأيناها قبل الحرب تنظم بين عدد كبير من الدول الأوربية ؟

لقد جعلت الحرب العالمية الثانية التعاون الدولي أقرب إلى التحقيق مما كان عليه قبل نشوبها . ورأينا الدول المتحالفة تقرر أن تتعاون عقب الحرب في سياسة الإنشاء والتعمير . وتناول المفكرون بالبحث الهيئة الدولية التي يمكن أن يعهد إليها بتحقيق مثل هذا التعاون . وإذا كان مكتب العمل الدولي الذي أنشئ عقب الحرب العالمية الأولى قد أثبت بنجاحه ماهية التعاون الدولي وضرورته الواضحة ، فلم لا تؤلف الدول عقب الحرب هيئة اقتصادية عليا لتنسيق سياستها الاقتصادية ؟ إذ أن المؤتمرات الدولية التي تدعى للاجتماع من وقت لآخر، وبغير انتظام لا تكفى في حد ذاتها لبناء التعاون الاقتصادي الدولي على أسس قوية سليمة . ويرى « ليسون » وجوب عقد

Plummer: International Combines in Modern Industry.

(١) ص ٢٠٨-٢١٠

مجلس اقتصادى دولى فى فترات دورية منتظمة لتبادل الرأى بين ممثلى الدول وتنسيق سياساتها الاقتصادية^(١) واجتماع ممثلى الدول فى فترات دورية ينحوبهم فى نظره شطر التفكير العالمى ، ويعودهم على علاج مشا كلهم القومية الخاصة دون أن يغفلوا حقيقة كونهم أجزاء من المجموعة الدولية . وهو يأمل أن يحقق مثل هذا المجلس ما لوح به ميثاق الأطلنطى بتحقيق « أ كمل تعاون بين جميع الشعوب فى الميدان الاقتصادى ، يكفل للجميع تحسين مستويات العمل والتقدم الاقتصادى والطمأنينة الاجتماعية » . ويجب أن يكون تشكيل المجلس الاقتصادى الدولى المقترح أوفى غرضاً وأكثر شمولاً من مجرد هيئة دولية دبلوماسية لتبادل وجهات النظر فى الميدان الاقتصادى بين الدول . وإنما يجب أن يكون له نشاط توجيهى وتطبيقى ، وأن تؤلف منه فروع دائمة للاهتمام بمسائل العمل ، والهجرة ، والاستبدال النقدى ، والحواجز الجركية ، والاتفاقات الصناعية الدولية . ولا شك أن إنشاء مكتب دولى لهذه الاتفاقات يساعد على تقدمها ويحصر نشاطها فى نواح طيبة . ولو وفقت هذه الاتفاقات الصناعية الدولية بإشراف مثل هذا المكتب إلى تقسيم الأسواق لخفضت إلى حدود كبيرة نفقات النقل ، ولأزالت التنازع على الأسواق كعامل من عوامل نشوب حرب عالمية أخرى .

ولئن كان نظام هيئة الأمم المتحدة قد تضمن إنشاء « المجلس الاقتصادى والاجتماعى » ، إلا أن هذا المجلس بوضعه الحالى لا يحقق الأغراض التى يرنو إليها المفكرون الاقتصاديون الدوليون أمثال ليسون وروبنر . وعلى أية حال فنحن لا نستطيع الحكم على مدى ما يمكن أن يحققه هذا المجلس من تعاون اقتصادى دولى ، نظراً لحدائته عهده ، وإن كانت قد صدرت عنه بعض البحوث الاقتصادية العظيمة الأهمية التى تفيد الدول ولا شك فى رسم سياستها الاقتصادية .

E. Lipson : Planned Economy or Free Enterprise.

(١) ص ٣٠٤-٣٠٥

الفصل الثالث عشر

ترشيد الاستهلاك والتوزيع والنقل

إذا كنا قد ذهبنا بعيداً في ترشيد الإنتاج ، فنحن لا نزال في المراحل الأولى من طريق ترشيد التوزيع والاستهلاك . وفي هذين الفرعين من فروع النشاط الاقتصادي يوجد أغلب الضياع في نظامنا الاقتصادي القائم ، نظراً لكثرة الوسطاء والوكلاء بين المنتج والمستهلك . وإذا كانت نظم الإنتاج الكبير والرشيد قد أدت إلى خفض الأسعار إلا أنه كان من المستطاع الوصول إلى تخفيض أبعد بالتخلص من الحلقات غير الضرورية في سلسلة التوزيع وبتنظيم الاستهلاك كعملية اقتصادية جماعية نخطئ لو تركنا أمورها للأفراد مع ما يشوب إنفاقهم من تبذير وفوضى . فالاستهلاك في العصر الحاضر يفتقر إلى الكثير من التنظيم . ومن جراء هذا الافتقار تحيق بالجماعة الاقتصادية خسارة في الإشباع والتمتع بالنسبة لهؤلاء الذين يعانون عجز الاستهلاك بسبب نقص موارد من جهة ، وبالنسبة لهؤلاء الذين يسيئون الاستهلاك من جهة أخرى . فضلاً عما يستتبعه سوء الاستهلاك من إساءة توجيه الموارد الاقتصادية ، أى سوء توزيعها على فروع الإنتاج المختلفة . كما أن لاقتصاديات الاستهلاك أثرها على مستوى الأفراد والنسل البشرى عموماً ، إذا ما تتبعنا الآثار المتجمعة لسوء الاستهلاك ، ونحن نخطئ كل الخطأ لو نظرنا إلى الاستهلاك كعملية فردية بحتة ، وإنما هو عملية جماعية لها نواحيها الاجتماعية الهامة ^(١) ذلك لأن أغلب ما يستهلكه الفرد إن هو إلا نتيجة تلقائية لما يستهلكه الآخرون وكثيراً ما تقلد غيرنا في الاستهلاك لمجرد أننا لا نعرف ما نستهلك ، أو لكيلا نهم بالتأخر . والواقع أن أصحاب الدخول المحدودة ، وهم جمهرة المستهلكين الغالبة ، يجدون أنفسهم ملزمين في حدود دخولهم الصغيرة باستهلاك سلع أو أنماط معينة ؛ هي

Waite : Economics of Consumption. p.p. 1—5.

تلك التي ما كانوا يستطيعوا الحصول عليها بسعر يتناسب مع دخلهم إلا بفضل إنتاجها بكميات كبيرة . ومما يؤخر تقدم الاستهلاك بالنسبة للإنتاج كون الاستهلاك عملية معقدة متشابكة تتضمن نواحي نشاط مختلفة متعددة ، بل تحيط بطريقة حياتنا تماماً . أى أنها عملية جد مرتبطة بالبواعث البشرية ، ولهذا فهي في متناول كل من علمي الاقتصاد والنفس . وبينما يتناولها الاقتصاديون من ناحية الإنتاج والسعر ، نجد أنها تدخل في مجال علم النفس من حيث الإيحاء والمحاكاة والعادات الشرائية . وإلى جانب هذا نخطئ ، لو أغفلنا التيارات السياسية والاجتماعية التي تؤثر أيضاً في عملية الاستهلاك . ولهذا كان على الاقتصاديين أن يدخلوا في حسابهم تلك العوامل غير الاقتصادية ، وأن يعالجوا التصرفات الاقتصادية للإنسان كما هو ، لا كإنسان مادي خيالي لا يتحرك إلا ببواعث اقتصادية بحتة .

وللعامل الفردي أهميته البارزة في اقتصاديات الاستهلاك . فمبلغ معين من النقود لا يشتري الأفراد أنواعاً واحدة وكميات واحدة من السلع . ونواحي إنفاق الفرد الواحد لنفس المبلغ تختلف من وقت لآخر . ولو أنفق عدد من الأفراد ، على سبيل القرض ، مبلغاً معيناً على نواحي إنفاق واحدة لما حققت لهم إشباعاً واحداً . ولهذا كان من الصعب اتخاذ قياس للإنفاق ينطبق على جميع الأفراد . فما يعد مناسباً لشخص معين قد لا يكون مناسباً لشخص آخر . وغلبة العامل الفردي على عملية الاستهلاك هي أهم أسباب تأخره بالنسبة لعملية الإنتاج . ولو قارنا بين العمليتين من الناحية الحركية أو التاريخية لاتسع الفرق بينهما ، ولوجدناه يزداد مع الزمن بروزاً واتساعاً . فتلك مشا كل الفرد كمستهلك تزداد مع الوقت تعقيداً وتعددًا ، نظراً لأن عدد السلع والخدمات بأنواعها المختلفة في ازدياد مستمر بظهور سلع جديدة وخدمات جديدة ، أو بظهور مستعاضات رخيصة لبعض السلع . هذا بينما نرى عمل المنتج في الناحية الأخرى يزداد مع الوقت بساطة بتقدم الفن الصناعي ، فبدلاً من إنتاج أنواع مختلفة من السلع أصبح المنتج يتخصص في إنتاج نوع واحد ، أو نمط واحد من هذا النوع ، أو حتى يتخصص في

جزء محدود منمنط من سلعة معينة ينتج على نطاق آلى كبير. أى أن مهام المنتج أصبحت أكثر تخصيصاً وأقل عدداً ، فى حين ازدادت مهام المستهلك تعقيداً وعدداً . وفى الوقت الذى خطا فيه الإنتاج هذه الخطوات الواسعة بفضل التطورات الفنية ، لم يحدث تطور مماثل فى الاستهلاك . ويرجع هذا التأخر النسبى فى تطور الاستهلاك من الناحية الفنية إلى سببين :

١ — أن طبيعة الاستهلاك واختلاط دوافعه النفسية والاقتصادية ، وغلبة العامل الفردى عليه ، تعوق اتخاذ مقاييس دقيقة لاختبار نتائج الإنفاق الفردى .

٢ — أن الوحدة الاقتصادية لعملية الاستهلاك هى المنزل ، وهو على درجة من الصغر بحيث يتعذر إدارته اقتصادياً على نحو ناجح . فبينما نرى رجل الأعمال يختبر نتائج عملياته الاقتصادية من حيث تأثيرها فى أرباحه ورواج أعماله ، ويعرف إلى أى حد حققت سياسته الإنتاجية الجديدة رواجاً أكثر وربحاً أوفر ، يتعذر على مدير أو مديرة المنزل اختيار سياسة إنفاق بدقة . ذلك لأن المنزل وجد ليعمل على رفاهة العائلة بالطبع ، ورفاهة العائلة ظاهرة عامة غامضة بعض الشيء لا يستطيع الحكم عليها بصفة شاملة عامة . وضالة حجم البيت كوحدة اقتصادية لا تسمح من ناحية أخرى بادخال الطرائق الميكانيكية ونظريات التنظيم المتبعة فى الصناعة الكبيرة والتى يرجع إليها الفضل فى تقدم الإنتاج فى الربع قرن الأخير . فالآلة لا يمكن استخدامها فى البيت إلا فى عمليات محدودة ضئيلة . وفى هذه العمليات لا تستخدم الآلة إلا لوقت محدود قد لا يتجاوز الساعة أو الثلاث ساعات فى اليوم ، فى حين تستخدم الآلة فى الصناعة ١٢ ساعة أو ٢٤ ساعة . كذلك المشتريات الصناعية تتم بالجملة ويقوم بها خبراء مختصون ، أما المشتريات المنزلية فبالقطاعى ، وتقوم بها سيدة البيت المشغولة بمهام أخرى وغير الملمة بظروف السوق . مما سبق يتضح أن الاستهلاك فى الوقت الحاضر لا يسير على أفضل السبل ، وأن أكثره ضال ضائع ، وبعضه ضار أو منحط . وبالطبع لا نأمل ترشيد الاستهلاك بمعنى

القضاء على هذا الضياع تماماً ، ولكن بمعنى حصر هذا الضياع في الحد الأدنى ، وإدخال التحسينات بكثرة وباستمرار على عمليات التصريف والاستهلاك لنعمل باستمرار على هبوط هذا الحد . ومن شوائب الاستهلاك ما يرجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي يعيش فيه المستهلك ، ومنها ما يرجع إلى تقليد الغير في استهلاكهم بدوافع مركب النقص ، وبدون مراعاة لفوارق الدخل واختلاف ظروف المعيشة . وأخيراً يرجع جزء منها إلى افتقار المستهلك إلى الخبرة والمعرفة . فأما عن النظام الاقتصادي القائم فأعظم عائق يضعه هذا النظام في طريق المستهلك ، هو تضارب مصالح المستهلكين والمنتجين . إذ يعمل المنتجون لصالحهم أولاً وأخيراً ، ولا يراعون في تصرفاتهم مصلحة المستهلك اللهم إلا إذا كان في ذلك ما يحقق إلى أبعد حد أغراضهم الخاصة . ولولا حرص المنتج على المبيعات المستقبلية بالاحتفاظ بالعملاء ، لكان الأغلب في بيع المنتجات أن يقوم على أساس دنى وبشقي ضروب الغش ، وبيع المستهلكين أشياءهم . وحتى ضرورة الاحتياط للمبيعات المستقبلية لا تكفي لحماية المستهلك تماماً ، لأنه في مركز أسوأ بالنسبة للمنتج من حيث نقص معرفته بظروف السوق . فهو لا يعرف تماماً كل ما يحتاج إلى شرائه ، ولهذا يكون عرضة لأن يستجيب للإعلان وطرق البيع المرغبة . وحتى بالنسبة للحاجات التي يعرفها ، فهو لا يعرف تماماً ما إذا كان ثمنها في وقت الشراء ، وحالتها وقت الشراء تحقق تماماً ما كان يؤمله فيها . وإن في كثرة مشتريات الفرد ، وضيق الوقت المحدد الذي في متناوله لدراسة كل من هذه المشتريات على حدة ، ما يعوق معرفته التامة أو الكافية بالأسعار والأنواع . كما أن كثيراً من فروق النوع والجودة بين السلع ما لا يمكن رؤيته أو ملامسته ، وما لا يهتدى إليه إلا بعد الاستعمال . ولم تبدل حتى الآن محاولات جدية لإيقاف المستهلكين على السعر والنوع إلا في أوقات الحروب أو الاستعداد للحروب ، حيث توضع التسعيرات الجبرية لأغلب أو بعض السلع . وهكذا ما دام المستهلك لا يستطيع الحكم على إنتاج وتجهيز البضائع قبل

شرائه إياها ، فهو عرضة لأن تباع إليه غير موافقة لحاجاته تماماً ، أو من نوع أقل مما كان يعلل نفسه بشرائه . وأفضل علاج لهذه الحالة هو تنميط السلع بشرط أن يكون اختيار وإنتاج الأنماط متمشياً مع مصلحة المستهلك مطابقاً لوجهة نظره ، محققاً للاشباع الذى يريده من السلعة أو الخدمة . وأن توضع على البضائع والسلع العلامات الكافية للدلالة على هذه الأنماط ، مما يتطلب أن يكون التنميط بتعاون المنتجين مع السلطة العامة ، وتشجيع الحكومة مادياً وأدبياً للبحث العلمى فى هذا الميدان . ولا يؤمن التنميط المستهلك من ناحية الغش فحسب ، وإنما يحل أيضاً مشكلة ما يشتري ومن أين يشتري ، ويجعله أكثر إلماماً بظروف السوق ، ويوفر عليه الكثير من الوقت والجهد المبذولين فى الاستقصاء والتجربة ، فضلاً عما يحققه للمنتج من وفورات فى مصاريف البيع والإعلان ، تعود على المستهلك بانخفاض السعر .

ويؤثر النظام الاقتصادى على استهلاك الأفراد من ناحية نظام توزيع الدخل . إذ لا يستطيع الفرد بدخله المحدود الحصول على كل ما يرغب . كما لا يمكن أن يحقق إنتاج السلع رغبة كل فرد ، والإنتاج عموماً يتوقف على الرغبات الشائعة لفريق معين من المستهلكين . وأهم من هذا يهيمن نظام توزيع الدخل على ظروف الاستهلاك إلى حد كبير ، من حيث توقف عملية الاستهلاك على دخل الفرد أكثر مما تتوقف على رغبته . ذلك أن دخل الفرد محدود ، وعليه أن يفاضل بين بعض بنود الاستهلاك والبعض الآخر ، أو يستعيز ببعضها عن البعض الآخر وهكذا تؤثر عمليتا المفاضلة والاستعاضة فى حدود دخل الفرد على أنواع المستهلكات وإنتاجها . وتتأثر عملية المفاضلة ، عدا العوامل النفسية ، بالأسعار كعامل مهم فى تقديم بعض الحاجات على البعض الآخر ، وفى تحديد السلع والخدمات التى يرغب الفرد فى إشباعها فى حدود دخله الثابت . مثلاً قدر شخص لحذاء يريد شراءه مبلغ مائة قرش ، إلا أنه وجد الأسعار ارتفعت بحيث لا يستطيع الشراء بأقل من مائة وسبعين قرشاً ، فهو هنا يفكر فى إرجاء شراء الحذاء ، وإطالة أمد استعمال حذائه الحالى

بالتصليح ، مفضلاً شراء قميص وبعض الجوارب . وتأثير تغير الأسعار على الكميات المطلوبة أعظم في الكماليات منه في الضروريات ، لأن مرونة الطلب على الأولى أكبر من الوحدة . وقد لوحظ أن التغيرات المحسوسة أو الكبيرة في أسعار الضروريات تؤثر في الطلب عليها بعض الوقت ، فتنخفض الكميات المطلوبة بارتفاع السعر ، ثم لا تلبث أن تعود إلى حالتها بعد مدة ، متى تمكن المستهلك من إعادة توزيع بنود الإنفاق على ضوء السعر الجديد ، أو بعبارة أوضح متى تمكن المستهلك من إعادة تنظيم إنفاقه بصفة عامة مضحياً بجانب من الكماليات ، ومتى استقرت عملية المفاضلة بذلك في اتجاهات جديدة موافقة لاتجاهات الأسعار الجديدة . وقد لوحظ أيضاً أن تأثير تغير السعر على الكمية والإشباع يشتد كلما كان سعر السلعة مرتفعاً بالنسبة لأسعار السلع الأخرى ، أى كلما كان الإنفاق عليها يؤلف نسبة كبيرة من جملة الإنفاق ، أو بعبارة أخرى كلما كان يقطع جانباً أكبر من دخل الفرد . وبالحلقة أن أهمية تغير سعر السلعة تتوقف على مرونة الطلب عليها مع أهميتها النسبية في إنفاق المستهلك (١) .

وبالطبع تتأثر عملية المفاضلة بدخل الفرد كعملية تتم في حدوده . وكلما صغر الدخل خرجت السلع الكمالية والسلع المرتفعة الثمن من ميدان المفاضلة بالاستغناء عنها أو باستبدالها بمستعاضات رخيصة مثل الحرير الصناعي والزبدة الصناعية إلخ . وقد ساعد نظام الشراء بالتقسيط على إدخال الكثير من السلع المرتفعة الثمن في ميدان المفاضلة . ولولاه لما أمكن لأصحاب الدخول الصغيرة بل والمتوسطة شراء الكثير من السلع التي لا يمكن الفرد دفع ثمنها الكبير من دخله المحدود دفعة واحدة ، وإلا لاضطر لكي يشتري مثل هذه السلع إلى اقتصاد ثمنها حتى يتجمع لديه ويستطيع الشراء . فمثلاً لشراء سيارة أو راديو أو بيانو يتعين على الأسرة أن تقتصد ثمنها

(١) فيما يلي جدول بتأثير مرونة الطلب على الكميات المطلوبة والإشباع ، نقلاً عن الأستاذ وايت Waite في كتابه « اقتصاديات الاستهلاك » ص ٩٢ - ٩٣

مضحكة ببعض نواحي استهلاكها الأخرى . ولكن ليس لكل الناس الإرادة والقدرة على الاقتصاد والانتظار ، ولهذا كان الشراء بالتقسيط مغريا لهم لما يحققه من إشباع عاجل ، إذ بفضلها يمكن استخدام السلعة أو الانتفاع بها حال شرائها مع تسديد ثمنها على دفعات تتناسب مع دخل الفرد ، أو مع ما يستطيع ادخاره منه شهرياً . وبهذا لا ينتظر الفرد وإنما يشبع حاجته بلا انتظار . ومن هنا تبدو فائدة البيع بالتقسيط ، وهي ولا شك تعادل ما يستدعيه من زيادة الثمن قليلا عما هو عليه في البيع العاجل . إلا أن البيع بالتقسيط ، وإن كان يكفل للعقلاء سبل الإنفاق الحكيم ، فقد يغري الحمقى بالإنفاق الطائش إلى حدود أبعد مما تحتمله طاقة دخولهم فترتبك ماليتهم ويستدينون .

مما سبق يتضح أن العوامل الموجهة لعملية المفاضلة ، أى المقررة لما إذا كان

مرئونة الطلب على السلعة	تأثير ارتفاع السعر على الإشباع	تأثير ارتفاع السعر على ما ينفق على السلعة الأخرى	تأثير ارتفاع السعر على ما ينفق على السلعة الأخرى	تأثير ارتفاع السعر على الإشباع
مرئونة الطلب تعادل الوحدة	تنخفض الكمية بنسبة ارتفاع السعر تماماً	لا يزيد المبلغ المخصص للسلعة بل يبقى كما هو	كما هو	ينقص كما هو
مرئونة الطلب أكبر من الوحدة (الكماليات)	تنخفض الكمية المشتراة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع السعر	ينخفض المبلغ المخصص للاتفاق على السلعة	يزيد ما ينفق على السلعة الأخرى	ينقص الإشباع العام ولكن بنسبة أقل مما لو كانت المرئونة تعادل الوحدة
مرئونة الطلب أقل من الوحدة (الضروريات)	تنخفض الكمية المشتراة بنسبة أقل من نسبة ارتفاع السعر	يزيد المبلغ المنفق على السلعة	ينقص ما ينفق على السلعة الأخرى	ينقص الإشباع بنسبة أكبر مما لو كانت المرئونة تعادل الوحدة

المستهلك يشتري أم لا يشتري سلعة معينة ، أو بعبارة أخرى ما إذا كان يقدم الرغبة في شراء سلعة على الرغبة في شراء أخرى ، هي أولاً ، حجم الدخل ؛ وثانياً العادات الشرائية والإشباع النسبية المنتظرة للسلع ، وثالثاً سعر السلعة وسعر السلع الأخرى وكذا مرونة الطلب عليها وأهميتها النسبية في جملة الانفاق^(١). وعلى هذا تختلف النواتج التجميعية لعملية المفاضلة باختلاف نظام توزيع الدخل الأهلئ ومدى توافر العدالة في هذا التوزيع من ناحية ، و بمدى الحركات النسبية للأسعار من ناحية أخرى . ومن هنا كان من الصعوبة بمكان في ظل النظام الاقتصادي القائم تنظيم الاستهلاك على نطاق كبير بتوحيد الحاجات البشرية . وحتى لو استطعنا تعديل هذا النظام على نحو يكفل عدالة توزيع الدخل واستقرار الأسعار ، لبقى علينا أن نهيمن تماماً على المربغات والعوامل النفسية ، وهذا غير مستطاع . ذلك لأن السلع ليست بذات صفات ثابتة تجعلها مرغوباً فيها من جميع الأفراد على السواء . فرغبة الفرد في سلعة لا تعكس صفات السلعة في حد ذاتها من حيث الوزن والحجم والشكل واللون إلخ . . وإنما من حيث رد فعل السلعة على نفسية الفرد ؛ حتى لتتوقف هذه الرغبة على الفرد أكثر مما تتوقف على السلعة . مثلاً هناك أشخاص يحبون الزيتون وآخرون لا يحبونه وأشخاص يحبون الدهنيات وآخرون لا يستسيغونها قط . ومن أشهر الأمثلة في هذه الناحية أن الشعب الياباني يفضل السمك على اللحوم بصفة عامة . و بينما نجد التونة من أحب أنواع السمك عند اليابانيين نجد أنها غير مرغوبة عند الإنجليز ، في حين يأكلها الأمريكيون كثيراً ، ولكنهم يفضلون نوع اللحم الأحمر منها على نوع اللحم الأبيض الذي يفضلها اليابانيون^(٢) . من هذا يتضح أن الخلاف بين الأشخاص أكثر منه بين المواد . وأن رغبة الفرد في سلعة ما إنما ترجع لاعتقاده أنها تشبع له حاجة بشرية ، وتسمى هذه الرغبة « منفعة » في لغة الاقتصاد . وللسلعة الواحدة إشباعات متفاوتة بتفاوت الأفراد ؛ وهذا ما يجعل الإشباع الجماعي للحاجات أو تحديد

Waite : Economics of Consumption. P. 88.

(١)

Isohi Asahi : The Secret of Japan's Trade Expansion

(٢) ص ١٠٠

الحاجات المراد قضاؤها أمراً غير ميسور لاختلاف أمزجة الأفراد وعقلياتهم ، بل ولتقلب مزاج الفرد الواحد ، وتغير بيئته باستمرار . ولهذا فكمية الإشباع التي يحققها الفرد الواحد من دخل ثابت معين تختلف من وقت لآخر حتى بفرض استقرار الأسعار وبخلاصة أن هذا التقلب في طريقة توزيع الدخل على الحاجات ، وكذا التغير المستمر في الحكم على إشباعها ، وما يترتب على ذلك من تباين في اتجاهات عملية المفاضلة بين الحاجات ، إنما يرجع إلى العوامل والدوافع النفسية وهي عرضة دائماً للتغير ولا تميل بطبيعتها للاستقرار . وهذا يعني أن الموازنة والمفاضلة لعملية اقتصادية تخضع لعوامل اعتبارية ترجع إلى تقديرات الفرد وإحساساته ، لا تتم بصورة واحدة ، ولا تنتهي إلى نتيجة واحدة بالنسبة للفرد الواحد ، ومن باب أولى بالنسبة لمختلف الأفراد . ولهذا قلما نجد تشابهاً أو تماثلاً بين مشروعات الموازنة والمفاضلة التي يختارها الأفراد . « لأن الأساس الذي يمكن أن ترد إليه نتائج الموازنة والمفاضلة ليس أساساً ثابتاً ملموساً ولكنه أساس نفسي ذاتي ، ولذلك فهو دائماً التغير والتقلب .. فالسلوك الاقتصادي لا يخضع لقاعدة معينة أو قانون ثابت ولكنه عرضة للتأثر بشتى العوامل والوثرات » (١) .

وإذا كانت العوامل النفسية تغلب على سلوك الفرد الاقتصادي على هذا النحو قالى أى حد تعد في نظر الاقتصادي صحيحة ؟ وماذا في استطاعة الاقتصادي أن يفعل للهيمنة عليها ؟ وإلى متى يظل البشر غير راشدين في اختيار نواحي الانفاق وعروض السعر ؟ أو ليس في استطاعة الانسان أن يتعلم ويقيم نظاماً معقولاً للانفاق يقوم على حسن اختيار السلع ، جنباً لجنب مع نظام الانتاج الكبير المبني على التنميط ؟ وإلى أى حد تستطيع الدولة الهيمنة على اتجاه المدخرات للاستثمار بحيث لا توجه وحدات العمل ورأس المال إلا إلى الصناعات النافعة أو الأكثر نفعاً ، والمراد تشجيع استهلاك منتجاتها بتقديم إنتاجها على سواها ؟ نحن لا نستطيع السيطرة على العوامل النفسية تماماً ، ولا التحكم في السلوك الاقتصادي للمستهلك ، بحيث نقضى كلية على

(١) وهيب مسيحه . اقتصاديات السكون والحركة . ص ٣٦

نواحى الضياع فى الاستهلاك . وكل ما فى استطاعتنا هو أن نحصر هذا الضياع ما أمكن وباستمرار فى حد أدنى . وأول خطوة يجب أن نتبعها لترشيد الاستهلاك هى رفع دخول الطبقات الفقيرة ودون المتوسطة ، وهذا ما سنعالجه تفصيلا فى الفصل التالى الخاص بالترشيد وعجز الاستهلاك ، ثم هيمنة الدولة على اتجاه المدخرات للاستثمار بحيث تكفل التوزيع الرشيد للعمل البشرى على الفروع المختلفة لإنتاج السلع والخدمات ، وبحيث يحقق هذا التوزيع أوفر قسط من الرفاهية الاقتصادية للفرد المتوسط فى الجماعة . كما يجب التخلص ما أمكن من «الوسطاء» الذين يحظون بأبهة الأرباح على حساب المنتج والمستهلك ، حتى ليقول الأستاذ ويذرز H. Withers « هم الوسطاء فى كل العصور الذين يأخذون من اللبن القشدة »^(١) فلا عجب إذا كان القضاء على الوسطاء من أهم أهداف الترشيد ، الذى يستطيع أيضا إدخال طرائقه العملية فى شتى نواحى النشاط الاقتصادى التى تتوسط ما بين الإنتاج والاستهلاك من شراء ونقل وتخزين وتغليف وتسليم إلى المستهلك ، وبذلك نحقق الاقتصاد فى العمل المبذول فى كل من هذه العمليات إلى درجة كبيرة . لاسيما إذا تعاونت الاتفاقات الصناعية على ترشيد التسويق ، وعلى القضاء على نواحى الضياع المتسببة عن المنافسة . وفيما يلى بيان بنواحى الضياع فى كل من الاستهلاك والتوزيع والنقل وطرق مكافحتها :

أولا — نواحى الضياع فى التوزيع والنقل :

وأهمها كثرة الحلقات التى تتألف منها السلسلة بين المنتج والمستهلك ، وما يتضمنها من صفقات شراء وبيع غير ضرورية لخصها الرئيس هووفر Hoover فى تقريره كوزير للتجارة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٤ فيما يلى :^(٢)

١ — الضياع المترتب على نقل سلع تالفة ، أو غير قابلة للبيع . ومثال ذلك أن ٥٠ فى المائة من التفاح الوارد إلى نيويورك يرمى لعدم صلاحيته للأكل . ويمكن علاج ذلك بالفحص فى مكان التصدير فلا تصدر غير المنتجات السليمة ، وغير المعرضة للتلف بسرعة

(١) Hartly Withers : Everybody's Business. p.p. 132-133

(٢) Chase : The Tragedy of Waste. p.p. 215-216.

٢ — تلف البضائع الناشئ^{*} عن تأخر أو ازدواج نقلها وشحنها . وهذا ما يعالج بترشيد النقل بحيث تصل المنتجات إلى المستهلك من أقرب منتج وفي أقصر وقت .
ففي أثناء الحرب العالمية الأولى مثلاً اقتصدت مصلحة الوقود في أمريكا ١٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ربة / ميل بمنطقتها للفحم Zoning وذلك بجعل التسليم إلى المستهلكين من أقرب منجم .

وبنفس الطريقة اقتصدت بريطانيا العظمى ٧٠٠,٠٠٠ ربة / ميل . ويساعد كارتل تحديد الأسواق على ملافاة الكثير من الضياع في هذه الناحية ، لا سيما إذا روعى عامل النقل في توزيع مناطق التصريف على أعضاء الكارتل ، فيختص كل منها بالمنطقة الأقرب إليه . ويجب الاهتمام بترشيد النقل واختيار وسائل النقل الأصلح لكل سلعة . وأن يكون في طبيعة اهتمامنا إنشاء وتحسين الطرق كشرايين الحياة الاقتصادية . وأن نراعى في ذلك مقتضيات الصناعة وحاجات التجارة ، وليس مجرد الاستعمال العادى للسيارات الخاصة . ولهذا يجب أن نهتم في إنشاء الطرق بتقويتها وتوسيعها لاحتمال الحركة التجارية في الحاضر والمستقبل . وهذا ما أخطأت أغلب الدول باغفاله ، حتى لنجد أغلب طرقها لا تنفى بحالتها الراهنة لهذا الغرض . ففي ١٧ دولة مثلاً يوجد ٧٤٠ جسراً غير وافية لاحتمال حاجيات الحركة التجارية^(١) . ولا تخفى أهمية الطرق والجسور في عصر حلت فيه السيارة محل القاطرة ، مع مراعاة أفضلية السيارة من حيث أنها تساعد على توزيع أنسب للسكان على الرقعة الجغرافية للدولة . فلقد كانت الطرق شرايين الامبراطورية الرومانية ، ولم تنم التجارة في القرون الوسطى إلا بنمو الطرق . كما وأن الصناعة الكبيرة التى أعقبت الثورة الصناعية الأولى لم تخرج إلى حيز الإمكان إلا بفضل طرق مكدام Macadam وتلفورد Telford وقنوات برندلى B rindley وسكة حديد ستيفنسن Stvenson وهكذا فالنقل الآن أعظم حيوية مما كان في أى وقت مضى للجماعة الصناعية الحديثة

Britain's Industrial Future, 1930. p.p. 286-292.

(١)

ويجب أن نضعه في المكان الأول بين بنود الإنفاق العام . وهذا ما أشار إليه تقرير وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية المعنون Highways and Highway Transportation بقوله : « ليست الطرق المتقدمة بالسكاليات فعني بها متى توافرت الموارد والوسائل ونرجئها إذا لم تتوافر . والحق أننا نحسر كثيراً إذا لم نعمل على تقدم الطرق ... ونحسر أكثر من نفقة إصلاحها وتقدمها » . وتعد أمريكا في طليعة الدول المهتمة بإنشاء شبك الطرق وتسهيل المواصلات بين نواحيها الجغرافية الواسعة وتنافسها في هذا المضمار ألمانيا وإيطاليا بمشروعات « الأوتوستراد » أو طرق السيارات الفسيحة التي سخت الدولتان في الإنفاق عليها قبل الحرب لتسهيل نقل الجيوش والعتاد في أقصر وقت من مكان لآخر .

٣ — صعوبات التصريف بسبب الإمدادات العشوائية للأسواق وعمليات الاسترجاع والتنقل من جهة إلى أخرى بحثاً عن المستهلكين . ويمكن علاج ذلك بالتنظيم العلمي للتصريف وتحليل الأسواق ودراساتها عن طريق إحصاءات التوزيع واستقصاءات القوة الشرائية . ولم تظهر الحاجة إلى التنظيم العلمي للتوزيع إلا عقب تقدم طرائق الإنتاج الكبير وظهور الدول الصناعية ذات الطاقة الإنتاجية الضخمة التي لا بد لها من أن تتلمس الأسواق لمنتجاتها الوفيرة ، والتي تتعرض لمشاكل تكس فائض من هذه المنتجات إذا لم تجد سوقاً لتصريفها . ولم يعد من المرغوب فيه أن يستمر المنتجون في إنتاج سلع يأملون أن يجدوا لها مستهلكين . وأصبح الإنتاج القائم على الحدس والتخمين ، بمعنى تقدير ما ينتظر أن يكون عليه الطلب ، ألعوبة خطيرة ؛ واقتنع المنتجون بضرورة بناء الإنتاج على التنظيم العلمي للتوزيع ، أو بعبارة أخرى على الدراسة العلمية للأسواق . فبعد أن كان المبدأ السائد فيما مضى أن ينتج المنتجون بضائعهم على فرض أن سيجدون لها مستهلكاً في جهة ما ، قربت أم بعدت ، وبعد أن كان الإنتاج على هذا النحو أشبه ما يكون بسكب سائل من وعاء بلا قياس وإلى

غير حد ، أخذ رجال الأعمال يدركون أن التوزيع . يجب أن يسير خلفاً لا قدماً ^(١) بدلاً من افتراض وجود المستهلكين ، أصبحوا يرون من الأقرب والأقرب إلى المنطق أن يستقصوا أولاً عن وجود مستهلك من عدمه . وفي حالة وجود المستهلك أن يتعرفوا أين يوجد وبأى عدد ، وما طاقته على استهلاك منتجاتهم ، ولم يستطع أن يدفع للحصول عليها ، وما هي احتياجاته ، وعلى أى نحو يرغب في أن تكون السلعة إلخ . وما إن بدأ المنتجون ينحون هذا النحو في إنتاج منتجاتهم وتوزيعها ، حتى ابتدأت حركة « التوزيع العلمى » القائمة على دراسة الأسواق واحتمالات التصريف وبالتالي مطابقة الإنتاج لنتائج هذه الدراسة .

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أسبق الدول إلى تطبيق مباحث السوق . وبدأت هذه المباحث أول ما بدأت في صورة إيفاد محققين لتقصي رغبات المستهلكين وطاقه شرائهم وفقاً لاستثمارات خاصة توزع على المستهلكين للسلعة من قبيل الاستفتاء . وتؤخذ دلالة البيانات المجموعة كعينة تصور حالة السوق . ولم تكن النتائج الأولى لهذه المباحث بالمرضية ، وذلك لعدم أمانة المحققين ، أو لعدم كفاية العينة الإحصائية المستقصى عنها ، أو لأسباب أخرى . وأصبح من الواضح لكى تأتى مباحث السوق بنتائج طيبة ، أن تراعى في إعدادها الاعتبارات الآتية ^(٢) :

- ١ — أن يؤلف عدد الأشخاص الذين يستفتون عينة إحصائية كافية من حيث نسبة التمثيل ، وأن تراعى في البيانات المجموعة الدقة والأمانة .
- ٢ — مراعاة العوامل النفسية عند استقصاء المستهلكين بحيث يكون توجيه الأسئلة طبيعياً ومطمئناً ، وأن تتناول ما يفعله الناس حالياً وما يرغبون في أن يفعلوه .
- ٣ — أن تجرى هذه المباحث في فترات دورية ، غالباً كل سنة نظراً لتغير

R. Simmat, - Siecientific Distribution p.p. 12—15.

(١)

(٢) المرجع السابق ص. ٤٤ — ٤٨

رغبات المستهلكين وتفضيلهم لهذه السلعة أو لتلك . وأن تقارن نتائج هذه المباحث بما يماثلها في الأعوام السابقة للوقوف على الاتجاهات العامة لرغبات المستهلكين .

٤ — دراسة العادات الشرائية الحالية للمستهلكين وتتبع العوامل التي أدت إلى تكونها . ثم التنبؤ بالتغيرات التي ينتظر أن تطرأ على هذه العادات مستقبلاً .

٥ — عمل إحصائيات مقارنة للوقوف على العلاقة بين المبيعات ونفقة الإنتاج ، وبين نفقة الإعلان ، وبين نفقات النقل والتخزين إلخ . . حتى يستطيع رسم سياسة توزيع رشيدة .

٦ — دراسة الحالة الاقتصادية عامة وتعرف اتجاهاتها المستقبلية ، وكذا توزيع الدخل الأهلي على الأفراد إلخ . . نظراً لما لتوزيع الدخل من تأثير في الطلب على الكماليات والضروريات . فإذا كانت ٥٠ ٪ من العائلات في منطقة معينة يزيد دخلها السنوي على ٥٠٠ جنيه فإن مسائل التسويق فيها تختلف كثيراً عنها في منطقة أخرى يزيد دخل ٥ ٪ من عائلاتهما على هذا المستوى . ذلك أن الطلب على الكماليات سيكون في المنطقة الأولى أكبر كثيراً منه في المنطقة الثانية .

٤ — العمل على زيادة حجم الوحدات القائمة بعملية التصريف . ذلك لأنه كلما كبرت وحدة التصريف ، كانت أكثر إلماًاً بظروف السوق ، وكانت عمليات النقل والعرض والتغليف أقل نفقة . وتحقق هذه الزيادة في حجم وحدة التصريف إما في صورة تأليف كارتل للبيع أو مجلس تسويق ، وإما في صورة المتاجر العامة ومتاجر السلسلة Departmental Stores & Chain Stores . ومن شأن هذا النوع من المتاجر أن يساعد على الإمدادات الحكيمة للأسواق فضلاً عما يحققه من اقتصاد في نفقات التصريف والتخزين والنقل والتسليم إلخ . . والمتاجر المسلسلة هي متاجر موحدة الإدارة تتشعب كنفروع في الأحياء والمدن مثل محال باتا وشركة بيع المصنوعات المصرية . وينتشر هذا النوع من المتاجر عادة في السلع الضرورية والمستمرة الاستهلاك كالبقالة والحلوى والسجائر والعقاقير والألبان . إذ

تتميز هذه الفئة من التجارة بانتظام الزبائن وكبر دورة العمل Tur nover ونقص مصاريف الإعلان . وفي هذه الأنواع من التجارة بلغت متاجر السلسلة أرقاما ضخمة من حيث عدد المتاجر ، وهذا اتجاه ينبغي تعزيزه وتقويته ، إذ أن متاجر السلسلة أفضل من المتاجر الصغيرة المتعددة ، التي تكثر في هذه الفئة من التجارة ، والتي في متناول أى فرد أن يمارسها بدون خبرة و برأس مال بسيط . أما المتاجر العامة فهي بمثابة أسواق عامة تباع جميع أنواع السلع وصنوفها أو أغلبها . وهي لا تنتشر إلا في المدن الكبيرة ، ولا تنسج المدينة الواحدة إلا لعدد محدود منها . فمثلا المدينة التي تعدادها ٥٠٠.٠٠٠ نسمة تنسج عادة لثلاثة أو أربعة متاجر عامة . ولكن لو أضيف إليها متجر جديد ونجح لكان نجاحه على حساب المتاجر القديمة . وتحقيق جمعيات التعاون للاستهلاك بفروعها المتعددة في مختلف المدن والأحياء المزاي التي تحققها المتاجر المسلسلة ، بل هي تحققها إلى حدود أبعد . والحق أن انتشار هذه الجمعيات يعود بفوائد جمة على المستهلك ، ويساعد على ترشيد الاستهلاك . ولهذا انتشرت بسرعة في أغلب الدول المتقدمة . ففي إنجلترا مثلا ينخرط في جمعيات التعاون الاستهلاكية أكثر من خمسة ملايين عائلة ، أى ما يوازي ثلث السكان . ويؤلف المشتركون في جمعيات التعاون للاستهلاك في فرنسا وألمانيا وسويسرا ما يقرب من هذه النسبة ، وفي بريطانيا تألفت جمعية تعاونية لتجارة الجملة تمد الجمعيات الاستهلاكية المحلية بالسلع المختلفة ، وقد أنشئت عام ١٨٦٣ حاوية ٤٥ جمعية تعاونية محلية . وفي عام ١٩٢٣ بلغ عدد ما تظمه ١٢٠٩ جمعيات . وتقوم تلك الجمعية التعاونية الإنجليزية لتجارة الجملة بإنتاج الكثير من السلع التي توردها للجمعيات المحلية ^(١) . إذ هي تملك مصانع للحلوى والبسكويت والشكولاته والكافو والألبان والسجائر والخل ومطاحن للدقيق ، ومناجم ومزارع في بريطانيا وما وراء البحار ، ولها أسطول بحري

وأسطول للصيد . وتبلغ مساحة الأرض التي تملكها في بريطانيا ٣٣٠٠٠ فدان وفي الهند ٣٥٠٠٠ فدان ، وذلك بالاشتراك مع الجمعية التعاونية الاسكتلندية لتجارة الجملة . وفي الاتحاد السوفيتي تهيمن جمعيات التعاون الاستهلاكية على نحو ثلاثة أرباع تجارة التجزئة . وتستخدم الجمعيات نظام الاشتراك في السلع اليومية الاستهلاك كالخبز واللبن ، وتقوم بعملية التوريد إلى المنازل . وفي ليننجراد وحدها تقوم الجمعيات التعاونية بعملية التوريد إلى ما يقرب من ربع مليون شخص في بيوتهم . والجمعية التعاون الاستهلاكية في تلك المدينة ٤٠٠ فرع ، ويقدر عدد أعضائها بنحو المليون . وقد أنشأت عام ١٩٣٣ متجراً عاماً مركزياً في قلب المدينة به ما يقرب من ٢٥٠٠٠ سلعة مختلفة . ولتسهيل تداول السلع في الريف أسست اللجنة المركزية لمؤتمر جمعيات التعاون الاستهلاكية ٥٠٠٠ متجر عام في القرى الرئيسية عام ١٩٣٦ — ١٩٣٧ . وإلى جانب المتاجر التعاونية تمتلك قومية سارية التكوين متاجر سلسلة في شتى أنحاء الاتحاد كطريقة غير مباشرة لتحديد الأسعار ، وكذا بعض المتاجر العامة وأسواق الخضراوات « البازار » . وتوجد في الاتحاد السوفيتي أيضاً بعض المتاجر المسلسلة التي تديرها الاتحادات الصناعية الكبيرة لبيع منتجاتها إلى الجمهور مباشرة ، إلا أن هذا النوع من الاتجار لم يشجع تفادياً للازدواج ، وحتى تهتم الاتحادات الصناعية بالإنتاج الصناعي وتفرغ له قبل كل شيء . ونرى هذه الظاهرة في الدول الرأسمالية حيث تقوم بعض المصانع الكبيرة كمصنع فورد للسيارات ، وشركة مترو جولدوين ماير السينمائية في الولايات المتحدة ، ومصانع باتا للأحذية بتصريف منتجاتها بنفسها بإنشاء المتاجر المسلسلة في مختلف الدول والمدن . ولقد حققت بحلولها هذا محل الوسطاء وفورات كثيرة ساعدت على خفض أسعارها واتساع سوقها .

٥ — التوزيع غير الموجه للمنتجات فنراها تشح في بعض الأوقات على نحو ينذر بحدوث المجاعة ، ونراها تزداد في أوقات أخرى على الحاجة ، مما يترتب عليه تقلبات ضارة في مستويات الأسعار ، فضلاً عن تشجيعه لعمليات المضاربة . وهذا يمكن

علاجه بتقديم التنبؤ الإحصائي لاسيما إذا تعاون المنتجون فيما بينهم لهذا الغرض ، كما يفعل المنتجون الأمريكيون بقبادهم البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات الفنية والإدارية ، وباشتراكهم في البحث العلمي وتعاونهم فيه مع الهيئات الحكومية والعامة مما يعود عليهم بالنفع جميعا .

٦- الضياع الناجم عن المضاربة والتخبطات في التوزيع ، والمترتب على الأسباب السابقة والذي يدعو المنتج والموزع إلى رفع الأسعار لتغطية نفسه من الخسائر المحتملة في المستقبل .

ثانياً - نواحي الضياع في الاستهلاك :

تناولنا في أول هذا الفصل عملية الاستهلاك بصفة عامة وعرضنا عوامل الاقتصاديات والنفسية المتقلبة والتي تفقدها الكثير من الاستقرار ، وبسطنا ما بدا أنه كفيلا بتحقيق استقرار وترشيد تلك العملية . ونعود فنعالج بعض نواحي الضياع الخاصة التي تسكتنفها ، وتتلخص فيما يلي :

١- المخدرات والمكيفات : فهذه صنوف استهلاكية ضارة من شأن الانفاق عليها أن يستنفد جانباً من القوة الشرائية العامة . هذا الجانب يعد ضياعاً ، بمعنى أنه كان سينصرف على الضروريات لو لم يصرف عليها . وليس تحريم إنتاج تلك الصنوف الضارة من سلع الاستهلاك ، وبالتالي تحريم استهلاكها ، بالأمر السهل . إذ يستمر إنتاج هذه السلع بعد تحريمها ، فتنتج وتهرب في الخفاء ، وتتداول بأثمان مرتفعة ، ويتضاعف شرها . فقد أصدرت بعض الدول في عصور مختلفة قوانين بتحريم التدخين أو الخمر دون جدوى . بل لقد وصل التحريم إلى حد أن جعلت روسيا الإعدام عقوبة للتدخين في قانون عام ١٦٣٤ ، ومع هذا اضطرت للدول عن هذا القانون بعد أن وجدت التحريم غير مستطاع عملياً . وحدث مثل هذا بالنسبة للدخان في تركيا ، وأخيراً بالنسبة للخمر في الولايات المتحدة الأمريكية . والطريقة المتبعة حالياً هي طريقة فرض ضرائب إنتاج كبيرة على هذا النوع من السلع المراد خفض استهلاكها

إلى أدنى الحدود . إلا أن هذه الضرائب سلاح ذو حدين ، إذ هي تضر أولاً بأفراد الطبقات الفقيرة دون المتوسطة الذين لا يستطيعون التخلص من عادة استهلاك هذه السلع ، فيشترونها على حساب بنود الإنفاق الأخرى ، وبهذا يلقون بأنفسهم في نوع من الفقر الثانوى ، أى الفقر المترتب على إساءة توزيع دخل الفرد ، بفرض كفايته ، على بنود الاستهلاك^(١) . ولا يفوتنا أن نوضح من الناحية المالية أن هذا النوع من الضرائب يعد هابطاً بالنسبة للأغنياء ، لأن عبء الضريبة الثابتة أشد على أصحاب الدخل الصغيرة منه على أصحاب الدخل الكبيرة . ولعل أفضل الطرق لمكافحة هذه الأنواع الضارة من بنود الاستهلاك هو هيمنة الدولة على اتجاه المدخرات المعدة للاستثمار ، ومنعها استخدام رؤوس أموال جديدة في صناعات هذه البنود ، جنباً لجنب مع تعليم المستهلك بأحدث وسائل الدعاية غير المنفرة ! والعمل على تحويله إلى السلع أو خدمات أخرى نافعة تغنيه عنها ، على أن تيسر له سبل شرائها بأثمان معتدلة أو بالتقسيط .

٢ - الإعلان والعادات الشرائية الخاطئة : من أهم مظاهر الضياع في الاستهلاك الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الجهل والخرافة في شراء الضروريات . فالعادات الشرائية تميل لأن تكون ثابتة مهما كانت خاطئة . وغالباً ما يقوم استهلاك الفرد على أساس عشوائى مرتبط لعل أساس رشيد ، إذ هو يستند على عادات شرائية غالباً ما تكون خاطئة ، ويستمر الفرد في أدائها لأنه وجدها هكذا ، أو بدافع التقليد للغير . ولو شاء كل منا أن يخلو إلى نفسه ويمتنع الفسكر في فائدة أنواع الملابس التي يرتديها وأشكالها ، وفي مدى ما تحققه من النفع قطع الأثاث في المنزل ، لوجد أن الكثير منها لغير مضرورة ، بل هو غالباً غير مريح وضار من الناحية الصحية

(١) يفرق الاقتصاديون عادة بين نوعين من الفقر وهما : أ - الفقر الأول Primary poverty وذلك عندما يكون دخل الفرد غير كافٍ للحفاظ على كيانه الطبيعى ، أى لسد ضروريات الحياة . ب - الفقر الثانوى Scondary poverty وذلك عندما يكون دخل الفرد كافياً للحفاظ على كيانه الطبيعى إلا أنه يسبى توزيعه على بنود الإنفاق كأن يسرف في المظاهر أو ينفق فوق طاقته فيضطر إلى الاستدانة إلخ . . .

أو النفسية^(١) إنما هو يستهلكها على هذا النحو بدون تفكير فيما تحققه من إشباع ، بل لمجرد الظن أنها لا بد محققة للذين يستهلكونها إشباعاً ، قد يغيب عنه ولكنه لا يغيب عن الآخرين ، وإلا لما كانت هذه السلع شائعة الاستهلاك . ومن أوضح الأمثلة للعادات الشرائية الخاطئة ، أن الناس يشترون التفاح للونه الأحمر وليس لقيمته الغذائية ، كما يفضلون الخبز الأبيض والأرز المقشور على الخبز الأسمر والأرز غير المقشور ، وهما الأفضل من الوجهة الغذائية . كما يلاحظ الإقبال على اللحوم المرتفعة الثمن بالنسبة للحبوب والخضروات والألبان التي هي أكثر قيمة غذائية ، وأصح وأرخص . فإذا أمكننا بأية طريقة تعليم المستهلك الأصناف التي تعطى أقصى قيمة غذائية بأقل نفقة لاقتصادنا الكثير من العمل الإنتاجي ؛ وهذا ما تناوله بالتفصيل الأستاذ هنري هاراب^(٢) في كتابه « تعليم المستهلك » . ويعد الإعلان مسئولاً إلى حد كبير عن تكوين مثل هذه العادات الشرائية الخاطئة . وهذا ما يبدو بجلاء في الحملات الإعلانية المغرية بالتدخين . وقد يعمد المعلنون إلى تشكيك الناس في سلع قديمة أو سلع جديدة في حوزتهم ، لم تبلى أو تستنفد بعد ، لينصرفوا عنها إلى شراء سلع جديدة . وهذا أيضاً يمثل ضياعاً في الاستهلاك ، والمسئول عن هذا النوع من الضياع هو تقلبات الأزياء . ولقد قدر أحد المفكرين الاقتصاديين الحاجات الشعورية التي يشبعها المستهلكون إجمالاً بنصف جملة ما يستهلكون . أما النصف الآخر فيتوقف على التوجيه أو الإيعاز الذي يقوم به رجال الأعمال عن طريق الإعلان ، وهو لغرض الربح الخاص ، وليس بالمرغوب فيه تماماً . لأن المستهلكين قد يوجهون إلى استهلاك سلع ليس من صالح الجماعة أن تتوسع في إنتاجها واستهلاكها . إلا أن هناك حملات إعلانية تعليمية تقوم بها الاتحادات التجارية بدون مراعاة المشروعات الفردية والمصالح الخاصة . وينصب هذا النوع من الإعلان على السلع

Waite : Economics of Consumption p. 79

(١)

Henry Harrap : The Education of the Consumer.

(٢)

الجديدة ، أو المستعاضات الجديدة ، أو التحسينات الجديدة في السلع . إلا أن استهلاك هذه السلع من شأنه أن يقلل من استهلاك بنود استهلاكية أخرى . ويبلغ ما ينفق سنوياً على الإعلان في الولايات المتحدة الأمريكية نحو البليون ونصف البليون من الدولارات ، والمستهلك هو بالطبع الذى يتحمل هذا عن طريق ارتفاع الأسعار . ويمكن الاقتصاد كثيراً في نفقات الإعلان بواسطة الاتحادات الصناعية ، إذ هو يعد من أعراض حمى المنافسة ، وكذا بالتنميط الصناعى ، وبتعليم المستهلك ، والعمل على تكوين عادات شرائية حسنة ، وتغليب البواعث الشرائية الرشيدة للمستهلك وهى الحكمة والاقتصاد ، والقضاء على البواعث الوجدانية كالتقليد وحب التميز والزهو والطموح والدهشة والخجل وخيفة الأتهام بالتأخر ، وما إلى ذلك من خلجات النفس التى تسعى الإعلانات لإثارتها فى الإنسان^(١) .

٣ — جنون الأزياء وتعدد أقماط المنتجات : وهذا ما تحدثنا عنه تفصيلاً فى الفصل الأول الخاص بالتنميط ، مبينين أن تغيرات الأزياء والنماذج المتعددة إن هى إلا تقلبات مفتعلة لحمل المستهلكين على الشراء ، مع أنها لا تعكس رغباتهم ، وقد تنافر مع أذواقهم إلى حد كبير . وهم إذ يقبلون عليها ، فإنما يفعلون ذلك تحت تأثير الحملات الإعلانية الواسعة النطاق التى تولد فى نفوسهم شعوراً بأنهم يكونون متأخرين إذا لم يقبلوا عليها . وتبدو هذه الظاهرة بوضوح فى أزياء السيدات . كما امتدت أيضاً إلى السيارات وأجهزة الراديو والأثاث ، إذ أصبح الأغنياء يغيرون هذه الأشياء سنوياً ليتمشوا مع الطراز الحديث ، ولم يبق إلا أن تهدم القصور ويعاد بناؤها كل عام ! ولا يخفى ما تسببه سرعة تغير الأزياء من ارتفاع فى نفقات الإنتاج والتوزيع . وأن المستهلك قد يترك بعض السلع قبل أن يحصل على الفائدة المرجوة منها ، أو قبل أن تصبح غير صالحة للاستعمال . وهذا ما يعبر عنه اقتصادياً بنقص فى جملة الإشباع العام ، وهو ولا شك من أبرز نواحي الضياع فى نظامنا الاقتصادى .

٤ — مواد الترف ، وما فوق الكماليات ، ومقلداتها الرخيصة : تعتبر الكماليات

وما فوق الكماليات ، وغيرها من مواد الترف من أبرز نواحي الضياع في الاستهلاك من حيث أنها تؤدي إلى انصراف وحدات العمل ورأس المال عن إنتاج جانب من الضروريات التي تحتاج إليها الجماعة ، والتي لا تستطيع إنتاجها لنقص دخول الطبقات الفقيرة . وتبدو خطورة الكماليات في أنها تستنفد جزءاً كبيراً من الدخل الأهلي ، قدر بالثلث في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ أي أن الإنفاق على الكماليات يبتلع ثلث مجموع القوة الشرائية للشعب الأمريكي ، وحوالي خمس هذه الكماليات مما يصح اعتباره فوق الكماليات . ويذهب البعض في تبرير الكماليات إلى أنها تفتح أبواب العمل أمام الكثيرين ، وهذا تبرير خاطئ يستند إلى فرضين بعيدين كل البعد عن الواقع : أولهما أن رؤوس الأموال التي تنفق على الكماليات ، لا يمكن إنفاقها على شيء آخر ، وثانيهما أن العمال الذين يستخدمون في إنتاج الكماليات لا يمكن استخدامهم في إنتاج شيء آخر . ومن هذا يتضح أن حصر الكماليات في الحدود المعقولة والقضاء على مافوق الكماليات ، لا يعني القذف بالعمال إلى هوة البطالة ، وإنما مجرد نقلهم من أعمال أقل نفعاً للجماعة إلى أعمال أكثر نفعاً لها ^(١) . وهذا هو ما يحدث في الاقتصاد المرسوم بتقديم الضروريات على الكماليات . إذ لا تسمح الدولة المطبقة للنهج الاقتصادي والمهيمنة به على اتجاه المدخرات للاستثمار ، بتشغيل رؤوس الأموال الجديدة إلا في الصناعات النافعة أو الأكثر نفعاً للجماعة . ونحن إذا حللنا الكماليات وما فوق الكماليات وبحثنا عن علتها ، لوجدناها تنحصر في التفاوت في توزيع الثروة . ولرأيناها تبدأ في الطبقات العليا بمحاولتها التميز على غيرها بإحاجات معينة تبتدعها ، ثم لا تلبث أن تقلدها الطبقات الأدنى منها ، مدفوعة بشعورها بالنقص أو بحب التميز ، في نفس هذه الحاجات أو مقلداتها الرخيصة فكان ضرر الكماليات وما فوق الكماليات لا يقتصر على كونها إنفاقاً ضائعاً بالنسبة للأغنياء وإنما تستنفد ، وهذا هو الأهم ، جانباً من القوة الشرائية

The Economic Wastes of Luxury, New York, 1922.

(١) ص. ١٦٥-١٦٦

الضئيلة للطبقات الفقيرة ، وتجعل تلك الطبقات تضحي ببعض ضرورياتها في سبيل التمثل بالمترفين الذين لا يجدون أين ينفقون أموالهم الزائدة عن الحاجة ، فيبتدعون السكاليات وشتى صنوف الترف من وقت لآخر . ولا شك في أن تضحية الطبقات الفقيرة ببعض ضرورياتها على هذا النحو خسارة اجتماعية واقتصادية كبيرة . ويجب إشعار الأغنياء بمسئولياتهم الاجتماعية الجسيمة عن توجيه الاستهلاك شطر هذه المواد التي لا طاقة لدخول الطبقات الفقيرة ودون التوسطة بها ، والتي لا تحقق نفعاً معقولاً للمستهلك . كما يجب تنبيه تلك الطبقات إلى خطر الاسترسال في محاكاة الأغنياء في مظاهر التميز ، واستئصال مركب النقص من نفوسهم ، وجعلهم يهتمون بالاستهلاك من ناحية المصلحة الرشيدة للفرد ، بدلا من مجارة الغير في استهلاكهم كمجرد أفراد في قطيع . ويجب أن يهتم المستهلك بالاستهلاك اهتمام المنتج بالإنتاج ، مع الشعور بالكيان الخاص والمسئولية^(١) ؛ ولهذا الغرض المعقول يتعين إدخال المبادئ البسيطة للمحاسبة المنزلية والتدبير المنزلي في الحد الأدنى للثقافة حتى يتعرف الناس إلى أي حد يسير استهلاكهم على أساس رشيد . ولا شك أن إدخال هذه الناحية من الثقافة الإنسانية في برامج التعليم ، من شأنه إشعار الأفراد بكيانهم الخاص كمستهلكين ، وبأهمية عملية الاستهلاك في الحياة الاقتصادية . ولو عزز هذا بالحملات الإعلانية القومية التي ترمي لتعليم المستهلك لأتى بأعظم النتائج^(٢) . خصوصاً إذا وجهت تلك الحملات توجيهاً قومياً صالحاً بواسطة هيئات عامة علمية لا مصالح خاصة لها ، وغرضها الأسمى تحقيق الرشد والكفاية في عملية الاستهلاك .

٥ — غش المنتجات : وهو أكثر حدوثاً في الضروريات منه في السكاليات . وقد ينعدم في السكاليات الحديثه العهد بالظهور ، لأن المنتجين لا يقدمون على غشها إلا بعد أن تصبح عادات شرائية لاشعورية . ولقد استخلص الدكتور « الن »

L.B. ALLEN من أبحاثه وتجاربه أن نسبة تتراوح بين ٨٪ و ١٥٪ من الطعام المبيع مغشوشة أو فاسدة . كما قدر ألفرد ماك كان Alfred Mac Cann عدد الذين يمرضون في الولايات المتحدة الأمريكية بفعل الغذاء المغشوش بثلاثة ملايين في السنة . ولندل على ما يتضمنه الغش من ضياع نسوق المثل التالي ، وهو أنه في فبراير ١٩٢٣ نقل ٣٨٠.٠٠٠ جالون من زيت بذرة القطن من هوبكن إلى إيطاليا لتفريغها وإعادة تعبئتها من جديد ، وتصديرها إلى الولايات المتحدة كزيت زيتون نقي^(١) . وهكذا نرى أن المستهلك عرضة لأن تنطلي عليه شتى ضروب الغش الذي يتحايّل عليه المنتج بدافع المنافسة ، متى توهم أنه لن يستطيع القضاء على منافسيه إلا بغش المنتجات ، أى بخصّص السعر على حساب النوع . والذي يؤسف له ، كما رأينا ، كون الغش في الضروريات أكثر وأيسر منه في الكماليات ، وذلك أولاً لكثرة عملاء المواد الضرورية ودوام استهلاكها ، وثانياً لعدم تدقيق المستهلكين في فحصها أثناء شرائها مما يشجع المنتج الذي يغش على الاستمرار في عملية الغش ، ما دام يقوم بها بطريقة تنطلي على غالبية المستهلكين . بعكس الحال في الكماليات ومواد الترف ، حيث يفكر الفرد أولاً قبل شرائها ، ويفاضل بينها وبين مشتريات أخرى . وذلك لقيام الشراء على عامل المزاج الخاص ، ولأن الكماليات ومواد الترف هي سلع مرتفعة الثمن نسبياً ، ولا تستهلك بصفة مستمرة كالضروريات . كما أنها لا تشتري إلا من وحدات الدخل القريبة من الحد ، وهنا تكون عملية المفاضلة على أشدها في نطاق الجزء المحدد الباقي من دخل الفرد المحدود بعد استنفاد الضروريات للجانب الأكبر منه بدون مفاضلة أو تفكير . وفيما يلي بيان بطرق الغش الشائعة نسردها باختصار :

(١) نزع عنصر هام من المادة أو السلعة لارتفاع ثمنه نسبياً ، كما هو المتبع في العقاقير والأدوية والمشروبات .

(٢) الاستعاضة عن العناصر الهامة بعناصر رخيصة غير نقية ، وما أكثر ما تكون ضارة بل سامة . وكذلك الخلط بعناصر غريبة لزيادة الوزن أو الكم ... إلخ .

(٣) محاولة تغطية النقص في السلعة أو المادة أو الأداة بشتى وسائل الطلاء والتزيين والإخفاء .

(٤) غش العلامات التجارية ، أو مصدر البضاعة ، أو حقيقة عناصرها .

(٥) تهريب المواد قبل اختبارها عند الجهات الحكومية المختصة المكلفة بالتأكد من انطباقها على المواصفات .

وتعمل الحكومات على محاربة هذه الأنواع من الغش وذلك بقوانين العلامات التجارية ، و بنظام التفتيش الصحى ، وبالرقابة الدقيقة على الإنتاج . كما توجد فى أمريكا جمعيات ومعاهد لمد المستهلك بالمعلومات الضرورية لتحقيقه من جودة السلعة ولضمان عدم غشه ، نذكر منها « معهد التدبير المنزلى » The Good Housekeeping Institute « واتحاد المشترين التعليميين » The Educational Buyer's Association لمشتريات المدارس والجامعات . ومعهد جريدة « النيويورك هرالد تريبيون » الذى يضمن البضائع المعن عنها فى الجريدة بفحصها للتأكد من صحة المزايى والأوصاف المنوه عنها فى الإعلان .

(٦) المضاربة : وما يترتب عليها من عدم الاستقرار فى الحياة الاقتصادية ، مع ما يحمله بين طياته من خسائر وضياع ، وتقلقل فى توزيع الثروات بإثراء البعض على حساب البعض الآخر ، واجتذاب احتمال الكسب للمقامرين غير المختصين ، وتحويل جانب من رؤوس الأموال عن الإنتاج إلخ .. وإذا كان بين الاقتصاديين من يبرر المضاربة بأن لها وظيفتها فى تحديد الأثمان وتحقيق التوازن بين العرض والطلب وتخفيف حدة تقلبات الأسعار ، فهذا وإن لم يعوزه بعض الصحة ، بمثابة من يحرق بيتاً بأسره ليشوى دجاجة واحدة على النار ! وأفضل وأسلم للحياة الاقتصادية أن تشرف الدولة على تحديد الأثمان ، وتمنع منعاً باتاً الألعاب المضاربة ، وتقضى كلية على المقامرة ، وهى ذلك النوع من المضاربة الذى يقوم به أشخاص لا يلمون الإلمام الفنى السكافى

بظروف السوق ، ويضاربون في البورصات كما لو كانت ميادين للمراهقات على الصعود أو النزول ، شأنها شأن سباق الخيل . ولقد عمت الشكوى في الولايات المتحدة الأمريكية من اشتراك طوائف كثيرة من غير المشتغلين بشئون المال والتجارة في مضاربات البورصة . حتى لقد نسب البعض إلى حمى المضاربة حدوث كساد ١٩٢٩ ونعتوا بورصة الأوراق المالية في نيويورك « بحجيم المقامرة » ، وطالبوا بالحد من المقامرة ، وتضييق المجال على الدخلاء المغامرين في البورصات ، ومحاربة مروجي الإشاعات والأخبار الكاذبة ، وعملاء البيوع الصورية ، بأشد الوسائل وأقصى العقوبات .

٧ — الإنفاق الحربي : وهو من أهم مظاهر الضياع في الاستهلاك . وذلك لاستنفاده لجانب كبير من ميزانيات الدول . كان سيعود على الجماعة بالنفع الكثير ، لو أنفق على المشروعات والخدمات العامة لرفع مستوى المعيشة . هذا الضياع هو في رأى البعض مسألة مبالغ فيها بحجة أن ما ينفق على أدوات واستعدادات الحرب يذهب بتهيئته العمل إلى أيدي الكثيرين ويجرى في التداول . وهذا وهم خاطئ « فلو أننا أنفقنا » ، كما يقول الأستاذ تشايز Shase « خمسين مليون دولار على بناء هرم في حجم هرم خوفو للمحافظة على رفات فرد ، قليل إن هذا يعود بالفائدة على الجماعة بإفراح مجال العمل . ولنفرض أننا استحوذنا على جميع دخل الدولة ، واستخدمنا أغلبية الشعب العظمى في بناء ، لا هرم واحد وإنما خمسين هرم . فهنا تكون لدينا أموال كافية في التداول ، ولكن لا يكون هناك شيء ليؤكل ، لسبب بسيط واضح وهو أن جميع منتجي الغذاء تحولوا إلى رفع وإعداد الحجارة » . ولهذا لا يمكن إلا أن نعد هذه الأعمال ضياعا ، وفي نظر الترشيح يعد كل عمل لا يشيع حاجة إنسانية ضياعا .

(١) بلغ الانتاج الحربي عام ١٩٤٣ ثلث إنتاج العالم ، وفقا لتقديرات الأستاذ بروان في كتابه « الاقتصاديات التطبيقية » .

الفصل الرابع عشر

التغذية العلمية وكفاية الإنتاج

وقفنا في الفصل السابق على ما يشوب عملية الاستهلاك عموماً من نواحي التبذير والضيال ، ورأينا كيف أن المستهلكين غالباً ما يسيئون التصرف في توجيه النواحي المختلفة لنشاطهم الاستهلاكي ، وأن هذا النشاط تهيم عليه إلى حد كبير بعض العادات الاستهلاكية الخاطئة . وقد نوهنا بضرورة تنوير أذهان المستهلكين في هذا المجال ومعاونتهم على تكوين عادات استهلاكية رشيدة ، وعلى الأخص بالنسبة للتغذية لما للغذاء من تأثير بالغ في المستوى العام للصحة ، وبالتالي في الكفاية الإنتاجية للجماعة . لهذا ولما كان موضوع التغذية العلمية المناسبة موضع اهتمام الدول الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد قامت بالكثير من البحوث والتجارب لرفع المستوى الغذائي والصحي للطبقة العاملة ، رأينا أن نخصص له هذا الفصل لإبراز العلاقة الوثيقة بين التغذية والكفاية .

نعم لقد كانت بعض المؤسسات الصناعية الكبرى تقوم قبل الحرب بتقديم الوجبات الغذائية المناسبة لعمالها ، إلا أن موضوع التغذية لم يصادف الاهتمام الجدير به إلا في خلال الحرب العالمية الثانية . وكانت أسبق الدول إلى هذا الاهتمام الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا حيث حدثت ظروف الحرب بحكومات تلك الدول إلى العمل على توفير الغذاء العلمي المناسب لعمالها ، وذلك من عدة نواح :

١ - صعوبات النقل البحري وازدحام التجارة الدولية مما أدى إلى نقص كميات المواد الغذائية لتعذر استيراد الدولة للأشياء أو الكميات التي لا تستطيع إنتاجها منها :

٢ - تكبد العمال في مراكز صناعات الدفاع فكانت المدن الصناعية

تعج بأفواج من العمال فوق طاقة تموينها ومواصلاتها ومساكنها مما حدا بالدول إلى الاهتمام بتوفير الغذاء والسكن لقوتها العاملة .

٣ — إدراك حكومات الدول المتحاربة أن تغذية المدنيين المشتغلين بانتاج الذخيرة لا تقل أهمية عن تغذية الجنود في الميدان ، وذلك لما بين التغذية وكفاية الإنتاج من علاقة وثيقة .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أسبق الدول إلى الاهتمام بتغذية الطبقة العاملة حيث قامت وزارة الزراعة بعمل أول استقصاء علمي واسع النطاق عن تغذية العمال في خلال السنوات ١٩٣٤ — ١٩٣٦ ، وقد تناول هذا الاستقصاء بالبحث الحالة الغذائية لعمال ٤٣ مدينة صناعية ودلت نتائجها النهائية على أن النسب المئوية للعائلات التي تتغذى تغذية طيبة تتراوح في تلك المدن بين ١١ ٪ و ٢١ ٪ . وفي بعض المناطق بلغت نسبة العائلات التي تعتبر تغذيتها رديئة وفقيرة ٦٠ ٪ ^(١) وقد لوحظ تحسن محسوس في مستوى التغذية في الأعوام التالية . إذ أثبت الاستقصاء المماثل الذي قامت به وزارة الزراعة الأمريكية في عام ١٩٤٢ أن زيادة دخول الأفراد وانتشار الثقافة الغذائية قد ساعدا على ارتفاع المستوى الغذائي للعائلات ، وإن كان لم يزل حينئذ في حاجة إلى التحسين . ففي استقصاء آخر أجرى في سان فرانسيسكو خلال الحرب وجد أن ١٠ ٪ من عمال المدينة يذهبون إلى عملهم في المصانع دون أن يتناولوا طعام الفطور . كما دل استقصاء تفصيلي أجرى بين ١١٠٠ من عمال مصانع الطائرات في جنوب كاليفورنيا على أن ٢ ٪ فقط من هؤلاء العمال هم الذين يحصلون على غذاء حدى وأن ٨٧ ٪ منهم يحصلون على غذاء غير كاف أو غير مناسب . كما دل الاستقصاء المذكور أيضاً على أن ٥٥ ٪ من الوجبات الغذائية تنفقر إلى الخضروات فترتب على ذلك نقص ملحوظ في الفيتامينات والمعادن .

ولا نرانا في حاجة إلى بيان أهمية الغذاء للجسم ، فهو يحتاجه يومياً . ولا بد

(١) انظر كتاب مكتب العمل الدولي Nutrition in Industry طبعة مونتريال لعام ١٩٤٤ ص : ٤٧

لانتظام حياة الإنسان أن يكون الغذاء كافياً كما ونوعاً . والجسم يحتاج إلى الغذاء لأغراض ثلاثة: (١)

١ — لتوليد الحرارة والطاقة في الجسم ، أى أن الغذاء يجعل الإنسان قادراً على بذل الجهد ، ثم على تعويض الجهد المبذول خلال العمل اليومي ، حتى يستطيع استئناف العمل في اليوم التالي .

٢ — تنمية وصيانة الجسم وتحديد ما يتلف من أنسجته المختلفة .

٣ — انتظام وظائف الجسم واطراد سيره .

وما من صنف من صنوف الغذاء إلا يؤدي الغرض الأول من التغذية ، إلا أن أخصب مولدات الحرارة والطاقة هي المواد النشوية والسكرية والدهنيات . وتقاس الطاقة بالسعرات الحرارية أو الكالوريات . ويحتاج الجسم عادة من ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠ كالورى في اليوم الواحد . أما صنوف الغذاء المحققة للغرض الثانى أى لتنمية وصيانة الجسم فأغلبها من أصل حيوانى وهى البروتينات ، ومن المعادن الكلسيوم والفسفور والحديد . ولتحقيق الغرض الثالث وهو انتظام وظائف الجسم يحتاج الإنسان إلى الفيتامينات بأنواعها المختلفة . والفيتامينات عناصر غذائية ضرورية للجسم وإن كان لا يحتاج إلا لكميات ضئيلة منها . وأهم الفيتامينات فيتامين « أ » وهو ضرورى لصيانة العينين وللوقاية من الأمراض الجلدية ، وفيتامين « ب » وهو يساعد على تهدئة الأعصاب وزيادة الشهية وتقوية المناعة بصفة عامة وفيتامين « ث » وهو ضرورى لصيانة اللثة والأسنان ، وفيتامين « د » وهو ضرورى لتقوية عظام الأطفال . ولتعرف ضرورة الفيتامينات ، على الرغم من ضآلة الكميات التى يحتاجها الجسم منها ، قامت مصانع الطائرات فى جنوب كاليفورنيا بتجربة إعطاء العمال أقراص الفيتامينات والمعادن Vitamin—Mineral Capsules مرتين فى اليوم ولمدة خمسة أيام فى الأسبوع

(١) نفس المرجع السابق ص. ٩-١٨

فوصلت إلى النتائج الآتية خلال مدة سنة من أول مارس سنة ١٩٤٢ إلى آخر فبراير سنة ١٩٤٣ :

١ - زيادة في أيام العمل بمعدل ١٠ر٥ يوم / عمل في السنة بالنسبة للعامل الواحد وذلك نتيجة لنقص أيام الغياب بسبب المرض .

٢ - أن ٦٢ر٩ ٪ من هذه الزيادة ترجع إلى ازدياد قابلية العمال للعمل وتحسن طرق أدائهم له . وأن ٢١ر٦ ٪ منها يرجع إلى نقص حالات الغياب بسبب المرض و١٥ر٥ ٪ منها إلى انخفاض دورة العمل ، أى معدل تغير العمال وتنقلهم بين عمل وآخر ^(١) .

وعلى العموم فإن تحسن مستوى غذاء العمال يحقق نتائج طيبة للجماة ويرفع الإنتاج الأهلى وذلك من حيث :

« أ » زيادته للكفاية الإنتاجية للعمال نتيجة لسلامة أبدانهم وزيادة حيويتهم .

« ب » نقص الأيام التى تضع من العمل الصناعى بسبب تغيب العمال المرضى .

ويستفاد من سجلات إحدى المؤسسات الصناعية الكبيرة فى كندا أن عدد حالات المرض والإسعاف الأولى قد انخفض فى خلال ثلاث سنوات من ٣٠٠٠ حالة إلى ٢١٣٠ حالة أى بنسبة ٢٧ ٪ .

« ح » - نقص عدد الحوادث التى يتعرض لها العمال . وللفيتامينات أهميتها من هذه

الناحية وعلى الأخص فيتامين « ب » الذى يعمل على تهدئة الأعصاب وتقوية معنوية الفرد .

وهناك وسيلتان لرفع المستوى الغذائى للعمال وهما :

أولا - التثقيف الغذائى للعمال ، ومثال ذلك برامج التغذية التى طبقت فى

كندا بالقاء المحاضرات وعرض الأشرطة السينمائية التى تدور حول موضوع الغذاء

العلمى المفيد . وكذا بتوزيع كتيبات ونشرات للدعاية وإقامة معارض للتغذية ومباريات

دورية بين زوجات العمال وإعطاء جوائز لمن يطهين أنسب الوجبات . . . إلخ .

(١) انظر المرجع السابق - ص ٥٢٠

ثانياً — أن تقوم المؤسسات الصناعية بإنشاء المطاعم ومستلزماتها لتقديم الوجبات الغذائية إلى العمال المشتغلين بها . وقد انتشر هذا النظام بصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . ففي سنة ١٩٤١ أحصى الاتحاد الأهل للصناع الأمريكيين عدد المؤسسات التي تقدم وجبات غذائية لعمالها فبلغت نسبة هذه المؤسسات ٤١ ٪ من جملة المؤسسات البالغ عددها يومئذ ٢٠٦٤ مؤسسة . وفي ١٩٤٤ قامت إدارة التغذية في وقت الحرب War Food Administration بعمل إحصاء مماثل فأتضح أن النسبة ارتفعت إلى ٤٩ ٪ . وفيما يلي جدول بنتائج الإحصاءين المذكورين ^(١) :

النسب المئوية للمصانع التي تقدم وجبات غذائية		فئات المصانع (تبعاً لعدد العمال)
إحصاء عام ١٩٤٤	إحصاء عام ١٩٤٠	
٢٨ ٪	٢٥ ٪	مصانع تستخدم من ١ إلى ٢٤٩ عاملاً
٤٦ ٪	٢٧ ٪	مصانع تستخدم من ٢٥٠ إلى ٤٩٩ عاملاً
٦٣ ٪	٥٠ ٪	مصانع تستخدم من ٥٠٠ إلى ٩٩٩ عاملاً
—	٦٥ ٪	مصانع تستخدم من ١٠٠٠ إلى ١٩٩٩ عاملاً
—	٧٧ ٪	مصانع تستخدم ٢٠٠٠ عاملاً فأكثر
٨٠ ٪	—	مصانع تستخدم من ١٠٠٠ إلى ٢٤٩٩ عاملاً
٩١ ٪	—	مصانع تستخدم ٢٥٠٠ عاملاً فأكثر
٤٩ ٪	٤١ ٪	مصانع من جميع الأحجام

ومن الدول التي توسعت أيضاً في إدخال نظام الوجبات الغذائية بريطانيا العظمى إذ بلغ عدد المصانع الحربية في إنجلترا التي تستخدم ٥٠٠ عاملاً فأكثر وتقدم وجبات غذائية لعمالها ٦٤ ٪ من جملة مصانع هذه الفئة .

وتختلف الوجبة الغذائية كما ونوعاً تبعاً لنوع العمل ولجو المكان الذي يوجد به العمال . فذلك الفريق من العمال الذي يشتغل في الصناعات الثقيلة مثلاً كعمال

(١) انظر المرجع السابق - ص ٦١ .

المناجم وصهر الحديد إلخ ، الذين يقومون بأعمال مجهدة يحتاج في المتوسط إلى كميات من الماء وكلوورور الصوديوم . وكذلك الحال بالنسبة للعمال الذين يعملون في استخراج أو تشغيل الرصاص والزنبق يجب أن يحصلوا على كميات فوق المتوسط من اللبن ومنتجاته حتى لا يصابوا بأعراض التسمم .

ذلك من حيث النوع ، أما من حيث السكم فتختلف كمية السعرات الحرارية التي يتطلبها الجسم تبعاً لنوع العمل . وفيما يلي جدول بأنواع الأعمال والسعرات الحرارية المناسبة لكل منها ^(١) :

السعرات الحرارية (كالوريات) التي يحتاجها الجسم يوميا	فئة الصناعة أو المهنة
أكثر من ٥٥٠٠ كالورى	١ - الخطابون أو قاطعو الأشجار
من ٤٥٠٠ إلى ٥٥٠٠ كالورى	٢ - عمال المناجم وأفران الحديد ومصانع الصلب وعمال البناء والسكك الحديدية إلخ .
من ٢٠٠٠ إلى ٤٥٠٠ كالورى	٣ - عمال بناء السفن والنجارة والأثاث وصناعة البترول ومنتجات الفحم وأشغال الزجاج والخزف والفخار والرخام والصناعات المعدنية والميكانيكية .
٣٠٠٠ كالورى	٤ - الصناعات الغذائية وصناعات المنسوجات والملبوسات والطباعة وأشغال الورق والجلد والمطاط والصناعات الكيميائية

ولا يكفي أن تقدم الوجبات الغذائية المناسبة إلى العمال ، بل يجب أن يفسح لهم الوقت المناسب لتناولها ، وإلا تعرضوا لأمراض عسر الهضم وغيرها . . . إذا اضطروهم ضيق الوقت إلى التهام الطعام بسرعة . وقد وجد أن وقت الراحة اللازم لتناول وجبة الغذاء ينبغي ألا يقل عن ٣٠ دقيقة باعتبار أن ١٥ دقيقة لازمة لتناول الإنسان غذاءه على مهل وبارتيح وأن ١٥ دقيقة أخرى لازمة للاغتسال وتغيير الملابس والاستعداد . . . إلخ .

(١) انظر المرجع السابق - ص ٩٢ .

الفضل الخامس عشر

الترشيد وعجز الاستهلاك

ليس الغرض من الترشيد كسب أقصى ما يستطاع من المال ، وإنما الغرض منه ، ويجب ألا يكون له غرض غير هذا ، هو إنتاج أقصى ما يستطاع من السلع والخدمات بأخفض ما يستطاع من الأسعار ، مع إعطاء العمال أعلى ما يمكن من الأجور ، وهو بهذا يقضى على الفكرة القديمة الخاطئة ، التي كانت قائمة على خفض الأجور . أو العمل على بقائها منخفضة ، لكيلا ترتفع نفقات الإنتاج ولكيلا يقل الربح . فقد أثبتت تجارب الترشيد أنه لا توجد علاقة مباشرة بين مستوى كسب العامل وبين انخفاض نفقة إنتاج الوحدة . وظهر جلياً لا في مصانع المستر هنرى فورد وحدها ، بل في الكثير من المصانع الكبيرة الأخرى ، أن منحى متوسط الكسب لا يوازى منحى نفقة الإنتاج ، وإنما يتجه الاثنان وجهتين متضادتين ^(١) .

وكان الأخذ بهذه الحقيقة ، والعمل على تطبيقها لأول مرة وعلى نطاق واسع ، في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات التالية للحرب العالمية الأولى ، وما أعقبها من كساد وارتباكات اقتصادية شديدة ، قام على أثرها بعض رجال الصناعة والمال ، لاسيما أنصار الحزب الجمهورى ، بالدعوة إلى العودة إلى ما هو عادى ، بمعنى العودة إلى أوضاع ونظريات ما قبل الحرب ، وخفض الأجور إلى ما كانت عليه يومئذ ، بدعوى أن ارتفاعها إنما جاء لمواجهة إرتفاع نفقة المعيشة نتيجة للتضخم والظروف الاستثنائية للحرب . وإذا كانت هذه الآراء الرجعية قد صمدت بعض الوقت أمام الأفكار الإصلاحية المحددة ، إلا أنه لم يمر عام ١٩٢٢ حتى أدرك رجال الصناعة والمال ، بعد عامين من الكساد والخسارة ، أن رخاء الجماعة إنما يتوقف على رخاء كل

Urwick : The Meaning of Rationalisation P. 88.

(١)

فرد فيها ، بدلاً من مجرد الاعتقاد أن رخاء الفرد يتوقف على رخاء الجماعة . وظهرت لهم لأول مرة ، سخافة الفكرة القائلة بخفض الأجور لمواجهة الكساد ، واتجه الرأي على نقيض ذلك إلى أن عودة الرخاء عن طريق انتعاش الاستهلاك لا تتحقق إلا برفع الأجور ، وخفض النفقات بإدخال التحسينات في طرائق الإنتاج والفن الصناعى عموماً .

ومما ساعد على انتشار نظرية رفع الأجور وخفض النفقات وتطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية سوء الحالة الاقتصادية في أوروبا عقب الحرب ، بحيث أصبح واضحاً لرجال الصناعة الأمريكية أن لا سبيل إلى تصريف منتجاتهم في الدول الأوروبية إلا إذا استمرت الولايات المتحدة على إقراضها . وهذا ما غلت عنه يدها منذ عام ١٩٢٢ بسبب كثرة ديون الحرب من جهة ، وتفاقم الارتباك النقدي والنكبات المالية في أوروبا من جهة أخرى . فكان لا مفر إذن من اعتماد الصناعة الأمريكية على السوق الداخلية . واتساع هذه السوق بحيث تصرف فيها منتجات الصناعة ، أمر غير ممكن إلا برفع مستوى الأجور . وهكذا اضطرت الصناعة الأمريكية إلى رفع الأجور لتعمل على رواج منتجاتها . ولم يلبث هذا الرواج أن أدى إلى ارتفاع جديد في الأجور بما حققه من وفورات الإنتاج الكبير . فكان رفع الأجور لم يؤد إلى رفع مستوى الاستهلاك العام ، ويعمل على التوازن بينه وبين الإنتاج بحسب ، بل أدى أيضاً بما صحبه من خفض لنفقات الإنتاج إلى رفع مستوى المعيشة . واستمر رجال الصناعة الأمريكية إزاء تلك التجربة الناجحة في تطبيق هذه السياسة مدركين كما يقول أحدهم : « إن بقاء الأوقات الطيبة للعاملين ، واستمرار ازدهار الأعمال يتوقفان إلى حد كبير على الاحتفاظ في هذه البلاد بأعلى أجر يمكن دفعه إلى هؤلاء الذين يعملون ليعيشوا أيا كانت مهنتهم ، بما في ذلك الفاعل والميكانيكي وكاتب البنوك » ^(١) .

(١) مقال المسر سامويل فوكلان في جريدة Nations Business عدد مايو سنة ١٩٢٨ .

ولئن عاد فضل تقدم سياسة رفع الأجور وانتشارها لأحد، إنما يعود للمستر هنرى
فورد الذى كان بحق أول من طبقها فى مصانعه، وأول صاحب عمل رأى فى العامل
المتعطل مستهلكا مشلولا، وفى العامل ذى الأجر المنخفض مستهلكا قوته الشرائية
ناقصة. وهكذا فالأول لا يشتري شيئا، أما الثانى فلا يشتري إلا قليلا. وهذا ما يعبر
عنه بقوله: «العامل المنخفض الأجر إن هو إلا مستهلك نقصت قوته الشرائية فهو
لا يستطيع الشراء. وضعف القوة الشرائية هو سبب الكساد، ويتسبب هذا الضعف
عن عدم كفاية الدخل وعدم استقراره. ولهذا فعلاج الكساد يكون عن طريق
القوة الشرائية، ومنبع القوة الشرائية هو الأجر. فإذا خفضنا الأجور أنقصنا العمل
بانقاصنا للطلب الذى يتوقف عليه العمل، وما خفض الأجور إلا إنقاص لعدد
المستهلكين. ولقد رفعا أجورنا عام ١٩١٥ من ٢ر٤ دولار فى المتوسط إلى ما لا يقل
عن ٥ دولارات يوميا، فكان هذا بمثابة البدء الفعلى لتجارتنا. ومنذ ذلك اليوم اكتسبنا
الكثير من المستهلكين لسياراتنا، كما بدأنا نجد وسائل كثيرة للاقتصاد، حتى
استطعنا سريعا أن نبدأ برنامجنا فى إنتاج الأسعار. وبكل بساطة لانستطيع أن نصنع
بالعمل الرخيص شيئا رخيصا وجيدا»^(١) ثم يذهب الى أبعد من هذا فيقول: «إن
خير وسيلة لمواجهة خطر الأزمة، أو الكساد الاقتصادى، هى تخفيض الأسعار ورفع
الأجور فى وقت واحد لأن الأزمات تنشأ دائما عن ضعف القوة الشرائية للجمهرة
المستهلكين». وهو بذلك أوجد ما يصح أن يسمى «ببائع الأجر» بدلا من «بائع
الربح» فى إنعاش النشاط الاقتصادى^(٢).

ومن أصحاب الأعمال الأمريكيين الذين يشاركون هنرى فورد فى فضل تقدم تلك
العقيلة الإنتاجية الرشيدة المستر إدوارد فيليني E.A. Filene وهو صاحب متجر عام كبير

(١) للتوسع فى دراسة نظريات فورد ارجع إلى كتابه :

My Industrial Philosophy.

World To-day & Tomorrow.

André Fourgeaurd : La Rationalisation — P. 124.

(٢)

في بوستون ، وقد بسط نظرياته المائلة لنظريات فورد في كتابه « الحياة الناجحة في هذا العصر الآلى »^(١) مخاطباً أصحاب الأعمال باللغة التي يعتقد أنهم يفهمونها أكثر من سواها قائلاً : إن الإنسان أنانى بطبعه ، وإذا كان عسيراً أو مستحيلاً تجريده من الأنانية ، فلا أقل من أن نحولها لوجه نافعة غير ضارة ، بأن نشعره أن مصلحته إنما تكون غالباً في تبادل الخدمات مع الغير . وينوه « فيليني » بضرورة الفهم الصحيح ، لحقيقة الإنتاج الكبير قائلاً : « نحن لم ندرك بعد الأهمية الحقيقية للإنتاج الكبير ، ونكاد نعني به دائماً إنتاج السلع بكميات كبيرة ، وليس كما يجب أن نفهمه الإنتاج العلمى للسلع لإشباع حاجات الكتل البشرية بوفرة . وهذا ما يقتضى الأجور المرتفعة ، والقوة الشرائية الكافية ، والمنتجات الرخيصة لتمكين وإغراء المستهلكين بالشراء . وعلى صاحب العمل أن يعتقد أن هذا فى صالحه هو قبل أن يكون فى صالح العامل .. وإذا كان هذا لا يعنى أن نحب الآخرين حبنا لأنفسنا ، فهو يعنى على الأقل أن نفكر أولاً فى الآخرين من جهة صالحنا الخاص ، وأن نخدم أنفسنا بخدمة الآخرين إلى أحسن حد . وليس هذا بعدم الأنانية ، وإنما هو بكل بساطة اكتشاف الطريق الأفضل للحصول على ما نريد . هذا إذا كان الرخاء حقاً ما نريد » .

وهكذا ظهرت بين أرباب الأعمال الأمريكيين مدرسة تعتقد أنه من غير المستطاع رفع مستوى الاستهلاك ورواج الأعمال ، بدون رفع الأجور ، مهما يبذل رجال الصناعة من جهود تخفض نفقات الإنتاج . إذ أن هذا الخفض لا يكفى لتحقيق ذلك كما يقول المستر جيمس دافيز فى مقاله « الأجور المرتفعة تأمين على الربح » ، « وإلا لكانت الهند والصين بسكانهما التسعمائة مليون أعظم مستهلكى العالم . والحقيقة أن تقدم المدنية فيما تعاقب على العالم من أجيال ، يرجع إلى حد لا يقل بل يزيد ، إلى ارتفاع مستوى الأجور . وقد أظهر ا- اكتشافنا لأهمية الأجور المرتفعة فى الاحتفاظ بالأسواق ، أن

E. A. Filene : Successful Living in this Machine Age.

(١)

لارتفاع الأجور أهمية أعظم من أى عمل آخر في المحافظة على الرخاء . ولا شك أن كل متابع لأرقام الأعمال يرى في هذا الاكتشاف قلباً تاماً وثورياً للنظرية القديمة التي افترضت آلاف الأعوام أن الأرباح المرتفعة إنما تأتي من الأجور المنخفضة . ثم نراه يحمل على أصحاب الأعمال الذين ما برحوا متمسكين بهذه النظرية في التقرير السنوي لوزارة العمل ، فيصف صاحب العمل الذي يعمل على خفض الأجور ، أوحثي المحافظة على انخفاضها « بالسارق من الجماعة »^(١) لما يزيحه عليها من نفقات عامة لمعالجة عواقب الأجر المنخفض مثل سوء السكنى ، وسوء الصحة ، وسوء التغذية إلخ .. وأنه لا يحمق بذلك الضرر بالجماعة فحسب ، بل ويضر نفسه أيضاً : « فلقد مضى الزمن الذي يعد فيه صاحب العمل الذي يقوم بأجراء سقيم كهذا ماهراً أو ناهجاً . وهو في نظر الناس الآن ليس بماهراً في الأعمال ، وإنما متطفل على الجماعة » ولم تخل تقارير البنوك أيضاً من هذه الحقيقة . كما أشادت بها هيئات تمثيل العمال في مناسبات عدة ، نذكر منها قول المستر وليام جرين رئيس اتحاد عمال أمريكا : « لا تنظم الصناعات لسد احتياجات أغنياء قلائل ، ولكن لسد حاجات ملايين العمال الأجراء ، ولهذا لا تسكنى زيادة الأرباح لرواج الأعمال . ويجب أن يأخذ العمال دخولا أكبر . وإن مبدأ رفع الأجور الذي طالما أوصى به العمال منذ أجيال ، ليصادف الآن قبولا لدى الاقتصاديين والمتقدمين من رجال الأعمال » .

يتضح من كل ما سبق أن الترشيح برفعه أجور العمال ، لا يرفعها لمجرد العطف عليهم ولا إنصافهم ، وإنما هو يرفعها لغرض أهم وأبعد ، ألا وهو رفع مستوى الاستهلاك العام وتحقيق التوازن بينه وبين الإنتاج المتزايد باستمرار نتيجة لاطراد تقدم طرائق الإنتاج الحديثة . وفي هذا المعنى يقول الاقتصادى الأمريكى متشل Mitchell : « لايجاد سوق للسلع التي يخرجها الإنتاج الكبير ، لابد من أن تتمشى مع زيادة المنتجات

Lauck : The New Industrial Revolution & Wages. P. 202.

(١)

زيادة تقابلها في القوة الشرائية للمستهلكين ، ولما كانت دراسة الدخل الأهلئ تثبت لنا أن الأجور تؤلف أكبر نسبة من دخول الأفراد ، كان لابد من رفع الأجور كلما كبر الإنتاج » كما اتخذ اللورد ملشت من هذه الحقيقة أساساً لتعريف الترشيء قائلاً إنه « التنظيم الرشيد للصناعة بحيث نتأكد ، إلى أقصى حد ممكن ، أننا لا ننتج أكثر مما يمكن أن تبتلعه الأسواق » .

ذلك هو الغرض الحقيقي للترشيء ، فالى أى حد نجح الترشيء فى رفع المستوى العام للاستهلاك ؟ وهل يعنى ما لاحظناه من انتشار البطالة أن الترشيء قد فشل فى توسيع الأسواق ، أو بمعنى آخر فشل فى تحقيق قوة شراء كافية لموازنة منتجاته التى يغمر بها الأسواق ؟ المفروض فى الترشيء إذا أحسن استخدامه ، أن يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك . ذلك لأنه زيادته للإنتاج يجعل اتساع السوق أمراً ضرورياً كى تقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة فى الاستهلاك . وإلا لأدى اتباع طرائق الترشيء فى ناحية الإنتاج فقط إلى حدوث أزمات إفراط الإنتاج Over Production ولهذا رأينا عدداً من الاقتصاديين يعززون الكساد العالمى الأخير إلى الترشيء . إلا أن المؤتمر الاقتصادى الدولى الذى عقد فى جنيف عام ١٩٣١ لبحث مشكلة الترشيء وعلاقته بالأزمة ، قرر أنه لا يصح اعتبار الترشيء مسئولاً عن الأزمة العالمية التى ترجع إلى عوامل اقتصادية أخرى كالمغالاة فى رفع الرسوم الجمركية ، وإلى عوامل سياسية كالاضطراب الذى وقعت يومئذ فى الهند والصين ، ونجم عنها تدهور استهلاك سبعة مليون من المستهلكين .

الواقع أن الترشيء جاء مؤيداً لنظرية عجز الاستهلاك ، وليس لنظرية إفراط الإنتاج فى تفسير الأزمات . إذ أن هذا الإفراط ليس بالإفراط الفعلى ، بمعنى أن الزيادة الصورية فى الإنتاج ليست بالزائدة عن حاجة البشر . فحاجات الإنسان كما نعلم غير محدودة . وهذه المنتجات التى تبدو زائدة عن الطلب ، كان سيوجد لها مستهلكون من غير شك فى غير الظروف التى أنتجت فيها . وليس كساد هذه المنتجات لأن العالم لا يوجد فيه نقوداً أو قوة شرائية كافية ، فهذه متوفرة ويستطاع جعلها دائماً متوفرة . وإنما

السبب الوحيد لذلك هو سوء توزيع الدخل ، الذى من شأنه إعطاء أكثر مما يجب لهؤلاء الذين يرغبون فى شراء سلع إنتاجية Capital Goods ، والذين لا يستطيعون تحقيق رغبتهم لأن المنتجات المفروضة أن تنتجها هذه السلع الإنتاجية لا تجد سوقاً متسعة ، بسبب النصيب الضئيل الذى يناله المستهلكون من الدخل الأهل . أما مايلوكة الكثير من الاقتصاديين من دعوة إلى الإنفاق ، أو مفاضلة بينه وبين الادخار ، فهو حديث على هامش المشكلة . إذ لو كانت المسألة مسألة إنفاق فحسب ، فهؤلاء هم أصحاب الدخل الكبيرة يبدرون كثيراً بالإنفاق فى نواحي الضياع ، على الكماليات وما فوق الكماليات . ويكون من صالح الجماعة أن يدخروا ما يربو على الإنفاق المعقول ليستخدم فى صناعات تشبع حاجات بشرية نافعة ؛ ولكن أنى لأصحاب الدخل الصغيرة أشباعها ؟ ! ولو كانت المسألة مسألة ادخار ، فإن أصحاب الدخل الصغيرة لا يستطيعون أن يدخروا شيئاً يذكر ، اللهم إلا بتضحية جانب من إنفاقهم ، أى استهلاكهم ، وفى هذا خسارة فى الإشباع وتفاقماً للقلق والارتباك الاقتصادية . ومن جهة أخرى لا يؤدى ادخار أصحاب الدخل الكبيرة إلى إنعاش الحياة الاقتصادية ولا مفر لإنعاشها من نقل الثروة منهم إلى أصحاب الدخل الصغيرة الذين يعانون عجز الاستهلاك .

الواقع أن داء العالم هو فى سوء توزيع الدخل . وتلك حقيقة أبرزها الترشيح لنا بجلاء ، لأنه فى حد ذاته حمى مضاعفة لهذا الداء . إذ هو زيادته لأهمية عامل رأس المال والتنظيم على حساب عامل العمل ، يؤدى إلى نقص نصيب العمل من الدخل الأهل وزيادة نصيب التنظيم ورأس المال . ولهذا كان ضرورياً لى تستفيد الجماعة الاقتصادية من الترشيح ، من اتباع سياسة زيادة القوة الشرائية ، برفع أجور العمال وتخفيض أسعار المنتجات . ويقول « متشل » بوجوب تمشى ارتفاع الأجور مع الزيادة فى الإنتاج . إلا أن « هوبسون » يرى أن الزيادة فى أجور العمال يجب أن تتمشى ، ليس مع الزيادة فى الإنتاج فحسب ، وإنما مع الزيادة فى القوى المنتجة ، وذلك لحفظ التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ؛ حيث أن القوة المنتجة تميل إلى تخطى الإنتاج .

ففي الفترة بين عامي ١٨٨٩ و ١٩١٤ كانت نسبة الزيادة في العمل في الولايات المتحدة الأمريكية ١٦٥٪ وفي الإنتاج ١٩٪ وفي رأس المال ٢٨٤٪ وفي القوة المحركة ٣٧٧٪ ؛ ومن هذا يتضح أن زيادة العمال تكاد تكون موازية لزيادة الإنتاج ، بينما زاد رأس المال وزادت القوة المحركة بنسبة أكبر .

وإلى هذه الحقيقة أشار الرئيس روزفلت في كتابه « التطلع إلى الأمام » بقوله : « إن معضلتنا الأساسية هي عدم كفاية توزيع القوة الشرائية . فمع أن الأجور قد ارتفعت في الكثير من الصناعات ، إلا أنها لم ترتفع ككل ارتفاعاً مناسباً لما ظفر به رأس المال . واعتقد أننا على حافة تغير جوهري في فكرنا الاقتصادي . اعتقد أننا سنفكر في المستقبل تفكيراً أقل عن المنتج وأكثر عن المستهلك .. لفعل كل ما يترأى لنا لرد الصحة إلى نظامنا الاقتصادي المعتل . إلا أننا لن نستطيع الاحتفاظ به طويلاً ، ما لم نستطع إيجاد توزيع أعقل وأعدل للدخل الأهلي » . إلى أن قال : « وفي مثل هذا النظام سوف يكون جزاء يوم العمل أكثر مما كان ، وسوف يكون نصيب رأس المال ، لاسيما رأس المال المضارب ، أقل مما هو الآن » ^(١) .

ولا تجدى سياسة رفع الأجور إلا إذا اتبعت في جميع الصناعات على السواء . ذلك لأن رفع الأجور في صناعة واحدة مرشدة لا يعود عليها إلا بربح ضئيل ، أو لا يعود عليها بربح قط إذا كانت صناعة سلع إنتاجية ، بأن ينفق العمال الزيادة في أجورهم على شراء سلع استهلاكية أو على بعض الكماليات . أما إذا رفعت جميع الصناعات المرشدة أجور عمالها ، فإن قوتهم الشرائية تزيد ، ويعود ذلك بالرواج على الصناعة عموماً ، بما فيها الصناعة الأولى . أي أنه إذا انفتحت جميع الصناعات المرشدة فيما بينها على سياسة عامة لرفع أجور العمال جميعاً ، فإن ذلك يعود على كل منها بالربح . لأن الزيادة العامة في أجور العمال تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية الكلية ، وتحدث التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، وتحقق اتساعاً عاماً في الأسواق ^(٢) .

F. Roosevelt : Looking Forward - P.P. 112-113

(١)

J. A. Hobson : Rationalisation & Unemployment p.p. 79-88.

(٢)

ذلك ما يتطلبه الترشيح لكي يحقق أغراضه الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنه لا يستطيع ذلك بواسطة الطريقة الفردية الحاضرة . ومن الأفضل له أن تتفق الصناعات المرشدة المختلفة على اتباع هذه السياسة ، أو تلزمها الحكومات بالاتفاق على اتباعها ؛ وهذا ما حاوله الرئيس روزفلت بمشروع « العلاج الجديد » The New Deal . ولقد أشار إليه في رسالة لاسلكية بقوله ^(١) : « لو أن أرباب الأعمال في المجموعات الصناعية المتنافسة ، انفقوا جميعهم على إعطاء العمال نفس الأجور ، الأجور المعقولة . وأن يستخدمهم نفس الساعات ، الساعات المعقولة ، لما أضر ارتفاع الأجور أو انخفاض ساعات العمل بأى من أرباب الأعمال . بل إن مثل هذا العمل خير لرب العمل من البطالة والأجور المنخفضة ، لأنه يزيد المشترين للبضائع التي ينتجها » . إلا أن مشروع « العلاج الجديد » لم يأت عند تنفيذه بالنتيجة المرجوة ، لأن ارتفاع الأجور لم يكن ليربو على ما يفقده العامل من الكسب نتيجة لإنقاص ساعات العمل ، حتى أن مجموع القوة الشرائية لم يكد يزيد . وهذا ما دلت عليه الأرقام المستمدة من سجلات الأجور .

وبجانب سياسة رفع الأجور يشير « هوبسون » بسياسة الخدمات المجانية العامة وذلك بأن تزيد الدولة من الضرائب المباشرة المتصاعدة على الأغنياء وأصحاب المصانع ، وتكثر من الإنفاق على الخدمات العامة التي تقدمها مجاناً أو بأسعار جد زهيدة إلى الطبقات العاملة والفقيرة كالتأمين الاجتماعى ، ومجانية التعليم ، وإمداد المساكن بالنور أو الماء إلخ .. فتزيد الدخول الحقيقية للعمال والطبقات الفقيرة عموماً ، بتوفير ما كانت تنفقه على هذه النواحي ، وإنفاق هذا الوفرة في شراء سلع وأخدمات أخرى تحتاج إليها ، ولا تجد المال الكافى للحصول عليها . وهذا يعنى أن الخدمات المجانية العامة تزيد القوة الشرائية لهذه الطبقات ، مما يؤدي إلى رفع مستوى الاستهلاك أو بعبارة أخرى إلى ارتفاع مستوى المعيشة .

(١) رسالة روزفلت اللاسلكية في ٢٤ يولييه ١٩٣٣ .

ويرى « هوبسون » أيضاً أن الوسطاء من أهم العوائق التي تحول دون اتساع الأسواق ، لأن تجار الجملة يستفيدون من انخفاض السعر أكثر من المستهلك ، إذ لا يخفضون أسعار التجزئة بنسبة هبوط أسعار الجملة . فيستحوذون بذلك على أرباح لاحقة لهم فيها ، أى يثرون على حساب المنتج والمستهلك ، ويمنعون بذلك الزيادة التي كانت تحصل في طلب المستهلكين نتيجة لانخفاض السعر ، فيعوقون بذلك نجاح سياسة الترشيذ وتقدمها . ولهذا يقترح فرض ضريبة على الفائض ، كى يحول دون تحديد العرض ، كما يقترح تحديد مستوى منخفض لأسعار التجزئة لمنع الوسطاء من التحكم فيها أو التلاعب بها . وما أيسر ما يتقلبون على المستهلك في هذه الناحية لعدم إلمامه إلماماً كافياً بظروف السوق .

ولا شك أن هذه الوسائل مجتمعة من أجور مرتفعة ، وأسعار منخفضة ، إلى خدمات مجانية عامة ، إلى تحديد لأسعار التجزئة إلخ .. من شأنها أن تؤدي معاً إلى اتساع أسواق المنتجات ، ونجاح اقتصاديات الترشيذ ، وفتح أبواب وآفاق جديدة للعمل ، مع جعل توزيع الدخل أكثر عدالة بين الأفراد . كما أنها تحقق الاستقرار في الحياة الاقتصادية ، بتحقيقها للتوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، إذا صحبها تنظيم ائتمان البنوك ، بحيث يتمشى الائتمان مع الإنتاج ، وبحيث يحفظ التوازن بين نسبي توزيع المدخرات الحقيقية على كل من رموس الأموال الثابتة ورموس الأموال المتداولة .

رفع مستوى الاستهلاك العالمى :

هذا الاتجاه الذى تمخض عنه الترشيذ نحو رفع مستوى الاستهلاك ، أو بعبارة أخرى رفع مستوى المعيشة لم يقف عند الحدود القومية ، بل دفعت به الحرب العالمية الثانية إلى ميدان التعاون الدولى ، وظهرت بوادر الرغبة الدولية فى رفع مستوى معيشة الشعوب المتأخرة اقتصادياً ، أى الشعوب الفقيرة . ولم يبق هذا الاتجاه الجديد على اعتبارات إنسانية فحسب ، بل استند إلى أسس اقتصادية وسياسية لها أهميتها الواضحة . ذلك أن وجود الأوضاع الاقتصادية للشعوب المتأخرة على حالتها الراهنة ، إنما يعرض

السلام العالمى للخطر . لأن الدول الصناعية المتقدمة تتطاحن عادة على السيطرة عليها ، للاستئثار بخاماتها ولاستغلالها كأسواق لتصريف المنتجات ، وكأفاق جديدة للاستثمار . وتجد فى ضعف تلك الشعوب المتأخرة ما يغريها بغزوها واستعمارها . ومن الناحية الاقتصادية نجد أن حصة الدولة من حجم الاستبدال الدولى عموماً أقل فى الدول المتأخرة اقتصادياً منها فى الشعوب المتقدمة ، واستهلاك الدول المتأخرة أقل عموماً . فسكان كندا الاثنا عشر مليوناً يشترون من الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما يشتري سكان جمهوريات أمريكا الجنوبية المائة والعشرون مليوناً . ذلك لأن مستوى المعيشة فى كندا كدولة متقدمة اقتصادياً مرتفع بالنسبة لمستوى المعيشة فى جمهوريات أمريكا اللاتينية . ولو عملت الولايات المتحدة على رفع مستوى معيشة تلك الجمهوريات لاستفادت من ارتفاع مستوى استهلاك شعوبها ، وزيادة ما تشتره من البضائع الأمريكية .

ومن ناحية أخرى أدت الحرب العالمية الثانية إلى زيادة كبيرة فى إنتاج السلع الرأسمالية من تجهيزات وآلات إلخ .. فكيف يمكن المحافظة على مستوى الإنتاج فى تلك السلع ، أو المحافظة على الطلب عليها فى وقت السلم ؟ إن ذلك لا يكون إلا بالتوسع فى إنشاء الصناعات الاستهلاكية فى الدول المتأخرة اقتصادياً ، والعمل على رفع مستوى المعيشة فيها . إذ ستستورد تلك الدول الآلات والأدوات اللازمة لتلك الصناعات من الدول الصناعية المتقدمة . ولكى ندلل على ما يترتب على رفع مستوى المعيشة فى الدول المتأخرة من زيادة فى الإنتاج العالمى ، وبالتالى فى حجم الاستبدال الدولى ، نقتطف هنا بعض الإحصائيات عن « أوجين ستالنى »^(١) الذى يقدر لو أننا أردنا رفع مستوى المعيشة فى سائر الدول الأخرى إلى ما يعادل مستوى المعيشة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، للزم لذلك زيادة إنتاج القطن إلى ثلاثة أمثاله ، وإنتاج ٦٠٠ مليون جهاز راديو و ٣٥٠ مليون جهاز تليفون و ٤٥٠ مليون سيارة علاوة على ما ينتج حالياً من تلك السلع ، حتى يتعادل متوسط ما يستهلكه المواطن

I.L.O. Eugene Stalny—World Economic Development, 1944,

(١) ص ٤٣٠

الأمريكي منها مع متوسط ما يستهلكه الفرد منها في سائر دول العالم الأخرى .
 فلا عجب إذا رأينا الكثير من الاقتصاديين وكبار الساسة يوصون برفع مستوى
 المعيشة في الشعوب المتأخرة لمعادلة ما ترتب على الحرب من زيادة في الطاقة الإنتاجية
 للدول المتقدمة . وإنه لمن صالح تلك الدول أن تعمل على رفع مستوى معيشة الشعوب
 الفقيرة أو المتأخرة كالشعوب الآسيوية مثلاً التي تربو على الألف مليون ، والتي
 يعاني ثلاثة أرباع أفرادها نقص التغذية ، لأن ارتفاع مستوى معيشة تلك الشعوب
 إنما يعني رفع مستوى استهلاكها ، وبالتالي يزداد ما تشتريه من منتجات الدول
 المتقدمة . وقد كان الرئيس الراحل روزفلت في طليعة الداعين لهذه السياسة . وقد رد
 على معارضيه الذين أبدوا مخاوفهم من أن يؤدي التقدم الاقتصادي للشعوب المتأخرة
 إلى منافسة الشعوب المتقدمة ، وفقدوا لبعض أسواقها الخارجية ، بقوله إنه « قد
 اتضح لأكثر من مرة أنه إذا ارتفع مستوى المعيشة في أية دولة ارتفعت بالمثل
 قوتها الشرائية وشجع مثل هذا الارتفاع على تحسن مستوى المعيشة في الدول
 المجاورة التي تتجر معها » . والواقع أنه لا محل لتخوف الدول المتقدمة في الصناعة
 من التقدم الاقتصادي للدول المتأخرة ، أو من تحولها الصناعي كدول زراعية . ويرى
 « ليسون » في كتابه « الاقتصاد الموجه أم المشروع الحر » أن التحول الصناعي للدول
 الزراعية لن ينزل ضرراً بالدول الصناعية الكبرى إلى الحد الذي تبالغ وتهول فيه
 تلك الدول . نعم إن الدول الزراعية لن تعود فتشتري بعض المنتجات الصناعية التي
 ستقوم هي بإنتاجها ، ولكن ارتفاع مستوى المعيشة فيها كنتيجة طبيعية لتحولها
 الصناعي سيؤدي إلى زيادة طلبها على بعض المنتجات الصناعية التي تتطلب درجة
 من التقدم الصناعي لم تصل تلك الدول بعد إليها مثل السيارات والآلات الدقيقة .
 ولهذا لن يتوقف طلبها على مصنوعات الدول الصناعية الكبرى ، وإنما سيتغير نوعا .
 ولن يهبط الإنتاج الصناعي للدول المتقدمة في الصناعة بل سيحدث فيه بعض التحول
 من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الإنتاجية .
 هذا الاتجاه نحو رفع مستوى معيشة الدول المتأخرة ، خرج أخيراً إلى حيز

الوجود ممثلاً في البرنامج التعاوني الدولي للإنعاش الاقتصادي للدول المتخلفة ، الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٤ مارس ١٩٤٩ ، وترك للسكربتير العام لهيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع رؤساء الهيئات الدولية المختصة ، وضع تفاصيل تنفيذه ، على أن تستهدف سياسات التقدم الاقتصادي أهدافاً اجتماعية واضحة . وقد حدد مؤتمر العمل الدولي ، الدورة الثانية والثلاثين — يونية ١٩٤٩ ، هذه الأهداف الاجتماعية بطريقة واضحة . كما أقرها صندوق النقد الدولي ، و بنك الإنعاش والتعمير باتفاقهما على الاسترشاد في جميع قراراتهما بتلك الأهداف التي نلخصها فيما يلي :

- ١ — العمل على زيادة الإنتاج ، وبالتالي على إفراح فرص العمل في الدول المتخلفة . وقد حث مؤتمر العمل الدولي في دورته الثانية والثلاثين على تحقيق الاستخدام الكامل ، باتخاذ جميع التدابير والوسائل العملية الكفيلة بالمحافظة على مستوى مرتفع ومستقر للاستخدام ، وبضمان اطراد الزيادة في حجم الإنتاج .
- ٢ — أن تستخدم هذه الزيادة في الإنتاج في إنعاش مستوى الاستهلاك ، وزيادة الإشباع العام ، وفي تحسين ظروف العمل في الدول التي تقدم إليها المعونة . كما أوصى المؤتمر بوجوب توجيه سياسات الإنعاش المعدة للتطبيق في تلك الدول نحو رفاهية شعوبها ، ونحو تشجيع رغبتها في التقدم الاجتماعي .
- ٣ — أن يضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي التدابير والأدوات اللازمة لمواجهة ما قد يكتنفه من المشاكل العالية من تحولات في العمل إلى بطالة فنية مؤقتة إلخ .. على أن تقوم هذه التدابير على أساس من التعاون التام بين العمال وأصحاب الأعمال .
- ٤ — أن يتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي إنشاء صناعات جديدة والنهوض بالصناعات القديمة ، والعمل على تحسين وسائل الإنتاج الزراعي وزيادة كفايته .
- ٥ — ألا تقدم المعونة المادية والفنية بمقتضى هذا البرنامج إلى أية دولة إلا بناء على طلبها ورغبتها الخالصة ، مع تحملها مسؤولية استخدام ما يوضع تحت تصرفها من وسائل المعونة على النحو الذي يتمشى مع ظروفها الخاصة ومواردها واحتياجاتها بحيث تستطيع مواصلة سياسية الإنعاش والتقدم بعد وقف المعونة .

الباب الخامس

التّرشيد وتطور الفكر الاقتصادي

مكتبة
الشيخ
الشيخ

الفصل السادس عشر

الترشيد والنهج الاقتصادي (١)

رأينا في استعراضنا لوسائل ونظريات الترشيد في الفصول والأبواب السابقة ، أن الكثير من تلك الوسائل لا يستطيع المنتج الفرد أن ينهض وحده به ، وأنه لا بد من تعاون المنتجين على إدخال وسائل الترشيد ، الغنى منها والاقتصادي ، وأنه حيثما توافر هذا التعاون تقدمت حركة الترشيد بخطوات سريعة . إلا أن هذا التقدم قد لا يكون شاملاً ، وقد يساء استخدام وسائل الترشيد ، فلا مفر من أن تشرف الدولة على إدخالها وتطبيقها . ولن يؤتى الترشيد بنتائجه المرجوة لصالح المجتمع إلا بالتعاون الوثيق بين السلطات الحكومية المختصة ، والهيئات العلمية من جهة ، وبين أصحاب الأعمال من جهة أخرى . ونلخص هنا على ضوء ما سردناه في الفصول السابقة الأسباب التي تجعل هيمنة الدولة على تطبيق وسائل الترشيد برسم وتنفيذ سياسة اقتصادية عامة شاملة ، أمراً لا مندوحة عنه كي يصل الترشيد إلى أهدافه ويحقق نتائجه :

أولاً — إن من وسائل الترشيد ما يعجز عنه المنتج الفرد أو المنتجون مجتمعين وما يدخل في صميم عمل الدولة ، وعلى الأخص وسائل ونظريات ترشيد الاستهلاك والتوزيع والنقل ، وما تتطلبه من هيمنة الدولة على اتجاه وحدات العمل ورؤوس الأموال المدخرة ، وعلى توزيعها على شتى فروع الإنتاج لإشباع حاجات الأفراد .

ثانياً — إن من وسائل الترشيد ما لو ترك للمنتجين لكان عرضة لإساءة الاستعمال ولأذى بعكس ما يرتجى منه . مثال ذلك الاتفاقات الصناعية كالكارتل والترست

(١) أهم المراجع لمن يريد التوسع في هذا الفصل :

E. Lipson : A Planned Economy or Free Enterprise.

Robins : Economic Planning & International Order.

G.D.H. Cole : Practical Economics

The Machinery of Economic Planning.

التي تميل لأن تنزع نزعة احتكارية بتحديد العرض . وهذا ما أوضحناه في الفصل الخاص بها مميزين بين الاتفاقات الصناعية الاحتكارية والاتفاقات الصناعية الرشيدة .

ثالثاً — إن بين وسائل الترشيح ما لا يحقق نتائج المرجوة إلا إذا طبق بالكامل أى إذا طبقته جميع المؤسسات الصناعية والتجارية كسياسة رفع الأجور التي بسطناها في الفصل السابق ، والتي يجب أن تباشرها الدولة بنفسها كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع « العلاج الجديد » للانعاش الاقتصادي .

هذا من ناحية التطبيق العلمى لوسائل الترشيح ، أما من ناحية ما أحدثته حركة الترشيح عامة من تطور في الفكر الاقتصادي ، وفي السياسات الاقتصادية للدول ، فإن قيام الدولة بتطبيق السياسات الاقتصادية العملية للتنظيم العلمى الشامل للحياة الاقتصادية يعد من صميم الترشيح ، مما يجعل النهج الاقتصادي أداة الدولة لتطبيق نظريات وطرائق الترشيح عملياً وعلى نطاق واسع . فنحن لو ألمعنا بما أحدثه الترشيح من انقلاب في الفكر الاقتصادي ، لوجدنا أن أبرز وأهم مافي هذا الانقلاب هو انتقال الاقتصاد السياسي من حيز الفرد الضيق المحدود المجال إلى حيز الجماعة بأفاقه الواسعة البعيدة . إذ بعد أن كان ينظر إلى الاقتصاد السياسي نظرة فردية كعلم يبحث في الجهود التي يبذلها الفرد كعضو في مجتمع بشري لإشباع حاجاته المادية ، أصبح الاقتصاد السياسي جماعياً ، بمعنى أنه العلم الذي يبحث في أفضل مطابقة ممكنة بين الحاجات المادية للجماعة ومواردها الاقتصادية والبشرية . وليست هذه المطابقة أو الموازنة بالأمر السهل ، فحاجات الأفراد متعددة ، ومتزايدة متجددة ، بينما الموارد الاقتصادية والبشرية محدودة حتى أنها لا تكفي لإشباع جميع الحاجات . ولا مفر من إشباع بعضها دون البعض الآخر ، أو بعبارة أدق تقديم بعضها على البعض الآخر من جهة ، والاستعاضة عن بعضها البعض الآخر من جهة أخرى . ولا تتحقق تلك الموازنة في النظام الاقتصادي الحر على النحو الذي يحقق الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد الاقتصادية

والبشرية ، ويكفل أقصى عدالة اجتماعية ممكنة بتحقيق أقصى إشباع لجمهرة الشعب .
إذ يؤدي سوء توزيع الدخل على الأفراد إلى انصراف جزء كبير من الموارد
الاقتصادية والبشرية إلى إنتاج الكماليات وما فوق الكماليات على حساب الضروريات .
فالفرء العادى أى المتوسط لا يشبع من حاجاته إلا ذلك القدر الذى يسمح به دخله .
ومن هنا كان الطلب النقدى أو الفعلى ، وليس مجرد الرغبة ، هو الذى يحدد الطلب
على المنتجات المتعددة التى تشبع حاجات بشرية متعددة ، كما يحدد توزيع الموارد
الاقتصادية والبشرية على إنتاج الحاجات المختلفة وإشباعها . ذلك أن المول لا يقدم
على استثمار رؤوس أمواله إلا فى فروع الإنتاج التى تكفل له أوفر ربح ممكن ،
ولو كانت لإشباع كماليات طبقة مترفة ، أو لإشباع حاجات تعد فى نظر المجتمع ضارة .
كما أن المصانع لا تنتج من السلع إلا تلك الكميات التى يحتفظ الثمن عندها بمستوى
معين لا يهبط دونه .

وهكذا رأينا مصانع الوسكى وأدوات الزينة وما إلى ذلك من ضروب الكماليات
تشاد وتتعذر فى الوقت الذى يعيش فيه الملايين حفاة أنصاف عراة . كما رأينا بعض
صنوف الأغذية كالفاكهة يقذف بها إلى قاع النهر لتباع الكميات المحدودة منها بسعر
مرتفع فى الوقت الذى يشكو فيه الملايين من أمراض عجز التغذية ، أى نقص الغذاء .
وكما رأينا القطن يستخدم فى رصف الطرق فى أمريكا فى الوقت الذى يعيش فيه
الملايين أنصاف عراة . وفى البرازيل استخدم البن يوماً كوقود للقطارات ، وما إلى
ذلك من ضروب تحديد العرض ، أو مأساة « الفقر فى وسط الوفرة » التى تكفى
وحدها لأن تجعل أكثر الناس إيماناً بالنظام الاقتصادى الحر ، يرى تدخل الدولة فى
الحياة الاقتصادية أمراً لا مندوحة عنه لتحقيق أفضل موازنة بين الموارد الاقتصادية
والبشرية من جهة وبين حاجات البشر من جهة أخرى ، بعد أن عجز الأفراد عن
ذلك لتضارب مصالحهم وتعارضها فى المجموع مع مصلحة الجماعة . وما كانت تلك
الموازنة لتحقيق إلا بمرص الدولة باستمرار على أن يكون توزيع الدخل عادلاً ،
بحيث يضمن لكل فرد الحد المناسب من الحاجات والخدمات اللازمة له ليعيش
كإنسان فى هذا العصر ، وبهيمنتها على اتجاه المدخرات المعدة للاستثمار والأيدى

العاملة الجديدة ، فلا تتركها تتجه إلا لفروع الإنتاج النافعة أو الأكثر نفعاً للجماعة .
وهذه هي المادة الأساسية لرأس النهج الاقتصادي وعليه إذا أقدم على رسم هذا النهج
أن يلم بالنواحي التالية تماماً :

(١) ماهي أنواع السلع المراد إنتاجها ، وبأية كميات ؟ ورائده في ذلك هو
ما يترأى له في المتوسط ، وفي وقت معين ، كأفضل إشباع لحاجات الجماعة . وليست
هذه مسألة هينة . وليس من المعقول ولا من العمل أن نترك للأفراد أمر اختيار
الحاجات المراد اتباعها ، وذلك لتعدد ميولهم وتقلبها ، بل ولأن أغلب الأشخاص
لا يكادون يعرفون صالحهم . ولو أريد تعرف ميول الأفراد بطريقة مباشرة والتوفيق
بينها في خطة عامة لاقتضى الأمر إيجاد أداة خاصة لهذا الغرض . فما عسى أن تكون
تلك الأداة ؟ أتكون بطريقة الانتخاب أو الاستفتاء ؟ وكيف يكون الاختيار
بطريق الانتخاب وعلى وجه التفصيل ؟ إنه لعمري إجراء معقد ، والاختيار إذا تم ،
فإنما سيتم تبعاً لأغلبيات غير متراجحة . كما أن الناس يغيرون نظرتهم إلى مختلف
الحاجات وتقديراتهم لما تحققه من إشباع من يوم لآخر ، فهل نجري كل يوم انتخاباً
أو استفتاء ؟ أم نترك أمر هذا الاختيار إلى هيئة مركزية ؟ وفي هذه الحالة يخشى أن
تنزع لقرض آرائها على المواطنين معتقدة أنها أعرف من الأفراد بصالحهم ، وفي هذا
انتقاص من الحرية الفردية^(١) . ولا يوجد ما يحول دون نزوع الحكام لتكليف
الناس وفقاً للخطة بدلاً من تكليف الخطة وفقاً للناس ، كما يأخذ البعض على اتحاد
الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، حيث تقوم إدارة الجوسبلان بتحديد إنتاج
الحاجات مستعينة بمجرد عينات إحصائية مستمدة من المتاجر والجمعيات التعاونية .

(٢) من الذي يعهد إليه بإنتاج كل من هذه السلع ؟ وم يلزم لإنتاجها من
الخامات والأيدي العاملة والقوى المحركة إلخ .. وهذا يتضمن بالطبع الهيمنة على
توزيع مختلف الخامات ، ووحدات العمل ، ورءوس الأموال الجديدة على المؤسسات
الصناعية المختلفة .

(٣) أى قدر تدخره الجماعة من دخلها الأهل ، وإلى أين توجه رؤوس أموالها المدخرة أى المعدة للاستثمار ؟ هل توجهها إلى إنتاج سلع استهلاكية لتحقيق بذلك زيادة فى الإشباع العام ، أو توجهها إلى إنتاج سلع إنتاجية كآلات وتجهيزات وأدوات المصانع اللازمة للصناعات الاستهلاكية لتحقيق بذلك زيادة فى الطاقة الإنتاجية للدولة ، يترتب عليها فيما بعد زيادة فى الإشباع ؟ والطريقة المتبعة فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وهى أول دولة طبقت النهج الاقتصادى ، هى أن يخصص عادة ٢٠٪ من الدخل الأهل للسلع الإنتاجية .

(٤) كيف توازن الجماعة بين مطالب الفراغ وبين إنتاج ثروات إضافية ؟ فالفراغ يعتبر فى العصر الحاضر سلعة أو حاجة بشرية . ولل فرد الحق فى أن يتمتع بمحد أدنى من الفراغ ، كما أن له الحق فى أن يتمتع بمحد أدنى من الدخل ، أو بعبارة أخرى بمحد أدنى من السلع والخدمات التى لاغنى عنها للإنسان يعيش فى هذا العصر . وتلك مهمة عسيرة تواجه راسم النهج الاقتصادى ، الذى يضع نصب عينيه الوصول إلى أفضل تقسيم يوافق الجماعة بين ساعات العمل وساعات الفراغ . وهذا التقسيم ليس بالأقل صعوبة من تقسيم ساعات العمل على إنتاج مختلف الأشياء التى تحتاج إليها الجماعة . وذلك لخضوعه هو الآخر لعوامل شتى ولمؤثرات نفسية تختلف وتتعدد باختلاف الفرد والبيئة .

وثمة مظهر آخر لهذا الانقلاب الذى أحدثه الترشيح فى الفكر الاقتصادى وأدى إلى ظهور النهج الاقتصادى .. ألا وهو ما يعرف فى طرائق البحث الاقتصادى « بمدرسة الحركة » التى حلت محل « مدرسة السكون » المتخلقة عن مدرسة « دع المقادير تجرى فى أعنتها » ، تلك المدرسة القديمة المبينة على التفاؤل وحسن الظن بالأمور . إذ هى تستند إلى فرض خاطئ* وهو أن الناس ينزعون إلى البقاء حيث هم ، والعودة إلى حيث كانوا ، بفرض حدوث تغيير طارى* فى المعدلات النسبية لعوامل الإنتاج . وقد يكون هذا التغيير تقدماً ، وهو كذلك فى نظر اقتصادى الحركة ، ولهذا لن يعود عنه الناس إلى حالة متأخرة . ومن السخف أن ننظر الى هذا التقدم

كخلل طارئ في نظر اقتصادى السكون ، لا يلبث أن ينتهى بالعودة الى التوازن .
والواقع ، والذي تقوم عليه نظريات الترشيد والنظرية الاشتراكية من قبل ، هو أن
النظام الاقتصادى فى تقدم مستمر لأن هناك عوامل متحركة تتفاعل مع هذا النظام وهى :
١ — النفسية الحركية ، أى أن البشر يميلون دائماً إلى التقدم ويزعون
لانتقال من حالة إلى ما هو أحسن منها . وكان الروس أول من طبقوا النهج
الاقتصادى ، وذلك لإيمانهم بفلسفة الحركة وإيمانهم بالحركة مستمد من واقع
الطبيعة ، لأن كل شئ فى الطبيعة يتحرك . والعالم كله فى حركة مستمرة
دائمة ، ولا يمكن أن تكون هنالك حالة سكون . ومن هنا حمل الاشتراكيون
على اقتصاديات السكون ، وإليهم يرجع الفضل فى ظهور « مدرسة الحركة » فى
الاقتصاد السياسى . وكون الحركة ظاهرة عالمية شاملة يقتضى فى رأيهم أن يكون
التغيير ظاهرة عالمية شاملة أيضاً . وأن يصحب تقدم طرائق الإنتاج وتطورها المطرد
تغيير مماثل فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وفى حياة وتفكير البشر بصفة عامة .
وهذا التغيير يجب أن يفهم لا على أنه مجرد الانتقال من حالة سابقة ، بل يجب أن
تكون له وجهته بحيث ينتقل إلى حالة معينة لاحقة . ومن هنا يجب أن يتميز
تفكير البشر بالحركة وبالشمول معاً ، لأن الحركة بطبيعتها شاملة ، والظواهر البشرية
المتحركة يرتبط بعضها ببعض الآخر ، ويؤثر بعضها فى البعض الآخر . ولهذا يجب
أن يكون النهج الاقتصادى عاماً شاملاً يحدد الأهداف ، ولكى يكون يحدد
الأهداف يجب أن يكون يحدد الزمن والمراحل . وهذا يعنى أن مهمة الاقتصاد يجب
أن تكون عملية بتنسيق العوامل الاقتصادية والتأثير فيها ، لا أن يقف عند حد
ملاحظتها وتبعتها على انفراد الواحد بعد الآخر ، كمن يحل لغزاً أو عقدة . إنما المهم
أن ننسق هذه العوامل ونخلق منها شيئاً . وليكن النهج الاقتصادى بمثابة تجارب
اقتصادية عملية تنفذ لهذا الغرض فى أوقات محدودة .

٢ — نمو السكان ، إذ أن سكان العالم فى ازدياد مستمر . ولعدد السكان أثره

في الإنتاج والاستهلاك . لأن كل إنسان يظهر على وجه الأرض إنما يظهر بفم ويد
لياً كل ويعمل .

٣ — الاختراعات والتقدمات الفنية ، وهي وليدة الحوافز الشخصية والرغبة في
التقدم . وهي مظهر من مظاهر نفسية الإنسان المتحركة ، ومن ناحية أخرى لصراعه
المتواصل مع الطبيعة . وما العلم والاختراع إلا الأداة التي يسبر بها الإنسان أغوار
الطبيعة ، ويسيطر عليها ويسخرها في التمتع بالفراغ والطيبات معاً .

٤ — مرونة النظم النقدية المعاصرة ، أو بعبارة أخرى كون هذه النظم لا تستطيع
أن تعمل تلقائياً ، أى من تلقاء نفسها ، ولابد من المهينة عليها بحيث تتمشى باستمرار
مع حجم المعاملات واحتياجات الجماعة .

مما سبق يتضح أن النظام الاقتصادي متحرك بطبيعته لأن عوامله متحركة .
ونحن إذ نتحدث عن اقتصاديات الحركة ، إنما نعني بذلك أن النظام الاقتصادي ينمو
ويتقدم باستمرار . وإذا تكلمنا عن حالة التوازن لوجب ألا نعني بها الاتجاه الحركي
نحو حالة توازن ثابتة ، وإنما التغلب على الارتباكات ونواحي الخلل التي تكتنف
هذا النمو وهذا التقدم اللذين لا مندوحة عنهما للجاءه نتيجة للعوامل السابقة . ذلك
لأننا لو تركنا تلك الارتباكات ونواحي الخلل تتراكم وتتجمع لأوقفت أو عطلت
سير هذا التقدم ولهددت النظام الاقتصادي بالانهيار . والجماعة بتغلبها على هذه
الارتباكات ونواحي الخلل إنما تفسح المجال لتقدم جديد وهكذا .

وإخلاصة أن ظهور مدرسة الحركة في عالم الفكر الاقتصادي ، جعل تدخل
الدولة في الحياة الاقتصادية عنصراً طبيعياً في النظام الاقتصادي ، وليس مجرد ضرورة
لتخفيف أو لملافاة عيوب ومظالم هذا النظام . أى أنه بعبارة أخرى جعل التنظيم
عاملاً هاماً من عوامل الإنتاج ، إن لم يكن أهمها جميعاً . وبهذا لم يلبث أن صحب
ظهور حركة الترشيد ومدرسة الحركة ظهور ما يعرف « بالنهج الاقتصادي » أو
السياسة الاقتصادية المرسومة . والنهج الاقتصادي من وجهة النظر المتحركة هو سياسة

معينة موضوعة رهن التنفيذ خلال أجل معين لتحقيق أغراض محددة . ولا يجب أن يقتصر عمل راسم النهج على تحديد تفاصيله وأغراضه ومراحله ، وإنما يجب أن يضع أيضاً الخطط اللازمة لملافاة عوامل الارتباك والخلل التي لا بد من ظهور آثارها عند التنفيذ كنتيجة للانتقال من وضع إلى آخر . فالنهج الاقتصادي مثلاً قد يشجع صناعة معينة ويعمل على تدهور أخرى ، مما يترتب عليه تحولات في وحدات العمل ورءوس الأموال المستثمرة بين الصناعات المختلفة ، مع ما يتبع هذه التحولات من بطالة وقتية وتقلبات في الأرباح . وهذا ما حرصت اليابان مثلاً على ملافاة في مشروع خمس السنوات لبناء النظام الاقتصادي الجديد لليابان ومنشوكو والصين المحتلة ، ١٩٣٧-١٩٤١ ، إذ أنشأت بوزارة « البر الاجتماعي » مصلحة خاصة للبطالة . وكلفت الجهات الإدارية المختلفة بتسجيل نتائج مشروع السنوات الخمس على مختلف طوائف العمال ، وبإبلاغ حوادث الاستغناء عن الخدمات إلى الجهات المحلية ومنها إلى الجهات المركزية المختصة أولاً فأول وبالتلغراف ، حتى لا تتجمع حالات البطالة ويستفحل أمرها . والبيانات المطلوبة هي المصانع المغلقة أو تلك التي خفضت إنتاجها ، والعمال الذين تعطلوا في كل صناعة وفي كل منطقة . وكانت الاستعدادات متخذة بالطبع لتحويل وحدات العمل ورأس المال إلى الصناعات المراد زيادة إنتاجها ، وهي الصناعات الحربية . كما أنشئت في وزارة التجارة والصناعة مصلحة جديدة باسم « المكتب المؤقت لتنظيم التحولات التجارية » ، ومهمة هذا المكتب توجيه الصناعات المتدهورة إلى الصناعات الحربية أولاً ، فالصناعات التصديرية ثانياً ، فصناعات المستعاضات المرسومة لتحقيق الكفاية الذاتية ثالثاً ^(١) .

وكان النهج الاقتصادي الألماني قائماً كزميله الياباني على أساس الاستعداد للحرب ، وضمان ما تتطلبه الصناعات الحربية من خامات ورءوس أموال وأيد عاملة ، بأن تقدمها الدولة على غيرها من الصناعات . ومع أن الشعب طوّل بأن يضحي

Isohi Asahi . The Economic Strenght of Japan.

(١) م.س. ١٣٨-١٤٧

لأغراض الدفاع فيقبل مستوى منخفضاً من المعيشة ، رأينا النهج الاقتصادى الألمانى من جهة أخرى لا يخلو من فكرة العدالة الاجتماعية وذلك بفرضه الحدين الأدنى للأجور والأعلى للربح ، وبأخذه بنظرية الاشتراك فى التمتع فى برامج سيارات الشعب ورايو الشعب إلخ ... القائمة على إنتاج أنماط رخيصة من السيارات والرايو تباع بالتقسيط ومع تسهيلات فى الدفع إلى أصحاب الدخول الصغيرة لتشجيع وتعم . كما رأينا الدولة فى ألمانيا تهتم على التجارة الدولية تماماً ، وتحدد أنواع الصادرات والواردات وكمياتها وفقاً لمقتضيات النهج .

ولقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما بفكرة النهج الاقتصادى فى مشروع العلاج الجديد للانعاش الاقتصادى ، وقد ذكرنا شيئاً عنه باختصار فى الفصل السابق . إلا أن هذا المشروع وقد بدأ عام ١٩٣٣ - ١٩٣٤ لم يستمر طويلاً ؛ وسرعان ما حرص أصحاب رموس الأموال على إيقافه عند حده ، عندما حقق هدفه الأول الذى كان فى صالحهم تحقيقه . وهو الأخذ بيد الصناعة الأمريكية وإعانتها على النهوض مما أنزل بها الكساد العالمى من خسائر .

والدولة الوحيدة التى طبقت النهج الاقتصادى لتحقيق أغراضه الحقيقية ، وهى الاستغلال الاقتصادى الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية للجماعة بحيث تحقق أقصى إشباع مادى وأنسب فراغ لجميع الأفراد على قدم المساواة ، أى فى ظل أقصى ما يستطيع من العدالة الاجتماعية .. هذه الدولة هى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، مبتكرة مشاريع السنوات الخمس وأكثر الدول نجاحاً فى تطبيقها . وقد أنى مشروع السنوات الخمس الأول ١٩٢٩ - ١٩٣٣ بالنتائج المحسوسة التالية ، والتى كانت الدول الرأسمالية تشك يومئذ فى إمكان تحقيقها :

(١) فى النهضة الصناعية ارتفعت نسبة الإنتاج الصناعى إلى الإنتاج الأهلى عموماً إلى ٧٠ ٪ .

(٢) تصفية طبقة الكولاك فى الزراعة ، أى البورجوازية الزراعية ، ونجاح المزارع السككية فى رفع مستوى معيشة الفلاحين .

(٣) قضى على كل مظهر من مظاهر استغلال الإنسان لأخيه الإنسان في شتى

نواحي النشاط الاقتصادى .

أما مشروع السنوات الخمس الثانى ١٩٣٤ - ١٩٣٨ فقد حقق استكمال ميكانيكية الزراعة ، وكفل التجهيز الفنى لجميع فروع الاقتصاد الأهلى ، كما رفع المستوى الثقافى والفنى للعمال والفلاحين . وبفضل الدعاية الواسعة النطاق التى قام بها البلاشفة لشحذ الهمم ، أمكن إنجاز هذا المشروع فى أربع سنوات بدلا من خمس وبينما كانت كفاية الانتاج فى مشروع السنوات الخمس الأول أقل نسبياً منها فى الدول المتقدمة فى الصناعة ، رأينا كفاية الإنتاج تزيد وتصل إلى ما يعادل مثيلاتها فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مشروع السنوات الخمس التالى . ويرجع ذلك إلى أن مشروع السنوات الخمس الأول خصص لإنشاء الصناعات الانتاجية كمرحلة أولى ، ولتموين وتهيئة العمال الفنيين اللازمين للتحويل الصناعى داخل المصانع لافى المدارس الفنية . أى أن المصانع كانت أول إنشائها بمثابة معاهد للتدريب الفنى . ومن هنا كثرت التوقفات والارتباكات فهبطت كفاية الإنتاج مؤقتاً لتعود وترتفع باطراد . حتى لقد جاء مشروع السنوات الخمس بنتائج أعظم وقفز بالصناعة الروسية فى نواح كثيرة إلى مستوى أعلى من مستوى الصناعة الألمانية والأمريكية .

ولقد دلت تجارب مشروع السنوات الخمس فى الاتحاد السوفيتى على أن لا وجود للدورات الاقتصادية ، أى دورات الرخاء والكساد ، فى اقتصاد اشتراكى موجه . ولا عجب فالنهج الاقتصادى يقوم على دقة الإحصاء والتقدير . وحيث لا توجد أخطاء فى التقدير ، ولا تقلبات مفتعلة فى العرض والأسعار وفى الائتمان ، فلا محل لوجود الدورة . وخير مثال لإبراز هذه الحقيقة هو الكساد العالمى الحاد ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، إذ بينما انخفض الإنتاج الصناعى خلاله إلى ٦٥ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، و٨٦ ٪ فى بريطانيا و٦٦ ٪ فى ألمانيا و٧٧ ٪ فى فرنسا عما كان عليه عام ١٩٢٩ ، نرى الإنتاج الصناعى يقفز فى السنوات الثلاث التالية إلى ٢٠١ ٪ عما كان عليه عام ١٩٢٩ فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

وإدارة النهج الاقتصادى « الجوسبلان » Gosplan هى المشرفة على رسم وتنفيذ النهج الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى . وقد أنشئت هذه الإدارة عام ١٩٢٣ وألحقت بها غرفة مركزية للإحصاءات الاقتصادية ، ثم أعيد تنظيمها فى عام ١٩٣٢ لتنهض بأعباء مشاريع السنوات الخمس الضخمة ؛ وتتألف « الجوسبلان » من ١٠ إدارات و ٣٣ قسماً وتشتمل على أكثر من ٢٠٠٠ فنى وإحصائى . وتقوم الجوسبلان بأنجاز وتجميع الإحصائيات اللازمة عن الموارد الاقتصادية والبشرية ، أى عن الخامات ، وعن السكان فى سن العمل والقادرين على العمل . كما تتلقى سنوياً من كل مشروع فى الاتحاد السوفيتى ، سواء كان أهلياً أم محلياً ، صناعياً أم زراعياً ، ثقافياً أم صحياً .. إلخ ، سجلاً سنوياً بأعماله فى العام المنصرم ، وبما يعتزم القيام به فى العام المقبل ، وكم من الأيدى العاملة يحتاج ، وكم من الخامات .. إلخ .

والجوسبلان مفتشون يطوفون بالمشروعات فى مختلف أنحاء الاتحاد السوفيتى للوقوف على مدى صحة هذه البيانات والمساهمة فى تحضيرها . وتقدر الجوسبلان الطلب المنتظر على كل سلعة على ضوء البيانات التى تمدها بها جمعيات التعاون الاستهلاكية ، وذلك لتقدير الخامات اللازمة لإنتاج الكميات المقدرة للسلعة ، وكذا الوقود والأيدى العاملة ، كما أنها تقدر كميات الخامات اللازم استيرادها من الخارج وأنواعها ، وتستدل من قوميسارية الشعب للتجارة الخارجية على الدول التى تستورد منها هذه الخامات ، وعلى السلع التى يمكن تصديرها إليها مقابلها ، حتى يراعى إنتاج الكميات اللازمة منها عند رسم النهج . أما عن توزيع الدخل الأهلى بين الاستهلاك وبين الاستثمار الجديدة ، أو بعبارة أخرى توزيعه بين إنتاج السلع الاستهلاكية وإنتاج السلع الإنتاجية ، فهذه مسألة تسوى سنوياً بالمساومة الإجماعية بين « المجلس العام لنقابات عمال الاتحاد » و « مجلس قوميسارى الشعب » . ونتيجة هذه المساومة تقرر نصيب الأجور الكلية للأيدى العاملة الروسية جميعاً من الدخل الأهلى الكلى للاتحاد السوفيتى . وبينما يسعى « المجلس العام لنقابات عمال الاتحاد » لأن يحصل للعمال على

أقصى ما يستطيع من الأجور الكلية ، تحرص قوميسارية الشعب على ضمان ما يكفي للدفاع الأهل والخدمات العامة .

النهج الاقتصادي والنظام البرلماني الحزبي :

إذا كانت سياسة النهج الاقتصادي ، أى مشاريع السنوات الخمس ، لم تطبق كما رأينا إلا في الدول التي تركز السلطات كلها في يد الدولة ، أى الدول الديكتاتورية ، فهل يعنى هذا أن سياسة النهج لا يمكن تطبيقها في الدول الديمقراطية ؟ وهل يحول النظام البرلماني الحزبي ، الذي يفتقر إلى الاستقرار ، دون اتخاذ سياسة اقتصادية مرسومة ثابتة ؟

يرى « ليسون » في كتابه « الاقتصاد المرسوم أم المشروع الحر » أن من الممكن أن تطبق الدول الديمقراطية سياسة النهج الاقتصادي ، إذا اعتبرتها من المسائل القومية التي يجب أن تظل بعيدة عن معترك النضال الحزبي . وذلك بتأليف لجنة دائمة للنهج الاقتصادي تمثل جميع العناصر ، وتكون بعيدة عن الحزبية ، وتحشد فيها الكفايات من المفكرين الاقتصاديين والمشرعين النابهين ، ورجال الأعمال المجريين في شتى نواحي الحياة الاقتصادية ، تعاونهم نخبة من القنيين والإداريين الأكفاء من موظفي الدولة . ولا مصلحة لإخضاع إدارة النهج لإشراف البرلمان ، لأن أغلب أعضاء البرلمانات في نظره تعوزهم الخبرة بالمسائل الاقتصادية ، فضلا عن كونهم مضطرين للارتباط بسياسة الأحزاب التي ينتمون إليها . ويكون من الأفضل أن يكتفى بعرض الأسس التوجيهية للنهج على البرلمان ، كما تعرض السياسة الاقتصادية بصفة إجمالية عامة في مشروع الميزانية . أما تفاصيل النهج فتناقش في مجلس اقتصادي أعلى يمثل أصحاب الأعمال والعمال والإخصائيين وأصحاب المهن والمفكرين الاقتصاديين . ولا محل في نظري ليسون للخوف من أن يعترى النهج الاقتصادي بعض الجمود بتأثير الروتين الحكومي ، إذ أن إدارة المصانع نفسها لا تخلو من الروتين ، فضلا عن إمكان تلافي هذا الجمود الروتيني بحسن إختيار إدارة النهج .

الفصل السابع عشر

بين الترشيذ والاشتراكية

يهدم الترشيذ بمحاربتة للضياغ والضلال فى الحياة الاقتصادية ، أهم الانتقادات التى يوجهها الاشتراكيون إلى النظام الرأسمالى القائم . فهل يعنى هذا أن الترشيذ كأحدث أطوار الرأسمالية ، وأكثرها تقدما ، يعمل على تدعيم النظام الرأسمالى ؟ أو أنه يتجه بهذا النظام نحو النظم الاشتراكية المئزنة ؟ . إن النظرية الاشتراكية نفسها تتطور مع الزمن . والترشيذ كأحدث أطوار النظام الرأسمالى ، يقترب به إلى حد غير صغير من النظرية الاشتراكية فى أحدث أطوارها . حتى لنرى بين الاشتراكيين المعتدلين من أصبح يقول بالإبقاء على النظام الحالى ، مع التوسع فى ترشيذه ، بحيث تخرج منه الجماعة بنصيب الأسد . كما أننا نرى بين الكتاب من يطلق على فلسفة فورد الصناعية القائمة على فكرة الترشيذ اسم الاشتراكية الفوردية . كما أن الترشيذ هو المحور الذى ترتكز عليه السياسة الاقتصادية للدول الاشتراكية . ولا يفوتنا أن نذكر أن لينين أوصى باتخاذ نظريات وأساليب الترشيذ دعامة للنهضة الصناعية لروسيا السوفيتية ، واستعان ستالين بالخبراء الألمان والأمريكيين على تحقيق ذلك .

الواقع أن الترشيذ لم يأت كمجرد هادم لعيوب النظام الرأسمالى ، بل جاء مؤيداً ومعمزاً للكثير من نظريات وأهداف الاشتراكية . وإذا كان بين غلاة الاشتراكيين المئزمتين من ينكر هذه الحقيقة ، فهؤلاء هم الشيوعيون والنقاييون المتعصبون الذين لا ينظرون بعين الارتياح إلى كل تقدم فنى ، ويحولون دون كل ما من شأنه أن يرفع مستوى أجور جزء من العمال ، لكيلا يتحول هؤلاء إلى الطبقة المتوسطة الجديدة ، أو الطبقة دون المتوسطة بعبارة أخرى . ولقد صادف هنرى فورد ، الذى كان أول من طبق وسائل الترشيذ على نطاق واسع ، الكثير من الاتهامات على

يد المهيجين السياسيين . فكانوا يسمون العمل المسلسل « بعمل السجن » ، ويطلقون على مصانعه « بيوت فورد للعبيد » قائلين إنه أكبر مرآء بامتلاكه ملايين الدولارات التي ترشحه لمركز أغنى رجل في العالم . وإذا كان الرجل قد جمع هذه الثروة الهائلة ، فهذا لا يمس مبادئه في شيء ، ولا ينزل من قدر العلاقات الجديدة التي أوجدها بين المنتج والعامل والمستهلك ، أو من القيمة الاجتماعية لنظرية « العمل للغير » أو « تبادل الخدمات » التي يسميها بعض الكتاب « الاشتراكية الفوردية » وهو يعمل كما يقول المهندس الألماني « ريبيل » على « إنتاج قيم اقتصادية اجتماعية بعيداً عن أية رغبة في جمع الثروة » .

ولقد قارن الاقتصادي W . Sombart سومبارت في كتابه « اليهود والحياة لافقتصادية » بين « الرأسمالية اليهودية والإنتاجية الفوردية » موضحاً الدور الذي يلعبه الجنس اليهودي في الاقتصاد الرأسمالي ، قائلاً إن اليهود هم النموذج الممثل لهذا النظام ، حيث يبحث رأس المال قبل كل شيء عن أقصى ربح مستطاع . ذلك لأن اليهودي تجارى بطبعه ، وقد اعتاد التساط على الأسواق وإحداث التقلبات بها لغرض الحصول على الربح . أما هنري فورد فيمثل النظام الإنتاجي أو الصناعي ، إذ يبحث قبل كل شيء عن إنتاج « قيم اجتماعية » وهو يستخدم صفاته الممتازة في اختيار وإنتاج السلع الضرورية لرفاهية الجماعة بأسرها . هناك فرق إذن بين اليهودية النفعية التي تريد الإثراء بأية وسيلة ، وبين الإنتاجية الفوردية التي تخدم الغير وتعمل لخير الإنسانية جمعاء . وفورد نفسه لا يخفى احتقاره للرأسماليين اليهود وماديتهم الجشعة . وإن كانت إنتاجيته لا تخلو من المادية ، إلا أنها مادية غير مقصودة وغير متعارضة مع صالح المجموع كالمادية اليهودية .

فهل يعني هذا أن الترشيح بحملته الصريحة على الروح التجارية الاستغلالية واصطباغه بالروح الإنتاجية القائمة على خدمة الغير وعلى تبادل الخدمات ، يتجه بالنظام الرأسمالي نحو النظم الاشتراكية المتزنة ؟ وإلى أي حد يسير الترشيح بالنظام

الرأسمالى فى هذا الاتجاه ؟ لا أظننا نستطيع الإجابة على سؤال كهذا دون تفهم النظرية الاشتراكية فى أحدث أطوارها . ويمكن تلخيصه فيما يلى : « أن تكفل الدولة لكل فرد حداً مناسباً للمعيشة ، وأن يوزع ما يزيد من الدخل الأهلى على مجموع الحدود الدنيا للأفراد على العاملين كل بنسبة عمله . بشرط أن لا تترك الأموال تتجمع عند بعض الأفراد إلى حد يتمتعون بتجاوزه بنموذ السيد فى نظام الطبقة » . وفى هذا الطور أصبح إلغاء للملكية الخاصة وسيلة لا غاية . وكاد يكتفى بدلا من القضاء التام على روح الكسب بحصره فى جميع الحدود ، وإحاطته بشتى الضمانات فى صالح المجموع وهيمنة الدولة عليه هيمنة تامة . ولا شك أن الترشيذ بسياسة خفض الأسعار ورفع الأجور ، وبما اتخذ أخيرا من فكرة الاشتراك فى التمتع ، وبتقديمه للضروريات على الكماليات ، يقترب كثيرا من فكرة الحد الأدنى للمعيشة ، التى تبدو جلية واضحة فى قول لجنة الكفاية الأهلية الألمانية إن الترشيذ « يرمى إلى تحسين مستوى المعيشة بانتاج سلع أرخص وأفضل بكميات كبيرة ، وهذا ما يتطلب تضافراً عاما فى جهود جميع طبقات الجماعة » .

كما يخفف الترشيذ كثيرا من غلواء روح الكسب ، بتحويله أنظار رجال الصناعة شطر إنتاج « قيم اجتماعية » بعد أن كان همهم الأول والأخير هو جمع أقصى ما يستطيع من المال ، ولو أضروا بصالح الجماعة . وبهذا أبرز الترشيذ جليا كما يقول الأستاذ « أرفك » أن أداتنا الاقتصادية « لم توجد لأثراء الأفراد ، فهذا يكون عارضا بالطبع ، وإنما لخدمة الجماعة » وهذا ما نلاحظه عمليا فى كل نهج اقتصادى يبنى على نظريات الترشيذ ، حيث تفرض الدولة حداً أدنى للأجور وحداً أدنى للربح ، لتضمن حصول العمال على نصيبهم العادل من الدخل الأهلى ، وحيث توجه الدولة بهيمنتها على اتجاه المدخرات للاستثمار ، وحدات العمل ورأس المال الجديدة إلى الصناعات النافعة أو الأكثر نفعاً للجماعة . ومن ناحية أخرى نرى أن القضاء على الوسطاء ، وهو أحد خصائص الترشيذ من شأنه إزالة الكثير من الأرباح الخاصة الناجمة عن

عملية الاستبدال الحر التي يتميز بها النظام الرأسمالي^(١). كما أن التكامل يزيل استعمال النقود في العمليات المتتابعة التي تمر بها عمليات إنتاج سلعة معينة ، وبهذا يقضى على الكثير من فروق قيم الاستبدال التي تتألف منها أرباح الوساطة . ولو أمكن التكامل العام لجميع فروع الإنتاج لاقتصر استخدام النقود على المستهلك الأخير فقط ، ولأمكن ملافاة الكثير من الارتباكات النقدية .

بقيت نقطة أخرى سبق أن أشرنا إليها في الفصل الخاص باختيار وتدريب العمال من الباب الثاني . وهي أن الترشيد يأخذ بالنظرية الاشتراكية للتعليم بدعوته إلى تطبيق نظام التوجيه الحرفي ، بمعنى الوقوف على الاستعدادات الطبيعية للأفراد في مراحل تعليمهم الأولى ، وتوجيههم إلى أنواع الدراسات ، وبالتالي إلى أنواع الحرف التي تتفق وهذه الاستعدادات بصرف النظر عن نفوذهم الطبقي ومراكزهم الاجتماعية . ففي جماعة اقتصادية رشيدة يجب أن يوجه الأفراد إلى نواحي التعليم التي تناسبهم ، وأن يوضع كل منهم في العمل الذي تكون فيه كفايته حداً أعلى ، بحيث نضمن في النهاية الوصول إلى الاستغلال الاقتصادي الأمثل للعمل والفكر البشري . ويرى « روى » أن الترشيد يتنافى بذلك مع الاشتراكية بابراره العملي لاستحالة المساواة^(٢) وهذا استنتاج خاطئ لأن الاشتراكية الحققة ، لا سيما في أحدث أطوارها ، لم تقل بالمساواة التامة المطلقة بين الأفراد ، ولم تفترض يوماً أن الأفراد يتساوون جميعاً من حيث الطاقة والاستعدادات الطبيعية . وإذا كان الترشيد يسلم بتفاوت الاستعدادات الطبيعية للأفراد ، ويحرص على أن يوجه كلا منهم إلى ذلك النوع من العمل الذي يتفق واستعداده ، الخاص فهو يسير بهذا التفاوت الطبيعي القائم على تكافؤ الفرص وإفساح المجال للكفاية ، نحو المساواة الاقتصادية والاجتماعية الصحيحة ، لأن وضع كل شخص في العمل الذي يلائمه ، أو الذي يكون إنتاجه

(١) Charles Roy : La Formule Allemande de Production Rationnelle dans l'Industrie p. 189.

(٢) شارل روى في المرجع المشار إليه آنفاً - ص ٢٠٢

فيه حداً أقصى ، لا يعنى أن هذا الشخص أقل قيمة إنتاجية من ذاك . وإنما هو يدعو إلى المساواة في الجزاء الأوفى للعمل ، وإن اختلفت الأعمال . ويرجع خطأ « روى » إلى أنه بنى استنتاجه على التحيز الحرفي ، أى على اعتبار أن بعض الأعمال أرقى وأفضل من سواها . ولهذا يجب أن يعطى القائمون بها أجوراً أعلى . وهذا هو المشاهد في الجماعات الرأسمالية ، حيث ترتفع الأجور في بعض الأعمال لأن العادة جرت بأن يقوم بها أبناء الطبقة العليا . أما وفقاً لمبادئ الترشيذ ، وكما هو المفروض في جماعة اشتراكية ، فلا يصح إطلاقاً أن نعطي هذا العامل أكثر من ذاك لأنه يقوم بعمل جرى العرف الاجتماعى الرأسمالى على أنه أرقى .

الباب السادس

الترشيد الزراعي

مكتبة

الشيخ

الفصل الثامن عشر

الترشيد الزراعى

بدأت حركة الترشيد أول مابدأت فى الصناعة ثم امتدت منها إلى الزراعة . وهى إن كانت لم تتقدم فيها بخطوات واسعة تماثل تلك التى بلغت فى الصناعة ، فإن هذا لايعنى أن ظروف الزراعة لا نسمح بإدخال نظريات الترشيد وطرائقه على نطاق واسع . ولا صحة لما يذهب إليه البعض من أن صغر متوسط حجم الوحدة الإنتاجية فى الزراعة لايساعد على إدخال هذه النظريات والطرائق . فقد سبق أن أوضحنا أن تطبيق الترشيد لا يقتصر على الصناعات الكبيرة فحسب ، وإنما يمكن إدخال وسائله الداخلية على الأقل فى الصناعات الصغيرة . كما أنه يمكن تهيئة ظروف الزراعة لاستخدام طوائف الإنتاج الكبير عن طريق المزارع التعاونية أو الكلية كما أثبتت التجارب فى الاتحاد السوفيتى ، وفلسطين والمجر . وحتى لو سلمنا بأنه لا يمكن الهيمنة على الإنتاج الزراعى نظراً لخضوعه للعوامل الطبيعية والجوية التى لاقدرة للانسان على تغييرها ، ولما تتضمنه الزراعة من عمليات متنوعة متقطعة لا يستمر كل منها طوال السنة ، وبالتالى لا يمكن أن يتفرغ لها أحد تطبيقاً لمبدأ تقسيم العمل والتخصص ، فإن أماننا مجالات واسعة لتطبيق وسائل الترشيد فى الزراعة عموماً من حيث التحليل العلمى للتربة ، والاختيار العلمى للأسمدة ، وأخيراً من حيث التنظيم العلمى لتوزيع المنتجات الزراعية الذى يشوبه الكثير من التبذير ، والذى يتميز الآن بأنه كثير الكلفة ، حتى ليؤلف نسبة كبيرة من أثمان الحاصلات الزراعية . وفى إنجلترا مثلاً

(١) من أهم مراجع هذا الباب :

Astor : Planning of Agriculture.

Cohen : Economics of Agriculture.

I. L. O. : Labour Problems in Agriculture, Geneva, 1950.

يحصل زراع الخضروات والفواكه على ثلث أو أقل من ثلث الثمن الذى تباع به إلى المستهلك . وفى زيلنده الجديدة يحصل المنتج الزراعى على نصف الثمن الذى تباع به الزبد إلى المستهلك . وفى الولايات المتحدة يبتلع التوزيع أكثر من نصف الثمن الذى تباع به الحاصلات الزراعية . ونظراً لتشتت المنتجين الزراعيين فى مساحات واسعة ، فإن تنظيم توزيع ونقل الحاصلات الزراعية يحقق الكثير من الوفورات ، لا سيما إذا قسمت الأسواق إلى مناطق واختص كل منتج أو كل فريق من المنتجين بمنطقة توزيع قائمة بذاتها .

ومهما بدت حركة الترشيد الزراعى بطيئة ضيقة النطاق بالنسبة لترشيد الصناعة ، فإن هذه الحركة قطعت شوطاً لا بأس به فى بعض الدول الزراعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا حيث يوجد نظام الزراعة الآلية الكبيرة . وكذلك فى روسيا السوفيتية ، حيث صادفت المزارع الكلية نجاحاً منقطع النظير . كما خطت ألمانيا قبل الحرب خطوات كبيرة فى ترشيد إنتاجها الزراعى ، وأنشأت الكثير من معاهد الأبحاث والتجارب الزراعية فى أهم المراكز الزراعية مثل ساكس وبومر ، ولاندبرج . وقد اهتمت فرنسا بالنهوض بزراعتها عقب الحرب العالمية الثانية ، فأعدت مشروع السنوات الأربع ١٩٥٠ - ١٩٥٣ لتحسين وسائل الإنتاج الزراعى وزيادة كفايته بنسبة ٢٥ ٪ . وذلك عن طريق العناية بالتسميد كما ونوعاً ، وحسن انتقاء البذور ، ومكافحة الآفات الزراعية ، واستخدام الآلات الزراعية الحديثة وتجميع الملكيات الصغيرة تعاونياً^(١) . وبالمثل عملت بريطانيا على زيادة إنتاجها الزراعى وعمدت إلى اجتذاب الأيدى العاملة إلى الريف عن طريق تحسين ظروف عمل ومعيشة العمال الزراعيين ، وفرض حد أدنى لأجورهم وقدره ٩٤ شلنًا فى الأسبوع ، وبنقل بعض الصناعات إلى المناطق الريفية لإنعاشها اقتصادياً . وأصدرت لهذا الغرض قانون تنظيم المدن والريف الذى تهيمن الدولة بمقتضاه على جميع مراحل

I. L. O. : Labour Problems in Agriculture, P. 45.

(١)

استغلال الأراضي الزراعية وإصلاحها . وفي المجر نفذ مشروع السنوات الثلاث (١٩٤٧ - ١٩٥٠) لتحسين ظروف العمل في الريف وزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق استخدام الآلات الزراعية الحديثة ، وتأليف لجان تحديد الأجور ، وتشجيع المزارع الكلية التعاونية . وقد أعقبته بمشروع سنوات خمس (١٩٥٠ - ١٩٥٥) أوسع نطاقاً ، ويقوم على كهربة الريف ، وتطبيق وسائل التدريب المهني في الزراعة والتوسع في استخدام الآلات . كما أعدت الهند مشروعا واسع النطاق لزيادة إنتاجها الزراعي ولتحقيق كفايتها الذاتية في المواد الغذائية . ويقوم هو الآخر على إدخال نظم ووسائل الزراعة الآلية .

وبالرجوع إلى تجارب تلك الدول وغيرها نستطيع أن نلخص الوسائل المتبعة في ترشيد الزراعة عموماً فيما يلي :

أولاً — إدخال طرائق التنظيم العلمي للعمل في الزراعة باستخدام الآلات الزراعية الحديثة ، وإرشاد العمال إلى أفضل الطرق لاستخدامها بحيث يزال كل جهد غير لازم . ويؤدي استخدام الآلات والطرق الحديثة في الزراعة إلى خفض نفقات الإنتاج ، وزيادة وقت زراعة الأرض ، واتساع المساحة المزرعة حبوباً . فلقد كان ليكانيكية الزراعة والنقل في المدن أثر كبير في زيادة مقدار ما يدخل الأسواق من حبوب لتغذية البشر . ففي الولايات المتحدة مثلاً ، أدى انتشار النقل الميكانيكي إلى انقراض نحو تسعة ملايين حصان وبغل من المدن والحقول . وبهذا نقصت مساحة الأرض المخصصة لإنتاج غذاء هذه الحيوانات ، ومن ثم زادت مساحة الأرض القابلة للزراعة بالحصوات الأخرى بنسبة ١٣ ٪ . فكأن استخدام الجرارات أو المحاريث السيارة يؤدي إلى خفض مساحة الأرض المخصصة لزراعة غذاء الماشية . وهو إن صحبه تعطل بعض العمال الزراعيين ، إلا أنه لا يلبث أن يفسح صنع تلك المحاريث السيارة وإصلاحها مجال العمل لبعض الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة . وهذه المحاريث فضلاً عما تحققه من اقتصاد في الوقت والجهد ، يمكن استخدام محركاتها

في تسيير آلات دراس القمح وغيرها . وقد تستخدم لنقل المحصول إلى المخازن ، كما يستطيع استخدامها في آلات الري والصرف بصفة ثانوية إذا تعطلت محركاتها . ويستطيع الرجل الواحد بجرارة أو بمحراث ميكانيكي قوة ٥٠ حصاناً أن يحرق ١٢ فداناً في اليوم الواحد^(١) .

ولكي نعطي القارئ فكرة أوضح عما تحققة الآلات الزراعية من اقتصاد في الوقت والجهد ، نذكر هنا مثلاً سرده الأستاذ توللي R. H. Tolley في مقاله « مشكلة القمح العالمية » قائلاً إن عملية الحصاد بالمنجل والدرس بالنورج كانت تستغرق من ٣٥ إلى ٥٠ ساعة بالنسبة لفدان واحد يغل ١٥ بوشل . وباستخدام السيف Cradle في الحصاد تحقق اقتصاد ١٠ ساعات بالنسبة للفدان الواحد . وباستخدام ما كينة الحصاد المسماة « بندور » Binder وآلة الدرس الثابتة Stationary Thresher أصبح الحصاد والدرس يستغرقان من ٤ إلى ٥ ساعات في الفدان الواحد . وباستخدام الآلات الحاصدة الدارسة Combined Harvester Thresher أصبحت العملية تستغرق ثلاثة أرباع الساعة فقط . وبذلك نقص كثيراً أمد الحصاد الذي كان يشغل فيما مضى وقتاً طويلاً ، وأمكن تهيئة الأرض للمحاصيل الأخرى سريعاً ؛ وقد توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام هذه الآلات الحاصدة الدارسة خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها فقفز ما كانت تملكه منها من ٢٧٠ آلة عام ١٩١٤ إلى ٣٧٠٠٠ آلة عام ١٩٢٩ .

إلا أنه لا يمكن التوسع في إدخال مثل هذه الآلات في الدول الفقيرة المزدهجة بالسكان ، والتي تتميز بانتشار الملكيات الصغيرة ، نظراً لأنها تتطلب رأس مال وفيراً ولأنها لا تستخدم طوال السنة من جهة أخرى ، مما يجعل مصاريف حيازتها الثابتة (الاستهلاك والفوائد) كبيرة .

Lipson : A Plannned Economy or Free Enterprise — P. 189.

(١)

ثانياً — إدخال الطرائق العادية لدفع أجور العمال الزراعيين بحيث يحظى كل عامل بالأجر الذى يعادل كفايته وإنتاجه؛ وقد أنشأت بعض الدول مثل المجر لجناً لتحديد أجور العمال الزراعيين . وكان هذا الموضوع من أهم الموضوعات التى بحثها مؤتمر العمل الدولى فى دورته الثالثة والثلاثين ، يونية ١٩٥٠ . كما أوصى المؤتمر بإدخال طرق الدفع المحفزة فى الزراعة ، كأن تصرف علاوات خاصة بالنسبة لكل تحسين فى نوع المحصول ، أو بالنسبة للوفورات التى يحققها العامل إلخ . .

ثالثاً — رفع المستوى الفنى والثقافى للمشتغلين بالزراعة عن طريق التعليم العام والتدريب المهنى ، الذى أوصت اللجنة الزراعية عام ١٩٤٧ بضرورة إدخاله على نحو كاف فى الزراعة . نظراً لأن العناية بالأرض والأدوات والمباني ، وتنظيم الري والصرف ، وتربية الماشية تتطلب ضرورياً منوعة من الفنون . كما تتطلب عمليات الإدارة والتسويق إلماماً كافياً بظروف السوق ، ومبادئ المالية ، ومشاكل العمل ... إلخ .

ويرى « فورجو » ألا يسمح لأحد بالاشتغال بمهنة الزراعة إلا بعد تخرجه فى مدرسة زراعية فنية ، حيث يعلم ويدرب على الطرق الصحيحة للزراعة ، وما يتصل بها من معلومات هامة . كما يجب أن يزود بحد أدنى من الثقافة ، حتى تربى فى نفسه ملكة الملاحظة والتبصر ، ويهيأ عقله لقبول التحسينات الفنية الحديثة . ولقد ظل الاعتقاد السائد حتى عهد ليس ببعيد أن ليس للكفاية أهميتها فى العمل الزراعى ، حيث يرجع الفضل إلى الأرض أولاً وأخيراً . ولهذا كان ينظر إليها كملجأ للعمال غير المدربين والأقل كفاية . وما إن امتدت حركة الترشيد إلى الزراعة حتى بدأ الاهتمام بالعامل الزراعى ، وظهر جلياً ما للكفاية من أهمية خاصة فى مهنة الزراعة ، وما للتحسينات فى الكفاية وطرق الاستغلال من أثر كبير فى تفاوت المحصول .

وما كان القائمون بحركة الترشيد فى الزراعة ليستطيعوا إفهام الزراع أن سبب بؤسهم الحالى إنما يرجع إليهم أنفسهم ، وإلى تمسكهم بالتقديم ، إلا بحملات الدعاية

المتواصلة . وطبيعى أن مثل هذه الحملات لا تؤتى ثمارها إلا فى زراع تهيأت أذهانهم لقبولها وتفهمها . ولهذا يجب أن يصحبها ويسبقها العمل على رفع المستوى الثقافى العام للفلاحين ، كما حدث فى الدانمارك . وإنه لمن الخطأ أن نعتبر التعليم الفنى وحده كفيلاً برفع مستوى الإنتاج الزراعى ، فهذا لا يتحقق إلا إذا ارتكز التعليم الفنى على أساس أوسع من المعلومات العامة ، ينور أذهان المزارعين ويجعلها أكثر استعداداً لتقبل ما يتضمنه هذا النوع من التعليم من أفكار وطرائق جديدة غالباً ما تتعارض مع نزوعهم التقليدى للمحافظة على القديم وتلكئهم فى إدخال كل ما هو جديد . ذلك أن الزراعة لا تبدو للمستغلين بها كمجرد حرفة ، أو كوسيلة لكسب القوت ، ولكنها عندهم بمثابة أسلوب للحياة يتعذر تغييره أو العدول عنه . وهم لا ينظرون إلى أراضيهم كموامل إنتاج فحسب ، وإنما كشيء مقدس يعتزون به اعتزازهم بالوطن ويحافظون عليه لذاته ، وليس لما يغله عليهم من دخل . ويمتد شعورهم هذا إلى الاحتفاظ بطرائق وأدوات الزراعة ، حتى لنراهم يترددون فى استخدام الحديد منها ، على الرغم من اقتناعهم بما سيؤدى إليه من زيادة فى الكسب ، إذا ظنوا فيه تعارضاً مع أسلوبهم فى الحياة وتقاليدهم .

رابعاً — الرقابة على البذور والشتل المبعة للمزارعين وذلك بقصر بيعها على مزارعين أو تجار معينين ، حتى يتاح للجهات الحكومية المختصة فحصها للتأكد من جودتها . وتشديد نظام الحجر الزراعى على البذور والنباتات المستوردة من الخارج منعاً لانتشار الآفات والحشرات الزراعية .

خامساً — الاهتمام بالدراسة العلمية للتربة لتعرف أنواع الأراضى الزراعية من حيث التركيب الكيمايى ل تربتها ، وبالتالى لتعرف أنسب المحاصيل والأسمدة وطرق الري والزراعة بالنسبة لكل أرض . ولقد كشفت التجارب الزراعية الحديثة عن ضرورة التحليل الكيمايى لتربة الأراضى قبل إصلاحيها وإعداد مشاريع الري الخاصة بها . وإلا تعرضت الأرض للبوار إذا لم تكن المحاصيل أو طرق الري مناسبة

لها . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول التي نسقت بين مشاريع الري وبين التحليل العلمى للتربة . وفي جنوب أفريقيا توجد وحدات علمية تقوم بفحص تربة الأراضى بواسطة معامل متنقلة ، ثم ترسم الخرائط بمواصفات أرض كل منطقة من حيث نوع تربتها وتركيبها الكيميائى . وتوضع هذه الخرائط تحت تصرف مصلحة الري لتستشير بها في مشروعاتها ، فتعمل على ألا يصل الماء إلا إلى الأراضى التى تحتاج إليه ؛ وبالقدر الذى يلزمها .

سادساً — أن تعمل الدولة المطبقة لوسائل الترشيد الزراعى على أن يأتى مجموع أراضيتها الزراعية بأقصى غلة ممكنة . وذلك ما لا يتحقق إلا بتحديد الدولة لأنسب أنواع المحاصيل التى يجوز زراعتها فى كل منطقة ، مع إرشاد الزراع إلى أنسب أنواع السماد لتلك المحاصيل ولتربة أراضهم . وللوصول إلى الغلة القصوى أو المثلى للأرض الزراعية ينبغى أيضاً إدخال نظم الحاسبة الدقيقة فى الزراعة ، كى يستطيع إنجاز الإحصاءات الدقيقة عن المحاصيل وعلاقاتها بتكاليف الزراعة ، وعن نفقة زراعة الوحدة من كل محصول ، وبمقارنتها فى المناطق والمزارع المختلفة يمكن الوقوف على المالك الذين لا يحسنون استغلال أراضهم . ومن ثم تجبرهم الدولة على تأجيرها إلى مزارعين أكفاء يحسنون استغلالها .

سابعاً — يمكن تحقيق الكثير من الوفورات بإدخال التنظيم فى الزراعة . ويتخذ التنظيم الزراعى الوسائل التالية بصفة عامة :

- ١ — تبسيط الآلات والأدوات الزراعية حتى يسهل استبدال أجزائها بسهولة .
- أو استخدامها لأغراض مختلفة . وهو ليس بالأقل نجاحاً من تبسيط الآلات الصناعية .
- ٢ — تنظيم رتب الحيوانات المستخدمة فى الزراعة .
- ٣ — تنظيم البذور باختيار عدد قليل منها وتوحيد زراعته . ويمكن الوصول بهجين النباتات إلى استنباط أنواع قليلة من البذور تجمع مزايا الأنواع المتعددة .

٤ — توحيد صنوف الفاكه باختيار أحسنها . والواقع أن هذا الاختيار ليس بالأمر السهل نظراً لما تحدثه الطبيعة من تفاوت في الثمار ، علاوة على صعوبة تحديد الصفات التي تعد بمقتضاها برتقالة أو تفاحة جيدة النوع مثلاً ، فهذا يختلف باختلاف أشخاص المستهلكين .

ثامناً — التنظيم العلمى لنقل وتصريف الحاصلات الزراعية : ولهذا التنظيم أهميته الكبرى ، نظراً لارتفاع نفقات تصريف الحاصلات الزراعية في الوقت الحاضر حتى لتصل غالباً إلى ما يوازي نصف الثمن الذي تباع به هذه الحاصلات كما سبق إيضاحه . هذا ولما كانت أغلب المنتجات الزراعية قابلة للتلف ، أى سريعة العطب ، فإنه لمن الضروري أن نعمل على أن يتم تصريفها بسرعة ، وأن ننظم نقلها وتوزيعها بعناية ودقة ، كأن تفحص في مكان الإرسال ، ولا ينقل سوى السليم منها .

تاسعاً — في الدول التي يسوء فيها توزيع الأراضي الزراعية وتصل الملكيات الصغيرة إلى درجة من الصغر أقل بكثير من القطعة الدنيا المعتبرة كوحدة اقتصادية ، لا يمكن عملياً ترشيد الزراعة بدون إعادة تقسيم الأراضي أو إعادة توزيعها ، جنباً لجنب مع اتخاذ وسائل تجميع الملكيات الصغيرة في مجموعات تعاونية . وقد جاء في تقرير مكتب العمل الدولي عن مشا كل العمل في الزراعة أن « إعادة توزيع الأراضي ضرورة جوهرية في تلك الدول التي تتميز بانخفاض مستوى معيشتها ، وانخفاض كفايتها الإنتاجية ، وحيث تشتغل نسبة كبيرة من القوة العاملة في الزراعة » وهذا ما سبق أن دعونا إليه في محاضرة « دور العامل وصاحب العمل في الإنعاش الاقتصادي » مطالبين باعادة توزيع الأراضي بين حدين أدنى وأعلى ؛ الحد الأدنى يمثل الوحدة الاقتصادية الدنيا التي لو قلت مساحة الأرض عنها ساء إنتاجها وعجزت عن أن تكفل لصاحبها حداً معقولاً من المعيشة ، والحد الأعلى هو صمام الأمن الاجتماعي ومصدر استكمال الأراضي الصغيرة الأقل من الحد الأدنى المناسب ^(١) .

(١) محاضرة « دور العامل وصاحب العمل في الإنعاش الاقتصادي » ألفت بالقاعة الشرقية في ٢٩ أبريل ١٩٥٠ .

عاشراً — تأليف الجمعيات أو النقابات الزراعية لتحقيق مزايا التكامل . وقد تألفت في بعض الدول جمعيات زراعية عامة تضم كل من يرغب في الانضمام إليها من المزارعين ، مثل اتحاد المزارعين في بلجيكا ، والاتحاد الأهلى للجمعيات الزراعية التعاونية في ألمانيا ، والجمعية الزراعية للملكية في مصر . وفي دول أخرى تألفت جمعيات زراعية مقصورة على منتجى محصول زراعى معين ، مثل جمعية منتجى البطاطس التى تألفت في الولايات المتحدة عام ١٩٢٢ . وهذه الجمعيات قريبة الشبه بكارتل البيع وهى تعرف في إنجلترا باسم نقابات التصريف Marketing Bords ؛ وقد أصدرت الحكومة البريطانية قانوناً خاصاً بتنظيمها في عام ١٩٣١ ، أجاز لمنتجى أى محصول زراعى أن يضعوا أى مشروع يترأى لهم لتصريف هذا المحصول ، ومتى نال هذا المشروع موافقة أغلبية المنتجين وصدق عليه البرلمان ، أصبح ملزماً لجميع منتجى هذا المحصول بلا استثناء . ويتولى إدارة المشروع مجلس منتخب من المنتجين يسمى « مجلس التصريف » ؛ وهذا المجلس يقوم بتحديد حصص المنتجين وإدارتها ، وتوزيع المنتجين وعقود البيع على الأسواق بأكثر الطرق اقتصاداً ، كما يقدم معاونته لزيادة الكفاية الإنتاجية للأعضاء بارشادهم إلى أحسن البذور والأسمدة . وللمجلس حق التفتيش على دفاتر كل منتج ، ومعاقبة كل من يخالف الاتفاق بتعدى الحصة المحددة له ، وكذا كل من ينقص إنتاجه عن تلك الحصة إذا ثبت أن هذا النقص جاء نتيجة تقصير أو إهمال . ويوزع المجلس حصيلة المبيعات ، وإعانات الدولة إن وجدت على المنتجين كل بنسبة حصته ، وذلك بعد خصم المصاريف الإدارية لنقابة التسويق وإذا زاد الإيراد على الحصص وزع الفائض على المنتجين تبعاً لرقم مبيعات كل منهم ؛ ولحماية المستهلك خول القانون المذكور لوزيرى الزراعة والتجارة سلطة الاشتراك مع مجالس التصريف في تحديد أسعار المحاصيل .

التجربة الزراعية الكبرى في الاتحاد السوفيتى :

أعاد الاتحاد السوفيتى تنظيم زراعته على أساس تعاونى واسع النطاق . ويوجد في روسيا الآن نوعان من المزارع :

أولاً — المزارع السوفيتية أو « السوفخوزى » Sovkhosi وهى مزارع أهلية تمتلكها الدولة ، ويعمل فيها الفلاحون كعمال أجراء . وهذه المزارع تدار على نطاق كبير ، إذ تتراوح مساحة المزرعة الواحدة منها بين ٨٠.٠٠٠ و ١٦٠.٠٠٠ فدان . وقد بلغت جملة مساحتها عام ١٩٣٤ أربعين مليوناً من الأفدنة ، يعمل بها نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون عامل .

ثانياً — المزارع الكلية أو « الكلكخوزى » Kolkhosi وهى مزارع تعاونية يتحد أعضاؤها فى وحدة اقتصادية كبيرة ليقسموا فيما بينهم كشركاء إنتاجاً أكبر والمزارع الكلية أنواع ثلاثة :

١ — اتحاد بين المزارعين فى العمل الزراعى المشترك ، وفى استخدام آلات وأدوات الزراعة .

٢ — اتحاد بين المزارعين ليس فى العمل الزراعى فحسب ، بل أيضاً فى رأس المال أى فى البذور والسماد والمزرعة ومبانيها .

٣ — اتحاد بين المزارعين لا فى العمل ورأس المال فحسب ، بل وفى الماشية والزرايب والشون والمساكن التى يملكها فلاحو المزرعة الكلية على المشاع . ويسمى هذا النوع « المشاعة » وقد صادف نجاحاً طيباً فى جهات كثيرة من الاتحاد السوفيتى .

ومنذ قرر المؤتمر السوفيتى العام للاتحاد تعميم سياسة المزارع الكلية عام ١٩٣٨ وتنظيم المزارعين وإقناعهم بضرورة الانخراط فى مزارع تعاونية كلية حتى يستطيع إدخال وسائل الزراعة الميكانيكية الحديثة ، واستخدام أجود أنواع البذور والأسمدة ؛ أطلقت حكومة الاتحاد دعايتها الواسعة النطاق ، واتخذت كل ما فى متناولها من وسائل لتحقيق هذا المشروع الضخم . فصادفت المزارع الكلية وهى فى مهدها نجاحاً لم يكن مقدراً لها ، وأتت بأطيب النتائج وأسرعها . وقد عهد إلى قوميسارية الشعب للزراعة بالإشراف عليها وتنظيمها وتقديم المعاونات الفنية إليها . كما عززت « الجبهة الزراعية » كما أسموها يومئذ بخمسة وعشرين ألفاً من أعضاء الحزب البلشفى المختارين

وزعوا على مختلف المناطق الزراعية لمعاونة مجالس السوفيت المحلية في الإشراف على المزارع الكلية وتنظيمها وشحذ همم مزارعيها . وأنشئت محطات لتمد المزارعين بالآلات الزراعية والجرارات . وقد زيد عدد هذه المحطات بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٣ إلى ٢٦٠٠ محطة بها ٧٠٠ ورشة إصلاح و ٨٠٠٠ جرارة . وفي عام ١٩٤١ قفز عدد المحطات إلى ٧٠٠٠ محطة مزودة بالفنيين والإخصائين وورش الصيانة . وتخدم كل محطة عدداً يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ مزرعة كلية ، وتعمل في رقعة متوسط مساحتها ١٥ ميلاً مربعاً . ويبلغ متوسط عدد الآلات الزراعية بالمحطة الواحدة نحو ٨٤ جرارة و ٢٢ آلة حصاد مركبة و ١٤ آلة دراس و ٦٠ محركاً ميكانيكياً و ٢٩ آلة لبذر البذور^(١) . وتقوم المحطات عادة باختيار عمالها من أعضاء المزارع المشتركة ، وتتولى تدريبهم على قيادة الجرارات وإدارة مختلف الآلات الزراعية . وتؤدي خدماتها للمزارع الكلية مقابل نسبة مئوية من غلة الأرض ، تقدر على أساس المحصول الصافي وتتراوح بين ١١٪ و ٢٠٪ .

ومما يأخذه هابارد على هذه المحطات أنها قد تنزل أضراراً جسيمة بالمزارعين الكليين ، إذا كانت إدارتها سيئة وخدماتها غير منتظمة . حيث أنه لا يصرح للمزارع الكلية بامتلاك جرارات أو آلات خاصة ، أو حتى بالاستعانة بآلات محطات أخرى تختص بمناطق أخرى . وإذا كانت السلطات السوفيتية قد لجأت إلى سياسة الشدة في المراحل الأولى لنشر المزارع الكلية ، وأجبرت الفلاحين على الانخراط فيها بوسائل العنف والعنت ، إلا أنها لم تلبث أن تحولت إلى سياسة الاقناع واللين ، بعد أن حرمت اللجنة المركزية للحزب البلشفي استعمال القسوة وإجبار الفلاحين على الاشتراك في تلك المزارع كما لم تجعل الاشتراك أو المشاع في المساكن والحيوانات إجبارياً . وكان لستالين الفضل في هذا التحول ، إذ أعلن صراحة « أنه لا يمكن إقامة المزارع الكلية على القوة الغاشمة » وأن المزارع الكلية « لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا رغب فيها الفلاحون طوعاً واختياراً » . وبفضل هذه السياسة

(١) دكتور حسن إسماعيل - الزراعة الاشتراكية السوفيتية ، ص ١٠٨ .

الجديدة تقدمت حركة المزارع الكلية وصادفت من النجاح ما أهلها لأن تكون أعظم تجربة قامت بها دولة لترشيد زراعتها .

ولسكل مزرعة كلية مجلس إدارة منتخب . ويجتمع أعضاء المزرعة مرة على الأقل كل عام ، في حين يقوم المجلس بإدارة المزرعة ، ويقسم الزراع إلى فرق يعهد إلى كل منها بمهمة خاصة ، ويحدد لها المساحة التي تتولى زراعتها ، وكذا يحدد نوع المحصول . كما تختص فرقة من الزراع بالعناية بالماشية ورعايتها . ويوزع الناتج على الفرق تبعاً لنسبة إنتاج كل منها ، وجنباً لجنب مع نظام المنح العائلية . ويوزع على أعضاء المزارع الكلية كتاب يحتوي على لائحة إدارة المزارع ، وخرائط الأراضي المزرعة ، ، ليعرف مزارعو كل مزرعة كلية الحدود الفاصلة بينهم وبين المزارع المجاورة . ويفصل بين المزارع بأسوار أو قوائم من الحجر بدلا من المرات التي تعد ضياعاً في الأرض المزرعة . وتأخذ الدولة من المزرعة الكلية حصتها المحددة أول العام كنسبة مئوية من المحصول ، أو كحصة عينية تقدر سلفاً . ولا تسعى الدولة في هذه الحالة إلى زيادة هذه النسبة إذا زاد المحصول عما قدرته له .

وقد عمل مشروع السنوات الخمس الثاني على استكمال ميكانيكية المزارع الكلية وما إن حل عام ١٩٣٧ حتى برز جليا نجاح هذه المزارع . إذ بلغ عدد الفلاحين المنخرطين فيها ٩٣ ٪ من مجموع عائلات الريف . كما ارتفع مستوى معيشة الفلاحين وتضاعف إيراد المزارع الكلية ، حتى لقد استطاع الكثير منها أن يقوم بأعمال الإنشاء والتعمير من بناء المساكن وإقامة المدارس والحمامات إلى اقتناء اللوريات إلخ ، وفي نهاية العام المذكور كان عدد المزارع الكلية التي أدخلت التيار الكهربائي في مساكنها ومبانيها لا يقل عن ٧٦٠٠ مزرعة . وقد ساعد إدخال الكهرباء على استخدام آلات الدرس الكهربائية التي بلغ عددها في ذلك العام أيضاً ٤٠٠٠ آلة ، قامت بدراس محصول ٥٠٠ ٨٧٧ ر فدان . وهكذا أسفرت تجربة المزارع الكلية في الاتحاد السوفيتي عن نجاح كبير كان له أعظم الأثر في رفع مستوى

المعيشة في الريف ، وفي تقوية روح المقاومة في الشعب الروسى خلال الحرب العالمية الثانية ، وفي عدم تعرضه لمجاعة قاسية كتلك التى أعقبت الحرب العالمية الأولى إذ خرج من الحرب الأخيرة وهو ينعم بمستوى غذائى لا بأس به ، إذا ما قورن بمستوى غذاء شعوب أخرى كثيرة . ولم يعد هنالك ما يؤخذ على نظام وطرق إدارة هذه المزارع فى ظل سياسة الإقناع والرغبة . واعترف بذلك الأستاذ هابارد منوهاً « بتحول السياسة الزراعية السوفيتية من جانب الشدة والإرغام إلى جانب حسن مكافأة العمل الجيد ، بعد أن تبين للسلطات السوفيتية أنها لا تستطيع الوصول إلى نتائج مرضية بغير رجال قانعين راضين يجزون خيراً نظير عمل شريف يتقنونه » . والواقع أن هذه السلطات قد وصلت إلى نتائج طيبة فعلاً ، اعترف بها الكتاب المحايدون ، ونسردها باختصار فيما يلى :

١ — رفع مستوى الإنتاج الزراعى الروسى بتحقيق مزايا الإنتاج الكبير على نطاق تعاونى واسع .

٢ — ازدياد إيراد الدولة بارتفاع نسبة ماتتقاضاه من إنتاج المزارع الكلية عما كانت تستولى عليه من المزارعين الأفراد .

٣ — أصبحت الأراضي الروسية تأتى بغلتها الاقتصادية المثل بفضل تحديد الدولة لأنسب أنواع المحاصيل والأسمدة بالنسبة لكل أرض ، وبفضل إرشاد المزارعين إلى اتباع دورات زراعية حديثة واستخدام الآلات الزراعية الميكانيكية .

٤ — تصفية طبقة « الكولاك » أى المزارعين الممولين الذين كونوا أراضيهم عن طريق إقراض صغار المزارعين وإغراقهم فى الدين لشراء أراضيهم بأثمان بخسة . وقد قاومت هذه الطبقة حركة المزارع الكلية فى بدايتها ، وولجأت إلى أعمال التخريب والإتلاف ، مما اضطر الدولة إلى البطش بها .

٥ — هيمنت الدولة من الناحية الحزبية على أهل الريف ، بنشر دعايتها فى صفوفهم عن طريق مجالس إدارة المزارع الكلية . كما يسر وجود وانتشار هذه المجالس نجاح النظام الديمقراطى الهرمى فى الريف أسوة بالمدن .

الباب السابع

مدى امتداد حركة الإرشيد إلى مصر

والله اعلم
بما في صدوركم

الفصل التاسع عشر

مدى امتداد حركة الترشيح إلى مصر

لم تمتد حركة الترشيح إلى مصر ، وكان طبيعياً ألا تمتد إلى بلد يتميز بتأخر الفكر الاقتصادى ، ويتمسك قاداته الاقتصاديون بأشباح النظريات الاقتصادية العتيقة معرضين عن كل تقدم أو تجديد ، بحجة ما سموه « نظرية التدرج » التى يساء فهمها فى مصر ، حتى ليقول البعض بضرورة مرور البلاد ، وهى فى فجر نهضتها الاقتصادية ، بنفس الأدوار التى مرت بها الدول المتقدمة اقتصادياً قبل أن تصل إلى ما وصلت إليه من تقدم . وهذا إن صح من الناحية المظهرية السطحية ، لا يصح مطلقاً أن يعنى به الوقوع فى نفس الأخطاء التى وقعت فيها تلك الدول ، أو الأخذ بنظريات عتيقة أثبتت تجارب تلك الدول خطأها أو فسادها . فالفكر الاقتصادى فى تطور مستمر ، حتى لقد أصبح النظريات التى كانت لها السيادة فى عصر معين عتيقة فاسدة فى عصر آخر . ولهذا يجب أن نحصر على التمييز بين أدوار ومراحل تقدم النظام الاقتصادى القومى من جهة ، وبين تطورات الفكر الاقتصادى من جهة أخرى . فيؤخذ بمبدأ التدرج فى الأولى ، بمعنى مرور الاقتصاد القومى بالدور الزراعى ، فالدور الزراعى الصناعى ، ومنه إلى الدور الصناعى ، وأخيراً إلى الدور الصناعى التجارى ، ولكن يجب أن يوجه الاقتصاد القومى وفقاً لأحدث النظريات الاقتصادية فى كل من هذه الأدوار والمراحل .

ولقد وقفنا باستعراضنا لنظريات وطرائق الترشيح على ما أحدثه تطور الفكر الاقتصادى من تغيرات فى الفن الصناعى ، وفى الروح الإنتاجية أو الاستغلالية للمنتجين ، وفى العلاقات بين المشتغلين بالإنتاج ، أصحاب أعمال وعمالا . ورأينا ما أحدثه ظهور نظرية خفض النفقات بملافاة نواحي الضياع والضلال والتبذير

في الإنتاج والتوزيع والنقل من تقدم مستمر في الفن الصناعي . وكيف تحولت نظرة صاحب العمل إلى العامل من مجرد آلة صماء تشتغل لأطول وقت إلى إنسان محترم له إحساس وله غرائز ، ومن مجرد منتج يشتري بأرخص أجر ، خفصاً للنفقات وزيادة في الربح ، إلى مستهلك يعطى له أعلى أجر ممكن زيادة لقوة شرائه ، وترويجاً للمنتجات بالتالي . وأخيراً كيف أحلت نظرية رفع الأجور وخفض الأسعار ، الروح الإنتاجية القائمة على العمل للغير ، وتبادل الخدمات ، ورفع مستوى المعيشة ، محل النظرية الفردية التجارية القائمة على الحصول على أقصى ربح مباشر . وقد أصبح من المسلم به في دوائر الأعمال ، كما يقول المستر هنري ولاس وزير تجارة أمريكا الأسبق أن « الإنتاج للأسواق الكبيرة والأجور المرتفعة ، والحد المعقول للأرباح عند رقم مبيعات كبير ، هي أحكم الطرق لإدارة الأعمال » .

مثل هذه النظريات المتقدمة التي وصل إليها الفكر الاقتصادي الدولي بتطوره السريع في الثلاثين سنة الأخيرة ، تبدو غريبة على غالبية رجال الأعمال المصريين في الوقت الحاضر . وهذا ما خرجت به من الأبحاث والاستقصاءات التي قمت بها للوقوف على مدى امتداد حركة الترشيد إلى مصر ، وعلى مدى استعداد أصحاب الأعمال المصريين لقبولها ، والتعاون مع الهيئات العلمية على إدخالها . نعم إن بعض المصانع الكبيرة قد أدخلت بعض وسائل الترشيد ، ولكن انحصرت محاولاتها في بعض ميادين الترشيد الفني أو الداخلي ، دون أقل استعداد لتطبيق فلسفة الترشيد الاقتصادية والاجتماعية . وتنحصر هذه المصانع القليلة في صناعات معينة أدخلت بعض وسائل الترشيد الفني لظروفها الخاصة . فمصنعا شركتي الأسمنت بطرة وحلوان يعدان في طليعة المصانع المصرية من حيث الأخذ بوسائل التنظيم الصناعي الحديث ، لا سيما في ميدان ترشيد النقل الداخلي ، باستخدام أحدث الوسائل التلقائية للنقل والتعبئة والمناولة ، إلا أن اهتمام الشركتين بهذه الناحية يرجع إلى الظروف الخاصة بصناعة الأسمنت كصناعة ثقيلة ، أكثر منه إلى الرغبة في تطبيق نظريات ووسائل

الترشيد بصفة عامة . ونرى هذه الظاهرة أيضاً في صناعة البيرة والمياه الغازية ، حيث انحصر تطبيق نظريات وطرائق التنظيم الصناعى الحديث فى إدخال وسائل وتجهيزات التعبئة والمناولة التلقائية فى تنظيف وتعبئة الزجاجات وإغلاقها ، لأنها أوفر وأسرع بكثير من العمل اليدوى . ولا تخلو مصر من الاتفاقات الصناعية ، إلا أنها تجارية وليست بالاتفاقات الإنتاجية الرشيدة . ولعل أقربها إلى الترشيده هو كارتل البيع بين شركتى الأسمنت بطرة وحلوان ، الذى انتقل إلى الميدان التعاونى والإنتاجى ، بمعنى تبادل المعلومات والتخصص بخطوات محسوسة .

وإذا كان بعض أصحاب الأعمال فى مصر قد قاموا بمجهود مشكورة فى إقامة المنشآت الاجتماعية للترفيه عن العمال من مساكن ومطاعم ومستشفيات وأندية وملاعب وحمامات للسباحة وصلات للعرض السينمائي إلخ . . إلا أن هذه المنشآت فيما يبدو لم تحقق فائدتها المرجوة لأنها لم تقم على أساس من الثقة المتبادلة ، فأساء العمال فهمها كأن ظنوها ضعفاً من الإدارة ، أو كأن حسبوها كوسيلة لتخدير الأعصاب . وقد أثبتت تجارب الدول الأخرى أن وسائل الترفيه أو الرعاية الاجتماعية لا تؤتى ثمارها ، ما لم يسبقها تثقيف العمال وتنوير أذهانهم ، ومالم يصحبها حسن معاملتهم بواسطة الإدارة والأسطوات ، وتوافر العلاقات الإنسانية الطيبة بين الطرفين باتباع نظريات ووسائل علم النفس الصناعى ، وباشتراك العمال فى إدارة تلك المنشآت الاجتماعية مع تجريدتها من كل مظاهر الإحسان أو المن .

مما سبق يتضح أن محاولات إدخال نظريات ووسائل الترشيده فى مصر انحصرت فى حدود فردية ضئيلة . وأن أصحاب الأعمال المصريين لم يبدؤا بعد استعدادهم للتعاون على إدخالها على نطاق واسع وتطبيق فلسفة الترشيده الاقتصادية والاجتماعية كسياسة عامة ، تنفذ بالتعاون مع الحكومة والهيئات العالمية . ويمكننا إرجاع تأخر امتداد حركة الترشيده فى مصر إلى عدة عوامل :

(١) تأخر الفكر الاقتصادى المصرى وغلبة النظريات الاقتصادية العتيقة على

تفكير الموجهين لاقتصاديات البلاد ، وعدم وجود مجلس اقتصادى أعلى ، أو لجنة عليا للكفاية الأهلية تشجع البحوث الصناعية العلمية وتوالى تقديم توصياتها إلى أصحاب الأعمال بانباع نظريات الترشيد وتحسيناته الفنية .

(٢) افتقار البلاد إلى المتخصصين فى التنظيم الصناعى الحديث ، وقصر الوظائف الإدارية الرئيسية فى الكثير من المؤسسات على ذوى النفوذ من السياسيين أو كبار الموظفين المتقاعدين أو من كبار الممولين ، دون الاستعانة بمديرين محترفين تخصصوا فى فن التنظيم العلمى وإدارة الأعمال وتزودوا بالخبرة والتجارب العلمية . ولئن كانت إدارة الأعمال والاقتصاد الصناعى تدرسان بشىء من التوسع فى كلية التجارة . إلا أنه يجب إنشاء معهد خاص لهذا الغرض يفتح أبوابه لأرباب الأعمال والمديرين الحاليين . كما يجب جعل الاقتصاد الصناعى ، بما فيه الترشيد وإدارة الأعمال ، مادة أساسية فى كلية الهندسة إذ الملاحظ الآن أنها تعطى مقتضبة ضمن مبادئ الاقتصاد والقانون كمادة غير أساسية لاهتم بها الطلاب ولا إدارة الكلية .

(٣) اعتماد أصحاب الأعمال على الرسوم الجركية الحامية وسخاء الحكومة فى رفع هذه الرسوم كما طالبها أصحاب المصانع بذلك ، مما جعلهم يشعرون أنهم فى غير حاجة إلى التفكير فى خفض نفقات إنتاجهم ، ما داموا يستطيعون بيع منتجاتهم بأسعار مرتفعة فى ظل تلك الحماية .

وقد كان الواجب أن تراعى الحكومة الدقة فى فرض هذه الرسوم فلا تتوسع فيها إلى حد التدليل . وأن تحرص على جعلها مؤقتة إلى حين نجاح أصحاب المصانع فى تحسين وسائل إنتاجها وخفض نفقة إنتاج الوحدة إلى ما يعادل أو يقارب نفقة إنتاج الوحدة فى الدول المتنافسة . أما أن تأخذ الحكومة بأقوال أصحاب المصانع على علائها ، ولا تتخذ أية خطوة إيجابية نحو إعادة تنظيم المصانع خلال مدة الحماية ، فلن ينبج عن هذا سوى اطراد ازدياد عبء هذه الحماية على جبهة المستهلكين ، واستمرار عرقلتها لتقدم فنية الصناعة ، ذلك لأن الصناعات لا تعترف مطلقاً بتجاوزها

دور النشوء ، وتطلب دائماً المزيد من الحماية . فهي كما يقول « مانويلسكو » وزير خارجية رومانيا الأسبق : « كالنساء يرغبن دائماً في أن يظنهن الناس صغيرات السن » . وقد حاول مانويلسكو في كتابه « نظرية الحماية » أن يضع للحماية نظرية علمية تمنع من إساءة استغلالها ، وتكشف عن المبالغة فيها إذا ما بولغ في فرضها وتطبيقها . وهو يرى ألا تسكل الحماية لجميع فروع الإنتاج ، وإنما تقصر على الصناعات المتفوقة ، أى تلك التى تكون كفايتها الإنتاجية فوق المتوسط ، ويمكن تحويلها بنجاح إلى صناعات تصديرية مربحة . ولا بأس على الدولة إذا تركت الصناعات الأقل كفاية تندثر ، إذا كان فى اندثارها إنعاش وتنمية للصناعات الأكثر كفاية ، بتحول رهوس الأموال والأيدى العاملة إليها ، فليس الغرض من الحماية هو حماية العناصر الضعيفة فى الإنتاج والأقل أهمية بالنسبة للدولة ، ولكنه حماية الصناعات التى يرجى لها النجاح والتقدم ، وتستطيع إنتاج الثروات بدرجة أكبر ، فتحقق للدولة من التجارة الدولية ربحاً أكبر .

٤ — انخفاض مستوى أجر العامل المصرى ، واعتقاد بعض أصحاب الأعمال الخاطى* أن الأيدى العاملة الرخيصة تغنى عن الأخذ بأحدث نظريات وأوضاع ووسائل الفنية الصناعية . فأنخفاض مستوى الأجور كما يقول « براون » يعد فى طليعة العوامل المعرقة لآلية الصناعة ولتقدمها . والدول التى تسكتفى بصناعات آلية ومتأخرة فنياً ، لاتأبث أن تتخلف عن ركب التقدم الصناعى ، فتزيد نفقات إنتاجها بالنسبة للدول الأخرى ، وتضطر تبعاً لذلك إلى الإبقاء على مستوى أجورها المنخفض فتتسع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ما لم تبادر إلى تجديد آلاتها وتحسين وسائلها الإنتاجية . وهذا هو وضع الصناعة المصرية فى الوقت الحاضر ، إذ هى تعرقل تقدمها بيديها عن طريق بخس أجور عمالها ، ومن ثم تضيق سوق منتجاتها . فأجور العمال الصناعيين تؤلف طبقاً لإحصاء الإنتاج الصناعى (١٩٤٥) ١٢٨ ٪ من نفقات الإنتاج الكلية . وهذه النسبة أقل بكثير مما يقابلها فى الدول الصناعية الأخرى .

وإذا رجعنا إلى تقديرات الدكتور محمود أنيس في رسالته عن الدخل الأهلئ في مصر لوجدنا أن الدخل من العمل (الأجور والمهايا) يؤلف ٣٧ ٪ من جملة الدخل الأهلئ بينما تصل نسبة الأرباح والقوائد إلى ٤٠ ٪ ، وربع الأراضئ والمبائئ إلى ٢١ ٪ والباقي دخل الحكومة . وهذا يوضح مدى ضالة دخل العمل في مصر ، الذي يتراوح في الدول الأخرى بين ٦٠ ٪ و ٧٠ ٪ ، مما يدل على أن أجور العمال المصريين أقل كثيراً من أجور زملائهم في الدول الأخرى . ففي عام ١٩٤٨ كان متوسط أجر العامل المصري ١٢ جنيه في الأسبوع ، يقابله ١٢ ١/٢ جنيه في الولايات المتحدة الأمريكية و ٩ ١/٢ جنيهات في كندا و ٦ جنيهات في إنجلترا . ولهذه الظاهرة خطورتها كعجز في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الاستهلاك . وعلى أصحاب الأعمال إذا أرادوا الرخاء حقاً أن يعملوا على رفع أجور عاملهم لأن ذلك هو السبيل الوحيد لانساع أسواق منتجاتهم . ولا سيما أنهم مضطرون في الوقت الحاضر إلى الاعتماد على السوق المحلية ، إذ توصل نفقات إنتاجهم المرتفعة في وجوهم فرص التصريف في الأسواق الخارجية .

٥ — التأخر النسبي للتشريع الاجتماعي والعمالي في مصر . فأغلب قوانين العمل لا تتماشى مع أحدث تطورات ومبادئ التشريع الدولي للعمل . إذ لا يوجد في مصر مثلاً قانون للمصنع ، وساعات العمل اليومي محددة بتسع ساعات بينما هي لا تزيد في الدول الأخرى على ثمانى ساعات وسن التشغيل الأدنى يتراوح بين ٩ و ١٢ سنة تبعاً لنوع الصناعة ، بينما هو في جميع الدول ١٥ سنة . ولا شك أن الوقت قد حان لإصدار قانون موحد للمصنع Consolidated Factory Act يضم قوانين العمل القائمة بعد تعديلها ، بالإضافة إلى لوائح السلامة العامة والاشتراطات الصحية . كما يجب توجيه عناية خاصة بتنظيم مكاتب الترخيم وتهيئة أما كن وفرص التدريب المهنى . وغير خاف أننا إذا أردنا إدخال هذا النظام بنجاح في مصر ، أصبح لزاماً علينا رفع سن التشغيل لاستكمال مران الأحداث في المدارس الصناعية ومراكز التدريب . كما

يجب خفض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات فى جميع المصانع والمتاجر بلا استثناء . ولا يقل خفض ساعات العمل أهمية عن رفع مستوى الأجور . إذ أن هذا الخفض ، فضلا عن الأسباب التى أوردناها تفصيلا فى الفصل الخاص بالترشيد وساعات العمل ، يكفل للعمال الفراغ الكافى لرفع مستواهم الفنى فى فصول الممران التكميلية ولاستكمال ثقافتهم . وهذه خطوة لها أهميتها فى نجاح تحولنا الصناعى نظراً لما بين المستوى الثقافى وكفاية الإنتاج من علاقة وثيقة . هذا فضلا عن أن خفض ساعات العمل ورفع سن التشغيل الأدنى يعدان من أهم وسائل علاج مشكلة البطالة التى بدأت معالمها ترسم فى أفق الاقتصاد المصرى فى الأشهر الأخيرة .

تلك هى عوائق امتداد حركة الترشيد إلى مصر . وفى اعتقادى أن الأزمة التى بدأت تواجهها الصناعة المصرية بعد فترة الانتعاش الاستثنائى الفتعل وقت الحرب ، والمستقبل المظلم الذى يتهدها ، يحتمل المبادرة إلى العمل على النهوض بفنيتهما ومجاراة الدول الصناعية المتقدمة فى تطبيق أحدث نظريات الترشيد ووسائله . لا سيما بعد ظهور إسرائيل الصناعية بنتاجها المرشد وفنيتهما المتقدمة كمركز صناعى منافس فى صميم الشرق الأوسط . ولقد أتيج لى خلال عملى بإدارة البحوث الفنية والإحصاء بمصلحة العمل أن انصل بالكثيرين من أصحاب الأعمال ، وأحدث إليهم عن خطورة وضع الصناعة المصرية فى الوقت الحاضر ، وعن ضرورة الاهتمام بموضوع الترشيد الحيوى الهام . الا أننى لم أجد لدى أغلبهم إدراكاً لقوائده واستعداداً جدياً لتطبيق نظرياته ووسائله . وحتى إذا كانت بينهم من يعترف بهذه القوائد ، فهم يترددون فى الأخذ بها لاعتقادهم الخاطىء أن من الأفضل لهم ألا يتوسعوا فى إدخال وسائل الترشيد الآلية ، وأن يبنوا استغلالهم على أساس نصف آلى وبطرائق إنتاج متأخرة ، محتفظين بما يظنونونه ميزة نسبية على المنتجين الخارجيين ، ألا وهو انخفاض مستوى الأجور وطول ساعات العمل فى مصر . فى حين أنهم لو بنوا استغلالهم على أساس الآلية التامة ، ووفقاً لأحدث نظريات الترشيد لتفوق عليهم المنتجون الخارجيون بميزة

نسبية وهى كفاية التنظيم ، التى لن يستطيع المنتجون المصريون مجاراتهم فيها لصغر إنتاجهم ، ولضرورة مرور وقت غير قصير للحاق بهم فى هذا المضمار . ولعل فى نجاح التحول الصناعى فى اليابان وروسيا السوفيتية ، وفى قيامه فى كل من الدولتين على أحدث نظريات الترشيذ وطرائقه ، ولعل فى شعور الدول الصناعية المتقدمة بشدة منافسة الصناعة الناشئة ، حتى لقد وجدت نفسها مضطرة لحماية صناعاتها بالحواجز الجبركية ونظام الحصص إلخ . . . لعل فى كل هذا ما يجعل ذلك الرأى يبدو لأصحاب الأعمال المصريين بعيداً عن الصحة فضلاً عن أنه يقوم على تفكير خاطئ من نواح عدة : أولها أنه لن يرتجى لتحولنا الصناعى أى نجاح ما لم نجار الدول المتقدمة فى الصناعة فى تطبيق نظريات الترشيذ ووسائله الفنية . وثانياً أن هذه النظريات والوسائل تستدعى أن يغير أصحاب الأعمال نظرهم إلى العامل فيأخذوا بالفلسفة الاجتماعية للترشيذ ، ويعملوا على رفع الأجور وخفض ساعات العمل ، مما يخففهم على إدخال التحسينات الفنية من وقت لآخر لخفض نفقة إنتاج الوحدة . وثالثاً أن السير فى هذا الاتجاه الإنتاجى الجديد ، خير ولا شك من السير فى الاتجاه الاستغلالى الحالى لما سيحققه من زيادة فى الكفاية الإنتاجية وتخفيض فى نفقات الإنتاج إلى حد أبعد كثيراً مما يصل اليه رجال الصناعة بالحفاظ على انخفاض مستوى الأجور فى مصر ، خصوصاً فى الصناعات التى تؤلف الأجور نسبة صغيرة من نفقات إنتاجها الكلية وهى الأغلب فى مصر .

قد يقال إن مصر من الدول المتميزة بفائض العمل ، وإن وجود رصيد دائم من الأيدى العاملة الفائضة عن حاجة الزراعة ، من شأنه أن يخفف مستوى أجور العمال الصناعيين ، وأن يجعل من غير المرغوب فيه استخدام وسائل الترشيذ الآلية التى تضيق أبواب العمل أمام هذا الرصيد المتجدد الدائم . ولكن يرد على ذلك بأن موارد البلاد الاقتصادية من الوفرة بحيث تستوعب أكثر من هذا الرصيد إذا بادرنّا إلى استغلال ما لم يستغل بعد منها كالثروة المعدنية مثلاً ، وما يترتب على استغلالها من إنشاء الكثير من الصناعات التعدينية والثقيلة . ومن جهة أخرى فإننا لم ننشأ

صناعاتنا الاستهلاكية لمجرد سد حاجة السوق المحلية بأثمان باهظة ، وإنما نتخذ من الناجح منها صناعة تصديرية تدر على البلاد أموالاً وفيرة . ولن نستطيع تحويل بعض صناعاتنا الكبيرة إلى صناعة تصديرية ناجحة ، إلا إذا طبقت أحدث نظريات الترشيد ووسائله ، وخففت نفقات إنتاجها إلى ما يعادل أو يقل عن نفقات إنتاج الدول الصناعية الكبرى ، وإلا عجزنا عن الصمود أمام منافسة تلك الدول في الأسواق الخارجية ، وقصرنا مجال تصريف المنتجات المصرية على السوق المحلية ، واستمرت تلك الصناعة بغيرتها المتأخرة عبئاً ثقيلاً على جمهرة المستهلكين في ظل الرسوم الجمركية المرتفعة . ولا خير في صناعة تعيش عالة على الشعب . وإنما المفروض والطبيعي أن يعيش الشعب عالة على الصناعة باعتبارها أجدى الوسائل لتنمية ثروات الشعوب ورفع مستوى معيشتها .

هذا بالنسبة للصناعة . أما عن الزراعة فيرى الاقتصاديون المصريون أن ليس من الضروري إدخال وسائل الترشيد عليها في الوقت الحاضر ، نظراً لزيادة الأيدي العاملة الزراعية عن الحاجة ، حتى ليؤدي استخدام الآلات والنظم الزراعية الحديثة إلى تفاقم البطالة بينهم . ومنهم من يرى أن امتداد نظريات ووسائل الترشيد إلى الزراعة سيحدث من تلقاء نفسه متى تقدمت النهضة الصناعية في مصر متركزة على أسس الترشيد الحديثة . وفي اعتقادي أن البدء الآن ببناء الاستغلال الزراعي على أسس علمية رشيدة أمر ليس بالأقل أهمية من التحول الصناعي . بل يجب أن يسير الاستغلالان الزراعي والصناعي في اتجاه واحد . إذ لن يرتجى لسياسة التحول الصناعي النجاح المنشود ، ما لم يكن لدينا فائض من الغلة الزراعية نستبدل به من الدول الصناعية بعض الآلات والتجهيزات اللازمة للتحول الصناعي . وهذا لا يأتي إلا ببناء الاستغلال الزراعي على أسس علمية جديدة ، بحيث يغل أقصى غلة ممكنة . وبحيث يرفع مستوى معيشة المشتغلين بالزراعة ، وهم أغلبية الشعب الساحقة ، ويساعد بذلك على اتساع سوق الصناعة ، وما إلى ذلك من الأسباب التي لا يتسع المجال لشرحها هنا ، والتي نرجو أن نوفق إلى علاجها بالتفصيل في كتابنا القادم « بعض الأسس التوجيهية للنهج الاقتصادي المصري » .

أهم المراجع

- 1— André Fourgeaud : *La Rationalisation.*
- 2— J.A. Hobson : *Rotionalisation & Unemployment.*
- 3— L. Urwick : *The Meaning of Rationalisation.*
- 4— " " : *Rationalisation does not lead to Unemployment.*
- 5— Charles Roy : *La Formule Allemande de Production Rationelle dans l'industrie.*
- 6— D. Warriner : *Combines & Rationalisation in Germany.*
- 7— D. Houston : *Memorandum on Rationalisation in the United States.*
- 8— W. Meakin : *The New Industrial Revolution.*
- 9— W. J. Lauck : *The New Industrial Revolution and Wages.*
- 10— H. Levy : *The New Industrial System.*
- 11— Chase : *The Tragedy of Waste.*
International Economic Conference, Geneva, May 1927, final
- 12— L.O.N. : *Report.*
- 13— International Labour Office : *Social Aspects of Rationalisation.*
- 14— " " " : *Technical Unemployment.*
- 15— " " " : *Ensiignement technique et professionnel et apprentissage.*
- 16— " " " : *Nutrition in Industry.*
- 17— " " " : *The Common Interest in International economic Organisation.*
- 18— " " " : *World Economic Development.*
- 19— Lansburg : *Industrial Management.*
- 20— Parson : *American Business Methods.*
- 21— K.G. Fenelon : *Management & Labour.*
- 22— F. Taylor : *The Principles of Scientific Management.*
- 23— F. Gillbreth : *Bricklaying System.*
- 24— H. Fayol : *Administration Industrielle et Générale.*
- 25— J. Roman : *L'Organisation Industrielle Américane appliquée aux Entreprises Européenes.*
- 26— Burt : *Psychology & Industrial Efficiency.*

- 27— H. Harrison : *Psychology & the Production of Wealth.*
- 28— Sollier & Drab : *La Psycho-technique.*
- 29— G.D.H. Cole : *The Intelligent Man's Guide through World Chaos.*
- 30— G.D.H. Cole : *Practical Economics*
- 31— G.D.H. Cole : *The Machinery of Economic Planning.*
- 32— H.G. Wells : *Work, Wealth & Happiness of Mankind.*
- 33— A.J. Brown : *Applied Economics.*
- 34— G.A. Cram : *The Key to Prosperity.*
- 35— Ernest Marples : *The Road to Prosperity, an Industrial Policy.* N.Y. 1947.
- 36— S. Wyatt & J. Frasser : *The Effects of Monotony in Work* Medical Research Council, 1929.
- 37— S. Wyatt & J.N. Langdon : *Fatigue & Boredom in Repetitive Work.*
- 38— The National Industrial Conference Board. : *Industrial Standardisation-1929.*
- 39— Liefman : *Cartels, Concerns and Trusts.*
- 40— C. Waite : *Economics of Consumption.*
- 41— H. Harrap : *The Education of the Consumer.*
- 42— H. Ford : *World to-day & Tomorrow.*
- 43— H. Ford : *My Industrial Philosophy.*
- 44— F. Roosevelt : *Looking Forward.*
- 45— E.A. Filene : *Successful living in the Machine Age.*
- 46— R. Simmet : *Scientific Distribution.*
- 47— The Report of the Liberal Industrial Inquiry, Britain's Industrial Future, 1930.
- 48— U. S. A. Department of Agriculture. : *Yearbook of Agriculture, 1938.*
- 49— R. Cohen : *The Economics of Agriculture, 1946.*
- 50— Astor : *Planning of Agriculture.*
- 51— Robbins : *Economic Planning & International Order.*
- 52— E. Lipson : *A planned Economy or Free Enterprise.*
- 53— Plummer : *International Combines in Modern Industry.*
- 54— L.E. Hubbard : *Soviet Labour & Industry.*
- 55— L.E. Hubbard : *Soviet Agriculture.*
- 56— S. & B. Webb : *Soviet Communism, a New Civilisation.*

- 57— Maurice Edelman : *U.S.S.R. beyond the Urals.*
 58— Isoshi Asahi : *The Secret of Japan's Trade Expansion.*
 59 — Isohi Asahi : *The Economic Strength of Japan.*
 60— I.L.O. : *Report of the Director-General, 1950.*
 61— I.L.O. : *Labour Problems in Agriculture, 1950.*
 62— Laurent Dechesne : *Economie Industrielle et Sociale.*
 63— P. Machieu & J. Colard : *Les realisations sociales à l'Usine*
 64— André Joussain : *Petit Traité de Sociologie Economique.*
 65 — Barbara Wooton : *Freedom Under Planning.*

Periodicals :

- 66— International Labour Review
 67— Economic Journal

وقد ورد ذكر الأعداد التي رجع إليها من المجلتين المذكورتين في المواضيع المناسبة بالهوامش .

المراجع العربية

- ٦٨ — دكتور حسن اسماعيل : الزراعة الاشتراكية السوفيتية والاقتصاد الزراعي الروسي .
 ٦٩ — دكتور حسن اسماعيل : الإنعاش الاجتماعي في محيط العمال .
 ٧٠ — دكتور زكي عبد المتعال : الاقتصاد السياسي .
 ٧١ — دكتور عبد الحكيم الرفاعي : الاقتصاد السياسي .
 ٧٢ — وهيب مسيحة : اقتصاديات السكون والحركة .
 ٧٣ — هانز فرونت : مشاكل التنظيم الزراعي ، تعريب الدكتور فظمي عبد الحميد .
 ٧٤ — أبو مدين الشافعي : التعب .

- 24- [illegible]
- 25- [illegible]
- 26- [illegible]
- 27- [illegible]
- 28- [illegible]
- 29- [illegible]
- 30- [illegible]
- 31- [illegible]
- 32- [illegible]
- 33- [illegible]
- 34- [illegible]
- 35- [illegible]
- 36- [illegible]
- 37- [illegible]
- 38- [illegible]
- 39- [illegible]
- 40- [illegible]
- 41- [illegible]
- 42- [illegible]
- 43- [illegible]
- 44- [illegible]
- 45- [illegible]
- 46- [illegible]
- 47- [illegible]
- 48- [illegible]
- 49- [illegible]
- 50- [illegible]
- 51- [illegible]
- 52- [illegible]
- 53- [illegible]
- 54- [illegible]
- 55- [illegible]
- 56- [illegible]
- 57- [illegible]
- 58- [illegible]
- 59- [illegible]
- 60- [illegible]
- 61- [illegible]
- 62- [illegible]
- 63- [illegible]
- 64- [illegible]
- 65- [illegible]
- 66- [illegible]
- 67- [illegible]
- 68- [illegible]
- 69- [illegible]
- 70- [illegible]
- 71- [illegible]
- 72- [illegible]
- 73- [illegible]
- 74- [illegible]
- 75- [illegible]
- 76- [illegible]
- 77- [illegible]
- 78- [illegible]
- 79- [illegible]
- 80- [illegible]
- 81- [illegible]
- 82- [illegible]
- 83- [illegible]
- 84- [illegible]
- 85- [illegible]
- 86- [illegible]
- 87- [illegible]
- 88- [illegible]
- 89- [illegible]
- 90- [illegible]
- 91- [illegible]
- 92- [illegible]
- 93- [illegible]
- 94- [illegible]
- 95- [illegible]
- 96- [illegible]
- 97- [illegible]
- 98- [illegible]
- 99- [illegible]
- 100- [illegible]

[The following text is extremely faint and largely illegible. It appears to be a list or index of items, possibly related to the numbered list above. The text is organized into columns and rows, but the specific details are not discernible.]

كتب أخرى للمؤلف

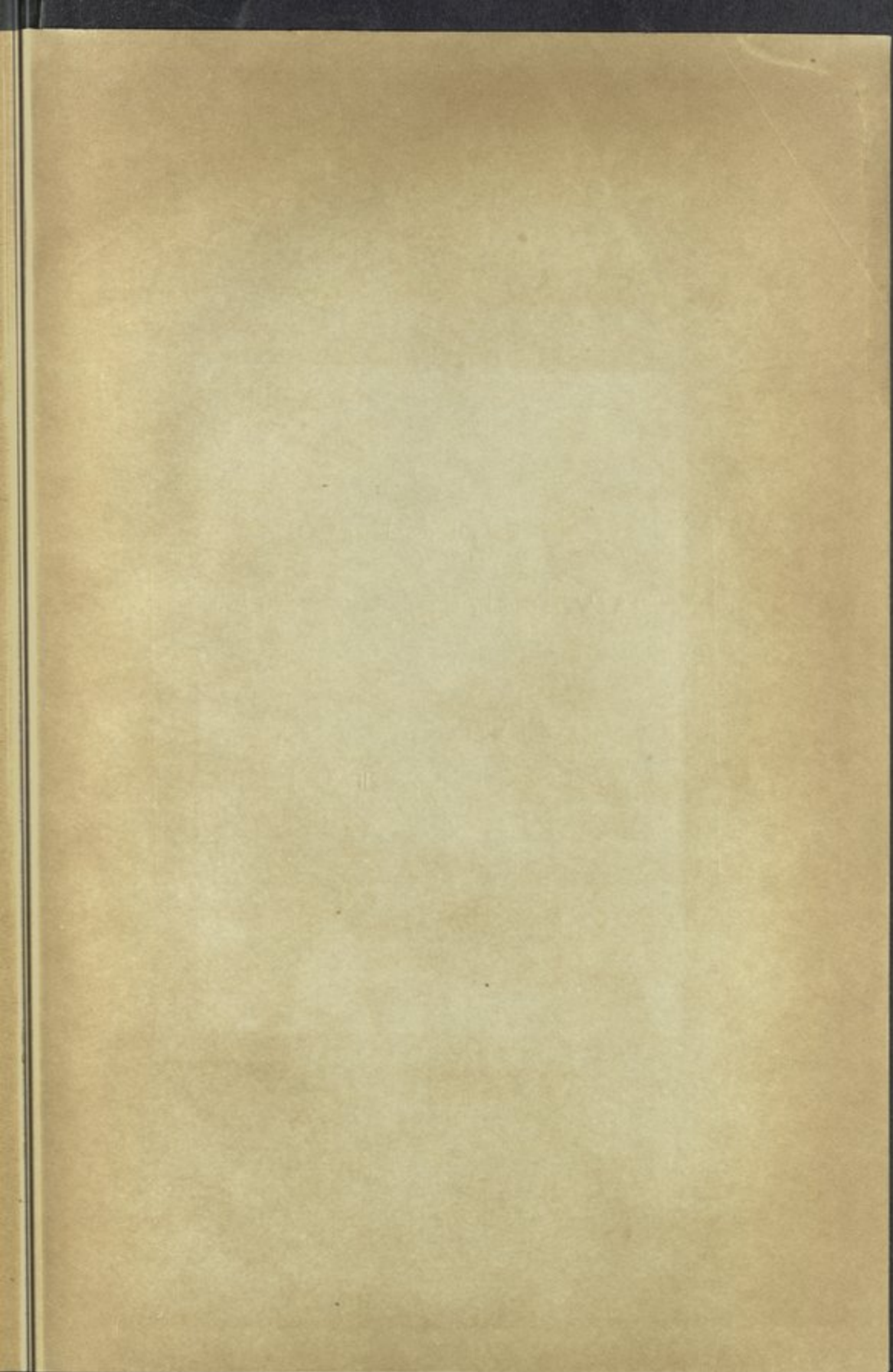
العالم بعد حربين - الطبعة الأولى ، يناير ١٩٤٧

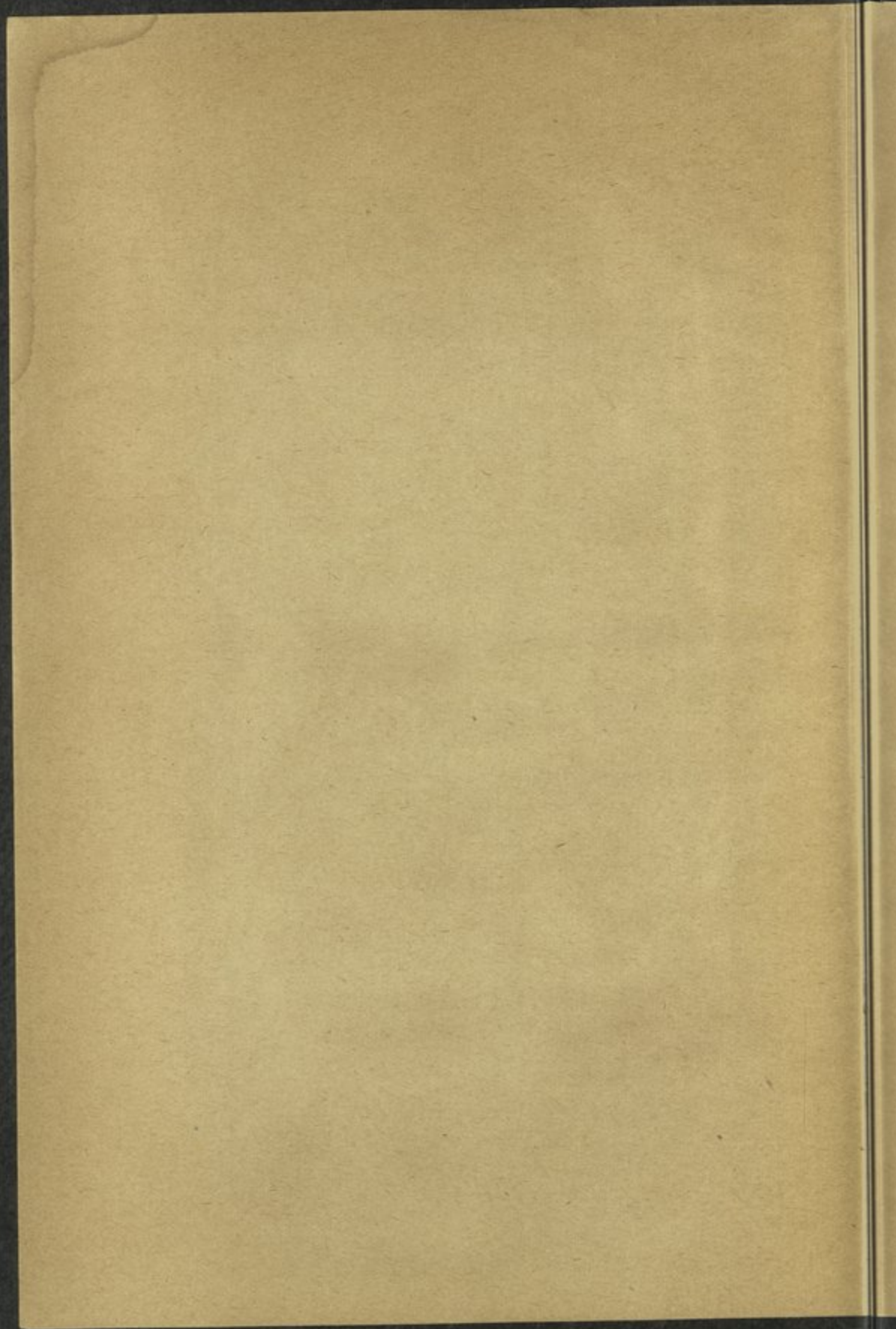
تحت الطبع

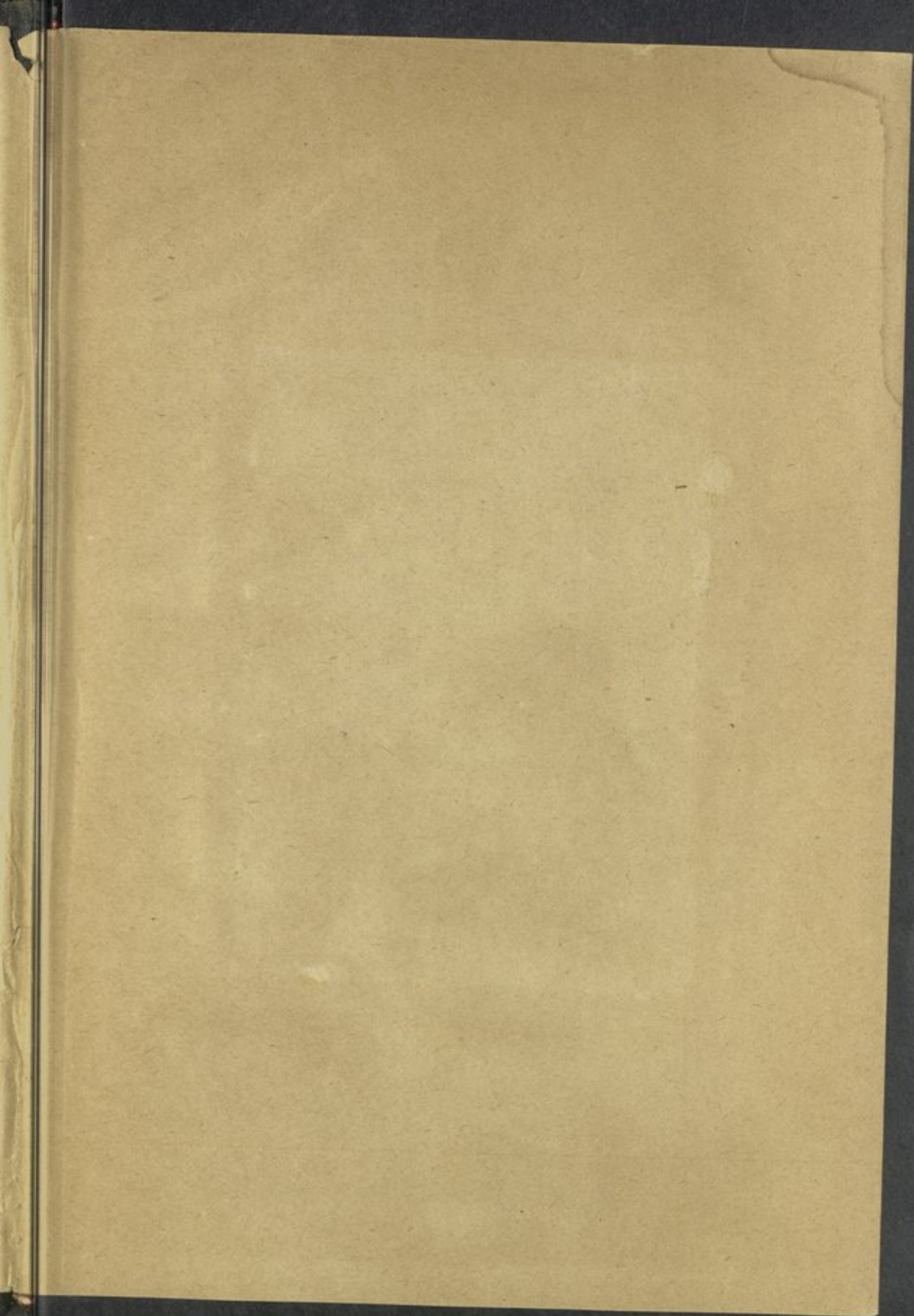
البحث عن فقير - كوميديا في أربعة فصول

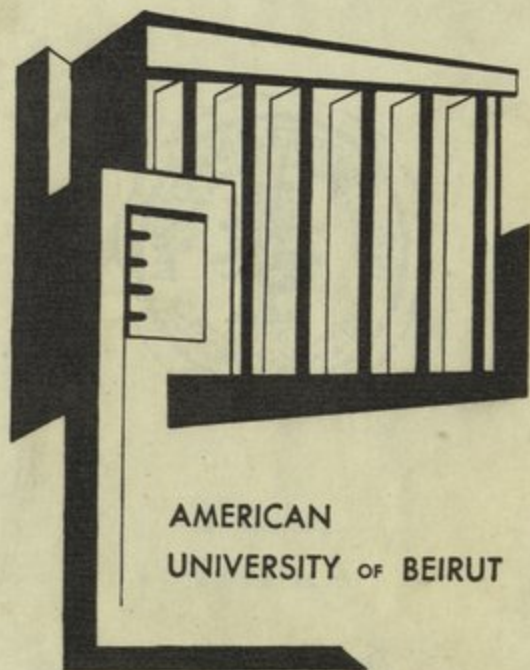
بعض الأسس التوجيهية للنهج الاقتصادي المصري

فلننش من جديد - قصة كبيرة









AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

